

العَدَالَةُ
الْأَجْتَمَاعِيَّةُ
الْإِسْلَامِيَّةُ

سَيِّدُ
قُطْبُ

دار الشروق

إهداء 2005

أ.د. / محمد عثمان نجاتي

القاهرة

الْعَدَالَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ

الطبعة الشرعية السابعة

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القائمة: ١٦٠ شارع جناد حسني - خانق، ٧٥٤٣١٤ بورتو، شروق القاهرة
بهايات ١ - ص.ب. ٨٠٦٤٠ - خانق، ٣١٥٨٥٩ - بورتو، داشروق

سَيِّدُ قَطِيبَ

الْعَدَالَةُ
الاجْتِمَاعِيَّةُ
فِي الْإِسْلَامِ

دار الشروق

الفصل

إلى الفتية الذين كنت ألحهم بعين الخيال قادمين ؛ فوجدتهم في واقع الحياة قائلين .. يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، مؤمنين في قرارة نفوسهم : أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين .

إلى هؤلاء الفتية الذين كانوا في خيالي أمنية وحلمًا ، فإذا هم حقيقة وواقع ، حقيقة أعظم من الخيال ، وواقع أكبر من الآمال .

إلى هؤلاء الفتية الذين انبثقوا من ضمير الغيب كما تنبثق الحياة من ضمير العدم ، وكما ينبثق النور من خلال الظلمات .

إلى هؤلاء الفتية الذين يجاهدون باسم الله . في سبيل الله . على بركة الله . أهدي هذا الكتاب .

سيد قطب

رجب سنة ١٣٧٣
مارس سنة ١٩٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الذين يجتمع بين المسيحية والإسلام

في عالم الاقتصاد ، لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة ، وله رصيد مذخور ، قيل أن يراجع رصيده ، فيرى إن كان فيه غناء ؛ ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد قبل أن تراجع خزائنها ، وتنظر في خاماتها ومقدراتها كذلك.. أفلا يقوم رصيد الروح ، وزاد الفكر ، ووراثات القلب والضمير ، كما تقوم السلع والأموال في حياة الناس ؟!

بلى ! ولكن الناس في هذا العالم الذي يطلق عليه اسم « العالم الإسلامي » ، لا تراجع رصيدها الروحي وترثها الفكرى ، قبل أن تفكر في استيراد المبادئ والخطط ، واستعارة النظم والشرائع ، من خلف السهوب ومن وراء البحار !

إن الناس تنظر قري، واقفاً اجتماعياً لا يسر؛ وتبصر فترى أوضاعاً اجتماعية لا تحقق العدالة ، عندئذ تتجه بأبصارها إلى أوروبا وأمريكا وروسيا والصين ويوغوسلافيا ... وما إليها ! تستجلب منها الحلول لمشكلاتها ، كما تستورد منها السلع لمعاشها . غير أنها عند استيراد السلع تراجع أرصدها القديمة ، وتحصى موجوداتها في السوق ، وتنظر في قدرتها على الإنتاج . فأما عند استيراد المبادئ والنظم والقوانين فلا تصنع شيئاً من هذا كله ؛ ولا تصرح أن تلقى بكل ترثاها الروحي ، وكل مقوماتها الفكرية ، وكل الحلول التي يمكن أن يقيحها لها النظر فيما لديها من أسس ومبادئ ونظريات ، لتستجلب المبادئ الديمقراطية ، أو الاشتراكية ، أو الشيوعية ؛ فتشكل إليها حل مشكلاتها الاجتماعية ؛ منها اختلفت أوضاعها ، وظروفها ، وتاريخها ، ومقومات حياتها المادية والفكرية والروحية . عن ظروف القوم فيما وراء البحار ، وفيما خلف السهوب !

وهؤلاء الناس يعلنون أن دينهم هو الإسلام . ويزعمون أحياناً أنهم حماة الإسلام ودعاته

ولكنهم يقصون هذا الدين من حياتهم العملية ، ليبقى في عزلة وجدانية ، لا يحكم الحياة ؛ ولا يصرف شؤونها ، ولا يعالج مشكلاتها .. فالدين - كما يقال - صلة ما بين العبد وربّه ؛ أما صلات الناس ، وعلاقات المجتمع ، ومشكلات الحياة ، وسياسة الحكم ، وسياسة المال ... فلا دخل للدين بها ، ولا دخل لها بالدين .. هذا ما يقوله الذين لا ينكرون الدين . فأما الآخرون فيقولون : لا تذكروا لنا هذا الدين ؛ فالدين إن هو إلا خدر يستغله الرأسماليون والحكام المستبدون ، لتنويم الطبقات الكادحة ، وتخدير الجماهير المحرومة !

من أين جاء هؤلاء الناس بهذه النظريات الغريبة على طبيعة الإسلام ، وعلى تاريخ الإسلام ؟ .. لقد استوردوها هي الأخرى - كما يستوردون كل شيء - من خلف السهوب ، ومن وراء البحار !

ذلك أن قصة العزلة بين الدين والدنيا لم تنبت في العالم الإسلامي ؛ ولم يعرفها الإسلام ؛ وقصة تخدير الدين للشاعر لم تكن يوماً وليدة هذا الدين ، ولم تعرفها طبيعته . ولكنهم يتلقفونها تلقفاً كالنبغاء ، ويحاكونها محاكاة كالقردة ، ولا يحاولون أن يفتشوا عن أصلها ونشأتها ، ولأنهم يعرفوا مصدرها وموردها .. فلننظر من أين جاءت ، وكيف جاءت هذه القولة الغريبة ؟ !



لقد نشأت المسيحية في ظل الإمبراطورية الرومانية ؛ وفي وقت تجمعت فيه الديانة اليهودية ؛ واستحالت طقوساً جامدة لا حياة فيها ، ومظاهر خاوية لا روح فيها . وكان للإمبراطورية الرومانية قوانينها المشهورة التي لا تزال ينبوعاً للقوانين الأوروبية الحديثة ؛ وكان للمجتمع الروماني نظمه الوضعية ؛ ومقوماته الاجتماعية ، فلم تكن المسيحية الكنسية كما صاغها « بولس » وقدمها لأوروبا ، وفي الظروف التي كانت قائمة يومذاك ، بقيادة على أن تضع للدولة الرومانية الوطيدة ، وللمجتمع الروماني المقدد ، قوانين ونظماً ، وحلوداً للسير

على هداها فى الدولة والمجتمع . بينما بنو إسرائيل الذين أرسل إليهم عيسى عليه السلام والأرض المقدسة كلها مجرد مستعمرة رومانية ! فانصرفت بحكم هذه الظروف إلى التهذيب الروحى ، والتطهير الوجدانى ؛ وعينت بهذا الجانب بقدر ما كانت معنية بنقد الطقوس الجالمة ، والمظاهر الخالوية فى شعائر اليهودية ، ورد الروح والحياة إلى الضمير الإسرائيلى . ولقد بلغت المسيحية فى بعض فتراتنا مستوى عالى فى التطهر الروحى ، والتجرد المادى ، والساحة الوجدانية ، وأدت واجبها فى هذا الجانب من حياة الإنسانية الروحانية ، بقدر ما تستطيع تعاليم روحية مجردة من الشريعة أن ترتفع بالروح ، وأن تسمو بالوجدان ، وأن تنظف القلب والضمير ، وأن تكبت الفرائز ، وتعلو على الضرورات ، وتهدف إلى أشواق مقدسة فى عالم المثال والخيال ، تاركة المجتمع للدولة لتنظمه بقوانينها الأرضية فى عالم الظاهر والواقع ، إذ كانت هى معنية بعالم النفس والضمير ؛ وكانت بذلك منطقية مع الصورة التى رسمتها الكنيسة للمسيحية ، ومع نشأتها فى بيئة خاصة ، ومع حاجة الأمة الإسرائيلى بصفة خاصة فى تلك الفترة .

ولما عبرت المسيحية فى صورتها هذه البحر إلى أوروبا وجدت الرومان ورثة الحضارة الإغريقية المادية الوثنية ، كما وجدت أقواماً فى أنحاء أوروبا حديثى العهد بالبربرية ، يتناحرون بمجموعهم الكثيفة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة قاسية وعرة ضئيلة شخصية ، لا يملك من يعيش فيها أن يذوق طعم الراحة فترة ، ولا أن يلقى سلاحه لحظة ، ولا أن يركن فى واقع الحياة إلى نظريات المسيحية وتعلقها بملكوت السماء ، وانزاعها عن الحياة الأرضية الواقعية .

لقد رأى هؤلاء الأقوام أن الدين لا يصلح للحياة ، فقالوا : إن الدين صلة ما بين العبد والرب ، وأنه لا بأس عليهم أن يستظلوا بظله فى الكنيسة ؛ وأن يستروحوا نسجته فى الهيكل المقدس ؛ وأن يواجهوا صراع الحياة بملذلك فى المجتمع بقائليهم البربرية ؛ وأن

يدعوا السيف يقضى بحكمه في إبان هجبتهم ، ويدعوا القانون الذى يقضى بحكمه بعد أن تمحصروا . فأما الدين فقد بقى فى عزلة الوجدانية هناك فى القلوب والضائر ، وفى الهيكل المقدس وكرسى الاعتراف ! ولم تتمثل المسيحية هناك قط فى نظام يهيمن على الحياة كلها ، ويربط ملكوت الأرض بملكوت السماء .

ومن هنا كانت تلك العزلة بين الدين والدنيا فى حياة الأوربيين . بل كانت الحقيقة الواقعة التى تنطق بها طبائع الأشياء ، وهى أن أوروبا لم تكن مسيحية قط فى يوم من الأيام . وقد بقى الدين فى عزلة عن تكيف الحياة وتنظيمها من يوم دخوله إلى يومنا هذا .

ولكن رجال الدين من القساوسة ، والكرادلة ، والبابوات .. لم يكونوا يستطيعوا أن يضمنوا مصالحهم ، ولا أن يحافظوا على نفوذهم ، إذا بقيت الكنيسة فى عزلة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فلا بد إذن أن تكون الكنيسة سلطة تقابل سلطة الملوك والأمراء ؛ ولابد أن تستغل سلطانها الروحى فى ميدان الحياة العامة . وجاءت عصور كان للكنيسة أملاك وجيوش وسلطان لا تقل عن أملاك الملوك وجيوشهم وسلطانهم . ووقع النزاع - كما لابد أن يقع - بين الكنيسة والسلطة ، بين البابوات والأباطرة ؛ وكان الدهاء فى النال فى صف الكنيسة . ثم وقع الوفاق - كما لابد أن يقع - بين هاتين السلطتين ، لالتقاء مصلحتيهما فى تسخير الجماهير ، واستغلال الدهاء ، مادامت مصالح مادية واقتصادية فى حقيقتها ، ومادام النزاع فى أصله على السلطة الزمنية .

وكان هذا . وقيل : إن الدين مسخر لإخضاع الملايين للمستبدين ورجال الدين . لأنه هكذا كان عند الأوربيين !

وبقيت الكنيسة سلطة مقدسة ، تملك رقاب الناس فى الدنيا ، وفى الآخرة كذلك

بقيت تبيع « صكوك الفران » وتصدر « قرارات الحرمان » ، وظلت تتحكم في مشاعر الناس وأفكارهم على السواء ؛ ومن خلفها محاكم التفتيش ، تقتل وتحرق كل من يرفع رأسه ، أو يتهم بالزندق والإلحاد . . حتى جاء عصر الإحياء ، ورأت الكنيسة ما يهدد سلطانها من تفتح الأذهان والمشاعر بمد القرون المظلمة ؛ ولم يكن هينا عليها أن تفقد سلطانها أمام تيار الفكر الحديث والعلم الآخذ في النماء ؛ فانطلقت تقاوم وتجاهد لتكسب الأفواه الجريئة ، وتعطيل الأفكار المتحررة من الجهل والخرافة ، التي تناقض النظريات البالية العتيقة ؛ فكان العداء الشنيع بين الكنيسة وحرية الفكر منذ ذلك التاريخ . ولما كانت الكنيسة لا تريد أن تكتفي بملكوت السماء ، ولا أن تقنع بالتحكم في الآخرة ، فقد اصطدمت نظرياتها عن الأرض والأفلاك والمواد بنظريات العلم القائمة على الدراسة الطليقة مما فرضته الكنيسة من مقررات ، لم تهم إلا على علم ناقص من علم البشر ، ولا علاقه لها بالدين في أصوله . . . فقد نشأت أجيال من العلماء والفكرين تكره الكنيسة وتحقرها مما ؛ وتكن في نفوسها المداوة والاشمئزاز للدين ولرجال الدين .

ومن هنا كانت الجفوة بين الدين والعلم ، وبين الكنيسة والفكر ، في حياة

الأوروبيين !^(١)



ثم سارت الحياة في طريقها ؛ وآتى العلم الحديث ثمراته ، ونشأ عنه في عالم الصناعة ما يعرف بالإنتاج الكبير ؛ وتضخمت رؤوس الأموال ؛ وأصبح في ميدان العمل معسكران منفصلان : معسكر أصحاب رؤوس الأموال ، ومعسكر العمال ؛ وانفجرت الموة بين مصلحة كل من المعسكرين ؛ واتصلت السلطة الحقيقية من يد الدولة إلى أيدي أصحاب رؤوس

(١) يراجع بتوسع فصل : « الفصام النكد » في كتاب « المستقبل لهذا الدين » .

الأموال . ولما لم يكن بدّ للكنيسة أن تنضم للسلطة الحقيقية ، فقد انضمت إلى معسكر رأس المال !

ولا أحب أن أظلم رجال الكنيسة الأوربية جميعاً ؛ فقد يكون منهم المستنفع الذى يدرك مركز القوة فينضم إليه ؛ ويتخذ من الدين مخدراً للطبقات الكادحة ؛ يصدها عن الثورة لحقها ؛ ويخذلها عن طلب النصفة فى الدنيا ، ويمسها العوض فى الآخرة . ولكن بعضهم لا بد أن يكون مخلصاً فى دعوة من هذا القبيل ، حسب فهمه لمعقيدته المسيحية كما رسمتها الكنيسة ، فالمسيحية هذه فى جوهرها تزهد ، واحتقار للحياة الظاهرة ، وتطلع إلى ملكوت الرب ، وعالم السماء ، وانفصال كامل بين ملكوت الأرض وملكوت السماء . وعلى أية حال ، لقد وجدت الطبقات الكادحة التى تريد أن تصارع ، أن الدين لا ينفذ رغبتها فى الصراع ؛ وأن الكنيسة تتخذ منه مخدراً للكادحين ؛ فأعلنت ثورتها الكاملة على الدين ؛ وقالت عنه : إنه مخدر للملايين . وسواء كان دعاة للذهب للمادى مخلصين فى موقفهم من الكنيسة أم غير مخلصين ، فالحق أن الكنيسة كانت تقف فى غير صف الكادحين !

ومن هنا كان العداء الجاهر الصريح بين الشيوعية والدين ^(١) !

ولكن نحن ! نحن الذين نسمى أنفسنا مسلمين ونسمى بأسماء المسلمين - ما بالنا وهذا كله ؟ وظروفنا التاريخية ، وطبيعة الإسلام وظروفه ليست فى شيء من هذا جميعه ! لقد نشأ الإسلام فى أرض لاسلطان لإمبراطورية ولا ملك عليها ؛ ونشأ فى مجتمع بدوى قبلى ليست به أوضاع أو قوانين من نوع ما كان فى الإمبراطورية الرومانية . وكان هذا

(١) لا ينبغي أن ننسى - مع ذلك - أن الشيوعية مؤسسة يهودية كالاسوية ، وأن أول ركائز الحطة اليهودية فى تدمير العالم - غير اليهودى - هو سلب الدين منه وإبعاده عن هذا المقوم الأساسى للحياة !

أنسب وضع لهذا الدين في نشأته الأولى ، ليتولى إنشاء المجتمع الذى يريد به علا عوائق حقيقية ، ويضع له قوانينه ونظمه ؛ ويتولى فى الوقت ذاته ضميره وروحه ، كما يتولى سلوكه ومعاملاته ؛ ويجمع بين الدنيا والدين فى توجهاته وتشريعاته . . وقد قام على أساس توحيد عالم الأرض وعالم السماء فى نظام واحد ، يعيش فى ضمير الفرد ، كما يعيش فى واقع الجماعة ؛ ولا ينفصل فيه النشاط العملى عن الوازع الدينى ؛ ولا يتعدد جواهره للوحد ، وإن اختلفت مظاهره ومسالكه .

ولم يكن الإسلام - ووظيفته الأولى هى إنشاء صورة جديدة وكاملة للحياة الإنسانية - بمستطيع أن يعزل فى الوجدان البشرى ، بعيداً عن الحياة العملية الواقعة ؛ ولم يكن مضطراً من ناحية نشأته التاريخية كذلك أن يضيق دائرة عمله لحظة واحدة خشية إمبراطورية أو سلطان ؛ فهو سيد نفسه حتى والجاهلية العربية تعارضه . فهى تعارضه بنير أوضاع اجتماعية ذات جذور راسخة وبغير نظام اجتماعى وطيد الأركان كالمجتمع الذى صادفته المسيحية فى أول عهدها . وميدان عمله هو الحياة البشرية كلها ، روحها وماديا ، دينها ودنيوها . وقد نشأ فى أنسب بيئة ليزاول طبيعته كاملة ، ويبلور حقيقته فى صورة واقعية منذ اللحظة الأولى . والله أعلم حيث يجعل رسالته ، وقد كان من قدر الله لهذا الدين الذى سيبقى إلى آخر الزمان أن يطبق تطبيقاً كاملاً بعلا عوائق منذ مولده لتبقى منه صورة كاملة للأجيال لاغبش فيها ولا شبهة .

ولن يستقيم هذا الدين فى عزلة عن المجتمع ؛ ولن يكون أهله مسلمين ، وهم لا يحمونه فى نظامهم الاجتماعى والقانونى واللى ؛ ولن يكون مجتمعهم إسلامياً ، وأحكام الإسلام وشرائعه منفية من قوانينهم ونظمهم ، وليس لهم من الإسلام إلا شعائر وعبادات ؛ فالإسلام هو العبودية لله وحده ، وإفراده بخصائص الألوهية ، وفى أولها « الحاكمية » ، كما سنفصل فيما بعد :

« فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلُّوا لَسَانًا ^(١) » .. « وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ^(٢) » .. « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ^(٣) » .

وعما يجعل هذا الطريق متعيناً ، أن هذا الدين كل لا يتجزأ : عباداته ومعاملاته ، شرائعه وتوجيهاته . والشعائر التعبدية ليست منفصلة في طبيعته وأهدافه عن النظم والمعاملات ، فالصلاة وهي من أخص الشعائر التعبدية تعنى توجه الفرد وتوجه الجماعة إلى إله واحد عزيز قادر ، لا تسو الجباه إلا له ، وإلى قبله واحدة لازع عنها ولا فسوق ، كما تعنى المساواة أمام ديان واحد ، الكل له عبيد ، والكل أمامه سواء ، و « شهادة أن لا إله إلا الله » - وهي الركن الاعتقادي الأول في هذا الدين - تعنى منهجاً كاملاً للحياة يقوم على التحرر المطلق وجدانياً وعملياً من كل عبودية لغير الله . هذا التحرر الذي هو الخطوة الأساسية لتحقيق مجتمع صالح كريم ، الكل فيه متساوون .

وعلى أية حال قلن يرتاب باحث في هذا الدين ، في أن فكرة المجتمع واضحة بارزة في شعائره ونظمه على السواء ، وأنها الفكرة الأولى القوية الشائنة في كيانه كله . فإذا شاهدنا في بعض المصور محاولة لتضخيم الجانب « التبعدي » في هذا الدين وعزله عن الجانب الاجتماعي ، أو عزل الجانب الاجتماعي عنه ، فذلك آفة العصر لا آفة الدين ^(٤) .

وليس هذا الذي نقوله عن الإسلام بدءاً نبتدعه ، ولا تأويلاً جديداً لحقيقته ، إنما

(١) سورة النساء [٦٥] . (٢) سورة المص [٧] . (٣) سورة المائدة [٤٤] .
(٤) التبعيد في الإسلام يشمل الشعائر والمراحم والحركة والنشاط الإنساني كله . ولكن غلب التأليب القضيية اصطلاح « العبادات » على أحكام الشعائر واصطلاح « للمعاملات » على فقه المراحم . والإسلام وحدة لا تتجزأ . راجع فصل « الممول » في كتاب « خصائص المصور الإسلامي ومقوماته » .

هو الإسلام كما أبان عن وجهته ، وكما فهمه صاحبه الأول - محمد صلى الله عليه وسلم - وكما فهمه أصحابه المخلصون له ، والقريريون من منبعه الأصل .

جاء في القرآن الكريم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ . ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ^(١) » . وكلنا يعلم كم تستغرق الصلاة المفروضة من الزمن في اليوم ، وما بقي فليسى والعمل ، فوق الصلاة نسبة ضئيلة في حياة الإنسان ، وللمجتمع والحياة ما تبقى طوال الليل والنهار . وجاء في موضع آخر : « وَجَمَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا وَجَمَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ^(٢) » لأن الغالب في النهار هو المعاش لا الشعائر التعبدية .

على أن الإسلام لا يبعد العبادة فيه هي مجرد إقامة الشعائر ، إنما هي الحياة كلها خاضعة لشريعة الله ، متوجها بكل نشاط فيها إلى الله . ومن ثم يعد كل خدمة اجتماعية وكل عمل من أعمال الخير فيه عبادة . قال صلى الله عليه وسلم : « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار ^(٣) » .

والحادثتان التاليتان قاطعتان في الدلالة على روح الإسلام ، كما يفهمه صاحبه رسول الله : عن أنس رضي الله عنه قال : كنا مع النبي في سفر ، ففنا الصائم ، ومنا المفطر . قال : فنزلنا منزلا في يوم حار ، أكثرنا غلا لصاحب الكساء ، ففنا من بقى الشمس بيده . قال : فسقط الصوم ، وقام للفطرون فضرى الأبقية ، وسقوا الركاب . فقال الرسول صلوات الله عليه وسلامه : « ذهب للفطرون اليوم بالأجر كله ^(٤) » .

وعنه أيضاً أنه قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سورة الجمعة [٩-١٠] . (٢) سورة النبا [١٠-١١] . (٣) الشيطان والترمذي والنسائي (٤) أخرجه الترمذي .

يسألون عن عبادته، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ! قالوا : أين نحن من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ قال أحدهم : أما أنا فأصلي الليل أبداً . وقال الآخر : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر : وأنا أعتزل النساء ولا أتزوج أبداً . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا . أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له . ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني ^(١) » .

ولم يكن ذلك من محمد - صلى الله عليه وسلم - وهو أعرف بدينه ، استهانة بأمر الصوم والصلاة ؛ ولكن إدراكاً لحقيقة روح هذا الدين ، الذي يعمل للحياة وهو يعمل للعقيدة ، فيمزج العقيدة بالحياة ، ولا يقف بها في معزل وجداني في عالم الضمير . وهذا ما فهمه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - حين رأى رجلاً يظهر النسك والتماوت ، يخفقه بالذِّبَّة وقال له : « لآمت علينا ديننا أمانك الله » . أو حين شهد عنده شاهد ، قال : اتقى بمن يعرفك ، فأتاه برجل ، فأتى عليه خيراً ، فقال له عمر : أنت جاره الأدنى الذي يعرف مدخله ومخرجه ؟ قال : لا . قال : كنت رفيقه في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا . قال : فعاملته بالدينار والدرهم الذي يستبين به ورع الرجل ؟ قال : لا . قال : أظنك رأيته قائماً في المسجد يهيمهم بالقرآن ، ينحفض رأسه تارة ويرفعه أخرى ؟ قال : نعم ! فقال : اذهب فلست تعرفه ! وقال للرجل : اذهب فأتى بمن يعرفك !

فهذه من عمر رضى الله عنه كمثلك من نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - فهم صحيح لحقيقة هذا الدين ، وتصوره للعبادة والسلوك ، وفي العقيدة للمسترة في الضمير ، والعمل الواضح لليمان : « وَأَبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ^(٢) » .

(١) الشيخان والنسائي .

(٢) سورة القصص [٧٧] .

« وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْذَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ^(١) ». « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَهَانِلُونَكُمْ ؛ وَلَا تَمَتُّوْا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَمَتِّينَ ^(٢) .. » « لَيْسَ إِلَيْكُمْ أَنْ تَوَلُّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ؛ وَلَكِنْ إِلَيْكُمْ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ؛ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ - ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ؛ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ؛ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ .. » ^(٣) .. « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ .. » ^(٤) »

فهذا هو قوام الإسلام في العمل والاعتقاد . ولا عزلة إذن بين الدين والدنيا ، ولا بين العقيدة والاجتماع ، كما كان الحال في المسيحية التي صاغتها الجامع المقدسة ١

والإسلام لا كهانة فيه ولا وساطة بين الخلق والخالق ، فكل مسلم في أطراف الأرض ، وفي فجاج البحر ، يستطيع بمفرده أن يتصل بربه ، بلا كاهن ولا قسيس . والإمام المسلم لا يستمد ولايته من « الحق الإلهي » ولا من الوساطة بين الله والناس ، إنما يستمد مباشرته للسلطة من الجماعة الإسلامية ، كما يستمد السلطة ذاتها من تنفيذ الشريعة ، التي يستوى الكل في فهمها وتطبيقها متى قهوها ، ويحكم إليها الكل على السواء .

فليس في الإسلام « رجل دين » بالمعنى المفهوم في الديانات التي لاتصح مزاوله الشعائر التعبدية فيها إلا بحضور رجل الدين . إنما في الإسلام علماء بالدين ، وليس للعالم بهذا الدين من حق خاص في رقاب المسلمين ، وليس للحاكم في رقابهم إلا تنفيذ الشريعة التي

(١) سورة الحج [٤٠] . (٢) سورة البقرة [١٩٠] . (٣) سورة البقرة [١٧٧] .

(٤) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

لا يبتدعها هو ، بل يفرضها الله على الجميع . أما في الآخرة ، فالكل مصيرهم إلى الله :
« وكلهم آتية يوم القيامة فردا^(١) » .

فلا صراع إذن بين علماء الدين والسلطان على رقاب العباد ، ولا أموالهم ؛ وليست
هنالك مصالح اقتصادية ولا معنوية يتنازعانها ؛ وليست هنالك سلطة روحية وأخرى
زمنية في الإسلام . فلا مجال للصراع عليها ، كما كان الحال بين الأباطرة والبابوات .

والإسلام لا يعادى العلم ولا يكره العلماء ؛ بل يحمل العلم المؤدى إلى معرفة
الله - وكل علم صحيح يؤدي إلى هذه الناية - فريضة مقدسة داخلية في الطاعات
الدينية : « طلب العلم فريضة على كل مسلم^(٢) » . « من سلك طريقا يطلب فيه
علما سهل الله له طريقا إلى الجنة^(٣) » .

ولم يعرف التاريخ الإسلامى تلك الاضطهادات المنكرة المنظمة لرجال الفكر أو
رجال العلم كما عرقتها محاكم التفتيش . وللرات القليلة النادرة التى عوقب فيها رجال على
أفكارهم ، تعد شاذة في تاريخ المسلمين ، وفى الغالب كانت تتلبس بها حالات سياسية ،
وتكمن خلفها نزعات حزبية ، وهى على وجه العموم ليست طابعا بارزا للحياة الإسلامية ؛
وقد جاءت على أيدي أناس ينكر عليهم الإسلام أن يكونوا فهمة للإسلام .

وذلك طبيعى فى دين لم يعتمد على الخوارق والمعجزات ؛ إنما قام على التأمل
والنظر فى آيات الله فى الأنفس والآفاق :

« إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرَى
فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ
مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ، وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ

(٢) ابن ماجه .

(١) سورة مريم [٩٥] .

(٣) مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

وَالْأَرْضِ لَا بَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^(١) .. « يُخْرِجُ الْخَلْقَ مِنَ التَّيْتِ وَيُخْرِجُ التَّيْتَ مِنْ الْخَلْقِ وَيُخْرِجُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَكَذَلِكَ نُخْرِجُوهَا . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْفُسِرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَافَ الْأَسْنَتِكُمْ وَالْوَأَانِكُمْ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ . وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَاسِكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنْتُمْ لَا تَذَكَّرُونَ مِنْ فَضْلِهِ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُسْمِعُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ، وَيُزِيلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^(٢) . »

وذلك طبعي أيضا في دين يربط التقوى بالعلم ؛ ويجعل العلم سبيلا إلى معرفة الله وخشيته : « إِنَّمَا يُخَشِيَ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ^(٣) » .. ورفع منزلة العلماء على الجاهل : « قُلْ : هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ^(٤) » .. « فضل العالم على العابد ، كفضل القمر على سائر الكواكب^(٥) »

فلا جفوة إذن بين الدين والعلم الصحيح المؤدى إلى معرفة الله عن طريق آياته في الأنفس والآفاق . لا جفوة بين الدين وهذا العلم ، لا في طبيعة الإسلام ولا في تاريخه ، كالجفوة التي وقعت بين الكنيسة والعلماء في عصر النهضة وما تلاه .

فأما وقوف « رجال الدين^(٦) » في صف السلطان وأصحاب المال وتخديرهم بالدين

(١) سورة البقرة [١٦٤] (٢) سورة الروم [١٩-٢٤] . (٣) سورة فاطر [٢٨] .

(٤) سورة الزمر [٩] . (٥) أبو داود والترمذي وابن حبان والبيهقي .

(٦) نحن نفرق بين اصطلاح رجال الدين واصطلاح « علماء الدين » .. ففي بعض اليهود يحاول أصحاب السلطان أن يقيموا في الإسلام « هيئة دينية » ! يستخدمونها في تحريف الكلم عن مواضعه ، والإفتاء بما يرضى أصحاب السلطان ، ويصدق أقوالهم وأفعالهم وأوضاعهم التي لا سند لها من الدين ! وهي هيئة تنسب « إكليروس الكنيسة » لا يرضاها الإسلام .

للماملين والمحرومين ، فلا تكران لوقوعه في بعض عهود التاريخ الإسلامي . ولكن روح الدين الحقيقية تنكر على هؤلاء موقفهم ؛ والدين يتوعدهم بالعذاب والنكال جزاء ما اشتروا بآيات الله ثمنا قليلا . ولقد حفظ التاريخ بجانب سير هؤلاء سيرا لنادج من « علماء الدين » الذين لم تأخذهم في الحق لومة لائم ، والذين جابهوا السلطان وأصحاب المال بحق الفقراء وحق الله ؛ كما حرصوا أصحاب الحقوق على حقوقهم ، وينووا لهم ، وتعرضوا لظلم الحكام ، وللنفي أحيانا والاضطهاد .

* * *

ليس لدينا إذن سبب واحد لتنحية الإسلام عن المجتمع ، لا من طبيعته الخاصة ، ولا من ظروفه التاريخية ، كالأسباب التي لازمت المسيحية في أوروبا ؛ فزلت الدنيا عن الدين وتركت للدين تهذيب الضمير وتطهير الوجدان ؛ بينما تركت للقوانين الوضعية تنظيم المجتمع وتسيير الحياة .

كذلك ليست لدينا أسباب حقيقية للعداوة بين الإسلام والكفاح لتحقيق العدالة الاجتماعية - في حدود المنهج الإسلامي والشريعة الإسلامية - كالتى لا بست العداوة بين المسيحية والشيوعية ؛ فالإسلام يفرض قواعد العدالة الاجتماعية ؛ ويضمن حقوق الفقراء في أموال الأغنياء ؛ ويضع للحكم والمسال سياسة حادة ؛ ولا يحتاج لتخدير المشاعر ، ولا دعوة الناس لترك حقوقهم على الأرض ، وانتظارها في ملكوت السماء . بل إنه لينفر الذين يفتنزون عن حقوقهم الشرعية ، تحت أى ضغط ، بسوء العذاب في الآخرة ؛ ويسمهم « ظالمى أنفسهم » : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّأْمُ الْكُلَّائِكَهُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ، قَالُوا : فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا : كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا : أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ؟ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ^(١) » .. ويحرضهم على القتال لحقهم « ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد ^(٢) » .

(١) سورة النساء [٩٧] . (٢) رواه النسائي .

فإذا اضطرت أوروبا لتنحية الدين عن حياتها العامة ، فلسنا بمضطرين أن نجربها في هذا الطريق ؛ وإذا اضطرت الشيوعية أن تعادى الدين لتضمن حقوق الطبقات الكادحة - كما تزعم - فلسنا كذلك في حاجة إلى معاداة الدين !

ولكن بعض الناس - وفيهم من يزعمون أنهم مسلمون ويتسمون بأسماء المسلمين - يقولون : ومن الذى يضمن لنا أن هذا النظام الذى أقامه الإسلام في عصر تاريخي خاص ، لا يزال يحمل عناصر النمو والتجدد الكفيلة بأن تجعله صالحاً للتطبيق في عصور تاريخية أخرى ، قد تختلف مقوماتها كثيراً أو قليلاً عن مقومات العصر التاريخي الذى نشأ فيه الإسلام ؟

وهذا الكتاب يحملته هو الإجابة لهؤلاء على مثل هذا السؤال . ولكننا نقول هنا في إجمال :

إن الإسلام - وهو من صنع باري هذا الكون ومنشئ نواميسه ، والعالم بما يجد فيه وما يتطور - كان في علمه هذا التطور التاريخي ، وما يترتب عليه من تطور اجتماعي واقتصادي وفكري عام . وإنه لهذا وضع الخطوط الثابتة ، والمبادئ العامة ، والقواعد الشاملة التي لا تخرج أطوار الإنسان في النهاية عن حدودها ؛ وترك التطبيقات لتطور الزمان ، وبرزوا الحاجات ، في حدود مبادئه العامة ، وقواعده الشاملة ؛ ولم يُدَلِّ بتفصيلات جزئية مقيدة إلا في المسائل التي لا تتغير حكمتها ، والتي تؤدي أغراضها كاملة في كل بيئة ؛ والتي يريد الله تثبيتها في الحياة البشرية ، لأنها ضمان للخصائص التي يرتضيها لهذه الحياة . وإنه بهذا الشمول وبهذه المرونة ، قد كفّل لأحكامه التطبيقية النمو والتجدد على مدى الأزمان .

ولقد بذل فقهاء هذا الدين جهداً ضخماً مشكوراً في التطبيق والقياس والتفريع كفّل لأحكام الإسلام أن تلبى حاجات المجتمع للتجدة في ذلك الزمان ، الذى كان المجتمع فيه

بحكوما بشرية الإسلام .. ثم وقف هذا الجهد عندما تخلى المجتمع عن الإسلام بتخليه عن
 شريعة الإسلام ، منذ أن غلب الاستعمار الصليبي على دار الإسلام في كل مكان !
 ولم يكن العلاج لتلك الحال أن ندع ديننا الشامل في عزلة تعبدية ، ونطلق إلى
 التشريع الفرنسي نستمد منه القانون ، أو إلى النظريات السياسية الغربية نستمد منها نظام
 الحكم ، أو إلى النظريات المادية نستمد منها نظام المجتمع ، قبل أن ينشأ من صلاحية هذه
 الشريعة لإقامة المجتمع الحديث ! ذلك أن النمو العضوي الطبيعي لأي نظام في بيئة من
 البيئات ، يجعله أصح بالقياس إلى هذه البيئة - على الأقل - من كل نظام معترف غريب
 على طبيعة هذه البيئة ، لم ينم فيها نموه العضوي الرتيب .. وذلك كله فضلا على ما تقتضيه منا
 دعوى الإسلام التي ندعيها . وهي دعوى لا تقوم إلا على أساس من العبودية لألوهية الله
 وحده . ولن تتحقق العبودية لألوهية الله وحده إلا في صورة واحدة : صورة الحكم
 بشريعة الله .

ولكنه الجهل بحقيقة هذا الدين ، وبطبيعة المجتمعات وقوانين الحياة ، والكسل العقلي
 والنفسى عن مراجعة الرصيد القديم ، والتقليد المضحك للاتجاه الغربي أو الشرقي في فصل
 الدين عن الحياة ، حيث اقتضت ذلك طبيعة نشأة الدين عندهم دون أن تقتضيه طبيعة
 نشأة الإسلام ، وحيث قامت هنالك الجفوة بين الدين والعلم والدولة لأسباب تاريخية
 بينهاها ، ولا نظير لها في تاريخ الإسلام !

وليس معنى هذا أننا ندعو إلى الوقوف بأوضاع المجتمع عند شكل تاريخي معين . فالإسلام
 منهج وإطار تصاغ منه أشكال متعددة - وفي الوقت ذاته قائمة على أصول ثابتة - للمجتمع المسلم
 وفق ظروفه الحبيطة . ولكننا ندعو على الأقل - إلى مراجعة الرصيد للذخور ، ومعرفة أسسه
 العامة ، قبل أن نمجد إلى تقليد مبتسر ، مفعود الأسس التاريخية في حياتنا ، نضيع فيه
 شخصيتنا ، ونصبح معه ذبلا للقافة الإنسانية . وديننا يدعو إلى أن نكون دائما في المقدمة :

« كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ،
وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ^(١) » . . . « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ
وَيَكُونَ الرُّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا^(٢) » .

وما يُدري هؤلاء الناس أن لدينا ما نعطيه لهذا العالم البائس للكلود ، الذى دفعته
حضارته المادية انحلاوية من الروح ، إلى حريين عالميتين في ربع قرن من الزمان؛ والذى ما يزال
يتخبط في طريقه إلى حرب ثالثة تنذر حضارته كلها بالبوأر !!؟

(١) سورة آل عمران [١١٠] . (٢) سورة البقرة [١٤٣] .

طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام

لن ندرك طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام ، حتى ندرك مجملًا للتصور الإسلامي عن الألوهية والكون والحياة والإنسان . فليست العدالة الاجتماعية إلا فرعاً من ذلك الأصل الكبير الذي ترجع إليه كل تعاليم الإسلام .

إن الإسلام وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعاً ، لم يبالغ نواحيها المختلفة جزافاً ، ولم يتناولها أجزاءً وتفاصيل . ذلك أن له تصوراً كلياً متكاملًا عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ يرد إليه كافة الفروع والتفصيلات ؛ ويربط إليه نظرياته جميعاً وتشريعاته وحدوده ، وعباداته ومعاملاته ؛ فيصدر فيها كلها عن هذا التصور الشامل للتكامل ، ولا يرتجل الرأي لكل حالة ؛ ولا يبالغ كل مشكلة وحدها في عزلة عن سائر المشكلات .

ومعرفة هذا التصور الكلي للإسلام تيسر للباحث فيه فهم أصوله وقواعده ؛ وتسهل عليه أن يرد الجزئيات إلى الكليات ؛ وأن يتتبع في لثة وعمق خطوطه واتجاهاته ، ويلحظ أنها متشابكة متكاملة ، وأنها كل لا يتجزأ ، وأنها لا تعمل عملاً مشرأً للحياة إلا وهي متكاملة الأجزاء والاتجاهات .

وطريق الباحث في الإسلام أن يتبين أولاً تصوره الشامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ، قبل أن يبحث عن رأيه في الحكم أو رأيه في المال ، أو رأيه في علاقات الأمم والأفراد ... فإنما هذه فروع تصدر عن ذلك التصور الكلي ، ولا تفهم بدونه فهماً صحيحاً عميقاً .

والتصور الإسلامي الصحيح لا يلتبس عند ابن سينا أو ابن رشد أو الفارابي وأمثالهم من يطلق عليهم وصف « فلاسفة الإسلام » ؛ بفلسفة هؤلاء إنما هي ظلال للفلسفة الإغريقية غريبة في روحها عن روح الإسلام . وللإسلام تصوره الأصل الكامل ، يلتبس في

أصوله الصحيحة؛ القرآن والحديث ، وفي سيرة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وسننه العملية .
وهذه الأصول هي حسب أي باحث متعمق ليدرك تصور الإسلام الكلي الذي يصدر
عنه في كل تعاليمه وتشريعاته ومعاملاته .

وقد تناول الإسلام طبيعة العلاقة بين الخالق والخلق ، وطبيعة العلاقة بين الكون
والحياة والإنسان ، وطبيعة العلاقة بين الإنسان ونفسه ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الفرد
والدولة ، وبين الجماعات الإنسانية كافة ، وبين الجيل والأجيال . ورد ذلك كله إلى تصور
كلى جامع ، ملحوظ الخطوط في سائر الفروع والتفصيلات ..

والبحث للفصل في هذا التصور ليس بمجاله هذا الكتاب ، وهو موضوع بحث مفصل
ب عنوان « خصائص التصور الإسلامى ومقوماته » ^(١) . ولكننى سأشير فقط إلى رؤوس
موضوعات عامة ، تمهيداً للتحديث في موضوع المدالة الاجتماعية في الإسلام .

لقد ظلت الإنسانية أدهارا طويلة لا تستقيم على تصور شامل عن الخالق والخلق وعن
الكون والحياة والإنسان .

وكانت كلما جاءها رسول من عند الله بصورة منه ، قبلتها منها قلة ، وأعرضت عنها
كثرة . ثم عادت يحملتها فأرسلت عنه إلى تصورات جاهلية منحرفة مشوهة .. حتى جاء
الإسلام بأكمل تصور وأشمل شريعة مقترنين ، وأقام عليهما نظاما واقعيا للحياة يتنثل فيه
التصور والشريعة في صورة عملية .

فأما العلاقة بين الخالق والخلق (الكون والحياة والإنسان) فهي الإرادة المباشرة
التي تصدر عنها المخلوقات جميعا : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ : كُنْ
فَيَكُونُ » ^(٢) فلا واسطة بين الخلق والخالق . من قوة أو مادة . فمن إرادته المطلقة تصدر

(١) صدر القسم الأول منه وهو يعرض « خصائص التصور الإسلامى » . والقسم الثانى تحت الطبع
وموضوعه « مقومات التصور الإسلامى » . (٢) سورة يس [٨٢] .

الموجودات صدوراً مباشراً ؛ وبارادته المطلقة تحفظ وتنظم وتسير : « يُدَبِّرُ الْأُمُورَ مُقْصِلٌ الْآيَاتِ ^(١) » .. « وَيُوسِّكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ^(٢) » .. « لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ^(٣) » .. « تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٤) » .

وهذا الوجود الصادر عن الإرادة المطلقة ، وحدة متكاملة ، كل جزء فيها ملحوظ فيه تناسقه مع سائر الأجزاء ؛ ولكل موجود فيه حكمة تتعلق بهذا التناسق الكامل الملحوظ ؛ « وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ قَدَرَهُ تَقْدِيرًا ^(٥) » .. « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ^(٦) » .. « الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا . مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ ، فَإِذْ جَعَلَ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ؟ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ، يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ^(٧) » .. « وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا ، وَبَارَكَ فِيهَا ، وَقَدَّرَ فِيهَا أَوْقَاتَهَا ^(٨) » .. « اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا ، فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ، فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ^(٩) » .. وهكذا وهكذا يبدو أن لكل موجود حكمة تتناسق مع غاية الوجود ، وأن الإرادة التي يصدر عنها الوجود أولا ، ويحفظ بها وينتظم ثانيا ، تلاحظ في كل موجود تناسقه ونفعه الكلي للوجود .

ولأن الوجود وحدة متكاملة الأجزاء ، متناسقة الخلقة والنظام والاتجاه ، بحكم صدوره المباشر عن الإرادة الواحدة المطلقة الكاملة ، كان مهياً وصالحاً ومساعداً لوجود الحياة بصفة عامة ، ولوجود الإنسان - أرق نماذج الحياة - بصفة خاصة ؛ فليس الكون علواً للحياة

- | | | |
|-------------------------|-------------------------|-----------------------|
| (١) سورة الرعد [٢] . | (٢) سورة الحج [٦٥] . | (٣) سورة يس [٤٠] . |
| (٤) سورة الملك [١] . | (٥) سورة الفرقان [٢٥] . | (٦) سورة القمر [٤٩] . |
| (٧) سورة الملك [٤، ٣] . | (٨) سورة فصلت [١٠] . | (٩) سورة الروم [٨] . |

ولا عدواً للإنسان؛ وليست «الطبيعة» - بتعبير الجاهلية الحاضرة - خصماً للإنسان يصارعه ويناله، إنما هي من خلق الله، وهي صديق لا تختلف اتجاهاته عن اتجاهات الحياة والإنسان؛ وليست وظيفته الأحياء أن يصارعوا الطبيعة، وهم في أحضانها نشأوا، وهي وهم من ذلك الوجود الواحد الصادر عن الإرادة الواحدة. والإنسان بالذات إنما يعيش في جو صديق وبين أصدقاء من الموجودات: «فَلله حين خلق الأرض «جَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكْ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامَهَا».. «وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ»^(١).. «وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ»^(٢).. «هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا، فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ»^(٣).. «خَلَقَ لَكُمْ مَائِي الْأَرْضِ جَمِيعًا»^(٤).. «وَالسَّمَاءَ بَكُوا كِبَاحُهَا مِنْ السَّكُونِ مُتَكَامِلٌ مَعَ سَائِرِ أَجْزَائِهِ، وَكُلٌّ مَا فِيهَا وَمَا فِي الْأَرْضِ صَدِيقٌ وَمَعَاوِنٌ مُتَنَاسِقٌ مَعَ سَائِرِ أَفْرَادِهِ: «وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَافِيحَ وَحِفَظْنَاهَا»^(٥). «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا وَخَلَقْنَاكُمْ أَنْزُلًا وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا، وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا، وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا، وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا، وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا، وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا، لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا، وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا»^(٦).

وهكذا تقرر العقيدة الإسلامية أن الله رب الإنسان قد خلق هذه القوى كلها لتكون له صديقاً مساعداً متعاوناً. أما سبيله إلى كسب هذه الصداقة فهو أن يتأمل هذه القوى ويتعرف إليها ويتعاون معها. وإذا كانت هذه القوى تؤذيه أحياناً، فإنما تؤذيه لأنه لم يتدبرها، ولم يعرف التاموس الذي يسيرها.

والخاتمة - مع هذا - لا يدع الأحياء والناس لذلك الكون الصديق بلا رعاية

-
- | | | |
|-----------------------|-----------------------|--------------------------|
| (١) سورة النحل [١٥]. | (٢) سورة الرحمن [١٠]. | (٣) سورة الملك [١٥]. |
| (٤) سورة البقرة [٢٩]. | (٥) سورة فصلت [١٢]. | (٦) سورة النبا [١٦، ١٧]. |

مباشرة ، وعناية متصلة ؛ فإرادته المباشرة متصلة بالكون كله ، ومتصلة بكل فرد من موجوداته في الوقت نفسه : « إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا ، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده » .. (١) « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا » (٢) .. « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُم مَّا تَوْسَّوْسُ بِهِ نَفْسُهُ ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ » (٣) . « وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » (٤) .. « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » (٥) ... الخ .

ولأن الوجود للوحد صادر عن إرادة واحدة ؛ ولأن الناس جزء من الكون متعاون متناسق مع سائر أجزائه ؛ ولأن أفراد الإنسان خلایا متعانة متناسقة مع الكون .. لم يكن بد إذن أن تكون متعانة متناسقة فيما بينها . لذلك كان تصور الإسلام أن الإنسانية وحدة ، تفتقر أجزاؤها لتجتمع ؛ وتختلف لتتسق ؛ وتذهب شتى للذاهب لتتعاون في النهاية بعضها مع بعض ، كي تصبح صالحة للتعاون مع الوجود الموحد : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا » (٦) .

ونظام الحياة الإنسانية لا يستقيم حتى يتم هذا التعاون والتناسق وفق منهج الله وشرعه . وتحقيقه واجب لصالح الإنسانية كلها ، حتى ليباح استخدام القوة لإرجاع من يشذ عن هذا النهج إليه : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ » (٧) .. « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَقِيَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، فَتَاتِلُوا الَّتِي تَبْنِي حَتَّى تَلْقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَازَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا »

- | | | |
|-------------------------|--------------------------|-------------------------|
| (١) سورة فاطر [٤١] . | (٢) سورة هود [٦] . | (٣) سورة ق [١٦] . |
| (٤) سورة فاطر [٦٠] . | (٥) سورة الأنعام [١٥١] . | (٦) سورة الحجرات [١٣] . |
| (٧) سورة المائدة [٣٣] . | | |

بِالْعَدْلِ وَأَنْفُسُوهَا^(١)». «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ^(٢)».

فالأصل هو التعاون والتعارف والتناسق في حدود منهج الله وشرعه ؛ ومن شذ على هذا الأصل ، فليرد إليه بكل طريق ؛ لأن سنة الله في الكون أولى بالاتباع من أهواء الأفراد والجماعات ؛ والتكافل بين الجميع يتفق مع غاية الكون الواحد ، وغاية خالقه الواحد سبحانه .

فإذا نحن وصلنا إلى الإنسان الجنس ، والإنسان الفرد ، فهو وحدة متكاملة ، وقواه المختلفة الظاهر موحدة الاتجاه في الحقيقة ، شأنه في ذلك شأن الكون كله ذى القوة الواحدة المتعددة للظاهر .

وقد ظلت الإنسانية أدهاراً طويلة لا تهتدى إلى فكرة شاملة عن القوى الكونية والإنسانية . ظلت تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية ، تنكر إحداها لتثبت الأخرى ، أو تعترف بوجودهما في حالة تعارض وخصام ؛ وتصوغ تعاليمها على أساس أن هناك تعارضاً أساسياً بين هذه القوى وتلك ؛ وأن رجحان إحداها مرهون بخفة الأخرى ؛ وأنه لا مفر من رجحان كفة وخفة كفة ، لأن التعارض في نظرها أساسى في فطرة الكون والناس .

والمسيحية - كما صاغت الكنيسة والجامع للقدسة - من أظهر الأمثال على فكرة هذا التعارض في الإنسان ؛ وهى متفقة إلى حد ما في هذه الفكرة مع الهندوكية ، ثم مع البوذية - على اختلاف ، بينهما فيها - خلاص الروح مرهون بكبت الجسد أو بتعذيبه ، أو بإفئاته ، أو على الأقل بإهماله والكف عن لذائذه .

وهذا الأصل الكبير في المسيحية المحرفة ، وفي الديانات التى تشبهها ، تترتب عليه

(١) سورة الحجرات [٩] . (٢) سورة البقرة [٢٠٩] .

تفريعات كثيرة في النظر إلى الحياة ومتاعها ، وإلى سلوك الفرد وسلوك الجماعة حيالها ، وفي النظر إلى الإنسان وما يضطرب في كيانه من قوى وطاقات .

وقد ظلت المعركة قائمة بين هذه القوى وتلك ؛ وظل الإنسان ممزقا في هذه المعركة ، حيران لا يهتدى إلى قرار .. حتى جاء الإسلام ، فإذا هو يعرض صورة كاملة متناسقة ، لا عوج فيها ولا اضطراب ، ولا تعارض فيها ولا خصام . جاء ليوحد القوى والطاقات جميعا ، ويمزج الأشواق والنزعات والليول ، وينسق بين اتجاهاتها جميعا ، ويمتد بها وحدة متكاملة في الكون والحياة والإنسان . جاء ليجمع بين الأرض والسماء في نظام الكون ؛ والدنيا والآخرة في نظام الدين ؛ والروح والجسد في نظام الإنسان ؛ والعبادة والعمل في نظام الحياة .. ويسلكها جميعا في طريق موحد . هو الطريق إلى الله ! ويخضعها كلها لسلطان واحد : هو سلطان الله !

فالكون وحدة ، مركبة من الظاهر المعلوم واللفيب المجهول ، والحياة وحدة مركبة من طاقات مادية وطاقات روحية لا تنفصل أبداً إلا وقع الاختلال بينها والاضطراب ، والإنسان وحدة مركبة من الأشواق المتطلعة إلى السماء والنزعات اللاصقة بالأرض ؛ ولا انفصام بين هذه وتلك في طبيعة الإنسان ، لأنه لا انفصام بين السماء والأرض أو بين المعلوم والمجهول في طبيعة الكون ، ولا عزلة بين الدنيا والآخرة أو السلوك والعبادة أو العقيدة والشرعية ، في طبيعة هذا الدين .

ومن وراء هذا جميعه قوة الأزل والأبد . تلك التي لا أول لها يعرف ، ولا آخر لها يوصف ، تسيطر في النهاية على الكون والحياة والناس .. إنها قوة الله ..

والفرد الغافى يملك أن يتصل بهذه القوة الأزلية الأبدية ، وهي توجهه في الحياة وهو يستمدّها في الشدائد . يملك أن يتصل بها وهو في الحراب يصلى ويتطلع إلى السماء كما يملك أن يتصل بها وهو في الأرض يعمل مشغولا بماشه وبحياه .

والفرد يملك أن يعسل للآخرة ، وهو يصوم فيمنع عن الجسد كل لذائذه ؛ وهو يفطر فيستمتع بكل طيبات الحياة . ما دام يعمل هذا أو ذلك متوجهاً بقلبه إلى الله .

والحياة الدنيا بما فيها من صلاة وعمل ، وبما فيها من متاع وحرمان ، هي وحدها الطريق إلى الآخرة بما فيها من جنة ونار ، ومن عقاب ورضوان .

إنها الوحدة بين أجزاء الكون وقواه ، والوحدة بين كل طاقات الحياة ؛ والوحدة بين الإنسان ونفسه ، وبين واقعه ورؤاه !

إنها الوحدة التي تعقد السلام الدائم بين الكون والحياة ، وبين الحياة والأحياء ، وبين الجماعة والفرد ، وبين أشواق الفرد ونزعاته . وفي النهاية بين الدنيا والدين ، وبين الأرض والسما .

وهي لا تعقد هذا السلام على حساب الجسد ولا على حساب الروح ، بل تطلق لكل منهما نشاطه ، لتوحد هذا النشاط ، وتوجه به إلى الخير والصلاح والنماء .

ولا تعقده على حساب الفرد أو على حساب الجماعة ، أو لحساب طائفة على طائفة ، أو لحساب جيل على جيل ، فلكل حقوقه ولكل واجباته ، على سنة العدل والمساواة .

والفرد والجماعة والطائفة والأمة والجيل والأجيال كلها يحكمها قانون واحد ، ذو هدف واحد : أن يتطلق نشاط الفرد وأن ينطلق نشاط الجماعة - غير متعارضين - وأن يعمل الجيل وتعمل الأجيال لبناء الحياة وإتمامها ، والتوجه بها إلى خالق الحياة .



الإسلام دين الوحدة بين القوى الكونية جميعاً ، فلا جرم هو دين التوحيد : توحيد الإله ، وتوحيد الأديان جميعاً في دين الله ، وتوحيد الرسل في التبشير لهذا الدين الواحد منذ

نجر الحياة^(١) : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ »^(٢) .

والإسلام دين الوحدة بين العبادة للعالمية ، والعقيدة والشريعة ، والروحيات والماديات ، والقيم الاقتصادية والقيم المعنوية ، والدنيا والآخرة ، والأرض والسماء . وعن تلك الوحدة الكبرى تصدر تشريعاته وفرائضه ، وتوجيهاته وحدوده ، وقواعده في سياسة الحكم وسياسة المال ، وفي توزيع الثروة والنفارم ، وفي الحقوق والواجبات . وفي ذلك الأصل الكبير تنطوي سائر الأجزاء والتفصيلات .

وحين ندرك هذا الشمول في طبيعة النظرة الإسلامية للألوهية والكون والحياة والإنسان ، ندرك معها الخطوط الأساسية للعدالة الاجتماعية في الإسلام .

فهى قبل كل شىء عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها ، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة . وهى إذن تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها ، كما تتناول الشعور والسلوك ، والفنائر والوجدانات . والقيم التى تتناولها هذه العدالة ليست القيم الاقتصادية وحدها ، وليست القيم المادية على وجه العموم . إنما هى هذه بمنزلة بها القيم المعنوية والروحية جميعاً .

وحينما ننظر المسيحية المحرفة للإنسان من خلال أشواقه الروحية وحدها ، ونحاول أن تكبت نزواته لتطلق أشواقه . وحينما ننظر الشيوعية إلى الإنسان من خلال حاجاته المادية وحدها ؛ وننظر إلى الإنسانية ، بل إلى الكون كله ، من خلال المادة بمفردها .. ينظر الإسلام إلى الإنسان على أنه وحدة لا تنفصل أشواقه الروحية من نزواته الحسية ، ولا تنفك حاجاته المعنوية عن حاجاته المادية ؛ وينظر إلى الكون والحياة هذه النظرة الشاملة التى لا تعدد فيها ولا انفصام .. وهذا هو مفرق الطريق بين الشيوعية والمسيحية

(١) يراجع فصل الفصحة في القرآن من كتاب « التصوير الفنى فى القرآن » للمؤلف .

(٢) سورة الأَنْبِيَاء [٩٢] .

والإسلام ! مفرق الطريق الناشئ* من أن الإسلام من صنعة الله الخالصة ، والمسيحية دخل فيها من تحريفات البشر ، والشيوعية من أوهام الإنسان الخالصة !

ثم إن الحياة في نظر الإسلام تراحم وتواد وتعاون وتكافل بمحدد الأسس مقرر النظم ، بين المسلمين على وجه خاص ، وبين جميع أفراد الإنسانية على وجه عام . وهي كذلك في نظر المسيحية ، ولكنها لا تقوم على تشريع واضح مرسوم ولا على واقع محدد معلوم . بينما هي في نظر الشيوعية تنازع وصراع بين الطبقات ، ينتهى إلى انتصار طبقة على طبقة ، فيتم الحلم الشيوعي الكبير ! ومن هنا يبدو أن المسيحية رؤيا في عالم المثال المجرد يلوح بها للبشرى ملكوت السماء ؛ وأن الإسلام هو حلم الإنسانية الخلاله ، مجسما في حقيقة تمشي على الأرض ؛ وأن الشيوعية هي حقد البشرية العارضة في جيل من أجيال الناس !



على هذين الخطين الكبيرين : الوحدة المطلقة المتعاطلة المتناسقة ، والتكافل العام بين الأفراد والجماعات ، يسير الإسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مراعىا العناصر الأساسية في فطرة الإنسانية ، غير متجاهل كذلك للطاقة البشرية .

يقول القرآن الكريم عن الإنسان : « وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ^(١) » . . حب الخير لذاته ولما يتصل بذاته . ويقول في وصف الإنسان بالبخل فطرة وطبعاً : « وَأُخْصِرَتْ الْإِنْسَانُ الْأُنْسُ ^(٢) » . . فهو حاضر فيها أبداً . ووردت فيه صورة فنية مجيدة لهذه الفطرة البشرية المحببة : « قُلْ : قَدْ أَنُتُم مَّمْلُكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ، إِذَا أَنَا مَسَكُمُ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُوراً ^(٣) » . . على حين يقرر أن رحمة الله وسعت كل

(١) سورة العاديات [٨] (٢) سورة النساء [١٢٨] (٣) سورة الإسراء [١٠٠] .

شئ . فيبرز هذه السعة وبذلك الإمساك مدى الشح في فطرة الإنسان ، لو ترك بلا تهذيب أو توجيه !

وعند ما يضع الإسلام نظمه وتشريعاته ، وعظاته وتوجيهاته ، لا يفعل ذلك الحب الفطرى للذات ، ولا ينسى ذلك الشح الفطرى العميق ؛ ولكنه يعالج الأثرة ، ويعالج الشح ، بالتوجيه والتشريع ، فلا يكلف الإنسان إلا وسعه ، ولا يفنل في الوقت ذاته حاجات الجماعة ومصلحتها وغايات الحياة العليا في الفرد والجماعة على توالى العصور والأجيال .

وإذا كان من الظلم الاجتماعى الذى يقتضى مع العدالة أن تطنى مطالب الفرد ومطامعه على الجماعة ، فإنه من الظلم كذلك أن تطنى الجماعة على فطرة الفرد وطاقته . إنه من الظلم لهذا الفرد وحده ، بل للجماعة ذاتها . فتحطيم نشاط الفرد بتعطيم ميوله ونوازعه لا يقف أثره السئ عند حرمان هذا الفرد ما هو حق له ، بل يتجاوز به إلى حرمان الجماعة أن تنتفع بكامل طاقته . ومتى كفل النظام للجماعة حقها في جهد الفرد وطاقته ؛ ووضع الحرية الفرد ونوازعه وأطباعه الحدود الكافية ؛ فلا يبنى أن يفعل حق الفرد في انطلاق نشاطه ، فى الحدود التى لا تضار بها الجماعة ، ولا يضار بها هذا الفرد ذاته ؛ ولا تصطلم بأهداف الحياة العليا . فالحياة تعاون وتكافل فى نظر الإسلام ، لا حرب وتنازع وخصام كما أنها إطلاق للطاقات الفردية العامة ؛ وليست كبتا وحرمانا وسجنا . وكل ما ليس حراما فهو مباح ؛ والمرء يثاب على كل نشاط حيوى فى حدود منهج الله وشرعه يراعى فيه وجه الله وحده ، ويحقق به الغايات العليا للحياة كما ارتضاها الله .

وانفساح المجال فى نظرة الإسلام إلى الحياة ، ونجاوزه القيم الاقتصادية البهتة إلى سائر القيم التى تقوم الحياة عليها . . يجعله أقدر على إيجاد توازن وتبادل فى المجتمع .

وعلى تحقيق العدالة في الدائرة الإنسانية كلها ؛ ويعنيه من التفسير الضيق للعدالة كما تفهمها الشيوعية . فالعدالة في نظر الشيوعية مساواة في الأجور تمنع التفاوت الاقتصادي - وإن كانت حين اصطدمت بالتطبيق العملي لم تستطع تنفيذ هذه المساواة الآلية التحككية - والعدالة في نظر الإسلام مساواة إنسانية ينظر فيها إلى تعادل جميع القيم ، بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة . وهي على وجه الدقة تكافؤ في القرض ، وترك اللواهب بعد ذلك تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة .

ولأن القيم في نظر الإسلام كثيرة متمازجة كانت العدالة في مجموعها أيسر ؛ لذلك لم يضطر إلى تحميم المساواة الاقتصادية بمعناها الحرفي الضيق ، الذي يصطدم بالضرورة ، وتعارض مع طبيعة المواهب المتفاوتة ، ويعوق الاستعدادات الفارقة ، ويسوى بينها وبين الاستعدادات الضئيلة ، ويمنع أصحاب المواهب من إنفاق مواهبهم لخير أنفسهم ، ولخير الأمة ، فيحرم الأمة ، ويحرم الإنسانية تتاج هذه اللواهب .

إنه لا جلوى من المفاضلة في أن استعدادات الأفراد الطبيعية ليست متساوية ؛ فنحن إذا غالطنا في اللواهب الكامنة - ولا سبيل للمفاضلة فيها عند ما تجري الحياة العملية مجراها - فإننا لا نستطيع أن نغالط في أن بعض الأفراد يولد باستعدادات فطرية للصحة والاكتمال والاحتياط ، وبعضهم يولد باستعدادات جسدية للمرض والنقص والضعف ، ولا سبيل إلى تسوية جميع الاستعدادات والمواهب ما دامت الآلة لم تستطع بعد صنع الأحياء ، لتصميم في قالب واحد ، على نظام الأجهزة والآلات !

إن إنكار الاستعدادات الجسدية والفكرية والروحية الفارقة هو ضرب من العبث لا يستحق المناقشة . فلا بد أن نحسب حسابها ؛ وأن نمنحها الفرصة لتتقوى أقصى ما تستطيع من ثمراتها . ثم نحاول بعد ذلك أن نأخذ من هذه الثمرات ما نراه لازماً لمصلحة المجتمع ،

لا أن تقطع الطريق على هذه الاستعدادات فنظلمها بقسوتها بالاستعدادات الضعيفة ، ونلهمها عن العمل ، ونبلدها على الأمة والإنسانية تبديداً .

ولقد قرر الإسلام مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ العدل بين الجميع ؛ ثم ترك الباب مفتوحاً للتفاضل بالجهد والعمل ؛ ثم جعل القيم الأصلية في المجتمع المسلم قياً أخرى غير القيم الاقتصادية : « إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمُ ^(١) » .. « يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ^(٢) » .. « الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَالْبَالِيَاَتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً ^(٣) » .

وهكذا يبدو أن هناك قياً أخرى غير القيم الاقتصادية البحتة ، يحسب الإسلام حسابها ؛ ويجعلها هي القيم الحقيقية ، ويجعل منها وسيلة للتعاقل في المجتمع حين تتفاوت الأرزاق المالية بين الناس ، بأسباب التفاوت المعقولة القائمة على الجهد والوهبة ، لا على الوسائل المنكرة التي يجرمها الإسلام تحريماً (كما سيأتى في فصل سياسة المال) .

لا يفرض الإسلام إذن للسواة الحرفية في المال ، لأن تحصيل المال تابع لاستعدادات ليست متساوية . فالعدل المطلق يقتضى أن تتفاوت الأرزاق ، وأن يفضل بعض الناس بعضها ، مع تحقق العدالة الإنسانية : بإتاحة الفرص المتساوية للجميع ؛ فلا يقف أمام فرد حسب ولا نشأة ، ولا أصل ولا جنس ، ولا قيد واحد من القيود التي تفل الجهود . وبإدخال القيم الأصلية الأخرى في الحساب . وبتحرير الوجدان البشري تحريراً كاملاً من ضغط القيم الاقتصادية البحتة ؛ ووضع هذه القيم في مكانها الحقيقي المعقول ؛ وعدم إعطائها قيمة معنوية ضخمة كالتى تعطاهها في المجتمعات البشرية التي تفقد الإحساس بالقيم الإيمانية ، أو تصغر من أهميتها ، وتجعل للمال وحده القيمة الأساسية الكبرى .

وإن الإسلام ليرفض أن يجعل للمال كل هذه القيمة ؛ ويأنف أن تستحيل الحياة لقمة

(١) سورة الحجرات [١٣] . (٢) سورة المجادلة [١١] . (٣) سورة الكهف [٤٦] .

خبز، وشهوة جسد، ودراهم معدودات... ولكنه في الوقت ذاته يحتم الكفاية لكل فرد، وأحياناً ما فوق الكفاية، ويفضل أن تكون هذه الكفاية عن طريق الملكية الفردية، أو العمل المنتج بأنواعه، ليرفع عنه ضغط العوز من ناحية وضغط الجهة التي تملك موارد الرزق من ناحية أخرى.. ويحرم الترف الذي يطلق العنان للمتاع والشهوات، وينشئ الفوارق في مستويات الحياة. ويرتب في الأموال حقوقاً للفقراء بقدر حاجتهم، ويقدر ما يصلح المجتمع، ويضمن له الكافؤ والتبادل والنماء. وبذلك لا يفصل جانباً واحداً من جوانب الحياة المادية والشعورية الدينية والدنيوية.. دون مراعاته؛ لتتصهر هذه الجوانب كلها، وتستحيل وحدة متماسكة، يصعب إهمال عنصر من عناصرها المتزجة المتناسقة؛ ولتتسق وحدتها مع وحدة الكون الكبير، ووحدة الحياة والإنسان.

أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام

يقيم الإسلام هذه العدالة الاجتماعية التي كشفنا عن طبيعتها إجمالاً ، على أسس ثابتة؛ ويحدد لبلوغ أهدافها وسائل معينة ؛ فلا يدعها قضية غامضة ، ولا دعوة مجمة ؛ فهو بطبيعته دين تنفيذ وعمل في واقع الحياة ، لادين دعوة وإرشاد مجردين في عالم المثال .

وقد رأينا هناك إجمالاً أن للإسلام تصوراً أساسياً عن الألوهية والكون والحياة والإنسان؛ وأدركنا أن قاعدة « العدالة الاجتماعية » متأثرة بذلك التصور الأساسي، داخلة في إطاره العام؛ وأن طبيعة نظرة الإسلام إلى الحياة الإنسانية ، تجعل العدالة الاجتماعية عدالة إنسانية شاملة لكل مقومات الحياة الإنسانية ، ولا تقف عند الماديات والاقتصاديات ، وأن القيم في هذه الحياة مادية معنوية في الوقت ذاته ، لا يمكن الفصل بين صفتيها للتحدين ؛ وأن الإنسانية وحدة متكافئة متناسقة ، لاجاعات متعارضة متنافرة .

وربما بدا في بعض الأحيان أن الواقع يخالف هذه الفكرة الأساسية للإسلام ، فيجب أن نعرف أولاً ما هو هذا الواقع ؟

إن الواقع الذي يلمه الإسلام حقيقة ، ليس واقع فرد ، ولا واقع أمة ، ولا واقع جيل .. فهذا إنما هو واقع الصغير المخلود للوقوت ، الذي تقف عنده مدارك الأفراد البشريين القانين ، حين يكفون بصيرتهم عن الاستشراف لما هو أكبر وأشمل في حياة البشرية الكبرى وحياة الكون كله . فأما الإسلام فإنه يمد ببصره إلى جميع الآفاق ؛ وبحسب حسابا لجميع المصالح ؛ ويهدف إلى تحقيق غاية تشمل الإنسانية كلها منذ البدء إلى النهاية . فأيبدو تعارضاً في الواقع المخلود ، قد لا يبدو كذلك حين تتجاوزوه إلى الواقع الشامل . واقع الإنسانية كلها ، لا واقع فرد ولا أمة ولا جيل .

وهذه النظرة الكلية البعيدة الأهداف إلى العدالة الاجتماعية ، هي التي تفسر لنا فيما بعد نظماً عدة في الإسلام ، لانهم حق الفهم إذا هي أخذت جزئيات وتقاريق ، وإذا حسب فيها حساب الفرد وحده في جماعة ، أو حساب الجماعة وحدها في أمة ، أو حساب الأمة وحدها في جيل ، أو حساب الجيل وحده في أجيال ... وهي التي تفسر لنا نظام الملكية الفردية ، ونظام الإرث ، ونظام الزكاة ، ونظام الحكم ، ونظام المعاملات ... إلى آخر ما يتضمنه الإسلام من نظم ، تتناول الأفراد والجماعات والأمم والأجيال .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك كله ، فسنقتصر إذن على تناول الأسس العامة التي أقام عليها الإسلام بناء العدالة الاجتماعية ، في حدود فكرته الكلية . وسنرى من طبيعتها أن الإسلام قد نظر إلى وحدة الروح والجسد في الفرد ، وإلى وحدة المنفويات والماديات في الحياة . كما نظر إلى وحدة الهدف بين الفرد والجماعة ، ووحدة المصلحة بين الجماعات المختلفة في الأمة الواحدة ، ووحدة الغاية بين الأمم الإنسانية ، ووحدة الصلة بين الأجيال للتماقبة على اختلاف المصالح القريبة المحدودة .

هذه الأسس التي أقام عليها الإسلام العدالة الاجتماعية هي :

- ١ - التحرر الوجداني المطلق .
 - ٢ - المساواة الإنسانية الكاملة .
 - ٣ - التكافل الاجتماعي الوثيق .
- فلنفرد لكل أصل من هذه الأصول كلمة تكشف عن طبيعته وغايته .

التحرر الوجداني

لن تتحقق عدالة اجتماعية كاملة ، ولن يضمن لها التنفيذ والبقاء ، ما لم تستند إلى شعور
نفسى باطن باستحقاق الفرد لها ، وبحاجة الجماعة إليها ؛ وبمقيدة في أنها تؤدي إلى طاعة الله
والى واقع إنسانى أسمى . وما لم تستند كذلك إلى واقع مادى يهيئ للفرد أن يتمسك بها ،
ويحتمل تسكاليها ويدافع عنها . ولن يستحقها الفرد بالتشريع قبل أن يستحقها بالشعور ،
وبالقُدرة العملية على استدامة هذا الشعور . ولن تحافظ الجماعة على التشريع إن وجد ، إلا
وهناك عقيدة تؤيده من الداخل ، وإمكانات عملية تؤيده من الخارج .. وهذا ما نظر إليه
الإسلام في توجيهاته وتشريعاته جميعاً .

وتذهب المسيحية - كما صورتها الكنيسة والجامع المقدسة - والبوذية كذلك ، إلى أن التحرر
الوجداني من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه إلى ملكوت الرب فى السماء ، واحتقار
الحياة الدنيا ، كفىل بأن يضمن للإنسان حريته ، وللضمير سعادته . وهذا حق . ولكنه
ليس الحق كله . فدوافع الحياة لا تقهر فى جميع الأحوال ، وضروريات الحياة الواقعة
لا تغلب أبداً الدهر ، ولا بد أن يخضع الإنسان لضغطها فى أكثر الأحيان .

على أن قهر دوافع الحياة وكبتها ليس خيراً دائماً ، فאלله خالق الحياة لم يخلقها عبثاً ،
ولم يخلقها ليعطلها البشر ويقفوا نموها . وإنه لمن الخير أن يسمو الإنسان على ضروراته ،
وأن يرتفع على شهواته ؛ ولكنه ليس من الخير أن يعطل الحياة ذاتها بذلك السمو
وهذا الارتفاع .

فلذا كان هناك طريق لأن تنطلق القوى المكنونة فى كيان البشرية ؛ وأن يرتفع
الإنسان على الخضوع للذل لضروراته ، فذلك هو الطريق الأقوم والأسلم . وهذا ما هدف

إليه الإسلام وهو يوحد ضرورات الجسد وأشواق الروح في نظام ، ويكفل التحرر الوجداني بالشعور الباطن والإسكان الواقع ، ولا ينفصل عن هذا أو ذلك .

وتذهب الشيوعية إلى أن التحرر الاقتصادي وحده كفيل بالتحرر الوجداني ؛ وأن الضغط الاقتصادي على الفرد هو الذي يجعله يتخلى عما تكفل له القوانين النظرية أحياناً من عدالة ومساواة . . وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فالتحرر الاقتصادي ذاته لا يكفل له البقاء في المجتمع إلا بالتحرر الوجداني من داخل الضمير . فهو عرضة لضغط آخر : ضغط الضرورات والاستعدادات والليول ، التي لا تكفي التشريعات وحدها لمقاومتها . والفرد الذي تعتمد به استعداداته الطبيعية عن مجاراة الآخرين في الإنتاج ، وعن مجاراتهم في التطلع والطموح . . هذا الفرد لا بد أن يفقد حرصه على المساواة ، التي قد يكفلها له القانون ، لإحساسه الباطن بأنه أقل من سواء ، ولو تبجح فترة وكابر . والفرد ذو الاستعدادات الفائقة والتألق الموفور ، لا بد أن يبالغ قانون المساواة المطلقة ونظام الملكية العامة الشامل ، فإن لم يستطع حقد عليهما وحنق ؛ فإما أن يتمرّد ، وإما أن ينجبو ذكاًؤه ، وتنكش استعداداته ، ويقل تنأجه .

فأما حين تستند المساواة إلى تحرر وجداني عميق ، كما تستند إلى التشريع والتنفيذ ، فإن الشعور بها يكون أقوى عند القوى وعند الضعيف . إنما تستحيل في الضعيف تسامياً ، وفي القوى تواضعاً ؛ وتلتقي في النفس بالقييدة في الله ، وفي وحدة الأمة وتكافلها . . وهذا ماهدف إليه الإسلام حين حرر الوجدان البشري تحريراً مطلقاً كاملاً ؛ بعدما كفل في الوقت ذاته حاجات الجسد ، وضرورات الحياة ، بحكم الأوضاع ، وبحكم القانون ، وبحكم الضمير سواء .



تعد بدأ الإسلام بتحرير الوجدان البشري من عبادة أحد غير الله ، ومن الخضوع

لأحد غير الله . فما لأحد عليه غير الله من سلطان ؛ وما من أحد يميته أو يحيه إلا الله ؛ وما من أحد يملك له ضرراً ولا نفعاً ؛ وما من أحد يرزقه من شيء في الأرض ولا في السماء ؛ وليس بينه وبين الله وسيط ولا شفيع ؛ والله وحده هو الذي يستطيع ، والكل سواء عبيد ، لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم شيئاً .

« قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » (١)

وإذا توحّد الله توحّد عبادته ، واتّجه الجميع إليه فلا عبادة لسواه ، ولا حاكمية لغيره ، كي لا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، ولا يكون لأحد منهم فضل على أحد إلا بعمله وتقواه :

« قُلْ : يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ » (٢) .

ويحرص الإسلام على هذا المعنى حرصاً شديداً ؛ فيتكئ عليه القرآن في مناسبات شتى . ولما كان الأنبياء هم مظنة أن يتجه إليهم الناس بشيء من العبادة ، أو مافي معناها على وجه من الوجوه ، فقد عفى الإسلام بتحرير وجدان البشرية من هذه الناحية تحريراً كاملاً .

يقول عن نبيه محمد صلى الله عليه وسلم : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ . أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ؟ » (٣) .

ويخاطب هذا النبي في صراحة قوية : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ » (٤) كما يخاطبه في موضع آخر بما يشبه التهديد : « وَلَوْ لَا أَنْ تَبْتَغَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ »

(١) سورة الإخلاص . (٢) سورة آل عمران [٦٤] . (٣) سورة آل عمران [١٤٤] .
(٤) سورة آل عمران [١٢٨] .

إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا . إِذَنْ لَأَذْنُكَ ضِيفَ الْحَيَاةِ وَضِيفَ الْمَوْتِ ، ثُمَّ لَأَجِدَ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا » ^(١) .

وبأمره أن يجر بحقيقة موقفه جبراً : « قُلْ : إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا . قُلْ : إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا . قُلْ : إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ، وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا » ^(٢) .

ويتحدث عن الهوا عيسى ابن مريم ، فيصمم بالكفر والسخر : « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ . قُلْ : فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَفِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ؟ » ^(٣) .
ويقول عن المسيح في موضع آخر : « إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ » ^(٤) .

ويرض مشهداً من مشاهد يوم القيامة يستجوب فيه عيسى ابن مريم عما زعمه بعض الناس عنه من ألوهية ؛ ويثبت براءة عيسى من هذا الزعم الذي لا يد له فيه ، في أسلوب قوي أخاذ : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ قَالَ : سُبْحَانَكَ ! مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ، إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ، تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ؛ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ : أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ، وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَادُمْتُ فِيهِمْ ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ؛ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ، إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَلَهُمْ عَذَابُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ » ^(٥) .

(٢) سورة الجن [٢٠-٧٧]

(٤) سورة الزخرف [٥٩] .

(١) سورة الإسراء [٧٤، ٧٥]

(٣) سورة المائدة [١٧] .

(٥) سورة المائدة [١١٦ - ١١٨] .

كما يعرض صورة من تأليه العباد للعباد لا تتمثل في اعتقادهم بألوهيتهم ، ولكن تتمثل في تلقى الشرائع منهم ، وجعلهم بذلك أربابا ولو لم يعتقدوا بألوهيتهم أو يقدموا لهم شاعر العبادة : « اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والسيح ابن مريم . وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو ، سبحانه عما يشركون » (١) .

وهكذا . وهكذا . يستمر القرآن في تأكيد هذه العقيدة وتثبيتها وتوضيحها ، ليصل إلى تحرير الوجدان البشري من كل شبهة شرك في ألوهية أو ربوبية ، قد تضغط هذا الوجدان ، وتخضعه مخلوق من عباد الله ، إن يكن نبيا أو رسولا ، فإنه عبد من عباده لا إله !

فإذا انتفى أن يكون عبد بذاته أميز عند الله من عبد بذاته ، انتفت الوسائط بين الله وعباده جميعا ؛ فلا كهانة ولا وساطة ، بل يتصل كل فرد صلة مباشرة بخالقه ؛ يتصل شخصه الضيف الغاني بقوة الأزل والأبد ، يستمد منها القوة والعزة والشجاعة ، ويشعر برحمة الله وعنايته وعطفه ، فيشتد إيمانه وتقوى معنويته .

والإسلام حريص كل الحرص على تقوية هذه الصلة ، وإشمار الفرد أنه يملك الاستمانة بتلك القوة الكبرى آناء الليل وأطراف النهار : « اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ » (٢) . « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ، فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا بِلَعَلِّهِمْ يَرْشُدُونَ » (٣) .. « وَلَا تَيَاسُؤُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ ، إِنَّهُ لَا يَيَاسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ » (٤) .. « قُلْ : يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا » (٥) .

وقد شرع الإسلام خمس صلوات ، يقف فيها العبد كل يوم أمام ربه ، ويتصل فيها

(٢) سورة الفورى : [١٩] .

(٤) سورة يوسف : [٨٧] .

(١) سورة التوبة [٣١] .

(٣) سورة البقرة : [١٨٦] .

(٥) سورة الزمر : [٥٣] .

بالخلق بمخالفته ، في أوقات منظمة ، غير ما يعن له هو أن يقف أمام الله ، أو يتصل به في توجهه ودعائه .

وليس الغرض من الصلاة أو الدعاء أنفاذا وحركات، بل القصد هو التوجه الكامل بالقلب والفكر والجسد في وقت واحد إلى الله ، تمشياً مع تصور الإسلام الكلى عن وحدة الإنسان في تكوينه ، ووحدة الخالق في ألوهيته : « قَوْلِيلٍ لِّلْمُصَلِّينَ ، الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ » (١) ..

فإذا تحرر الوجدان من شعور العبادة والخضوع لمبدن عباد الله، وامتلاً بالشعور بأنه على اتصال كامل بالله، لم يتأثر بشعور الخوف على الحياة أو الخوف على الرزق، أو الخوف على المسكينة ... وهو شعور خبيث يفض من إحساس الفرد بنفسه، وقد يدعو إلى قبول الدل ، وإلى التنازل عن كثير من كرامته ، وكثير من حقوقه . ولكن الإسلام لشدة حرصه على أن يحقق للناس العزة والكرامة، وأن يثبت في نفوسهم الاعتزاز بالحق، والحفاظ على العدل ؛ وأن يضمن بذلك كله - علاوة على التشريع - عدالة اجتماعية مطلقة، لا يفرط فيها إنسان .. لهذا كله يعنى عناية خاصة بأن يقاوم الشعور بالخوف على الحياطة على الرزق وعلى المسكينة، فالحياة بيد الله، وليس للخلق قدرة على أن ينقص هذه الحياة ساعة أو بعض ساعة ، كذلك ليس له أن يخذلها خديفاً بضرب خفيف :

« وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، كَتَبْنَا مُوَدَّتَنَا » (٢) .. « قُلْ: لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ، هُوَ مَوْلَانَا » (٣) .. « لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ » (٤) .

(٢) سورة آل عمران : [١٤٥] .
(٤) سورة يونس : [٤٩] .

(١) سورة الماعون : [٥-٤] .
(٣) سورة التوبة [٥١] .

وإذن فلا كان الجبن والجبناء ، والحياة والأجل ، والنفع والضرر بيد الله دون سواء :
« قُلْ : أَعْبُدُوا اللَّهَ أُمِّحِذُوا لِيَا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطِمْ وَلَا يُطِمْ » (١) ..
« اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ » (٢) .. « وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ
يَرْزُقُهَا وَإِنَّا سَكِرٌ » (٣) .. « قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ أَمْ مَن يَمْلِكُ السَّمْعَ
وَالْأَبْصَارَ؟ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ؟ وَمَن يَدْبُرُ الْأُمُورَ؟
فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ » (٤) .. « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، هَلْ مِّن خَالِقٍ غَيْرِ
اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ؟ » (٥) .. « وَلَا
تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ ، نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » (٦) .. « وَإِن خِفْتُمْ عِيْلَةً
فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِّنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ » (٧) .

ويقرر القرآن أن خوف الفقر إنما هو من إحماء الشيطان ، ليضغف النفس ، ويصدها
عن الثقة في الله ، وعن الثقة في الخير : « الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ
وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » (٨) .

وإذن فلا يجوز أن يذل الاستزاق رقاب الناس ، فإنما رزقهم بيد الله ، ويبد الله وحده ؛
ولن يملك أحدهم عباده الضعفاء أن يقطع رزق إنسان ، ولا أن يضيق عليه في الرزق شيئاً .
وهذا لا ينفي الأسباب والعمل ، ولكنه يقوى القلب ويشجع الضمير ، ويحمل الفقير
للمستزق يواجه من يظن أن بيده رزقه بكل قوة وبكل شجاعة ، فلا يقمده شعور الخوف
عن المطالبة بحقه ، وعن الاعتزاز بنفسه ، ويدعوه إلى ترك بعض أجره أو بعض دينه أو

- | | |
|-------------------------|--------------------------|
| (١) سورة الأنعام : [١٤] | (٢) سورة الرعد : [٢٦] |
| (٣) سورة النكبات : [٦٠] | (٤) سورة يونس : [٣١] |
| (٥) سورة فاطر : [٣] | (٦) سورة الأنعام : [١٥١] |
| (٧) سورة التوبة : [٢٨] | (٨) سورة البقرة : [٢٦٨] |

بعض عزته احتفاظاً برزقه. وعلى هذا النحو يجب أن نفهم توجيه القرآن واتجاه الإسلام ، فهذا هو الفهم الحق الذى يتمشى مع منهجه العام فى التوجيه والتشريع .
والخوف على المركز ، والمكانة قد يكون عدلا للخوف من الموت والأذى ، والخوف من الفقر واليلة . والإسلام يحرس على أن يتحرر الفرد من هذا الخوف أيضاً ، فلن يملك مخلوق لمخلوق فى هذا الأمر شيئاً :

« قُلْ: اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمَلِكِ، تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ، وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّن تَشَاءُ، وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ، وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ، بِيَدِكَ الْخَبِيرُ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » ^(١).. « قُلْ: مَن يَبْدِيهِ مَلَكَوْتُ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ، إِنْ كُنْتُمْ تَسْأَلُونَ أَسْمَافًا لَّيْسَ بِهِ عِلْمٌ. قُلْ: فَأَنَّى تُسْحَرُونَ » ^(٢).. « إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمُ، وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَغَالِبُ ذَلِكَ. قُلْ: مَنْ كَانَ يَرْيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا » ^(٣).. « وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ » ^(٤) ..

وإذن فلا خوف من هذه الناحية أيضاً ، فإن القدرة لله وحده ، وإن العزة لله جميعاً :
« وَهُوَ أَلْقَاهُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ » ^(٥) ..

ولكن النفس البشرية قد تتحرر من عبودية القداسة، ومن عبودية الخوف على الحياة أو الرزق أو المكانة؛ ثم تتأثر بعبودية القيم الاجتماعية . قيم المال والجاه والحسب والنسب، ولو لم ينلها منها نفع ولا ضرر. فإذا استشعر الوجدان عبودية ممنوعة لأية قيمة من هذه القيم ، فلن يملك حريته كاملة إزاءها، ولن يشعر بالمساواة الحقة مع أصحابها . وهنا يتصدى الإسلام لهذه القيم جميعاً ، فيضعها فى موضعها الحقيقى بلا إغفال ولا مبالاة ، ويرد القيم الحقيقية إلى

(١) سورة آل عمران [٣٦] .

(٢) سورة المؤمنون [٨٨-٨٩] .

(٣) سورة طه [١٠] .

(٤) سورة الأنعام [١٨] .

(٥) سورة آل عمران [١٠٤] .

(٦) سورة النافقون [٨] .

اعتبارات معنوية ذاتية ، كامنة في نفس الفرد ، أو واضحة في عمله . وبذلك يضاعف تأثير تلك القيم للمادية ، وتضوّل آثارها النفسية ؛ فيكون هذا - بجانب ما يكفله الإسلام من ضمانات معيشية وقانونية - وسيلة للتحرر الوجداني الكامل :

« إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ »^(١)..والكريم عند الله هو الكريم حقاً وصدقاً .
« وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ، وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ . قُلْ : إِنْ رِئْيُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ يُولِكُنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى ، إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَأُولَئِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ الضَّعْفُ بِمَا عَمِلُوا ، وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ »^(٢) ..

فليكونوا أكثر أموالاً وأكثر أولاداً ، فالهذا من قيمة تجعل لهم ميزة أو استعلاء ،
« إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا » . فالإيمان ، وهو قيمة مكنونة في الضمير ، والعمل الصالح وهو قيمة بارزة في الحياة ، هما القيمتان الحقيقيتان اللتان لهما كل الاعتبار .

والإسلام لا يفضّ مع هذا من قيمة المال ولا من قيمة الأبناء : « الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » .. زينة ولكنهما ليسا قيمة من قيمها التي ترفع وتخفض : « وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا »^(٣) ..

ويضرب القرآن للقيم المادية والقيم المعنوية مثلاً في نفس رجلين ، لا بدع مجالاً للشك في إثارة إحداها على الأخرى ، في الوقت الذي يرسم صورة واضحة قوية للنفس المؤمنة ، وحقبة القيم فيها :

« وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ ، وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ، وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا . كُنَّا الْجَنَّتَيْنِ تَاتٍ أَكْلَهُمَا ، وَلَمْ تَطْلُعْ مِنْهُ شَيْئًا ، وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا »

(٢) سورة سبأ : [٣٥ - ٣٧] .

(١) سورة الحجرات : [١٣] .

(٣) سورة الكهف : [٤٦] .

نَهَرًا. وَكَانَ لَهُ شَمْرٌ، فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ: أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا. وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ: مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا، وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُدِّدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا. قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ: أَكْغَرْتِ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ مِنْ نُطْقَةٍ، ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا؟ لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي، وَلَا أَشْرُكَ بِرَبِّي أَحَدًا. وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. إِنْ تَرَى أَنَا أَفْلًا مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا، فَتَسْتَوِي رَبِّي أَنْ يُوَيِّتَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ، وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَيَصْبِحَ صَمِيدًا زَلَقًا؛ أَوْ يُصْبِحَ مَاؤًا غَوْرًا، فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا. وَأُحِيطَ بِشَمْرِهِ، فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفْتَهُ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا. وَهُوَ خَاوِبَةٌ عَلَى غُرُوشِهِ يَقُولُ: يَا لَيْتَنِي لَمْ أَشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا. وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴿٣٦﴾.

وهكذا يبرز اعتراز المؤمن بإيمانه، واستهاته بتلك القيم التي اعترف بها صاحبه وهو يحاوره. وبما بلغت النظر أن صاحبه هذا النعت بجنته لم يظهر الشرك بالله، ولكن القرآن عدّه مشركاً، وجعله يعترف بإشراكه في النهاية. ذلك أنه أشرك قيمة مادية صرفة، وجعل لها هذا الاعتبار في وجدانه. والمؤمن الحق لا يشرك بالله شيئاً.

وفي قصة «قارون» يمرض صورتين نفسييتين بإزاء فتنة المال والثراء: صورة لنفوس تزدهيها هذه القيم فضعف وتضائل، ونحس بالصر أمام الأغنياء؛ وصورة لنفوس مؤمنة تمزق وتهوى ولا تصبر أو تضعف أبداً: «إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ، وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاحَهُ لَتَتَوَّهُ بِالْمُصْبَةِ أُولَى الْقُرَى، إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: لَا تَفْرَحْ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ؛ وَابْتَغَى فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوْحَسِنْ كَمَا أَوْحَسَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

(١) سورة الكهف: [٣٦-٤٣].

الْمُفْسِدِينَ . قَالَ : إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي . أَوَلَمْ يَتْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمًّا ؟ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْجَبَرِيُّونَ . فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ . قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا : يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ . إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ : وَيَسْأَلُكُمْ أَتُوبَ اللَّهُ خَيْرٌ لِّمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، وَلَا يَتْلَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ . فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ، فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ ؛ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ يَمْنُوا مَكَانَهُ بِالْأَنْسِ يَقُولُونَ : وَيْ ! كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ . لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا . وَيْ ! كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » (١) .

ويرتب الإسلام على نظرتهم هذه نتائجها ، فينبى الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يعطى قيمة لما يتمتع به بعضهم من متاع خلاب ، فإنما هو فتنة واختبار وابتلاء :
 « وَلَا تَكْنُزْ عَيْنُكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعَنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ، وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ » (٢) .

وفهم بعضهم أن هذه الآية ونظائرها إنما تدعو إلى ترك الأغنياء يعتنون كما يشاءون، ورضى الفقراء بحرماتهم حقوقهم التي يكفلها الإسلام لهم . وهو فهم خاطيء لا يلتفت إلى التصور الإسلامى العام . وهو تفسير المحترفين من « رجال الدين » فى عصور الاستبداد لتتوهم الشعور العام ، وكفه عن المطالبة بالعدالة الاجتماعية . وعليهم وزرهم ، والإسلام من تأويلهم برىء . فإنما جاءت هذه الآية وأمثالها لرد اعتبار القيم الإنسانية ؛ ولإيقاظ أنفس الفقراء بما يلحقها من ضعف أو انكسار أمام القيم للادية البحتة من مال ومتاع .
 وما يؤيد اتجاهنا هذا أمر الله - سبحانه - لنبيه - صلى الله عليه وسلم - بالألأ قيم وزنا لهذه القيم ؛ والألأ يرتب اعتبارات الناس عليها :

(٢) سورة طه : [١٣١] .

(١) سورة القصص : [٧٦-٨٧] .

« وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ، تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَلَا تَطْعَمْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ، وَاتَّبِعْ هَوَاهُ ، وَكَانَ أَمْرُهُ قُرْطًا ^(١) » .. « فَلَا تُحِبِّكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ^(٢) » .

وفي هذا المجال تعرض قصة النبي - صلى الله عليه وسلم - مع الرجل الأعمى الفقير « ابن أم مكتوم » ومع « الوليد ابن للنيرة » سيد قومه . تلك القصة التي عتب الله فيها على نبيه عتبا شديدا :

« عَبَسَ وَتَوَلَّى ، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزْكِي ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ، أَمَا مَنِ اسْتَعْفَى ، فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزْكِي ؟ أَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ، وَهُوَ يَخْشَى ، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ! كَلَّا ! إِنْهَا تَذْكِرَةٌ ، فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرَهُ ^(٣) » .

لقد كانت لحظة حرص بشري ساورت محمدا - صلى الله عليه وسلم - طمعا في أن يهدي الله الوليد إلى الإسلام ؛ وكان بأمره مشغولا حينما جاءه ابن أم مكتوم يطلب شيئا من القرآن ، ويدعو مرة ومرة ، وهو بأمر الوليد مشغول ؛ فتضايق منه النبي - صلى الله عليه وسلم - وعبس في وجهه ؛ فعاتبه ربه هذا العتاب الشديد ، الذي كاد يبلغ حد التأنيب ؛ تصحيحا للقيم التي يعز بها الإسلام ، وتحقيقا لمنهج الصريح ، واتجاهه القويم ، في تحرير الوجدان .

وأخيرا فقد تتحرر النفس البشرية من عبودية القداسة ؛ ومن خوف الموت والأذى والفقر والهوان ؛ ومن كل الاعتبارات الخارجية والقيم الاجتماعية ؛ ثم تبقى مستقلة لذاتها ، مستقلة لذاتها وشهواتها ، مستقلة لمطامعها وأهوائها ؛ فيأتي لها القديم من داخل حين تنفلت منه

(٢) سورة التوبة : [٥٥] .

(١) سورة الكهف : [٢٨] .

(٣) سورة عبس : [١٢-١١] .

من خارج ؛ فلا تبلغ التحرر الوجداني الكامل الذي يريده الإسلام لها ، ليحقق لها العدالة الاجتماعية الإنسانية الكبرى .

والإسلام لا ينفصل هذا الخطر الكامن على التحرر الوجداني ، فيلقى إليه التفاتة عميقة ، تشهد بعنايته بدخائل النفس البشرية وأغوارها ؛ وتدلل على رعايته لكل استعداداتها وملابسها ؛ ويلم بما تلم به المسيحية وتجعله غاية غاياتها :

« قُلْ: إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ ، وَأَبْنَاؤُكُمْ ، وَإِخْوَانُكُمْ ، وَأَزْوَاجُكُمْ ، وَعَشِيرَتُكُمْ ؛ وَأَمْوَالٌ أَقْرَبْتُمْوُهَا ، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ، وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا ، أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ . فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ »^(١) .

وهكذا يجمع في آية واحدة جميع اللذائذ والطماع والרגائب ونقط الضعف في نفس الإنسان ، ليضعها في كفة ، ويضع في الكفة الأخرى حب الله ورسوله ، وحب الجهاد في سبيله ، لتكون التضحية كاملة ، والتخلص من أهواء الشهوات كاملا . فالنفس التي تتحرر من هذا كله هي النفس التي يطلبها الإسلام ، ويدعو إلى تكوينها لتستعمل على الضراوة للذة ، وتملك قياد أمرها ، وتنزع إلى ما هو أكبر وأبعد مدى من الرغبات الوقتية الصغيرة .

أو يقول : « زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ : مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ، وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ ، وَالْأَنْعَامِ ، وَالْحَرْثِ . ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ؛ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ . قُلْ أَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ بِمِثْلِهِمْ مِنْ دَلِكُمْ ؟ الَّذِينَ اتَّفَقُوا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، خَالِدِينَ فِيهَا ، وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ »^(٢) .

(١) سورة التوبة : [٢٤] . (٢) سورة آل عمران : [١٥٤-١٥٥] .

وما كان هذا تخديرا ولا دعوة إلى الزهد وترك طيبات الحياة كما يحلو لبعضهم أن يفسر القرآن، أو كما يحلو لبعضهم أن يتهم الإسلام؛ إنما كان دعوة للتحرر والانطلاق من ضعف الشهوات والغرائز، ثم لا ضرر بعد ذلك من الاستمتاع بالحياة حين يملكها الإنسان ولا تملكه: «قُلْ: مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ!» (١) «وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا» (٢).

وفي هذا الاتجاه نفسه كانت فريضة الصوم لترتفع النفس على ضرورات الفطرة القوية فترة من الوقت، تقوى بها إرادتها وتستعلى، ويسمو بها الإنسان على ذاته حين يرتفع على ضروراته.

ويسلك القرآن إلى هذه الغاية شتى السبل؛ ومن بينها التحذير الإيماني من فتنه الأموال والأولاد حين يقول: «إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ» (٣) .. وبذلك يثير عامل الحذر من الاندفاع وراء الضعف البشري بإزاء الأموال والأولاد. فكثيرا ما يؤثى المرء من ناحية حرصه على ماله أو بنيه، فيقبل مالم يكن ليقبل، ويخضع مالم يكن ليخضع، ويرتكب مالم يكن ليرتكب. وقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو محتضن أحد ابني بنته فاطمة رضى عنها وهو يقول: «إِنِّكُمْ لَتُتَبَخَّرُونَ وَتُجَبَّهُونَ وَتُجْهَلُونَ» (٤).

وبعد، فلقد يتحرر المرء من كل ما ينض شعوريا من كرامته، ولكنه يحتاج. يحتاج إلى التهمة فيذل، فليس أشد من الحاجة إذلالا؛ والبطن الجائعة لا تعرف للمعاني العالية. ولقد يضطر للاستجداء فتذهب كرامته كلها ضياعا. هنا يتولى الإسلام الأمر بالتشريع لمنع

(١) سورة الأعراف: [٣٢]. (٢) سورة القصص: [٧٧] (٣) سورة التناين: [١٥].

(٤) الترمذي.

أسباب الحاجة ؛ ولإزالتها حين توجد : فيجعل للفرد حقه في الكفاية مفروضاً على الدولة وعلى القادرين في الأمة ، فرضاً يعاقب عليه في الآخرة ويقاقل عليه في الدنيا (وسيأتى تفصيل ذلك عند الكلام على التكافل الاجتماعى في الإسلام) . ثم ينهى عن الاستجداء فيصف جماعة من المسلمين الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض ؛ وصف استحسن بأنهم : « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْلَاقًا »^(١) . والنبي صلى الله عليه وسلم يعطى سائلاً درهماً ثم يقول : « لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحِزْمَةِ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ ، فَيَبِيعُهَا ، فَيَكْفَى اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ »^(٢) . ويقول : « اليد العليا خير من اليد السفلى »^(٣) . فيحفظ على الاستغناء بوسائل أخرى غير وسيلة الاستجداء التى يراها الإسلام ضرورة مكروهة . أما أموال الزكاة فهى حق : حق يؤخذ ، لا فضل يعطى : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمُتَخَرِّمِ »^(٤) . حق تأخذه الدولة فتملكه لأصحابه ، وتنفق منه في مصالح المسلمين بما يدفع حاجة الجسد ، ويحفظ كرامة النفس ، ويصون عزة الوجدان . فإن لم يكف شرعت من الفرائض والوظائف في أموال القادرين والأغنياء بقدر ما يسد حاجة الضعفاء والفقراء (وسيأتى بيان هذا في فصل سياسة المال) .



وكذلك يأخذ الإسلام الأمر من وجوه كلها ، ومن مناحيه جميعاً ، فيكفل التحرر الوجدانى تحرراً مطلقاً ، لا يقوم على المعنويات وحدها ، ولا على الاقتصاديات وحدها ، ولكن يقوم عليهما جميعاً . فيعرف للحياة واقعها ، وللنفس طاقتها ؛ ويستثير في الطبيعة البشرية غاية أشواقها وأعلى طاقتها ؛ ويدفع بها إلى التحرر الوجدانى كاملاً صريحاً . فبغير

(١) سورة البقرة : [٢٧٣] .

(٢) الشيخان واللفظ البخارى .

(٣) الشيخان .

(٤) سورة التباريات : [١٩] .

التحرر الكامل لن تقوى على عوامل الضعف والخضوع والعبودية ؛ ولن تتطلب نصيبها من العدالة الاجتماعية ؛ ولن تصبر على تكاليف العدالة حين تعطاها .

وهذا التحرر هو أحد الأسس الركينة لبناء العدالة الاجتماعية في الإسلام . بل هو الركن الأول الذي تقوم عليه الأركان .

المساواة الإنسانية

إذا استشعر الضمير كل هذا التحرر الوجداني ؛ فخلص من كل ظل للعبودية إلا لله ، وأمن الموت والأذى والفقر والنل إلا بإذن الله ؛ وافلتت من ضغط القيم الاجتماعية والمالية ؛ ونجا من ذل الحاجة والمسألة ؛ وتسامى على شهواته ومطامعه ؛ وتوجه إلى الخالق الواحد الأحد الذي يتوجه له الجميع بلا استثناء ولا استعلاء ؛ ووجد بعد ذلك كله كفايته من ضرورات الحياة مكفولة له بحكم التشريع والنظام . .

إذا استشعر الضمير البشري هذا كله ووجد من الضمانات الواقعية والقانونية ما يؤكده في نفسه هذا الشعور ، فلن يكون في حاجة لمن يهتف له بالمساواة لفظاً وقد استشعرها في أعماقه معنى ، ووجد لها في حياته واقفاً ؛ بل لن يصبر على التفاوت القائم على تلك القيم إطلاقاً . سيطلب حقه في المساواة ؛ وسيجاهد لتقرير هذا الحق ، وسيحفظ به حين يناله ؛ ولن يقبل منه بديلاً ؛ وسيصبر على تكاليف الاحتفاظ به ، والدياد عنه ، مهما بذل في ذلك من جهد وتضحية .

ولن يكون الفقير والضعيف وحدهما الحريصين على مبدأ المساواة النابع من الضمير ، المصون بالتشريع ، المكفول بالاكتفاء وحرية النشاط والارتزاق ؛ بل إن النقي والقوى سينزلان عنده بحكم استشعار ضميرهما تلك المعاني ، التي حرص الإسلام على تقريرها وتثبيتها

فما أسلفنا .. وذلك ما وقع بالفعل في المجتمع الإسلامي قبل أربعة عشر قرناً ؛ مما سيأتى في موضعه في هذا الكتاب .

ولكن الإسلام مع ذلك لم يكتف بالفهومات الضمنية المستفادة من التحرر الوجداني، فقرر مبدأ المساواة باللفظ والنص ، ليكون كل شيء واضحاً مقررّاً منطوقاً . وفي الوقت الذي كان بعضهم يدعى ويُصدّق أنه من نسل الآلهة ، وبعضهم يدعى ويُصدّق أن السماء التي تجري في عروقه ليست من نوع دماء العامة ، إنما هو الدم الأزرق للملكي النبيل ! وفي الوقت الذي كانت بعض الملل والنحل تفرق الشوب إلى طبقات خلق بعضها من رأس الإله فهي مقدسة ، وخلق بعضها من قدميه فهي منبوذة ! وفي الوقت الذي كان الجدل يدور حول المرأة : أهي ذات روح أم لا روح فيها ! وفي الوقت الذي كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبيده ويعذبهم ، لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة ...

في هذا الوقت جاء الإسلام ليقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير ، في الحماية والمات ، في الحقوق والواجبات ، أمام القانون وأمام الله ، في الدنيا وفي الآخرة ، لا فضل إلا للعمل الصالح ، ولا كرامة إلا للأتقى .

لقد كانت وثبة بالإنسانية لم يعرف التاريخ لها نظيراً ؛ ولا تزال إلى هذه اللحظة قد لم يرتفع إليها البشر أبداً . بل لقد كانت نشأة أخرى للبشرية يولد فيها « الإنسان » الأسمى ! الأمر الذي تراجعت عنه البشرية ، ولم تبلغ إليه أبداً إلا في ظل هذا المنهج الرباني .

كلام ينسل الإله أحداً : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » .. « وَقَالُوا : اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ، تَسْكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ، وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ ، وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا : أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا . وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ

عَبِيدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ، وَكُلَّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ^(١) .

ثم كلا ! ليس هنالك من دم أزرق ، ودم عادي ؛ وما خلق أحد من رأس وخلق آخر من قدم : « أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ . إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ^(٢) ؟ » . « فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ^(٣) » . « وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْقَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَرْوَاجًا . وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ؛ وَمَا يَمُرُّ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ . إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ^(٤) » .. « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ؛ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْقَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ، ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْقَةَ عَاقَةً فَخَلَقْنَا الْمَلَقَةَ مُضْنَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْنَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ، ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ^(٥) » .

ويعنى القرآن يكرر هذا المعنى في مواضع كثيرة ، ليقر في خلد « الإنسان » وحدة أصله ونشأته : الجنس كله من تراب ، والفرد - كل فرد - من ماء مهين ، ويكرر النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى في أحاديثه : أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب ^(٦) . كما يزيد استقرارا في للشاعر والأخلاق .

فإذا اتفنى أن يكون فرد أفضل بطبيعته من فرد ؛ فليس هنالك من جنس وليس هنالك من شعب ، هو بنشأته وعنصره أفضل - كما لا يزال بعض الأجناس إلى هذه اللحظة يتشدد - كلا . « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا

(١) سورة المرسلات : [٢٠-٢٣] .

(٢) سورة الطارق : [١١] .

(٣) سورة الطارق : [١١] .

(٤) سورة المؤمنون : [١٢-١٤] .

(٥) سورة المريم : [٨٨-٩٥] .

(٦) سورة الطارق : [١١] .

(٧) سورة المؤمنون : [١٢-١٤] .

زوجها وبثّ منها رجالاً كثيراً ونساءً^(١) .. فهي نفس واحدة وزوجها منها ،
ومنها انبث الرجال والنساء . فهم من أصل واحد ، وهم إخوة في النسب ، وهم متساوون
في الأصل والنشأة : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا . إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ^(٢) » .. فليست هذه الشعوب والقبائل لتتفاخر
أو تتناكر ، بل لتتعارف وتتآلف . وكلها عند الله سواء ، لا تتفاضل إلا بالتقوى .
وتلك مسألة أخرى لا علاقة لها بالأصل والنشأة ، ذلك أن الناس كلهم سواء لا فضل
لأحد على أحد إلا بالتقوى .. وأول التقوى الإسلام لله وحده . وإلا فلا تقوى
ولا صلاح أصلاً .

ولقد رى الإسلام من العصبية القبلية والعنصرية - إلى جانب برأته من عصبية
النسب والأسرة . فبلغ بذلك مستوى لم تصل إليه « الحضارة » الغربية إلى يومنا هذا .
الحضارة التي تبيح للضبير الأمريكي إفناء عنصر الهنود الجر إفناء منظماً تحت سمع الدول
وبصرها ، كما تبيح له تلك التفرقة النكدة بين البيض والسود ، وتلك الوحشية البشعة .
والتي تبيح لحكومة جنوب إفريقيا أن تجهر بالقوانين العنصرية ضد الملونين ، وتبيح
لحكومات روسيا والصين والهند والحبشة ويوغسلافيا وغيرها إفناء المسلمين بالجملة !

ويعتقب الإسلام مغان التفاوت والتفاضل - إلا بالتقوى والعمل الصالح - في كل
صورها وملابساتها وأسبابها ، ليقضى عليها جميعاً . فهذا النبي محمد ، ما يفتأ القرآن
يذكر الناس أنه بشر كسائر البشر ، وما يفتأ محمد ذاته يكرر هذا المعنى ، أن كان نبياً
محبوباً من قومه مبجلاً ، يخيف أن ينقلب ذلك الحب وهذا التبجيل إلى تأليه أو قدسية

(٢) سورة الحجرات : [١٣] .

(١) سورة النساء : [١] .

لا تكون إلا لله . فها هو ذا يقول لقومه : « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، فإنما أنا عبد ، فقولوا عبد الله ورسوله ^(١) » ويقول وقد خرج على جماعة فوققوا له تبجيلاً « من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار ^(٢) » .

ولما كان أهل محمد مظنة أن يقدسوا نبهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه لا يملك لهم من الله شيئاً : « يا معشر قريش لا أغنى عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئاً . يا صفيّة عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئاً ... ^(٣) » .

وحين أصابت محمداً الإنسان لحظة حرص بشري ، فأنصرف عن الرجل الفقير ابن أم مكتوم إلى الوليد بن المغيرة سيد قومه ، عاجله المتاب الشديد الذي يشبه التأنيب ، ليرد المساواة المطلقة معايرها الكاملة .

وحين كان بعض ذوى الثراء والأنساب يأنف أن يزوج أو يتزوج من الفقراء والفقيرات جاء أمر الله : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا قِرَاءَ يُفْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ^(٤) » . .

فأما بين الجنسين فقد كفل للمرأة مساواة تامة مع الرجل من حيث الجنس والحقوق الإنسانية ؛ ولم يقرر التفاضل إلا في بعض اللابسات المتعلقة بالاستعداد أو الدربة أو التبعة ، مما لا يؤثر على حقيقة الوضع الإنساني للجنسين ؛ فحيثما تساوى الاستعداد والدربة والتبعة تساوى ، وحيثما اختلف شيء من ذلك كان التفاوت بحسبه .

(٢) أبو داود والترمذي .

(٤) سورة النور [٣٧] .

(١) البخاري .

(٣) متفق عليه .

ففي الناحية الدينية والروحية يتساويان : « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ^(١) » . . . « من عمل صالحاً من ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمن ، فَلَنُحْيِيَنَّهَ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ^(٢) » . . « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عاملٍ منكم من ذكرٍ أو أنثى ؛ بعضُكم من بعض ^(٣) » .

وفي ناحية الأهلية للملك والتصرف الاقتصادي يتساويان : « للرجال نصيبٌ مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيبٌ مما ترك الوالدان والأقربون ^(٤) » . . « للرجال نصيبٌ مما اكتسبوا وللنساء نصيبٌ مما اكتسبن ^(٥) » ..

فأما إثارة الرجل بنصف نصيب المرأة في الميراث ، فردّه إلى التبعة التي يضطلع بها الرجل في الحياة ؛ فهو يتزوج امرأة يكلف إعالتها ، وإعالة أبنائها ، وبناء الأسرة كله هو مكلف به وعليه وحده تبعة الديات والتعويضات . فمن حقه أن يكون له مثل حظ الأنثيين لهذا السبب وحده . بينما هي مكفولة الرزق إن تزوجت ، بما يمولها الرجل ، ومكفولة الرزق إن عنت أو تزلت ، بما ورثت من مال ، أو بكفالة قرابتها من الرجال . فالمسألة هنا مسألة تفاوت في التبعة اقتضى تفاوتاً في الإرث .

وأما أن الرجل قوام عليها : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ^(٦) » فوجه التفضيل هو الاستعداد والدربة والمرانة فيما يختص بالقوام . فالرجل بحكم تخلصه من تكاليف الأمومة يواجه أمور المجتمع فترة أطول ، ويتمياً لما بقواه الفكرية جميعاً ، بينما تحتجز هذه التكاليف المرأة معظم أيامها ؛

(٢) سورة النحل : [٩٧] .

(٤) سورة النساء : [٧] .

(٦) سورة النساء : [٣٤] .

(١) سورة النساء : [١٢٤] .

(٣) سورة آل عمران : [١٩٥] .

(٥) سورة النساء : [٣٢] .

فوق أن تكاليف الأمومة تنمى في المرأة جانب العواطف والاشغالات ، بقدر ما ينمو في الرجل جانب التأمل والتفكير ، فإذا جعلت له القوامة على المرأة فيحكم الاستعداد والدربة لهذه الوظيفة ، فوق أنه المكلف بالإفناق ؛ وللناحية المالية صلة قوية بالقوامة ؛ فهو حق مقابل تكليف ، ينتهى في حقيقته بالمساواة بين الحقوق والتكاليف في محيط الجنسين ومحيط الحياة .

فأما حين يرد الأمر إلى الدائرة الإنسانية المجردة من ملابسات الوظائف العملية ، فالمرأة من حق الرعاية أكثر مما للرجل . وهو الحق الذى يقابل حق القوامة : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، من أحق بحسن مجابتي ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أبوك^(١) . ولقد يبدو أن هناك تفضيلاً آخر في مسألة الشهادة : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يَكُنَا رجلين فرجلٌ وأمرأتان ممن تَرْضَوْنَ من الشهداء ، أن نُضِلَّ أحدهما فنَذْكُرَ أحدهما الأخرى^(٢) » . . وفى الآية نفسها بيان العلة . فالمرأة بطبيعة وظائف الأمومة ينمو في نفسها جانب العواطف والاشغالات بقدر ما ينمو في الرجل جانب التأمل والتفكير كما أسلفنا . فإذا نسبت أو جرفها انفعال ، كانت الثانية مذكرة لها . فالمسألة هنا مسألة ملابسة عملية في الحياة ، لا مسألة إظهار جنس لذاته على جنس وعدم مساواة .

وحسب الإسلام ما كفل للمرأة من مساواة دينية ، ومن مساواة في التملك والكسب ؛ وماحقق لها من ضمانات في الزواج بإذنها ورضاها ، دون إكراه ولا إهمال : « لا تنكح النبي حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وإذنها الصموت^(٣) » . وفى مهرها : « فَأَتُوهُنَّ^(٤) »

(١) الشيطان . (٢) سورة البقرة : [٢٨٢] . (٣) الشيطان .

أَجُورُهُنَّ فَرِيضَةً»^(١) .. وفي سائر حقوقها الزوجية ، زوجة أو مطلقة : « فامسكوهنَّ بمروءةٍ أو مسرَّحوهنَّ بمروءةٍ ، ولا تمسكوهنَّ ضِراراً لِمَعْتَدُوا »^(٢) .. « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ »^(٣) .

ويجب أن نذكر أن الإسلام ضمن للمرأة هذه الحقوق ، ووفر لها كل هذه الضمانات بروح تكريمية خالصة ، ليست مشوبة بضغط الاقتصاديات والماديات . فلقد حارب فكرة أن المرأة عالة يحسن التخلص منها وهي وليدة ؛ فحارب عادة الوأد التي كانت معروفة في حياة بعض القبائل العربية حرباً بالاهوادة فيها ؛ وطال هذه العادة بنفس الروح التكرمية الخالصة التي ينظر بها إلى البشر ، فهي نهى تحريم عن القتل عامة لم يستثن : « وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ »^(٤) .. ونهى بالتخصيص عن قتل الأولاد - وما كان يقتل من الأولاد سوى الإناث : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِنَّا كُفَّاءُ »^(٥) .. وقدم رزق الأولاد في هذه الآية لأهم سبب الخشية من الإملاق ، ليملاً صدور الآباء ثقة برزق الله وكفائته للأولاد قبل الآباء ! ثم استعجاش وجدان العدل والرحمة وهو يقول عن يوم القيامة : « وَإِذَا لِلْمُودَّةِ سُئِلَتْ : بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ؟ »^(٦) .. فجعل هذا موضع سؤال استنكارى بارز ظاهر في ذلك اليوم الرهيب .

فالإسلام إذن حين منح للمرأة حقوقها الروحية والمادية كان ينظر إلى صفتها الإنسانية ، ويسير مع نظرته إلى وحدة الإنسان : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا »^(٧) .. وكان يريد رفعها إلى حيث يجب أن يكون شطر « النفس » الواحدة .

(١) سورة النساء : [٢٤] . (٢) سورة البقرة : [٢٣١] . (٣) سورة النساء : [١٩] .
(٤) سورة الأنعام : [١٥١] . (٥) سورة الإسراء : [٣١] . (٦) سورة التكاوير : [٨-٩] .
(٧) سورة الأعراف [١٨٩] .

ويجب إذ نذكر هذا للإسلام ، أن نذكر بجانبه أن الحرية التي منحها الغرب
المادى للمرأة لم تقض من هذا النبع الكريم ولم تكن دوافعها هي دوافع الإسلام .
البريئة .

ويمحس ألا ننسى التاريخ ؛ وألا نفتن بالقشور الخادعة التي تعاصرنا اليوم . يحسن
أن نذكر أن الغرب أخرج المرأة من البيت تعمل ، لأن الرجل هناك نكل عن كفالتها
وإعطائها ، إلا أن يقتضيها الثمن من عقبتها وكرامتها !
عندئذ فقط اضطرت المرأة أن تعمل !

ويمحس أن نذكر أنها حين خرجت للعمل اتهم الغرب المادى حاجتها ؛ واستغل
فرصة زيادة العرض ليرخص من أجرها ؛ واستغنى أصحاب الأعمال بالمرأة الرخيصة الأجر
عن العامل الذى بدأ يرفع رأسه ويطالب بأجر كريم !

وحين طالبت المرأة هناك بالمساواة ، كانت تعنى أولا وبالذات المساواة فى الأجور .
لتأكل وتميش ! فلما لم تستطع هذه المساواة طالبت بحق الانتخاب ليكون لها صوت
يحسب حسابه ؛ ثم طالبت بدخول البرلمان ليكون لها صوت إيجابى فى تقرير تلك
المساواة ! لأن القوانين التى تحكم المجتمع يسنها الرجل وحده ؛ وليست - كما هي فى
الإسلام - من شرع الله ، الذى يعدل بين عباده رجالا ونساء .

ويمحس ألا ننسى أن فرنسا ظلت إلى عهد الجمهورية الرابعة بعد الحرب الأخيرة
لا تمنح المرأة حق التصرف فى مالها - كما يمنحها الإسلام ذلك - إلا بإذن وليها ، على حين
منحتها حق الدعارة كاملا بصفة علنية أو سرية ! وهذا الحق الأخير هو الحق الوحيد
الذى حرمه الإسلام للمرأة ! لأنه حرمه للرجل كذلك ، رعاية لكرامة الإنسان
وشعوره ، ووفقا لمستوى العلاقات الجنسية أن تكون علاقة أجساد لا تربطها رابطة
من بيت ولا أسرة .

ويجب حين نرى الغرب المادى يقدم المرأة اليوم فى بعض الأعمال على الرجل ، وبخاصة فى التاجر والسفارات والقنصليات وفى الأعمال الإخبارية كالصحافة ونحوها . . يجب ألا نفعل عن المعنى الكريه الخبيث فى هذا التقديم . إنه معنى النخاسة والرقيق فى جو من دخان المنبر والأفيون ! إنه استغلال للحاسة الجنسية فى نفوس « الزبائن » . فصاحب للتجر ، كالدولة التى تعين النساء فى السفارات والقنصليات ، كشركة السياحة التى تعين مضيفات ، كصاحب الجريدة الذى يدفع للمرأة إلى التقاط الأحاديث والأخبار ، كل منهم يدرك فى استخدام المرأة ؛ ويعرف كيف تحصل المرأة على النجاح فى هذه الميادين ؛ ويعلم لماذا تبذل للحصول على هذا النجاح ! فلن لم تبذل هى شيئاً - وهو فرض بعيد - فهو يدرك أن شهوات جائمة ، وعبوات خائنة ، ترف حول جسدها وحول حديثها ؛ وهو يستغل ذلك الجوع للكسب للمادى والنجاح الصغير ! لأن المعانى الإنسانية الكريمة منه بعيد بعيد !

فأما الشيوعية فذات دعوى عريضة فى مساواة المرأة بالرجل ، وتحطيم الأغلال التى تقيد المرأة ! والمساواة هى المساواة فى العمل والأجر . ومتى استوى العمل والأجر ، فقد تحررت المرأة وأصبح لها حق الإباحية كما هو حق للرجل ! لأن المسألة فى عرف الشيوعية لا تعدو الاقتصاد . فكل الدوافع البشرية ، وكل المعانى الإنسانية ، كامنة فى هذا العنصر وحده من عناصر الحياة !

والحقيقة فى صميمها هى نكول الرجل عن إعالة المرأة ، واضطرابها أن تعمل مثله وفى دائرته لتعيش ، فالشيوعية - بهذا - هى التكملة الطبيعية لروح الغرب المادية ، الفاقدة للمعنى الروحية فى حياة البشرية .

يجب أن نذكر هذا كله قبل أن يخدع أبصارنا الوهج الزائف . فالإسلام قد منح

المرأة من الحقوق منذ أربعة عشر قرناً ما لم تمنحه إياها « الحضارة » الغربية حتى اليوم . وهو قد منحها - عند الحاجة - حق العمل وحق الكسب ؛ ولكنه أبقى لها حق الرعاية في الأسرة ، لأن الحياة عنده أكبر من المال والجسد ، وأهدافها أعلى من مجرد الطعام والشراب ؛ ولأنه ينظر إلى الحياة من جوانبها المتعددة ، ويرى لأفرادها وظائف مختلفة ، ولكنها متكافئة متناسقة . وبهذه النظرة يرى وظيفة الرجل ووظيفة المرأة ؛ فيوجب على كل منهما أن يؤدي وظيفته أولاً لتنمية الحياة ودفعها إلى الأمام ؛ ويفرض لكل منهما الحقوق الضامنة لتحقيق هذا الهدف الإنساني العام .

وأخيراً فإن للجنس البشري كله كرامته ، التي لا يجوز أن تستذل : « وَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ^(١) » .. كرمناهم بجنسهم ، لا بأشخاصهم ولا بناصرهم ولا بقبائلهم . فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة ، فكلهم لآدم . وإذا كان آدم من تراب ، وإذا كان آدم قد كرم ، فأبناؤه جميعا سواء في هذا وفي ذاك !

وللناس جميعا - في المجتمع السلم - كراماتهم التي لا يجوز أن تلمز ، ولا أن يسخر منها أحد : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ، وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ، وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ . بِئْسَ الْأَسْمُ : الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » ^(٢) .. والتعبير العميق الجليل : « ولا تلمزوا أنفسكم » . ذو دلالة عجيبة ، فلز المؤمن للمؤمن هو لزمه لنفسه ، لأنهم كلهم من نفس واحدة !

(١) سورة الإسراء : [٧٠] - (٢) سورة الحجرات : [١١] .

وللناس جميعاً في المجتمع السلم حرمتهم: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ ؛ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ عَلِيمٌ ^(١) » .. « وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَنْتَبِ بِمَعْصِكُمْ بَعْصًا ^(٢) » .

وقيمة هذا الإجراء هو إشمار كل فرد بأن له حرمة لا يجوز أن ينتهكها عليه الآخرون؛ ولا تقل حرمة أحد عن حرمة أحد؛ فهم فيها سواء؛ وهم جميعاً مؤمنون، في المجتمع السلم الذى يقوم على منهج الله وشرعه . فيكفل للناس فيه هذه الكرامة ، ويصون منهم هذه الحرمات .

وهكذا يتبع الإسلام كل ناحية من حياة الناس الوجدانية والاجتماعية ، ليؤكد فيها معنى المساواة تأكيداً . وما كان في حاجة كقولنا لأن يتحدث عن المساواة لفظاً وصورة، بمدحها حقها معنى وروحاً ، بالتحرر الوجداني الكامل من جميع القيم ، وجميع الملابس ، وجميع الضرورات ، وكفل لها في عالم الواقع كل الضمانات . ولكنه يحرص على المساواة حرصاً شديداً ، ويريد لها إنسانية كاملة غير محدودة بمنصر ولا قبيلة ولا بيت ولا مركز؛ كما يريد لها أبعد مدى من دائرة الاقتصاديات وحدها ، مما وقفت عنده المذاهب للمادية « العلمية » !

التكافل الاجتماعي

لا تستقيم حياة يذهب فيها كل فرد إلى الاستمتاع بحريته المطلقة إلى غير حد ولا مدى ، ينفذها شعوره بالتحرر الوجداني المطلق من كل ضغط ، وبالمساواة المطلقة التي لا يحدها قيد ولا شرط؛ فإن الشعور على هذا النحو كفيلاً بأن يحطم المجتمع كما يحطم الفرد ذاته.

(١) سورة النور: [٢٧-٢٨] . (٢) سورة الحجرات: [١٧] .

فلمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهى عندها حرية الأفراد ؛ والفرد ذاته مصلحة خاصة في أن يقف عند حدود معينة في استمتاعه بحريته ؛ لكي لا يذهب مع غرائزه وشهوته ولذا انده إلى الحد المردى ؛ ثم لكي لاتصطدم حريته بحرية الآخرين ، فتقوم للنزاعات التي لاتنتهى ، وتستجبل الحربة جحيا ونكالا ؛ ويقف نمو الحياة وكلها عند حدود المصالح الفردية القريبة الآماد . وذلك كالذى حدث في « حرية » النظام الرأسمالى ، وما صاحبه من نظريات الحرية الحيوانية للشهوات !

والإسلام يمنح الحرية الفردية في أجل صورها ، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها ، ولكنه لا يتركها فوضى ، فلمجتمع حساب ، وللإنسانية اعتبارها ، وللأهداف العليا للدين قيمتها . لذلك يقرر مبدأ التبعية الفردية ، في مقابل الحرية الفردية ، ويقرر إلى جانبها التبعية الجماعية التي تشمل الفرد والجماعة بتكاليفها . وهذا ما ندعوه بالتكافل الإجتماعى .

والإسلام يقرر مبدأ التكافل في كل صورته وأشكاله . فهناك التكافل بين الفرد وذاته ، وبين الفرد وأسرته القريبة ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الأمة والأمم ، وبين الجيل والأجيال المتعاقبة أيضا .

هناك تكافل بين الفرد وذاته ، فهو مكلف أن ينهى نفسه عن شهواتها ؛ وأن يزكيا ويطهرها ؛ وأن يسلك بها طريق الصلاح والنجاة ؛ ولا يُلْقِ بها إلى التهلكة : « فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ ' وَأَفْرَأَ حَيَاةَ الدُّنْيَا ، فَإِنَّ الْجَنَّمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ، وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ، وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ' ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ » (١) .. « وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا » (٢) .

(١) سورة النازعات : [٣٧-٤٦] . (٢) سورة الشمس : [٧-١٠] .

« وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ »^(١) وهو مكلف في الوقت ذاته أن يتمتع نفسه في الحدود التي لا تنفذ فطرتها ، وأن يمنحها حقها من العمل والراحة فلا ينهكها ويضعفها :
« وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا »^(٢) .. « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ »^(٣) .

والتبعة الفردية كاملة ، فكل إنسان وعمله ، وكل إنسان وما يكسب لنفسه من خير أو شر ، ومن حسنة أو سيئة ، ولن يجرى عنه أحد في الدنيا ولا في الآخرة : « كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ »^(٤) .. « أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ؛ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ، أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ، وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ، وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يُرَى ، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى »^(٥) .. « لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أُكْتَسِبَتْ »^(٦) .
« فَمَنْ أَهْتَذَىٰ فَلَئِنَّفْسَهُ ، وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ، وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ »^(٧) .
« وَمَنْ يَكْسِبْ إِنَّمَا فَاِئْتِمَارًا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ »^(٨) .

وبذلك كله يقف الإنسان من نفسه موقف الرقيب ، يهديها إن ضلت ، ويمنعها حقوقها المشروعة ؛ ومحاسبها إن أخطأت ، ويمتثل تبعه إيماله لها . وبذلك يقيم الإسلام من كل فرد شخصيتين ، تراقبان وتلاحظان ، وتتكافلان فيما بينهما في الخير والشر ، في مقابل منح هذا الفرد التحرر الواجداني الكامل ، وللأسواة الإنسانية التامة . فالحرية والتبعة تتكافلان وتتكافلان .

- | | |
|--------------------------|-------------------------|
| (١) سورة البقرة : [١٩٥] | (٢) سورة القصص : [٧٧] |
| (٣) سورة الأعراف : [٣١] | (٤) سورة الدھر : [٣٨] |
| (٥) سورة النجم : [٤١-٣٦] | (٦) سورة البقرة : [٢٨٦] |
| (٧) سورة الزمر : [٤١] | (٨) سورة النساء : [١١١] |

وهناك تكافل بين القرد وأسرتة القرية : « وَيَالُوا الدِّينِ إِحْسَانًا . إِنَّمَا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ ، وَلَا تَنْهَرُهُمَا ، وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ، وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ : رَبُّهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا ^(١) »
« وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ، حَلَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ ، وَفَصَّالَهُ فِي سَامِيٍّ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَوَالِدَيْكَ ^(٢) » . « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ^(٣) » . . « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبْرِئَ الْرِضَاعَةَ ، وَحَلَى الْمُؤَلَّدَةُ رِزْقُهَا وَكَسُوْنُهَا بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تَكْلَفُ نَفْسٌ إِلَّا نُسْمًا ، لَا نَضَارَ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ^(٤) » .

وقيمة هذا التكافل في محيط الأسرة أنه قوامها الذي يسكنها ؛ والأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، ولا مفر من الاعتراف بقيمتها ؛ وهي تقوم على الليول النابتة في الفطرة الإنسانية ، وعلى عواطف الرحمة واللودة ، ومقتضيات الضرورة والمصلحة ؛ كما أنها العش الذي تنشأ فيه وحوله مجموعة الآداب والأخلاق الخاصة بالجنس ، وهي في صميمها آداب المجتمع الذي ارتفع عن الإباحية الحيوانية والقوضى الممجية .

ولقد حاولت الشيوعية أن تقضي على الأسرة بحجة أنها تنمى أحاسيس الأنثرة الذاتية ، وحب التملك ؛ وتمتع شيوعية الثروة ، وشيوعية ملكية الدولة للأفراد . . . ولكنها فيما يبدو قد فشلت في هذا فشلا تاما ، فالشعب الروسي شعب عائلي ، وللعائلة مكانها في نفسه وفي تاريخه ، فوق أن الأسرة نظام بيولوجي ونفسى لانظام اجتماعي فحسب ، فتخصيص امرأة لرجل أصلح بيولوجيا وأقلح لإنجاب الأطفال . وقد لوحظ أن المرأة التي يتداولها عدة رجال تقم بعد فترة معينة أو لا يصح نسلها . أما من الوجهة النفسية فشاعر المودة والرحمة

(٢) سورة لقمان : [١٤] .

(٤) سورة البقرة : [٢٣٣] .

(١) سورة الإسراء : [٢٤-٢٣] .

(٣) سورة الأحزاب : [٦] .

تنمو في جو الأسرة خيراً مما تنمو في أى نظام آخر، وتكوين الشخصية يتم في هذا المحيط خيراً مما يتم في أى نظام آخر . وقد أثبتت تجارب الحرب الأخيرة بين أطفال المحاضن، أن الطفل الذى تتناوب تربيته عدة حاضنات تحتل شخصيته وتتفكك، ولا تنمو فيه مشاعر الحب والتعاون ؛ كما أن الطفل الذى لا والد له يعانى مركب النقص ، ويهرب من هذا الواقع بتخيل والد لا وجود له ، يتصل به في الخيال ، ويصوره في شتى الصور والأشكال^(١) . وليست العوامل البيولوجية والنفسية وحدها ، فهناك مقتضيات الضرورة والمصلحة التى تربط بين رجل وامرأة لتكوين بيت ورعاية أطفال ، ثم العلاقات التى تربط بين أفراد الأسرة الواحدة ، وتجعل منهم وحدة اجتماعية متعاونة في الخير والشر ، متكافلة في الجهد والجزاء ، جيلاً بعد جيل .

ومن مظاهر التكافل العائلي في الإسلام ذلك التوارث للمادى والثروة للفصل في الآيات التالية : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِهِ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُنثَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ . إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ ، وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتَّةِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمُتَّةِ الشُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ . آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا . فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ . إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً . وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِهِنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لِهِنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ ، وَلِهِنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ . إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِلنِّسَاءِ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ . »^(٢) .

(١) عن « أطفال بلا أسر » : تأليف آنا فرويد ودرفي برلنجهام وترجمة الأستاذين محمد بدران ورمزي بسى .
(٢) سورة النساء : [١١-١٢] .

« يَسْتَفْتُونَكَ . قُلِ : اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ : إِنْ أَمْرُوهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ كُنَّ يَكُنُّ لَهَا وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ؛ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَيَيْنِ . يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ »^(١) ..

أما الوصية التي أشير إليها في الآيتين الأوليين فهي لا تتجاوز الثلث بعد وفاة الدين ولا تكون لوارث، لحديث : « لا وصية لوارث »^(٢) . إنما شرعت لتدارك بعض الحالات التي لا يرث فيها من توجب الصلة العائلية أن يصله المورث ويبره ؛ ولتكون مجالا لإفناق شيء من التركة في وجوه البر والخير .

هذا النظام الذي شرعه الإسلام مظهر من مظاهر التكافل بين أفراد الأسرة الواحدة ، وبين الأجيال المتتابة - فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة لئلا تتضخم تضخما يؤدي المجتمع (وسنتحدث عن هذا في فصل « سياسة المال ») أما هنا فنكتفي بالقول بأن في نظام الإرث الإسلامي عدلا بين الجهد والجزاء ، وبين المغنم والمغارم في جو الأسرة . فالوالد الذي يعمل - وفي شعوره أن ثمرة جهوده لن تقف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل ستمتد لينتفع بها أبنائه وحفدته ، وهم امتداده الطبيعي في الحياة - هذا الوالد يبذل أقصى جهده ، وينتج أعظم نتاجه ؛ وفي هذا مصلحة له وللدولة وللإنسانية ، كما أن فيه تعادلا بين الجهد الذي يبذله والجزاء الذي يلقاه . فأبناؤه جزء منه يشرفهم بالامتداد والحياة .

أما الأبناء فبذل أن يفتنخوا بجهود آبائهم وأمهاتهم ، إذ الصلة بين الوالدين والأبناء لا تنقطع لو قطعت صلة الميراث المالي ؛ فالآباء والأمهات يورثونهم صفات واستعدادات

(٢) رواه صاحب مصابيح السنة وقال : إنه حسن .

(١) سورة النساء : [١٢٦]

في تكوينهم الجثائي ، والقلبي ؛ وهذه الاستعدادات تلازمهم في حياتهم ، وتفرض عليهم كثيراً من أوضاع مستقبلهم - إن خيراً وإن شراً - دون أن تكون لهم يد في رد هذه الوراثة أو تعديلها . ومهما جاهدت الدولة أو جاهد المجتمع فلن يهب طفلاً وجهاً جميلاً إذا ورثه أبواه وجهاً قبيحاً ؛ ولن يمنحه سلامة أعصاب ، واعتدال مزاج ، إذا ورثاه اختلالاً واضطراباً ؛ ولن يطميه عمراً طويلاً وصحة موفورة ، إذا ورثاه استعدادات للبلبلى السريع والمرض لللازم . . . فإذا كان عليه أن يرث هذا كله غير مخير ، فإنه من العدل الاجتماعى أن يرث جهود أبويه المادية أيضاً ، ليكون هناك شيء من التعادل بين النافم والنافم !

وقد ضرب القرآن مثلاً للتكافل بين الآباء والأبناء في قصة موسى - عليه السلام - مع عبد الله الصالح الذى قال الله عنه : « فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رَحْمَةً من عندنا وعلمناه من لدنا علماً » .. « فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُصَيِّرُوهَا ، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ » . وقد قال له موسى : « لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا »^(١) . مادام أهل القرية لم يطمعوا . فكشف له عن السر في تقويمه للجدار فقال : « أَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ، فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا ، رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا كُنْتُمْ عَنْ أَمْرِي »^(٢) .

وهكذا انتفع الولدان بصلاح الوالد ، وورثا ما خلفه لهما من مال وصلاح . وهذا عدل وحق لا شك فيه .

فأما حين يخشى من حبس المال في محيط خاص ، فالوسيلة موجودة في يد الإمام

(١) سورة الكهف : [٧٧] . (٢) سورة الكهف : [٨٢] .

المسلم الحاكم بشريعة الله لتعديل الأوضاع ؛ والإسلام يكفل هذا التعديل بوسائله الخاصة
كما سيجيء في فصل « سياسة المال » .

وهناك تكافل بين الفرد والجماعة ، وبين الجماعة والفرد ، يوجب على كل منهما
تبعات ؛ ويرتب لكل منهما حقوقا . والإسلام يبلغ في هذا التكافل حد التوحيد بين
الصلحتين ، وحد الجزاء والعقاب على تقصير أيهما في النهوض بتبعاته في شتى مناحي
الحياة للعنوية والمادية على السواء .

فكل فرد مكلف أولاً أن يحسن عمله الخاص . وإحسان العمل عبادة لله ، لأن ثمرة
العمل الخاص ملك للجماعة وعائلة عليها في النهاية : « وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ^(١) » .

وكل فرد مكلف أن يعرى مصالح الجماعة كأنه حارس لها ، موكل بها . والحياة سفينة
في خضم ، والراكبون فيها جميعاً مسؤولون عن سلامتها ؛ وليس لأحد منهم أن يخرق
موضعه منها باسم الحرية الفردية : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم
استهموا في سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا
استقوا مرثوا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا !
فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » ^(٢) .
وهو تصوير بديع لتشابك المصالح وتوحيدها ، بإزاء التفسير الفردي الذي يأخذ بظاهر
المعاني النظرية ، ولا يفكر في آثار الوقائع العملية ؛ ورسوم دقيق لواجب الفرد وواجب
الجماعة في مثل هذه الأحوال .

(٢) البخاري والترمذي واللفظ البخاري .

(١) سورة التوبة : [١٠٥] .

وليس هنالك فرد معنى من رعاية للصالح العامة ، فكل فرد راعٍ ورعية في المجتمع :
« كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤول عن رعيته »^(١) .

والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة الجماعة في حدود البرِّ والمعروف : « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ »^(٢) .. « وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ »^(٣) .

وكل فرد مسؤول بذاته عن الأمر بالمعروف ، فإن لم يفعل فهو آثم وهو معاقب بإثمه :
« خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ؛ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ . إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْيَسِينِ ، فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَبِيمٌ ، وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينَ ؛ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ »^(٤) . وعدم الحض على طعام للسكين يمدُّ علامة من علامات الكفر والتكذيب بالدين :
« أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ ؟ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَسِينِ ، وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْيَسِينِ »^(٥) .

وكل فرد مكلف أن يزيل المنكر الذي يراه : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُزِلْهُ بِيَدِهِ ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَهُوَ أَرْضَعُ الْإِيمَانِ »^(٦) . وهكذا يصبح كل فرد مسؤولاً عن كل منكر يقع في الأمة ولو لم يكن شريكاً فيه ، فالأمة وحدة ، والمنكر يؤذيها ، وعلى كل فرد أن يذود عنها ويحميها .

والأمة كلها تتواخذه وينالها الأذى والعقاب في الدنيا والآخرة إذا سكنت عن وقوع المنكر فيها من بعض بنينا ، فهي مكلفة أن تكون قواماً على كل فرد فيها : « وَإِذَا أَرَدْنَا

(٢) سورة المائدة : [٧] .

(٤) سورة الحاقة : [٣٧-٣٠] .

(٦) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

(١) الشيطان .

(٣) سورة آل عمران : [١٠٤] .

(٥) سورة الماعون : [٣-١] .

أَنْ تُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَا هَاهُنَا دَمِيرًا^(١) ولو كان فيها الكثيرون لم يفسقوا ، ولكن سكوتهم على الفسق جعلهم مستحقين للتدمير « وَاقْتُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً »^(٢) .. وما في هذا ظلم ، فالأمة التي تشيع فيها الفاحشة ، ويجهر فيها بالمنكر فلا تغيره ، أمة متحلة متهافئة ، صائرة إلى الزوال ؛ والدمار الذي يصيبها أمر طبيعي ، ونتيجة لازمة .

ولقد استحق بنو إسرائيل اللعنة على لسان أنبيائهم ، ودالت دولتهم ، وذهبت رحمهم ، لأنهم لم يكونوا ينيرون للنكر ولم يكونوا يفتناهون عنه : « لِمَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ . ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ . لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ »^(٣) . وفي الحديث : لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم ينتهوا ؛ فجالسوهم ، وواكلوهم وشاربوهم ، فغضب الله قلوب بعضهم ببعض ؛ ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم (ثم جلس وكان متكئا فقال) : « لا والذي نفسى بيده حتى تأطروهم على الحق أطرا »^(٤) . فأما المؤمنون حقاً فهم الذين يقول عنهم القرآن : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ »^(٥) .

وقد فهم بعضهم من آية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَصْرُكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَعْتَدْتُمْ »^(٦) .. أنها تميز السكوت عن رد المنكر وتغييره ، فبهم أبو بكر رضى الله عنه إلى سوء فهمهم لها قال :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ . . . وَإِنَّكُمْ تَضُمُّونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوْضِعِهَا ،

(٢) سورة الأهل : [٢٥] .

(٤) أبو داود والترمذى .

(٦) سورة المائدة : [١٠٥] .

(١) سورة الإسراء : [١٦] .

(٣) سورة المائدة : [٧٨-٧٩] .

(٥) سورة التوبة : [٧١] .

وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب » . وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدرن على أن يغيروا فلم يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب »^(١) .

وهذا هو التفسير الصحيح الذي ينطبق على منهج الإسلام . والذي يجعل من الأمة السلسلة وحدة واحدة ، متكافلة فيما بينها ؛ لا يضرها أن يضل الناس إذا استقامت هي على الهدى ؛ ما أدت واجبها في دفع النكر وتغييره جهد طاقتها .

والأمة مسؤولة عن حماية الضعفاء فيها ؛ ورعاية مصالحهم وحمايتهم ، فليها أن تقاتل عند اللزوم لحمايتهم : « وَمَا كُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ؟ »^(٢) .. وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشدوا : « وَأَبْتَلُوا الَّذِينَ آمَنُوا بِتِلْكَ الْأَمْوَالِ لِمَا قَدْ رَزَقْنَاهُمْ مِنْهَا وَلْيَسْلَمِ إِلَيْهِمْ مِنْهَا بِمَا رَزَقْنَاهُمْ وَلْيَصْطَرُوا فِيهَا لِمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ إِنْ يَكْفُرُوا بِهَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نَذِيرٌ »^(٣) . وفي الحديث : « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ، أو القائم الليل ، الصائم النهار »^(٤) :

وهي مسؤولة عن قهراتها ومعوذتها أن ترزقهم بما فيه الكفاية ؛ فتقاضى أموال الزكاة وتنفقها في مصارفها ؛ فإذا لم تكف فرضت على القادرين بقدر ما يسد عوز المحتاجين ، بلا قيد ولا شرط إلا هذه الكفاية . فإذا بات فرد واحد جائعاً فالأمة كلها تبيت آتمة ما لم تتحاض على إطعامه : « كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ، وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ

(١) أبو داود والترمذي . (٢) سورة النساء : [٧٥] . (٣) سورة النساء : [٦] .
(٤) الشيطان والترمذي والنسائي .

الْمُسْكِينِ، وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا، وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا. كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا، وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ... يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى، يَقُولُ: يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي إَفْيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وِثْقَهُ أَحَدٌ^(١)». .. وفي الحديث «أيا أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى»^(٢) و «من كان معه فضلٌ ظهره فليعدْ به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له»^(٣). و «من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث... وإن أربع فخماس أو سادس»^(٤).

والأمة للسلسلة كلها جسد واحد، يحس إحساساً واحداً، وما يصيب عضواً منه يشتكى له سائر الأعضاء. وهى صورة جميلة أخاذة يرسمها الرسول الكريم فيقول: «مثل المؤمنين في توادهم، وتراحيمهم، وتعاطفهم، كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»^(٥). كما رسم للتعاون والتكافل بين المؤمن والمؤمن صورة أخرى معبرة دقيقة: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»^(٦). وذلك أسمى ما يتصوره الخيال للتعاون والتكافل في الحياة.

وعلى هذا الأساس وضعت الحدود في الجرائم الاجتماعية، وشدت تشديداً، لأن التعاون لا يقوم إلا على أساس صيانة حياة كل فرد في دار الإسلام وماله وحرمانه: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وعرضه وماله»^(٧). . . لذلك شرع القصاص في القتل والجروح جزاءً وفاطاً. وجعل جرعة القتل كجرعة الكفر في العقوبة: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا»^(٨). . . «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ

(١) سورة الفجر: [١٧-٢٦].

(٢) المسند للإمام أحمد بن حنبل نفس الأستاذ أحمد محمد شاكر حديث رقم: [٤٨٨٠].

(٣) مسلم وأبو داود. (٤) متفق عليه. (٥) متفق عليه. (٦) الشيخان.

(٨) سورة النساء: [٩٣].

(٧) الشيخان.

إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا قَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا ^(١) . « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » ^(٢) . . . وحث على القصاص فجعله حياة للأمة : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لِمَّا كُنْتُمْ تَتَّقُونَ » ^(٣) . وإِنَّه لحياة لما فيه من ضمان الحياة بالكف عن القتل ، وبما فيه من حفظ كيان الجماعة وحيويتها وتماسكها بوقف الثأر . وشدد عقوبة الزنا لما فيه من اعتداء على العرض ، وعبث بالحرمه ، ونشر للفاحشة في الجماعة ، ينشأ عنه تفككها بعد فترة ؛ وتدلّيس في الأنساب ، وسرقة لمواطف الآباء بالبنوة للزورة !

شدد هذه العقوبة فجعلها للمحصن والحصنة الرجم ، ولنير المحصنين والحصنات الجلد ، وهو متلف في أحيان كثيرة : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » ^(٤) . وجعل العقوبة ثمانين جلدة للذين يرمون المحصنات للمؤمنات الغافلات ويفترون عليهن ، ويلوثون أعراضهن كذباً ، لأن جريمة الإفك هنا قريبة من جريمة الزنا ، فهي اعتداء على السمعة والعرض ، ومثار للعداوة والبغضاء ، وإشاعة للفاحشة بالسماع : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ كَمَا نِجَنَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا » ^(٥) .

وشدد عقوبة السرقة لما فيه من اعتداء على أمن الناس - في دار الإسلام - وطمأننتهم والثقة المتبادلة بينهم ؛ فجعلها قطع اليد : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » ^(٦) .

- | | |
|---------------------------|---------------------------|
| (١) سورة الإسراء : [٣٣] . | (٢) سورة المائدة [٤٥] . |
| (٣) سورة البقرة : [١٧٩] . | (٤) سورة النور : [٧] . |
| (٥) سورة النور : [٤] . | (٦) سورة المائدة : [٣٨] . |

وقد يستفعل بعضهم هذه العقوبة اليوم حين يقيسها إلى سرقة مال من فرد؛ ولكن الإسلام إنما نظر فيها إلى أمن الجماعة وسلامتها وتضامنها؛ كما نظر إلى طبيعة ظروفها وإلى الضرر منها؛ فهي جريمة تتم في الخفاء، وجرائم الخفاء في حاجة إلى تشديد العقوبة ليعدل عنها مرتكبها، أو ليقرك من اضطرابه وخوفه من العقوبة دليلاً عليه وعليها. وهي جريمة يرتكبها صاحبها ليزيد كسبه من الحرام؛ فلو حظ أن تكون العقوبة - وهي قطع اليد - من شأنها تعجيزه عن الكسب الذي يزيده بهذه الوسائل المحرمة.

على أن هذه العقوبة الحازمة لا تنفذ إذا كانت السرقة اضطرارية لدفع غائلة الجوع عن النفس أو الأولاد. فالقاعدة العامة: أن لا حرج على المضطر: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَايِعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»^(١) والحد يدرك بالشبهة: «أدركوا الحدود بالشبهات»^(٢) والجوع شبهة؛ وعلى هذا جرى أمر في خلافته كما سيجيء^(٣).

أما الذين يهددون أمن الجماعة العام في دار الإسلام المحكومة بشريعة الله فجزاؤهم التقطيل أو التصليب أو تقطيع الأيدي والأرجل أو النفي من الأرض: «لِمَن جَزَاؤُهُ أَن يُكَرِّبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ»^(٤). لأن الاتجار والاجتماع على الإفساد والفتنة جريمة أكبر من الجرائم الفردية، وأحق بالحسم وقسوة العقوبة.

وهكذا يفرض الإسلام التكافل الاجتماعي في كل صوره وأشكاله، تمشياً مع نظرته

(١) سورة البقرة [١٧٣].

(٢) رواه عبد الله بن عباس (كتاب الكامل لابن عدي). وفي مسند أبي حنيفة البزار.

(٣) تراجع فصل الجريمة والعقاب في كتاب: «الإنسان بين المادية والإسلام» لمحمد قطب.

(٤) سورة المائدة: [٣٣].

الأساسية إلى وحدة الأهداف الكلية للفرد والجماعة ؛ وفي تناسق الحياة وتكاملها . فيدع
للفرد حريته كاملة في الحدود التي لا تؤذيه ، ولا تأخذ على الجماعة الطريق ؛ ويجعل للجماعة
حقوقها ، ويكلفها من التبعات في الوقت ذاته كفاء هذه الحقوق ؛ لتسير الحياة في طريقها
السوى القويم ، وتصل إلى أهدافها العليا التي يخدمها الفرد وتخدمها الجماعة سواء .

وعلى تلك الأسس الثلاثة : التحرر الوجداني المطلق ، والمساواة الإنسانية الكاملة ،
والتكافل الاجتماعى الوثيق ، تقوم العدالة الاجتماعية ، وتتحقق العدالة الإنسانية .

وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام

من داخل النفس يعمل الإسلام ، ومن أعماق الضمير يحاول الإصلاح ؛ ولكنه لا يفغل أبداً عن الواقع العملي في محيط الحياة ؛ ولا عن حقيقة النفس البشرية ، وما يمتورها من ارتفاع وهبوط ، وتطلع وانكماش ، وأشواق طائفة وضرورات مقيدة ، وطاقة محدودة ، على كل حال ، دون الكمال المطلق في جميع الأحوال .

وعلى قدر علمه العميق بأغوار النفس البشرية يشرع ويوجه ؛ ويصوغ أوامره ونواهيه ؛ ويضع حدوده وينفذها ، ثم يهتف للضمير البشرى أن يتسامى فوق التكاليف المفروضة ما استطاع .

والحياة تصبح ممكنة وصالحة إذا نحن نفذنا التكاليف المفروضة في هذا الدين ؛ ولكن النفس المسلعة تظل تخرج في معارج الكمال بما يوجه إليه الضمير البشرى من تسامح وارتفاع وتسام ؛ فالتوجيه الوجداني في هذا الدين هو الجزء المكمل للتكليف المفروض فيه ؛ ثم هو الكفيل بتنفيذ هذا التكليف عن طواعية ورضى وإقبال ، وبمنح الحياة البشرية قيمتها الإنسانية الكريمة للترفة عن القيود والضرورات ، وعن ضغط القانون ، ودفع التكليف أيضا .

وحينما حاول الإسلام أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة ارتفع بها عن أن تكون عدالة اقتصادية محدودة ، وأن يكون التكليف وحده هو الذي يكفلها ؛ فجعلها عدالة إنسانية شاملة ، وأقامها على ركنين قويين : الضمير البشرى من داخل النفس والتكليف القانوني في محيط المجتمع ، وزاوج بين هذه القوة وتلك ، مثيراً في الوجدان الإنساني أعماق انفعالاته ،

غير غافل عن ضعف الإنسان وحاجته إلى الوازع الخارجى كما يقول عثمان بن عفان : يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن .

وكل من ينظر فى هذا الدين نظرة فاحصة متصفة يدرك الجهد الضخم الذى بذله تهذيب النفس البشرية من جميع جوانبها وفى جميع اتجاهاتها وملابساتها . فهذا الدين هو الذى يجعل أقصى الثناء على نبيه - صلى الله عليه وسلم - أن يقول : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ » ^(١) . فخالق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك الركين ، ولانصال الأرض بالسماء ، والفناء بالخلود ، فى ضمير الإنسان الفانى المحدود .

ولم ييخل الإسلام ببقته على الضمير البشرى بعد تهذيبه؛ فأقامه حارساً على التشريعات ينفذها ويرعاها؛ وجعل تنفيذ الكثير منها فى ضمانته؛ فالشهادة هى أساس إقامة الحدود فى أحوال كثيرة، وفى إثبات الحقوق كذلك . والشهادة مسألة مردها إلى الضمير الفردى ، وإلى رقابة الله على هذا الضمير : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » ^(٢) . « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالتَّالِثَةُ أَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَذَرُاعَهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالتَّالِثَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » ^(٣) .. وحتى عندما يأمر بالكتابة يحمل الشهادة تواجبه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْقَدْلِ ؛ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ

(٢) سورة النور : [٤] .

(١) سورة الفم : [٤] .

(٣) سورة النور : [١-٩] .

وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ
وَأَمْرٌ آتَانِ يَمِينُ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ ، أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى ^(١) .

والشهادة واجب وتكليف في البدء : « وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » ^(٢) وهي
واجب وتكليف عند التقاضى : « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ، وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آسِمٌ
قَدْبُهُ » ^(٣) .. وهكذا يمنح الثقة للضمير البشرى في الحدود التي قد تصل إلى الجلد والرحم ،
وفي الحقوق للمالية على السواء . وهي ثقة لا بد منها لتكريم الإنسان ورفعها إلى مستواه
المرموق المطلوب .

ولكن الإسلام لم يدع هذا الضمير لذاته ، وهو ينوط به هذه الشؤون الخطيرة ،
وقيمه حارساً على تنفيذ التشريع والتكليف ، ويدعوه إلى السمو فوق ما يوجبه التشريع
والتكليف . . لقد أقام عليه رقيباً من خشية الله ، وصور له رقابة الله في صور فريدة
رائعة مؤثرة : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِمُهُمْ ، وَلَا خُمْسَةٍ إِلَّا هُوَ
سَادِسُهُمْ ؛ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ؛ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمُ
بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » ^(٤) . . « وَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ
وَلَكَّمْ مَاتُوسُوسٌ بِهِ نَفْسُهُ ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ . إِذْ يَتَلَقَّى
الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ ، مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ » ^(٥)
« فَإِنَّهُ يَسْمَعُ الْسَّرَّ وَآخِئٌ » ^(٦) .

ولقد بشره وأنذره ، وجعل كل عمل من أعماله محسوباً عليه في الدنيا والآخرة لا مفر
من عاقبته ، ولا فكاك من جزائه : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ

(١) سورة البقرة : [٢٨٧] . (٢) سورة البقرة : [٢٨٢] . (٣) سورة البقرة : [٢٨٣] .
(٤) سورة المجادلة : [٧] . (٥) سورة ق : [١٦-١٨] . (٦) سورة طه : [٧] .

نَفْسٌ شَيْئًا ، وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ، وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ^(١) »
 « إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَشْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ؟
 يَوْمَئِذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا . يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ .
 فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » ^(٢) .. وهكذا
 وهكذا مما يقيم على هذا الضمير رقابة من الخشية والتقوى ، ويجعله أداة صالحة لرقابة التنفيذ
 في كل مasher الدين من حدود وتكاليف .

على هذا الضمير الذي رباه الإسلام ، وعلى التشريع الذي جاءت به شريعته ، اعتد
 في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية . وبهذه الوسيلة المزدوجة نجح في إنشاء مجتمع إنساني
 متوازن متناسق ، سنعرض صوراً منه في فصل آت . أما الآن فنكتفي باستعراض نموذج
 من تلك الطريقة في التشريع والتوجيه ، ونختار موضوع الزكاة والصدقة لملائته القوة
 بموضوع هذا الكتاب .

فرض الإسلام الزكاة حقاً في أموال القادرين للمحرومين . حقاً تتقاضاه الدولة للمصلحة
 بحكم الشريعة وقوة السلطان . ولكن نهرايح يحفز الوجدان على أداء هذا الحق ، حتى يجعل
 أداه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء .

فالزكاة ركن من أركان الإسلام ، وضرورة من ضرورات الإيمان : « قَدْ أَفْلَحَ
 الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ
 لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ » ^(٣) .. « تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٌ مُبِينٌ . هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ .
 الَّذِينَ يُعِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ » ^(٤) .

(١) سورة الزلزلة : [١ - ٨] .

(٢) سورة النمل : [١ - ٣] .

(٣) سورة الأنبياء [٤٧] .

(٤) سورة المؤمنون : [١ - ٤] .

وللشركون الذين لا يؤمنون بالآخرة هم الذين لا يؤدّون الزكاة : « وَبِئْسَ لِلشَّارِكِينَ
الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ » (١).

وأداء الزكاة وسيلة من وسائل الحصول على رحمة الله : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا
الزَّكَاةَ ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ، لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » (٢).

والنصر من عند الله لمن يؤدّون هذا الحق ، ويقومون بواجبهم للمجتمع ، فيستحقون
التكسين لهم في الأرض : « وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ، الَّذِينَ إِنْ
مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ، وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ
الْمُنْكَرِ » (٣).

والزكاة شريعة إنسانية خالدة تضمنتها أوامر الأنبياء قبل الإسلام ؛ فلا دين بغير هذا
الواجب الاجتماعي العريق . يقول عن إسماعيل : « وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ
صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ، وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ
مَرْضِيًّا » (٤) .. ويقول عن إبراهيم : « وَوَعَدْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكَلَّمْنَا
صَالِحِينَ ، وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ، وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ
وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ » (٥).

والويل لمن لا يؤدي هذا الواجب للفروض . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهُ ، مَثَلُ لَهْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعُ أَقْرَعٍ لَهْ زَيْبَتَانِ ، يَطُوقُهُ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِنَهْزَمَتَيْهِ - يعني شديقيه - يقول : أنا مَالِكٌ ، أنا كَنْزُكَ » (٦) . وهي
صورة مفزعة مروعة غنيمة .

هذه الزكاة حق مفروض بقوة الشريعة ، مقدر في المال بحساب معلوم ، وبجانبتها الصدقة ؛

- | | |
|-----------------------------------|-------------------------------|
| (١) سورة فصلت : [٦ - ٧] . | (٢) سورة النور : [٥٦] . |
| (٣) سورة الحج : [٤٠ - ٤١] . | (٤) سورة مريم : [٥٤ - ٥٥] . |
| (٥) سورة الأنبياء : [٧٢ - ٧٣] . | (٦) البخاري والنسائي . |

وهي موكولة لضمير الفرد بلا حساب؛ وهي وحى الوجدان والشعور، وثمره التراحم والإخاء الذين عنى بهما الإسلام كل العناية، تحقيقاً للترابط الإنساني والتكافل الاجتماعي، عن طريق الشعور الشخصي بالواجب، والإحساس النفسى بالراحة، ليبلغ بذلك هدفين: التهذيب الوجداني العميق، والتضامن الإنساني الوثيق. وإن الإسلام ليجعل هذا التراحم إنسانياً خالصاً لا يتقف حدوده عند الأخوة الدينية؛ فيقول القرآن: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ»^(١).. ويقول الرسول: «ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء»^(٢). فيضرب للمثل العالي في التراحم الإنساني، الخالص حتى من عصبية الدين.

ثم يخطو الخطوة الكبرى فيشمل بالرحمة كل من تنبض فيه الحياة. قال نبي الإسلام للكريم: «يينا رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش، فوجد بئراً؛ فنزل فيها فشرب، ثم خرج وإذا كلب يلهث، يأكل الثرى من العطش؛ فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ منى. فنزل البئر فلاً خفه ماء، ثم أمسكه بفيه حتى رقى، فسقى الكلب، فشكر الله له، فغفر له». قالوا يا رسول الله: وإن لنا في البهائم لأجراً؟ فقال: «نعم، في كل كبد رطبة أجر»^(٣). وقال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض»^(٤).

فالرحمة في الإسلام أساس الإيمان وعلامته، لأنها دليل تأثر الضمير بهذا الدين، وتنفله فيه.

وعلى هذا الأساس يوجه الإسلام إلى الصدقة والبر، ويجب في الإنفاق طوعاً

(٢) أبو داود والترمذى .
(٤) البخارى .

(١) سورة النحش: [٨] .
(٣) الشبخان .

واحساباً ، وانتظاراً لرضاء الله وعوضه في الدنيا ، ولثوابه في الآخرة ، واجتناباً لنضبه ونقمته وعذابه .

فالبشرى للمحبين الطامنين لله الذين ينفقون من أموالهم لرضاه : « وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ، الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ^(١) » . . . وهي صورة مؤثرة في الوجدان حقاً ، يعيد رسمها في مناسبة أخرى يقول : « إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنْ الْمَضَاجِعِ ، يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . فَلَا تَأْكُمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ^(٢) » .

كما يصور الإيثار صورة جميلة رقيقة في نفوس أهل المدينة الذين استقبلوا المهاجرين فأوهم وشاركهم مالهم وبيوتهم في رحابة صدر ومماحة نفس : « وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ - وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ - وَمَنْ يُوقِ شَحْنَ نَفْسِهِ قَاُولِئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ ^(٣) » .

وهي صورة للإنسانية العليا في أجل صورها وأبدعها . وهناك صورة لا تقل عنها جمالا ورقة وانعطافا لجماعة من عباد الله ، تذكر بعض المراجع أنهم على وزوجه فاطمة بنت الرسول وأهل بيتها : « يُوقُونَ بِالْأَنْذَرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ، وَيُطْعِمُونَ الطَّامَ - عَلَى حَبِّهِ - مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا . إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا . إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عَبَّوْسا قَطَرِيًّا .

(٢) سورة البقرة : [١٥ - ١٧] .

(١) سورة الحج : [٣٤ - ٣٥] .

(٣) سورة المفسر : [٩] .

فَوَقَّاهُمْ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَقَّاهُمْ نَصْرَهُ وَشُرُورًا ، وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةَ وَحَرِيرًا ، مُتَكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرُونَ فِيهَا تَحْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ، وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَمْطُلُهَا تَذِيلًا ، وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَاتِهِ مِنْ فَضَّةٍ وَأَنْكُوبٍ كَأَنَّهُمْ قَوَارِيرٌ ، قَوَارِيرٌ مِنْ فَضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ، وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ، عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا ، وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا ، وَإِذَا رَأَيْتَ نَعَمًا رَأَيْتَ مِثْلًا كَبِيرًا ، عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُدُوسٌ خُضَرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ، وَحُلُوا بِأَسَاوِرٍ مِنْ فِضَّةٍ ، وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا .
إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا ^(١) .

والصدقة قرض لله مضمون الوفاء : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ » ^(٢) .. « إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ ، وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ » ^(٣) ..

أوهى تجارة رابحة مجزية : « إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ ، لِيُؤْفِقَهُمْ أَجُورُهُمْ وَيَبْزِيَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ، إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ » ^(٤) .

وعلى أية حال فهي مُخْلَفَةٌ وليس فيها خسارة ولا ظلم : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِسْكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا لِأَنْبَاءٍ وَجْهِ اللَّهِ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ ، وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ » ^(٥) .

والجنة في الآخرة جزاء كرم النفاقين : « وَسَارِعُوا إِلَى تَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ

(٢) سورة الحديد : [١٦] .
(٤) سورة طهر : [٢٩-٣٠] .

(١) سورة الدھر : [٧-٢٢] .
(٣) سورة الحديد : [١٨] .
(٥) سورة البقرة : [٢٧٢] .

عَرَضَهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ،
وَالْكَاظِمِينَ الْفَيْضَ وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ . وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ^(١) .

والصدقة تطهير للنفس والمال ، وقد أمر الرسول أن يأخذ من قوم أذنبا واعترفوا
بذنوبهم قسطاً من مالهم ينفق في الخير تطهيراً وتركية لهم : « وَآخِرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ،
خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا . عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .
خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ
لَهُمْ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ، أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ، وَيَأْخُذُ
الْصَّدَقَاتِ ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ^(٢) » .

والإِنفاق يتسق مع الوفاء بهدائه والخشية منه والخوف من سوء الحساب ؛ وبدل على
العقل والتبصر . والكف عنه قطع لما أمر الله به أن يوصل ؛ ونوع من نقض العهد
والإفساد في الأرض : « إِنَّمَا يَنْتَظِرُ كُرْ أُولُو الْأَلْبَابِ : الَّذِينَ يُوْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا
يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ ، وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ
سُوءَ الْحِسَابِ ، وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ : جَنَّاتُ
عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ
عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ . وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ
عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ، وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ،
أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ ، وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ^(٣) » .

والامتناع عن الإنفاق في سبيل الله هلكة : « وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا
بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » .. ^(٤) التهلكة الفردية بتعريض النفس للعذاب في الآخرة من

(٢) سورة التوبة : [١٠٤-١٠٢] .

(٤) سورة البقرة : [١٩٥] .

(١) سورة آل عمران : [١٣٣-١٣٤] .

(٣) سورة الرعد : [١٩ - ٢٥] .

الله ، والنقمة في الدنيا من الناس ؛ والتهلكة الجماعية بما يشيعه عدم الإنفاق في المجتمع من تفاوت وظلم ، وقتن وأحقار ، وضعف وانحلال .

ومنع الخير اعتداء : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ، مَنَعَ لِّلْخَيْرِ مُنْتَدٍ مُّرِيبٍ » (١) . . « وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ . هَٰذَا مِثْلُ مَا شَاءَ بَنِيكُمْ . مَنَعَ لِّلْخَيْرِ مُنْتَدٍ أُرِيمٍ » (٢) . . منتد على حق الله ، وحق الجماعة ، وحق نفسه كعضو في الجماعة :

والبر يؤدي إلى الجنة ويمتاز بالبار العقبة إليها . والعقبة هي فك الرقاب ، وإطعام الطعام يوم الجوع والمترية : « وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْعَقْبَةُ ؟ فَكَ رَقَبَةٍ ، أَوْ لَطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ، أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ » (٣) .

والكف عن البر يؤدي إلى النار ، ويسلك صاحبه مع الكفار : « مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ؟ قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ . وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ . وَكُنَّا نُكَذِّبُ يَوْمَ الدِّينِ . حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ » (٤) . « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٥) . . « وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُخْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ . هَٰذَا مَا كُنْتُمْ لَا نَفْسَ لَكُمْ ، فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ » (٦) .

وليس الكنز هنا هو مجرد الامتناع عن الزكاة ، فالصدقة والإنفاق كثيرا ما يذكران

(٢) سورة الطم : [١٠-١٧] .

(٤) سورة الدحر : [٤٧-٤٧] .

(٦) سورة التوبة : [٣٤-٣٥] .

(١) سورة ق : [٢٤-٢٥] .

(٣) سورة البلد : [١٦-١٦] .

(٥) سورة آل عمران [١٨٠] .

بعد أو قبل ذكر الزكاة ، مما يدل على أن الزكاة شيء مفروض محدد ، والصدقة والإفناق مطلقان غير محددين بنصاب .. عن أبي أمامة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك » (١) . وعن بلال رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مارزقت فلا تنجأ ، وما سئلت فلا تمنع . فقلت : يا رسول الله وكيف لى بذلك ؟ قال : هو ذاك أو النار » (٢) .

لا بل إن العقاب قد يحل بالباخلين في الدنيا جزاء ما بخلوا ومنعوا الخير ؛ ويضرب القرآن الكريم مثلاً في قصة قصيرة ، قصة جماعة كانت لهم حديقة يعلمون من ثمرها الفقراء ، ثم خطر لهم أن يبخلوا ويمنعوا ، فدارت الدائرة على الحديقة ، وذهب الله بثمرها ، فأصبحوا نادمين : « إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرُنَّهَا مُصْبِحِينَ ، وَلَا يَسْتَنْوُونَ . فَأَظَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ، فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ، فَتَنَادُوا مُصْبِحِينَ ، أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، فَأَنْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ . أَلَا يَدْخُلُهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ . وَغَدُوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ ، فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا : إِنَّا لَضَالُونَ الْبَلَّ نَحْنُ وَغُرُومُونَ . قَالَ أَوْسَطُهُمْ : أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ لَوْ لَا تُسَبِّحُونَ أَقَالُوا : سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ . فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَوْمُونَ . قَالُوا : يَا وَيْلَتَنَا إِنَّا كُنَّا طَافِينَ . عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ . كَذَلِكَ الْعَذَابُ ، وَلَئِنَّ آخِرَةَ الْأُخْرَى أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » (٣)

لذلك يدعو القرآن الكريم الناس للبذل قبل فوات الأوان : « قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ

(١) مسلم والترمذى .

(٢) رواه الطبراني في الكبير وأبو الشيخ بن جابر في كتاب الثواب ، والمحاكم وقال : صحيح الإسناد .

(٣) سورة الطم : [١٧ - ٣٣] .

آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ يُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ»^(١). «وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ، فَيَقُولَ: رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ! وَلَنْ يُؤَخِّرَهُ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا»^(٢).

ويحذرهم الشح ليقوا أنفسهم منه ، فلا يدفعهم حرصهم على الأموال والأولاد إليه ، فإنما هذه فتنة لهم واختبار : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ، فَأَنْفِقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا ، وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِنَفْسِكُمْ ، وَمَنْ يُوَفِّ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفٰسِقُونَ »^(٣).

والنبي يوجب الصدقة على كل مسلم ولو كان لا يجد ، وتفسير ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : « على كل مسلم صدقة . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فإن لم يستطع أن يفعل ؟ قال : فيعين ذا الحاجة للملحوف . قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال فيمسك عن الشر فإنه له صدقة^(٤) .. وهكذا يستوى الناس جميعا في البذل ، كل بقدر ما يمكنه ، وكل بقدر ما يستطيع .

وأبواب الإِفاق تدور مع الحاجة ومواضعها ؛ فالأقربون أولى بالمعروف ؛ ولكن سواهم موصولون بهم يذكرون في معرض الحض على البر جنباً لجنب مع الأقربين ؛ فالبر عاطفة إنسانية قبل أن تكون وجدان قرابة ؛ وذكر البر موصول غالباً بذكر الإيمان ، إذ كان دليل الإيمان كما أسلفنا : « وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ؛ وَبِذِي الْقُرْبَىٰ ، وَالْيَتَامَىٰ ، وَالْمَسْكِينِ ، وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ ، وَالْجَارِ الْجُنُبِ ، وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . إِنَّ

(٢) سورة المنافقون : [١٠-١١] .

(١) سورة إبراهيم : [٣١] .

(٣) سورة التباين : [١٥-١٦] .

(٤) الشيطان واللفظ للبشارى .

اللَّهُ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ، الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ، وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ^(١) . «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ؟ قُلْ: مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ وَالَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ، وَالْيَتَامَى وَالسَّائِلِينَ وَأَبْنِ السَّبِيلِ . وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ » ^(٢) .

وهكذا يتصل الجار والصاحب بالوالدين والأقربين ، كما يتصل بالجميع اليتامى والسائكين وابن السبيل . كلهم سواء ، حتى الذين تقع منهم مساهمة ، كالتي وقعت من « مسطح » قريب أبي بكر ، الذي اشترك في حديث الإفك عن ابنة أبي بكر ، عائشة زوج النبي ، فإن الإسلام يدعو للصفح عنهم ، وينهى عن حرمانهم . فلما حلف أبو بكر وهو في ثورة غضبه على عرضه للنهوك كذباً ، أن يحرم مسطحاً ما كان يبره به ، نزلت الآية : « وَلَا يَأْتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَى وَالسَّائِلِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيُغْفِرُوا وَلْيَصْفَحُوا . أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » ^(٣) ؟

وهكذا يرتفع بالشعور الإنساني في هذا المجال إلى مستوى رفيع كريم ، تشرف به الإنسانية في أعصارها جميعاً ؛ وتفخر به في الماضي والحاضر والمستقبل إلى ما شاء الله .

ثم يرتفع بالبرذاته ، فيجعله برأ بالله سبحانه ، ويرسم له هذه الصورة للبدعة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ! قال : يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبادي فلاناً مرض فلم تعده ؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟ يا ابن آدم استطمكت فلم تطعني ! قال يارب : وكيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أنه استطمك عبادي فلان فلم تطعمه ؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟ يا ابن آدم استسقيتك فلم

(٢) سورة البقرة : [٢١٥] .

(١) سورة النساء : [٣٦-٣٧] .

(٣) سورة النور : [٢٢] .

تسقى ! قال : يارب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبدى فلان فلم تسقه . أما إنك لو سقيته لوجدت ذلك عندى ^(١) .

ثم يجعل للصدقة آداباً ترفعها عن أن تكون تفضلاً واستعلاء من الواجد على المحروم ، أو أن تكون رياءً صادراً عن شعور غير كريم ؛ لأن الصدقة إن هبطت دوافعها ، أو تبعها لمن على أخذها ، استعالت عملاً خسيئاً يؤذى النفس والخلق والضمير ، ويؤذى المجتمع كذلك في أفرادها وفي روابطه . وليس كالمن بالإحسان شيء يمس النفس ويذلها ، أو يصرفها عن قبول الإحسان ؛ وليس كالرياء بالصدقة مفسد للضمير حقير في عرف الأخلاق . والإسلام يعمل على رفع نفوس المطيعين والآخذين جميعاً ؛ ويحرص على ذلك حرصاً شديداً : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْهَبَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ، وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ لَا يُنْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَدَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَدَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَدَى ، كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ ، وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ ، فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ يَمَسُّوهُ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ ، أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا وَابِلٌ فَطَلَتْ ، وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . أَيْدِيكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ، وَأَصَابَهُ

الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ، فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَّتْ ؟ كَذَلِكَ بُيِّنَ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ^(١) .

ولهذا يستحسن إخفاء الصدقة ودفعها سرّاً للمعوزين . حفظاً لكرامتهم من جهة ؛ ومنعاً للاختيال والفخر من جهة أخرى : « إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ؛ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُوْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ » ^(٢) . . . ويتحدث النبي صلى الله عليه وسلم مثنياً على الرجل « تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » ^(٣) وهو تصوير بارع جميل لكتمان البر واحتسابه في غير مفخرة ولا إعلان .

والإسلام يقدر غريزة حب الذات وحب المال ؛ ويقرر أن الشح حاضر في النفس الإنسانية لا ينيب : « وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ » ^(٤) فيعالج هذا كله علاجاً نفسياً بما تقدم من الترغيب والتحذير والحض والتصور ، حتى ليم له ما يريد ، وحتى ليطلب إلى هذه النفس الشحيحة أن تجود بما هو حبيب إليها عزيز عليها : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » .. ^(٥) فتستجيب إليه ، وتتلس العليب تجوده به ، وبذلك يصل إلى غاية البذل وأصعب الجود وأكرم العطاء ، النابع من أعماق الشعور ؛ ويرفع الإنسان على نفسه ؛ ويطلب جانب التسامى فيه على جانب الضرورة ، وجانب الوجدان على جانب الفريضة ؛ وذلك في ذاته هدف إنساني رفيع يستحق الجهد فيه ، فكيف وهو هدف اجتماعي ، لإيجاد التوازن ، ومكافحة الحرمان ، وتحقيق التكافل بين القادرين والعاجزين ، وتكوين مجتمع متناسق متعاون سليم ؟

(١) سورة البقرة : [٢٦٦-٢٦١] . (٢) سورة البقرة : [٢٧١] .
(٣) الشيطان . (٤) سورة النساء : [١٢٨] . (٥) سورة آل عمران : [٩٢] .

على هذا النهج - الذى توسعنا فى عرض نموذج منه - يسير الإسلام ، فيتم بالإقناع
الوجدانى كلما شرع تكليفاً ؛ ويقف بالتكاليف عند الحد الضرورى لسلامة المجتمع ،
وفى حدود الطاقة العامة لجماهير الناس ؛ ثم يخاطب الوجدان للإقناع بالتكليف ، وللسمو
فوقه ما استطاع ؛ ليرتفع بالحياة الإنسانية ويجذبها دائماً بخيط الصمود ؛ ويدع المجال فسيحاً
بين الحد الأدنى المطلوب والحد الأعلى للرغوب ، تتسابق فيه الأفراد والأجيال ، على مدى
الأزمان والقرون .

وعلى هذا النهج قد سار فى تحقيق العدالة الاجتماعية .. وفى الفصلين التاليين من هذا
الكتاب حديث مفصل عن « سياسة الحكم » و « سياسة المال » وفيها يتجلى اعتماد
الإسلام على وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه فى تحقيق العدالة الكبرى فى كل حقل
من حقول الحياة .

ولقد آتى هذا النهج ثمراته كاملة فى فجر الإسلام ، وظل يؤتيها فى فترات القرون
الأربعة عشر التى تلت . وإنه لقادر على أن يعيدها فى الحاضر والمستقبل ، حين يفهم على
حقيقته ، وحين يوجه وجهته ، وحين يسلك الناس طريقه الحق القويم .

سياسة الحكم في الإسلام

كل حديث عن « العدالة الاجتماعية في الإسلام » لابد أن يلم بالحديث عن « سياسة الحكم في الإسلام » تبعاً للقاعدة التي أسلفنا عند الحديث على « طبيعة العدالة الاجتماعية » فيه ؛ وأنها تتناول جميع مظاهر الحياة ، وجميع ألوان النشاط ؛ كما تتناول القيم المعنوية والمادية متمازجة متناسقة .

وسياسة الحكم ذات علاقة بهذا كله ؛ فضلاً على أنها المنوط بها في النهاية تنفيذ التشريع ؛ وتعهد المجتمع من كل جوانبه ؛ وتحقيق العدالة والتوازن فيه ؛ وتوزيع المال حسب القواعد التي سنّها الإسلام .

والكلام عن « سياسة الحكم في الإسلام » يطول ويحتاج إلى مبحث خاص ؛ ولما كان قصدنا في هذا الكتاب بيان ما يختص بالعدالة الاجتماعية من هذه السياسة ، فسنحاول بقدر الإمكان أن نتناول هذا الجانب وحده ؛ وإن كانت الصعوبة في دراسة الإسلام أن الباحث يجد كل جوانبه متماسكة ؛ وليس هناك انفصال بين هذه الجوانب . فهذا الدين كله وحدة : العبادات والعمالات . سياسة الحكم وسياسة المال . التشريعات والتوجيهات . العقيدة والسلوك . الدنيا والآخرة .. كلها أجزاء منسقة في جهاز متكامل ؛ يصعب إفراد جزء منها بالحديث ، دون التطرق إلى بقية الأجزاء . ولكن سنحاول بقدر الإمكان :



بعض من يتحدثون عن النظام الإسلامي - سواء النظام الاجتماعي أم نظام الحكم وشكل الحكم - يتحدثون في أن يعقدوا الصلات والمشا به يتهوون أنواع النظم التي عرفها

البشرية قديماً وحديثاً ، قبل الإسلام وبعده . ويعتقد بعضهم أنه يجد للإسلام سنداً قوياً حين يعقد الصلة بينه وبين نظام آخر من النظم العالمية القديمة أو الحديثة .

إن هذه المحاولة إن هي إلا إحساس داخلي بالهزيمة أمام النظم البشرية التي صاغها البشر لأنفسهم في معزل عن الله . فما يمتاز الإسلام بأن يكون بينه وبين هذه النظم مشابهة ؛ وما يضيره ألا تكون . فالإسلام يقدم للبشرية نموذجاً من النظام للتكامل لا تجد مثله في أى نظام عرفته الأرض ، من قبل الإسلام ومن بعده سواء . والإسلام لا يحاول ولم يحاول أن يقلد نظاماً من النظم ، أو أن يعقديته وبينها صلة أو مشابهة ؛ بل اختار طريقه متفرداً فذاً ، وقدم للإنسانية علاجاً كاملاً لمشكلاتها جميعاً .

ولقد يحدث في تطور النظم البشرية أن تلتقي بالإسلام تارة ، وأن تفترق عنه تارة . ولكنه هو نظام مستقل متكامل ، لاعلاقة له بتلك النظم ؛ لحين تلتقى معه ، ولا حين تفترق عنه . فهذا الافتراق وذلك الالتقاء عرضيان ، وفي أجزاء متفرقة ؛ ولا عبرة بالاتفاق أو الاختلاف في الجزئيات والرضيات ، إنما للمول عليه هو النظرة الأساسية ، والتصوير الخاص . وللإسلام نظره الأساسية وتصوره الخاص ، وعنه تنفرع الجزئيات ، فتلتقى أو تفترق عن جزئيات في النظم الأخرى ، ثم يمضى الإسلام في طريقه المتفرد بعد كل اتفاق أو اختلاف .

إن القاعدة التي يقوم عليها النظام الإسلامي تختلف عن القواعد التي تقوم عليها الأنظمة البشرية جميعاً .. إنه يقوم على أساس أن الحاكِية لله وحده . فهو الذى يشرع وحده . وسائر الأنظمة تقوم على أساس أن الحاكِية للإنسان ، فهو الذى يشرع لنفسه .. وهما قاعدتان لالتقيان . ومن ثم فالنظام الإسلامى لا يلتقى مع أى نظام . ولا يجوز وصفه بغير صفة الإسلام ..

وليست وظيفة الباحث الإسلامى حين يعرض للحديث عن النظام الإسلامى أن يلتبس

له المشابهة والمواقفات مع أى نظام آخر قديم أو حديث ، فهذه المشابهة والمواقفات - فضلا على أنها سطحية وجزئية ، ووليدة مصادفات فى الجزئيات ، لافى التصور العام والنظرة الأساسية - لاتكسب الإسلام قوة كما يظن بعض المهزومين ! وطريقهم الصحيح أن يعرضوا أسس دينهم لذاتها ، ويؤمنان كامل بأنها أسس كاملة ، سواء وافقت جميع النظم الأخرى أو خالفتها جميعاً ، ومجرد تطلب التأييد لنظم الإسلام من مشابهة ومواقفات مع النظم الأخرى ، هو إحساس بالهزيمة كما قلنا ، لا يقدم عليه باحث مسلم ، يعرف هذا الدين حق معرفته ، ويعتصم بحق بحثه .

لقد عرف العالم فى نشأته وتطوره نظاماً عدة . وليس النظام الإسلامى واحداً من هذه النظم ، وليس نظيماً منها ، وليس مستمداً من مجموعها .. إنما هو نظام قائم بذاته مستقل بفكرته متفرد بوسائله ، وعليها أن نعرضه مستقلاً ، لأنه نشأ مستقلاً ، وسار فى طريقه مستقلاً .

لهذه الاعتبارات لم استغنى تمييز الدكتور هيكل عن العالم الإسلامى بأنه « الإمبراطورية الإسلامية » ، ولأقوله : « إن الإسلام إمبراطورى » . فليس أبعد عن فهم روح الإسلام الحقيقية من القول بأنه إمبراطورى ، مهما فرقنا بين مدلول الإمبراطورية الإسلامية ومدلول الإمبراطورية العروف ؛ وليس أبعد من فهم حقيقة الصلات فى العالم الإسلامى من القول بأنه إمبراطورية إسلامية !

ومن الغريب أن الدكتور هيكل فى حديثه عن حكم الإسلام فى « حياة محمد » أو « الصديق أبو بكر » أو « الفاروق عمر » يلمس الخلاف الحقيقى الداخلى بين طبيعة الإسلام ، وطبيعة سائر النظم التى عرفها العالم ، ولكنه ينساق إلى هذين التعبيرين انسياقاً ، يحكم قوة إجماع المظاهر الأجنبية ! ثم تشابه بعض المظاهر بين الإسلام والإمبراطورية .

وبحكم أنه لم يلاحظ ذلك الافتراق الأصيل بين نظام يقوم على حاكية الله وحده ، ونظام آخر يقوم على حاكية الإنسان !

ولعل المظهر الشكلي هو تكوين العالم الإسلامي من عدة أقاليم متباينة الأجناس والثقافات ، يرجع أمرا الحكم فيها إلى مركز واحد . وهذا هو مظهر الإمبراطورية ولكنه مجرد مظهر ، والعمول عليه هو طبيعة نظر هذا المركز إلى الأقاليم ؛ وطبيعة العلاقات بينه وبينها .

كل متبوع لروح الإسلام ولطريقته في الحكم ، يحزم بأنها أبدا ما تكون عن الإمبراطوريات المعروفة . فالإسلام يسوى بين المسلمين في جميع أجزاء العالم ؛ وينكر العصبية الجنسية والقومية والإقليمية . وتبعا لهذه الروح لا يجعل الأقاليم مستعمرات ولا مواضع استغلال ، ولا منابع تصب في المركز لفائدته وحده . فكل إقليم هو بضعة من جسم العالم الإسلامي ، ولأهله سائر الحقوق التي لأهل للمركز . وإذا كان بعض الأقاليم يحكمها وال من قبل المركز الإسلامي ، فإنما يحكمها بوصفه رجلا مسلما صالحا للولاية ، لا بوصفه حاكما مستعمرا ؛ على أن كثيرا من هذه الأقاليم المفتوحة كان يحكمها واحد من أهلها ، ولكن بصفته مسلما صالحا لهذه الولاية . وكذلك كان مايجي من أموال الأقاليم يتفق فيها أولا ، فإن فضل منه شيء رد إلى بيت مال المسلمين ، لينفق على المسلمين كافة عند الحاجة ، لا ليخصص لأهل المركز الإسلامي ولو افتقرت الأقاليم ، كما هو المهد في الإمبراطوريات .

وكل هذا يجعل المسافة بعيدة بين العالم الإسلامي ، أو الأمة الإسلامية بتعبير أدق ، وبين الإمبراطورية ، ويكون القول بأن الإسلام « إمبراطوري » انزلاقا مع اصطلاح غريب على روح الإسلام وعلى تاريخه سواء ، والأولى أن نقول : إنه كان طامى النزعة ،

لما فيه من فكرة قوية عن وحدة العالم ، ولما يرى إليه من ضم البشرية كلها إلى لوائه متساوية متأخية .

لقد كان الدكتور طه حسين أدق في تعبيره وهو يتحدث في مقدمة كتابه « الفتنة الكبرى . عثمان » عن نظام الحكم الإسلامي ، بالقياس إلى جميع النظم الأخرى ، فيرى أنه يختلف في طبيعته الأصلية عن سائرهما ؛ فذلك هو الحق عند النظر إلى روح الحكم وطبيعته ، لا إلى مظاهره وجزئياته . وإن كان الدكتور طه حسين يحمل تقريره هذا مقدمة لنتيجة أخرى خطيرة وهي أن الإسلام بصورته التي تحقق بها على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والشيخين بعده إنما كان قلقة في الزمان ، لا تملك البشرية أن تزاومها طويلا ! وهذه هي النعمة التي يجعلها المستشرقون وتلاميذهم في البلاد الإسلامية مقدمة للقول بعدم صلاحية الإسلام لأن يكون نظام حكم في هذه الأيام !

كذلك لم أستغ حديث من يتحدثون عن « اشتراكية الإسلام » و « ديمقراطية الإسلام » .. وما إلى ذلك من الخلط بين نظام من صنع الله - سبحانه - وأنظمة من صنع البشر ، تحمل طابع البشر وخصائص البشر من النقص والكمال ، والخطأ والصواب ، والضعف والقوة ، والهووى والحق .. بينما نظام الإسلام الرباني يرى من هذه الخصائص ، كامل شامل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

إن الإسلام يقدم حولا مستقلة لمشكلات الإنسانية ، يستمدّها من تصوره الخاص ، ومن منهجه الذاتي ، ومن أسسه الأصلية ، ومن وسائله للتميزة ؛ وعلينا حين نقاؤه أن نكله إلى مذاهب ونظريات أخرى تفسره ، أو تضيف إليه ؛ فهو منهج متكامل ، ووحدة متجانسة ؛ وإدخال أى عنصر غريب فيه كفيل بأن يفسده ، كالجهاز الدقيق الكامل ، أية قطعة غريبة عنه تعطّل الجهاز كله ، وتظهر كأنها رقعة فيه !

وأنا أدلى بهذه الكلمة المجلّة هنا ، لأن كثيرا ممن اندست في ثقافتهم وأفكارهم قطع

غريبة من أجهزة النظم الأجنبية ، يحسبون أنهم يكسبون الإسلام قوة جديدة ، إذا هم طعموه بتلك النظم . وهو وهم خاطيء يفسد الإسلام ؛ ويعطل روحه عن العمل ؛ وهو في الوقت ذاته إحساس خفي بالهزيمة ، ولو لم يعترفوا صراحة بالهزيمة !

يقوم النظام الإسلامى على فكرتين أساسيتين مستمدتين من تصوره الكلى للألوهية والكون والحياة والإنسان: فكرة وحدة الإنسانية فى الجنس ، والطبيعة، والنشأة. وفكرة أن الإسلام هو النظام العالمى العام ، الذى لا يقبل الله من أحد نظاما غيره . لأنه لا يقبل من أحد ديناً إلا الإسلام . والدين - فى المفهوم الإسلامى - هو النظام العام الذى يحكم الحياة .

فأما فكرة وحدة الإنسانية جنساً وطبيعة ونشأة ، قد تحدثنا عنها من قبل بالتفصيل عند الكلام على « أسس المدالة الاجتماعية فى الإسلام »

وأما فكرة أن الإسلام هو النظام العالمى العام ، الذى لا يقبل الله من أحد نظاما غيره فهى مستمدة من أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - هو رسول الله إلى الناس كافة ، وأنه خاتم النبيين ، وأن دينه أقوم دين : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ » ^(١) . . « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » ^(٢) . . « ... رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ » ^(٣) . . « أَلَيُّكُمْ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » ^(٤) . . « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ » ^(٥) . .

« والدين » فى المفهوم الإسلامى هو المرادف لكلمة « النظام » فى الاصطلاحات الحديثة ! مع شمول للدلول للعقيدة فى الضمير ، والخلق فى السلوك ، والشرعية فى المجتمع ..

(٢) سورة الأنبياء : [١٠٧] .

(٤) سورة المائدة : [٣] .

(١) سورة سبأ : [٢٨] .

(٣) سورة الأحزاب : [٤٠] .

(٥) سورة الإسراء : [٦] .

فكلها داخلة في مفهوم « الدين » في الإسلام . ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك نظام يقبله الله ويقره الإسلام ، ما لم يكن هذا النظام مستمداً من التصور الإسلامي الاعتقادي ، ومتمثلاً في تنظيمات وتشريعات مستمدة من الشريعة الإسلامية دون سواها . . وأهم من هذا كله أن يدعى أصحاب هذا النظام لألوهية الله وربوبيته ، فلا يدعون لأنفسهم حق إصدار الشرائع والأنظمة لأن هذا الحق لله وحده في الإسلام . وهنا يفترق النظام الإسلامي عن كل الأنظمة البشرية الافتراق الأساسي .

ولكن الإسلام مع هذا لا يقصر الآخرين على اعتناقه : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ »^(١) . . بل يدع لهم أقصى الحرية والحماية في مزاوله شأمرهم الدينية . ويبلغ من دقة حسه بهذه الحرية أن يفرض على المسلمين وحدهم « الزكاة » والجهاد ويأخذ في مقابلها من أهل التمة « الجزية » إذ هم شركاء في حماية الدولة الإسلامية لهم ، وعليهم جميعاً نفقاتها ، ولكنه لا يجعلها على أهل التمة « زكاة » - كما أنه لا يفرض عليهم الجهاد - إلا إذا ارتضواهم وقبلوا ، لأن الزكاة فريضة إسلامية وعبادة خاصة بالمسلمين ، وكذلك الجهاد ، وهو لا يريد أن يقصر أهل التمة على عبادة من عبادات المسلمين ، فيأخذ المال منهم بصفته المالية وحدها ؛ وينفي عنه الصفة التعبدية الملحوظة في فريضة الزكاة كما يفهم من الجهاد لحماية دار الإسلام التي يتمتعون بأمنها ورخائها . وهذا منتهى دقة الحساسية بالدل في معاملة الآخرين .

والإسلام إذ يدع للآخرين حريةهم في هذه الحدود يتأثر بروحه العالمية العامة ؛ وهو على ثقة بأنهم متى أُتيحت لهم أن ينظروا في الإسلام نظر تدبر وإمعان ، دون حيلولة من قوة مادية ، أو جهالة فكرية ، فإنهم بفطرتهم يفتشون إلى الإسلام الذي يحقق التوازن

(١) سورة البقرة : [٢٥٦] .

الكامل بين جميع الأهداف التي رمت إليها الديانات من قبله ، وبين جميع النزعات والأشواق في الفطرة البشرية ؛ ويضمن للجميع المساواة المطلقة والتكافل التام ؛ ويرمى إلى تحقيق الوحدة الإنسانية في دائرة التصور ودائرة النظام .

وقيام النظام الإسلامي على هاتين الفكرتين كان ذا أثر في كيانه واتجاهه ، جعله يلحظ في التشريعات والتوجيهات ، وفي سياسة الحكم ، وسياسة المال ، وسائر النظم التي تضمنها ، أنه لا يشرع لجنس ، ولا لجيل ؛ إنما للأجناس جميعاً ، وللأجيال جميعاً ؛ فاتباع الأسس الإنسانية الشاملة في كل تشريعاته ونظمه ؛ ووضع القواعد العامة ، والمبادئ الواسعة ؛ وترك الكثير من التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات .

وهذا الاتجاه إلى القواعد الكلية واضح في « سياسة الحكم » التي نقد لها هذا الفصل بصفة خاصة .



تقوم نظرية الحكم في الإسلام على أساس شهادة أن لا إله إلا الله . ومتى تقرر أن الألوهية لله وحده بهذه الشهادة تقرر بها أن الحاكمية في حياة البشر لله وحده . والله سبحانه يتولى الحاكمية في حياة البشر عن طريق تصريف أمرهم بمشيئته وقدره من جانب ، وعن طريق تنظيم أوضاعهم وحياتهم وحقوقهم وواجباتهم ، وعلاقاتهم وارتباطاتهم بشريعته ومنهجه من جانب آخر . وفي النظام الإسلامي لا يشارك الله سبحانه أحد ، لا في مشيئته وقدره ، ولا في منهجه وشريعته .. وإلا فهو الشرك أو الكفر أو بناء على هذه القاعدة لا يمكن أن يقوم البشر بوضع أنظمة الحكم وشرائعه وقوانينه من عند أنفسهم ؛ لأن هذا معناه رفض ألوهية الله ، وادعاء خصائص الألوهية في الوقت ذاته . . وهذا هو الكفر الصراح .

وفي هذه القاعدة يختلف نظام الحكم الإسلامى فى أساسه عن كل الأنظمة التى وضعها البشر سواء فى ذلك نظام الحكم أو النظام الاجتماعى كله . وهذا هو الذى لا يجعل من المستساغ أن يخلط بين الإسلام وأنظمة البشر فى الأسماء !

وتقوم « سياسة الحكم فى الإسلام » بعد التسليم بقاعدة الألوهية الواحدة والحاكمة الواحدة - على أساس العدل من الحكام ، والطاعة من المحكومين ، والشورى بين الحاكم والمحكوم ... وهى خطوط أساسية كبيرة ، تتفرع منها سائر الخطوط التى ترسم شكل الحكم وصورته . بعد أن ترسم القاعدة السابقة طبيعته وحقيقته :

(١) العدل من الحكام : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ » ^(١) .. « وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » ^(٢) .. « وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ » ^(٣) « وَلَا تَجْرِمُنْكُمْ شَفَاكَ قَوْمٍ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ » ^(٤) .

« إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ مَجْلَسًا : إِمَامٌ عَادِلٌ ؛ وَإِنْ أَبْغَضَ النَّاسَ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَشَدَّهُمْ عَذَابًا : إِمَامٌ جَائِرٌ » ^(٥) ..

فهو العدل للطلق الذى لا يميل ميزانه الحب والبغض ؛ ولا تغير قواعده المودة والشئان . العدل الذى لا يتأثر بالقرابة بين الأفراد ، ولا بالتباغض بين الأقوام ، فيتمتع به أفراد الأمة الإسلامية جميعاً ، لا يفرق بينهم حسب ولا نسب ، ولا مال ولا جاه ؛ كما تتمتع به الأقوام الأخرى ، ولو كان بينها وبين المسلمين شئان ، وتلك قفة فى العدل لا يملأها أى قانون دولى إلى هذه اللحظة ، ولا أى قانون داخلى . بل لا يقارنها كذلك !

والذين يمارون فى هذا عليهم أن يراجعوا عدالة الأقوياء والضعفاء بين الأمم ؛ وعدالة المتحاربين بعضهم بالقياس إلى بعض . ثم عليهم أن يراجعوا عدالة البيض للحر والسود

(١) سورة النحل : [٩٠] . (٢) سورة النساء : [٥٨] (٣) سورة الأنعام [١٥٢] .
(٤) سورة المائدة : [٨] . (٥) الشيخان والترمذى .

في الولايات المتحدة ؛ وعدالة البيض للملونين في جنوب إفريقيا ؛ وعدالة الشيوعيين والوثنيين والصليبيين للمسلمين في روسيا والصين ويوغوسلافيا والهند والحبشة^(١) وفي الإشارة ما ينفي . فهي أحوال معاصرة يعلمها كل إنسان .

والمهم في عدالة الإسلام أنها لم تكن مجرد نظريات ؛ بل أخذت طريقها إلى واقع الحياة ، فحفظ « الواقع التاريخي » منها أمثلة متواترة ، وسيأتي تفصيلها في موضعها الخاص . إذ نحن هنا بصدد عرض « البائى » الإسلامية مجردة كما تدل عليها النصوص .

(ب) والطاعة من الحكومين : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ »^(٢) . وللجمع في الآية بين الله والرسول وأولى الأمر معناه في بيان طبيعة هذه الطاعة وحدودها ؛ فالطاعة لولى الأمر مستمدة من طاعة الله والرسول ، لأن ولى الأمر في الإسلام لا يطاع لذاته . وإنما يطاع لإذعانه هو لسلطان الله واعترافه له بالخلافة ، ثم قيامه على شريعة الله ورسوله . ومن اعترافه بحاكمية الله وحده ، ثم تنفيذه لهذه الشريعة يستمد حق الطاعة ، فإذا انحرف عن هذه أو تلك سقطت طاعته ، ولم يجب لأمره النفاذ . يقول صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة »^(٣) . ويقول : « اسمعوا وأطيعوا — وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة — ما أقام فيكم كتاب الله تعالى »^(٤) . وواضح في هذا الحديث توقيت السمع والطاعة بإقامة كتاب الله تعالى . فليست هي الطاعة المطلقة لأوامر الحاكم ، وليست هي الطاعة الدائمة ولو ترك شريعة الله ورسوله .

(١) تراجع فصول « الملونون متعصبون ١ » في كتاب « دراسات إسلامية » للزولف .

(٢) سورة النساء : [٥٩] . (٣) الشيطان . (٤) البخارى .

ويجب أن يفرق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية ، وبين استمداده السلطان من صفة دينية لشخصه . فليست للحاكم سلطة دينية يتقلها مباشرة من السماء ، كما كان لبعض الحكام في القديم في نوع الحكم اللسى : « ثيوقراطية » . إنما هو يصبح حاكما باختيار المسلمين الكامل وحرثهم للطلقة ، لا يقدم عهد من حاكم قبله ، ولا وراثته كذلك في أسرة . ثم يستمد سلطته بعد ذلك من قيامه بتنفيذ شريعة الله دون أن يدعى لنفسه حق التشريع ابتداء بسلطان ذاتي له . فإذا لم يرضه المسلمون لم تتم له ولاية ؛ وإذا رضوه ثم ترك شريعة الله لم تكن له طاعة .

ومن هنا نذكر حكمة النبي - صلى الله عليه وسلم - في أنه لم يمين خليفته من بعده . إذ كان هذا مظنة أن يستمد خليفته سلطة دينية ذاتية من استخلاف الرسول - صلى الله عليه وسلم - له .

إن الإسلام لا يعرف هيئة « دينية » مثل « هيئة الإكليروس » في الكنيسة المسيحية . والحكم الإسلامي ليس هو الذي تقوم به هيئة معينة ؛ ولكنه كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية إقرارا من الحاكم بأن الحاكمية لله وحده ، وأن مهمته هو لا تتمدى بتنفيذ الشريعة . فإذا كان معنى « الحكومة الدينية » في أية ديانة أن طائفة معينة هي التي تتولى الحكم ، فإن هذا المعنى يتناقض في الإسلام انتفاء كاملا ؛ وليس هناك مبرر لأن يفهم أحد أن الحكم في الإسلام يحتاج إلى أكثر من تنفيذ الشريعة الإسلامية ، بعد إفراد الله سبحانه بحق الحاكمية .

كل حكم يقوم على قاعدة أن الحاكمية لله وحده ، ثم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية ، هو حكم إسلامي . وكل حكم لا يقوم على أساس إفراد الله سبحانه بالحاكمية ، ولا تنفيذه هذه الشريعة ، لا يعترف به الإسلام ، ولو قامت عليه هيئة دينية ، أو حمل عنواناً إسلامياً !

والطاعة من المحكومين منوطة وموقوتة فقط باعتراف الحاكم بأن الحكم لله وحده، ثم تنفيذه لشريعة الله، بلا شرط آخر غير العدل في الحكم وطاعة الله.

(ح) والمشورة بين الحاكم والمحكومين: « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ^(١) » .. « وَأْمُرْهُمْ بِشُورَىٰ بَيْنَهُمْ ^(٢) » .. فالشورى أصل من أصول الحياة في الإسلام، وهي أوسع مدى من دائرة الحكم، لأنها قاعدة حياة الأمة المسلمة كما تدل الآية. أما طريقة الشورى، فلم يحد لها نظاماً خاصاً، وتطبيقها إذن متروك للظروف والمتغيرات. فقد كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يستشير المسلمين - فيما لم يرد فيه وحى - وبأخذ برأيهم فيما هم أعرف به من شؤون دينهم، كمواقع الحرب وخطتها. - سمع لرأيهم في غزوة بدر، فنزل على ماء بدر بعد أن كان قد نزل على مبيعة منه؛ وسمع لرأيهم في حفر الخندق؛ وسمع لهم في الأسرى مخالفاً رأي عمر، حتى نزل الوحي بتأييد عمر.. أما ما كان فيه وحى، فلا مجال فيه للشورى بطبيعة الحال، فهو مقرر من مقررات الدين.

وكذلك سار الخلفاء في استشارة المسلمين: استشار أبو بكر في شأن مانع الزكاة وأخذ رأيهم في محاربتهم؛ وكان عمر يعارض أولاً؛ ولكنه فاه إلى رأي أبي بكر اقتناعاً به، بعد ما فتح الله قلبه له، وهو يرى أبا بكر يصبر عليه؛ واستشار أهل مكة في حرب الشام على رغم معارضة عمر.. واستشار عمر في دخول الأرض الموبوءة وانتهى إلى رأي، ثم وجد نصاً من السنة يؤيده فالتزمه... وهكذا كانت الشورى لا على نظام مقرر مرسوم؛ لأن الظروف الواقعية كانت تعين أهل الشورى في كل فترة بحيث لا يلتبس الأمر في شأنهم. ولكن عمومية الأمر تدع المجال مفتوحاً لأشكال متعددة من النظم والطرق لا يحددها الإسلام، اكتفاء بتقرير المبدأ العام.

(٢) سورة الشورى: [٣٨].

(١) سورة آل عمران: [١٥٩].

على أن الحركة الإسلامية في كل فترة تعين هي بطبيعتها أهل الشورى من أهل البلاء والسبق والرأى ؛ في يسر لا تعرفه الأنظمة البشرية ^(١) .

ليس للحاكم إذن - فيما عدا الطاعة لأمره ، والنصح له والمعونة على إقامة الشريعة - حقوق أخرى ليست لأى فرد من عامة المسلمين .

ومع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن حاكماً فحسب ، بل كان صاحب الشريعة ، فقد سن للحاكم حدوده في دائرة ما يمنحه الإسلام من حقوق ؛ وسار خلفاؤه على هده - كما سيحىء - في فصل الواقع التاريخي - فكان يُقَص من نفسه إلا أن يعفو صاحب الحق عنه ؛ وجاء صاحب دين فأغلظ عليه ، فهم للسلون به فأشار عليهم أن يدعوه ، لأن لصاحب الحق مقالا اوقال - صلى الله عليه وسلم - : « لا يحل لى من غنائكم هذه إلا الخس ، والخس مَرُود عليكم ^(٢) » .

وقال لعشيرته وأهله الأقربين : « يا مشر قرش اشتروا أنفسكم لا أغنى عنكم من الله شيئا . يا بنى عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئا . يا عباس بن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئا . ويا صفية عمه رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئا . ويا فاطمة بنت محمد سلبنى ماشئت من مالى ، لا أغنى عنك من الله شيئا ^(٣) » . وقال لعلى وفاطمة ، أحب الناس إليه : « لا أعطيك وأدع أهل الصفة تلوى بطونهم من الجوع » وقال لها في مرة : « لا أخدمكما وأدع أهل الصفة تطوى ^(٤) » . وقال : « إن بنى إسرائيل كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . لو كانت فاطمة لقطعت يدها ^(٥) » .

(١) تفصيل هذا الإجمال في فصل : « مجتمع شورى » في كتاب : « نحو مجتمع إسلامي » .

(٢) أبو داود والنسائي .

(٣) متفق عليه .

(٤) حديث رقم ٥٩٦ من المسند فقير الأستاذ أحمد محمد شاكر .

(٥) رواه الجماعة .

فليس للحاكم إذن حق زائد في الحدود ، ولا في الأموال ؛ وليس لأهله حق فيها غير ما لرجل من عامة المسلمين .

وليس للحاكم أن يتعدى على أرواح الناس وأجسادهم ، ولا حرمتهم أو أموالهم . فإذا هو أقام الحدود ، ونفذ القرائض ، فقد انتهى إلى آخر حدوده ؛ واقطعت سلطته على الناس ، وعصمهم الله من سلطانه : أرواحاً وأجساداً وحرماً وأموالاً . . .

ولقد ضمن الإسلام ، في أوامر صريحة عامة ، تلك الأرواح والأجساد والحرمة والأموال ، بصورة لاتدع مجالاً للشك في مدى حرصه على ضمانة الأمن والسلام والكرامة للجميع :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ^(١) » .. « وَلَا تَجَسَّسُوا ^(٢) » . والحديث : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله ^(٣) » .. والنفس بالنفس .. والجروح قصاص .

وحين يضيق الإسلام سلطة الإمام فيما يختص بشخصه ، يوسع له إلى أقصى الحدود في رعاية المصالح للمرسلة للجماعة ، تلك المصالح التي لم يرد فيها نص والتي تتجدد بتجدد الزمان والأحوال . فالقاعدة العامة : أن للإمام السلم القائم على شريعة الله أن يحدث من الأقضية بقدر ما يحد من مشكلات ، تنفيذاً لقوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ^(٤) » .. وتحقيقاً لأهداف الدين العامة ، في إصلاح حال الفرد وحال الجماعة ، وحال

(١) سورة النور : [٢٧] .
(٢) سورة المجرات : [١٢] .
(٣) الشيخان .
(٤) سورة الحج : [٧٨] .

الإنسانية كلها ، في حدود اللبائى المقررة فى الإسلام ، وبشرط العدل الذى يجب توافره فى الإمام .

فكل ما يوقع بالأمة ضرراً من أى نوع ، على الإمام أن يزيله ؛ وكل ما يحقق للأمة نفعاً من أى نوع ، عليه أن يقوم به ، على ألا يخالف نصاً من نصوص الدين .

وهى سلطات واسعة تتناول جوانب الحياة كلها . وتحقيق العدالة الاجتماعية بكل ملاسباتها داخل فى هذه السلطات . فله أن يتجاوز فى الناحية المالية مثلاً ، فريضة الزكاة إلى ضرائب أخرى يتحقق بها التعادل والتوازن ، وتزول بها الأحقاد والصفائف ؛ وترتفع بها عن الأمة مضار الترف ، ومضار الشطف ، ومضار احتباس المال فى أيدي قلة من الناس ، ولكن دون أن يخل بنص أو بقاعدة أساسية من قواعد الحياة الإسلامية . فليس له أن يُخفى الناس ، فيأخذ كل ما لهم ويدعهم قراء ؛ أو يحمل موارد رزقهم كلها فى يديه يستذل أعناقهم بها ومجملهم عبداً له ؛ ويفقد القدرة على أن يقوموا بواجبهم فى النصيحة الحرة والرقابة الواعية ، وتغيير المفكر أياً كان مصدره . فإن هذا كله لا يتأتى للأفراد قط ما لم تكن لهم موارد رزق خاصة لا يتحكم فيها الإمام والولاة . فالذى يملك موارد الرزق تذل له رقاب العباد !

والواقع التاريخى فى حياة الأمة الإسلامية قد حوى نماذج كثيرة من رعاية المصالح للمرسلة - دون إخلال بقواعد الحياة الإسلامية التى أشرنا إليها - وهناك تطبيقات مستطاعة فى كل وقت ، فالإسلام ليس نظاماً متجبراً ؛ وتطبيقاته التفصيلية لا تنف عند عصر من العصور ، ولا بيئة من البيئات . وكل ما يريد الإسلام تشييته هو القواعد الأساسية التى تحدد ملامحه الربانية ، وتحفظه المجتمع المسلم من الدوبان فى المجتمعات الجاهلية ، أو تحرمه القدرة على قيادة هذه المجتمعات التى جاء لقيادتها .

وبعد فهذا حديث عن الناحية « الرسمية » في « سياسة الحكم في الإسلام » ووراءها ناحية « التطوع » التي يتجاوز بها « التوجيه » ما يفرضه « التشريع » على طريقة الإسلام في كل تكاليفه ونظمه .

فسياسة الحكم في الإسلام تقوم على أساس من الضمير ، فوق قيامها على أساس من التشريع . تقوم على أساس أن الله حاضر في كل لحظة مع الحاكم والمحكوم ، رقيب على هذا وذلك : « مامن عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد راحة الجنة »^(١) . « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »^(٢) ..

فالراعى والرعية مطالبان كلاهما برعاية الله في كل تصرف ، وخشية الله هي الضمانة الأخيرة في تحقيق العدالة . وقد مربنا أن الإسلام ينوط بالضمير البشرى بمد تهذيبه أمورا كبراراً في الحدود وفي الأموال . فإذا لم تكن خشية الله في هذا الضمير ، فلا ضمان ، لأن التشريع يمكن الاحتيال عليه ، والتستر دونه ، وغش الحاكم والقاضى والناس .

ولأنهم من هذا أن النظام الإسلامى الاجتماعى قائم على هذا الضمير وحده . ولكن الذى ينبى أن يفهم هو أن فى الإسلام ضمانة أخرى غير مجرد التشريع . وهى تحسب له - من ناحية القدرة على التحقق - ميزة على النظم التى تعتمد على التشريع وحده ، بلا تخرج من ضمير ، ولا حساسية فى الشعور .

وسنرى فيما بعد أن هذا الضمير الذى رباه الإسلام وهذبه ، قام بأدوار خطيرة ، وجاء بما يشبه للمعجزات والخوارق فى حياة المسلمين على مر العصور .

سياسة المال في الإسلام

لعل الحديث عن سياسة المال هو أدخل شيء في الحديث عن « العدالة الاجتماعية ». ولعل الكثيرين من القراء قد استبطأوا موعده في هذا الكتاب ، وهم يقرأون الفصول الأولى منه إلى هذا الموضع . ولكنني كنت أتعهد هذا الإبطاء به تيمناً ؛ فالعدالة الاجتماعية في الإسلام شيء أكبر من سياسة المال - كما عرفنا - وكان من الواجب أن نكشف عن نظرة الإسلام الكاملة إلى هذه العدالة . وأن نستعرض طبيعتها وأسسها ووسائلها في محيطها الواسع ، قبل أن نستعرضها في مجال المال وحده ، كما تصنع المبادئ للمادية ، التي ترخص من قيم الحياة كلها عدا قيمة للمال .

والإسلام يسير في « سياسة المال » على هدى نظريته العامة ، وفكرته الشاملة ؛ يلاحظ أولاً في هذه السياسة - سياسة المال - تحقيق معنى العبودية لله وحده ، بأن يخضع تداول المال لشرع الله . وهذا الشرع يحقق مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، ويقف بين ذلك قواماً لا يضار الفرد ولا يضار الجماعة ؛ ولا يقف في وجه النظرة ، ولا يعوق سنن الحياة الأصيلة ، وغاياتها العليا البعيدة .

وهو يتبع في تحقيق هذه السياسة وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه . فيبلغ بالتشريع الأهداف العملية الكفيلة بتكوين مجتمع صالح قابل للرق والنماء ، ويرمى بالتوجيه إلى التماسي على الضرورات ، والتطلع إلى حياة أرفع ، والرق بالحياة إلى عالم المثل ، التي لا يملك الجميع أن يرتفعوا إليه في جميع الأحوال ، ويدع الباب دائماً مفتوحاً للرق والكمال .

ونضرب هنا مثلاً واحداً بشأن المال ، قبل أن نتحدث بالتفصيل عن « سياسة المال » .

لقد جعل الإسلام حق المال هو الزكاة ، وهو ما يقاتل عليه الإمام الناس إن امتنعوا عنه ، وما يفرضه عليهم بحق التشريع ، ويقدر معين معلوم ؛ ثم جعل للإمام الحق في أن يأخذ بعد الزكاة ما يمنع به الضرر ، ويرفع به الحرج ، ويصون به المصلحة لجماعة المسلمين ؛ وهو حق كحق الزكاة ، عند الحاجة إليه ، موكول إلى مصلحة الأمة وعدالة الإمام ، وقواعد النظام الإسلامي العام .

هذا في حدود التشريع ، أما التوجيه فقد حجب إلى الناس أن ينسلخوا من كل ما لهم ، وينفقوه كله في سبيل الله . فهذا أبو ذر الغفاري رضي الله عنه يروى عن محمد صلى الله عليه وسلم يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً نحو أحد وأنا معه ، فقال : « يا أبا ذر » فقلت : لبيك يا رسول الله . فقال : « الأكثرون هم الأقليون يوم القيامة ، إلا من قال كذا وكذا - عن يمينه وشماله وقد آامه وخلفه - وقليل ما هم » . ثم قال : « يا أبا ذر » فقلت : نعم يا رسول الله بأبي أنت وأمي . قال : « ما يبرني أن لي مثل أحد ، أنفقته في سبيل الله ، أموت وأترك منه قيراطين » . قلت : أو قنطارين يا رسول الله . قال : « بل قيراطين » ثم قال : « يا أبا ذر ، أنت تريد الأكثر وأنا أريد الأقل » (١) .

ذلك هو التشريع ، وهذا هو التوجيه . وهما معاً قوام « سياسة المال » كما أنهما قوام كل سياسة في الإسلام .
وبعد فلنأخذ في التفصيل والبيان .

(١) الشيخان والترمذي والنسائي .

الملكية الفردية

مع الملكية الفردية

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية المال - بوسائل التملك للشريعة التي سيرد بيانها بعد قليل - ويعملها هي قاعدة نظامه ، ويرتب على هذا التقرير نتائجها الطبيعية في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيافته له عن السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق ؛ أو المصادرة بدون ضرورة عامة مع التعويض الجزئى الذى لا غنى فيه . ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله ، فوق ما يوضع من التوجيهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها ، وما هو داخل في ملك الآخرين ، كما يرتب عليه نتائجها الأخرى ، وهى حق التصرف في هذا المال بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية... إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفي نطاق الحدود التى سنبا للتصرفات .

ولا شبهة في تقرير هذا الحق الواضح الصريح في الإسلام ولا شبهة كذلك في أنه قاعدة الحياة الإسلامية وقاعدة الاقتصاد الإسلامى . القاعدة التى لا تخالف إلا لضرورة . ويقرر هذه الضرورة : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ » (١) . . « وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَغْدِلُوا أَعْلِيَّتَ الْيَتِيمِ » (٢) . « وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ، وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ » (٣) . . وقد جاء في الحديث : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » (٤) .

(٢) سورة النساء : [٢] .
(٤) أخرجه الشيخان .

(١) سورة النساء : [٣٢] .
(٣) سورة الكهف : [٨٢] .

وعقوبة السرقة الصارمة دليل على احترام هذا الحق وصيافته ، ومنع الاعتداء عليه :
« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » (١) ..
أما النصب فهو محرم ملعون من يخرجه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ظلم من الأرض شيئاً طُوقَهُ من سبع أرضين » (٢) . « من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان » (٣) .

وحقق للملكية حق الإرث والتوريث : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ . وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ » .. « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْإُنثَى » .. « يَسْتَفْتُونَكَ . قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ . إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ... الخ » .

وتقر حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء ، فوق مساهمة الفرد ، واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية ، تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع ؛ وفي الوقت ذاته يتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذل أقصى جهد في طوقه لتنمية الحياة . فوق ما يحقق من العزة والكرامة والاستقلال ونمو الشخصية للأفراد بحيث يصلحون أن يكونوا أمانة على هذا الدين ؛ يقفون في وجه المنكر ، ومحاسبون العالم وينصحونه . دون خوف من اهتطاع أرزاقهم لو كانت في يديه !

فالفرء مخلوق بقطرة حب الخير لذاته : « وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ » مفطور على حب الحياة والضم بما يملك : « قُلْ : لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ، إِذَا لَا مُسْكُكُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ » .. « وَأَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ » .. مفطور كذلك على حب ذريته والرغبة في أن يورثهم نتاج كده ، وللال الذي يدخره لم إن هو لإعمل مخزن في

(١) سورة المائدة : [٣٨] .

(٢) الشيخان واللفظ البخاري . (٣) حديث رقم ٣٩٤٦ مسند الإمام أحمد من الأستاذ أحمد شاكر .

صورة مال . يؤثر به الرجل ذريقه على متاعه الخالص فى حياته . ولا خير من مجارة هذه الميول الفطرية ، لئيلذ الفرد أقصى طاقته ، وهو نشيط مقبل على العمل والإنتاج ، لأنه يلبي أشواقه وحاجات نفسه ، ولا يحس أنه مسخر للعمل ، ولا يبذل جهده كارهاً ولا يأساً . والجماعة هى التى تفيد بعد ذلك من جهده هذا وكده ؛ والإسلام يضع القواعد التى تتيح للجماعة هذه الفائدة ، وتضمن كف الأذى من إطلاق حرية الفرد ، وتقرر حق للملكية الفردية له .

والعدالة تقتضى أن يلبي النظام أشواق الفرد ويرضى ميوله — فى الحدود التى لانضر الجماعة — جزاء ما بذل هذا الفرد من طاقته وجهده ، وعرق جبينه ، وكدح فكره ، وكد أعصابه . والعدل أكبر قواعد الإسلام . والعدالة الاجتماعية لا تكون دائماً على حساب الفرد . فعلى للفرد ، كما هى للجماعة . متى شئنا أن نسلك طريقاً وسطاً ، ونحقق العدالة فى جميع صورها وأشكالها فى الحياة .

وفضلاً على هذا كله فإن أحداً لا يجزم بأن تحطيم الحوافز الطبيعية المقولة ينتج خيراً للفرد أو للجماعة ؛ وسوء الظن بالنطرة هو الذى يعين طريقاً واحداً للعدالة ، بتحطيم هذه الحوافز والوقوف فى وجهها ؛ كما أن النظريات الخيالية التى لاتعترف بالواقع ، هى التى تفرض أن هذه الحوافز يمكن القضاء عليها من الخارج بالنظم والتشريعات فى جيل أو عدة أجيال . والإسلام لا يسوء ظنه بالنطرة إلى هذا الحد ؛ كما أنه لا يعمد إلى إقامة بنيانه على الخيال ، متجاهلاً كل الواقع العميق !

كذلك يمكن القول بأن احترام الإنسانية يقتضى أن ننظر إليها نظرة أعمق وأكثر إدراكاً لمعق طبيعتها ، وأصاله فطرتها ، وتأصل جذورها ، فنكون أكثر تعقلاً ، وأشدّ تحرجاً ، وأدقّ تفكيراً فى محاولة توجيهها ، وإقامة نظمها ؛ فدلائل ملايين السنين التى

عاشتها البشرية لا يجوز أن تذهب سدى ، لنفترض نظريات عن ميوها وفطرتها وسلوكها ، ثم نطبق هذه النظريات غصباً وقسراً !

أما تقرير حق الإرث والتوريث فقد سبق الحديث عن علته في فصل « التكافل الاجتماعي » وهو يتمشى مع الفطرة التي تحدثنا عنها هنا ، كما يتمشى مع العدالة في مستواها الأعلى ، ومع مصلحة الجماعة في حدود النظرة الشاملة ، التي لاتضع الحواجز بين الجيل والأجيال من بني الإنسان ! وذلك فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة كما سيبنى .

طبيعة الملكية الفردية :

ولكن الإسلام لا يدع حق الملكية الفردية مطلقاً بلا قيود ولا حدود - كالنظام الرأسمالي - فهو يقرره ، ويقرر مجواره مبادئ أخرى ، تجعله أداة لتحقيق مصلحة الجماعة بنفس الدرجة التي تتحقق بها مصلحة الفرد المالك سواء ا وهو يشرعه ويشرع له الحدود والقيود ، التي ترسم لصاحبه طرقاً معينة في تنميته وإثاقه وتداوله .. ومصلحة الجماعة كامنة من وراء هذا كله ، ومصلحة الفرد ذاته كذلك ، في حدود الأهداف الخلقية التي يقيم الإسلام عليها الحياة .

وأول مبدأ يقرره الإسلام - مجوار حق الملكية الفردية - أن الفرد أشبه شيء بالوكيل في هذا المال عن الجماعة ؛ وأن حيازته له إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكاً ؛ وأن المال في عومه إنما هو أصلاً حق للجماعة ، والجماعة مستخلفة فيه عن الله ، الذي لامالك لشيء سواه . ولللكية الفردية تنشأ من بذل الفرد جهداً خاصاً لحيازة شيء معين من هذه الملكية العامة التي استخلف الله فيها جنس الإنسان .

جاء في القرآن الكريم : « آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ

فيه» ^(١) .. ولا يحتاج نص الآية إلى تأويل ليؤدى المعنى الذى فهمناه منه ، وهو أن المال الذى فى أيدى البشر هو مال الله ؛ وم فيه خلفاء لأصلاء . وفى آية أخرى فى صدد للكاتبين من الأرقاء : « وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِى آتَاكُمْ » ^(٢) .. فإعطونهم هذا المال من ملكهم ، ولكنهم يعطونهم من مال الله وم فيه وسطاء .

وهناك ما هو أصرح من هذا فى حقيقة ملكية المال الفردية ، بوصفها ملكية التصرف والانتفاع - وهذا هو الواقع ؛ فالملكية المبنية لا قيمة لها بدون حق التصرف والانتفاع - فشرط بقاء هذه الوظيفة هو الصلاحية للتصرف ؛ فإذا سلب التصرف كان للولى أو للجماعة استرداد حق التصرف : « وَلَا تَوْتُوا أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ، وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ » ^(٣) .. فحق التصرف مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة ؛ فإذا لم يحققه المالك وقت النتائج الطبيعية للملك وهى حقوق التصرف . ويؤيد هذا المبدأ أن الإمام هو وريث من لا وريث له . فهو مال الجماعة وظف فيه فرد ، فلما انقطع خلفه عاد المال إلى مصدره .

ولست أقرر هذا الأصل لأقرر شيوعية المال - فحق للملكية الفردية حق أساسى واضح فى النظام الإسلامى - ولكنى أقرره لما فيه من معنى دقيق مفيد فى تكوين فكرة حقيقية عن طبيعة الملكية الفردية ، وتقييمها بهذا الأصل العام فى نظرة الإسلام إلى المال ، واختلافها كلية عن النظرية الرأسمالية فى الملكية الفردية . وبلغة أوضح : أقرر أن شعور الفرد بأنه مجرد موظف فى هذا المال الذى فى يده والذى هو فى أصله ملك للجماعة ، يجعله يتقبل الفروض التى يضعها النظام على عاتقه ، والتقيود التى يحد بها تصرفاته ؛ كما أن شعور الجماعة بحقها الأصل فى هذا المال ، يجعلها أجزأ فى فرض الفروض ، وسن الحدود - دون

(١) سورة التور : [٣٣] .

(٢) سورة الحديد [٧] .

(٣) سورة النساء : [٥] .

تجاوز لقواعد النظام الإسلامى التى أشرنا إليها .. وينتهى بهذا إلى قواعد تحقق العدالة الاجتماعية كاملة فى الانتفاع بهذا المال .

ومبدأ آخر يقرره الإسلام فى ملكية المال ، هو كراهيته لأن يبيس فى أبدى فئة خاصة من الناس ، يتداول بينهم ، ولا يحمده الآخرون : « كَتَى لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ »^(١) .. ومعنى هذا أن يؤخذ بعض المال من الأغنياء فيملك بالفعل للفقراء . ولهذا النص قصة تفيدنا هنا فى فهم هذا المبدأ الإسلامى العام .

لقد هاجر المهاجرون مع النبى صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة ؛ فأما الفقراء فما كان لهم مال يقولونه معهم ؛ وأما الأغنياء فقد تركوا أموالهم خلفهم ، فهم فقراء كالفقراء . ولقد سخت نفوس الأنصار وارتفعت على الشح الفطرى الكامن فى النفس البشرية ؛ فأخروا المهاجرين فى كل شئ يملكون ، حتى فى أخص خصوصياتهم ، طيبة نفوسهم بذلك ، سمحة قلوبهم : « يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ »^(٢) .. وبذلك كانوا نموذجاً رائعاً لما تصنعه العقيدة بالنفوس ؛ وضربوا مثلاً جميلاً للتخلص من ضغط الضرورات والانطلاق إلى أرفع الأشواق .

ولكن الفجوة ظلت واسعة بين أثرياء المدينة ، وقرءاء المهاجرين ؛ والنبى - صلى الله عليه وسلم - يرى سماحة الأنصار وسخاءهم ، فلا يجد أن به حاجة لأن يطلب إليهم أكثر مما بذلوا ، ولا أن يكلفهم رد بعض من أموالهم على للمهاجرين ، وهم يؤاخذونهم فى كل ما يملكون .. إلى أن كانت موقعة « بنى النضير » التى لم تقع فيها حرب ، بل سلت للنبي صلحاً ، فكان فيؤاها كله لله وللرسول بخلاف ما يقع فيه الحرب ، فتكون أربعة الأخماس للمقاتلين ، والخمس وحده لله وللرسول . عندئذ رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) سورة الحشر : [٧] .

(٢) سورة الحشر : [٩] .

أن يجد لجماعة المسلمين شيئاً من التوازن في ملكية المال ؛ ففتح في بني النضير للمهاجرين خاصة ، عدا رجلين فقيرين من الأنصار ، تنطبق عليهما الحكمة التي أوحى إليه بتخصيص هذا النية للمهاجرين .

وفي هذه الواقعة يقول القرآن : « مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ، فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ - كُنِيَ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ - وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ . لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ، وَيَنْصَرُونَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ^(١) » .

ودلالة هذا التصرف من الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهذا التعليل لذلك التصرف في القرآن ، غير خافية ولا في حاجة إلى بيان ؛ فهي تقرر مبدأ إسلامياً صريحاً ، هو كراهة انحباس الثروة في أيدي قليلة في الجماعة ؛ وضرورة تعديل الأوضاع التي تقع فيها هذه الظاهرة بتسليم الفقراء قسطاً من المال . ليكون هناك نوع من التوازن ، و « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . ذلك أن تضخم المال في جانب وانحساره في الجانب الآخر ، مثار مفسدة عظيمة ، فوق ما يثيره من أحتقاد وأضنان .. فحيثما وجدت ثروة فائضة ، كانت كالطاقة الحيوية الفائضة في الجسد ، لا بد لها من تصرف ؛ وليس من المضمون دائماً أن يكون هذا التصريف نظيفاً ومأموناً ، فلا بد أن تأخذ طريقها أحياناً في صورة ترف مفسد للنفس مهلك للجسد ، وفي صورة شهوات تقضى ، تجرد متفهمها في الجانب الآخر المحتاج إلى المال ، يصل إليه عن طريق بيع العرض والاتجار فيه ، ومن طريق اللق والكذب وفناء الشخصية ؛ لإرضاء شهوات الذين يملكون المال ، وتخليق غرورهم وخيالاتهم ، وللضطر يركب الصعب ؛

(١) سورة الممت: [٧ ، ٨] .

وصاحب المال التضخم لا يعنيه إلا أن يجد متصرفاً للفائض من حيويته ، والفائض من ثروته .
وليست البطالة وسائر ما يتصل بها من خروميسر وتجارة رقيق وقوادة ، وسقوط مروة ،
وضياع شرف .. سوى أعراض لتضخم الثروة في جانب وانحسارها عن الجانب الآخر ، وعدم
التوازن في المجتمع نتيجة هذا التفاوت .

ذلك عدا أحقاد النفوس ، وتنزير القلوب على ذوى الثراء الفاحش من المحرومين الذين
لا يجدون ما ينفقون ؛ فهم إما أن يحقدوا ؛ وإما أن تهاوى نفوسهم وتهاافت ، وتتضائل
قيمهم الذاتية في نظر أنفسهم ؛ فهون عليهم كراماتهم أمام سطوة المال ، ومظاهر الثراء ؛
ويصبحوا قطعاً آدمية حقيرة صغيرة ، لأم لها إلا إرضاء أصحاب الثراء والجلاء .

.. وهذا ما وقع في النظام الرأسمالي ..

والإسلام على كثرة ما يشيد بالقيم المعنوية ، لا يفلأثر القيم الاقتصادية ؛ ولا يكلف
الناس فوق طاقتهم البشرية ، مهما تسامى بهم عن الضرورات الأرضية . لذلك كره أن
يكون المال دولة بين الأغنياء فحسب ؛ وجعل هذا أصلاً من أصول نظريته في سياسة المال .
وأوجب رد بعض هذا المال للفقراء ؛ ليكون لهم مورد رزق مملوك لهم ، يضمن لهم الكرامة
والذاتية ، ويحطمهم قادرين على القيام بأمانة هذا الدين في التغيير على المنكر من الحكم
والحكومين سواء .

على أن هناك نوعاً من الأموال التي لا يجوز احتجازها للأفراد ، عدد الرسول منها
ثلاثة : الماء ، والكلاء ، والنار : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلاء
والنار »^(١) ، بوصفها موارد ومرافق عامة ضرورية لحياة الجماعة في البيئة العربية ، فالانتفاع
بها للجماعة كلها على وجه الشيوخ والمشاركة العامة . والضروريات لحياة الجماعة تختلف في
بيئة عن بيئة ، وفي عصر عن عصر ، والقياس - وهو أحد أصول التشريع في الإسلام -

(١) ذكره صاحب مصابيح السنة في الحسان .

ينفكس لسواها عند التطبيق مما هو في حكمها - على ألا يؤثر ذلك في القواعد الأساسية للنظام الإسلامي ؛ ولا يجرّد الأفراد جميعاً من ملكياتهم الخاصة ليصبحوا أجراء عند الدولة ، فإن الدولة عندئذ تملك استرقاقهم واستغلال رقابهم بأشدّ مما يملك الأفراد الأثرياء ، لأنها تضم قوّة المال إلى قوّة السلطان !

وهناك جزء من المال هو حق لبعض المحتاجين في الجماعة ، وهو المفروض في صورة زكاة : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ^(١) .. وهو يخرج من ملكية دافعي الزكاة إلى ملكية مستحقّي الزكاة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين الخ » وهو حق تأخذه الجماعة ثمّ ترده مرة أخرى إلى الأفراد المحددين . ففكون وظيفة الجماعة حينئذ هي نقل الملكية الفردية من جهة إلى جهة ، ومن يد إلى يد أخرى ..

فخلاصة الحقيقة عن طبيعة الملكية الفردية في الإسلام : أن الأصل هو أن المال للجماعة في عمومها ؛ وأن الملكية الفردية وظيفة ذات شروط وقيود ؛ وأن بعض المال شائع لاحق لأحد في امتلاكه ، ينتفع به الجميع على وجه المشاركة ، وأن جزءاً منه كذلك حق يرد إلى الجماعة لترده على فئات معينة فيها ، هي في حاجة إليه ، لصالح حالها وحال الجماعة معها .

وسائل التملك الفردي :

ويرتب الإسلام على نظريته هذه لطبيعة الملكية نتائجها المنطقية ، فيضع الشروط للتملك ، بحيث لا يخرج عن مصلحة الجماعة ، ومصلحة الفرد الداخلة في مصلحة الجماعة لا تنفصل عنها أبداً .

فهو يقرر أولاً أن الملكية لا تكون إلا بسلطان من الشارع . « فالشارع في الحقيقة هو الذي أعطى الإنسان الملك بترتيبه على السبب الشرعي ، ولذا جاء في بعض التعريفات :

(١) سورة المارج [٢٤ - ٢٥]

« أن الملك حكم شرعى مقدر فى العين أو للنفعة ، يقتضى تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشئ وأخذ الموضع عنه » .

« وهذا المعنى ، وهو أن الملكية لا تثبت لإلّا يثبت الشارع وتقريره ، أمر متفق عليه بين فقهاء الإسلام ، لأن الحقوق كلها ، ومنها حق الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع لها ، وتقريره لأسبابها ، فالخلق ليس ناشئاً عن طبائع الأشياء ، ولكنه ناشئ عن إذن الشارع ، وجعله السبب منتجاً لمسببه شرعاً ^(١) » .

ولهذا الحكم قيمته فى توضيح نظرية الإسلام فى حق الملكية ، فهى تمليك من الشارع ، لفرد فى الجماعة ، شيئاً خاصاً ، لم يكن ليحقق له ملكه لولا هذا التمليك ، لأن الأصل أن المال مال الله مستخلف فيه بنو الإنسان ، وكل إذن بتخصيصه لابد أن يصدر من الشارع حقيقة أو حكماً .

والعمل هو الوسيلة الوحيدة لنيل حق التملك فى الإسلام . العمل بكل أنواعه وألوانه . وفى هذا من العدالة بين الجهد والجزاء ما فيه . ولبيان ذلك نقول : إن وسائل التملك ابتداء للمال التى يعترف بها الإسلام هى :

أولاً : الصيد . وهو الوسيلة البدائية الأولى فى حياة البشرية ؛ وإن كانت ما تزال وسيلة للحصول على نوع من المال فى الأوساط التى ارتقت وتحضرت ، فصيد السمك واللاآتء والمرجان والإسفنج وما إليها موارد ضخمة من موارد الدول والأفراد . وصيد الطير والحيوان هواية وتجارة ...

ثانياً : إحياء الموات من الأرض التى لا مالك لها ، بأية وسيلة من وسائل الإحياء . ولا بد من أن يقوم الفرد بإحيائها فى ظرف ثلاث سنوات من وضع يده

(١) « الملكية ونظرية العقد فى الفريعة الإسلامية » للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ الفريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

عليها ، وإلا سقط حق ملكيته لها ، لأن الفرض هو إحياء الموات لتحقيق المصلحة العامة في الاستفادة به ، وثلاث سنوات محك كاف لقدرة واضع اليد على هذا الإحياء ، فإن لم تتبين هذه القدرة عادت الأرض الموات التي لم يكن لها مالك للجماعة ، لا يحتجزها فرد منها : « عادى الأرض لله ورسوله ، ثم لكم من بعد ، فمن أحيأ أرضاً ميتة فهي له ؛ وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين ^(١) » .

والقانون الإسلامي هنا أحكم من القانون الوضعي المستمد من القانون الفرنسى . ففي هذا القانون يكفى « وضع اليد » مدة خمس عشرة سنة ، لتصبح الأرض ملكاً لواضع اليد ، سواء أحيأها أم تركها مواتاً في هذه المدة وفيما بعدها كذلك . فالحكمة هنا منتفية في تقرير حق الملكية ، ونظرية « الأمر الواقع » هي وحدها التي تتحكم ، ووفق بين النظرة الإسلامية ونظرة القانون الوضعي كبير !

ثالثاً : استخراج ما في باطن الأرض من المعادن (الركاز) ، وهذا العمل يجعل أربعة أخماس ما يستخرج من معدن ملكاً لمن استخرجه ، والخمس زكاة ، إذ كان هذا الركاز مباحاً يحصل عليه الفرد بمجده وكده . وهنا لا بد من كلمة تقال : فقد كان ما يستخرج من الركاز إلى الوقت الذى شرع فيه هذا الحكم هو من المعادن القليلة الاستعمال ، كالذهب والفضة ، وهذه ليست من ضروريات الجماعة كلها كالبتقول والفحم والحديد ، فهل يلحق البتقول والفحم والحديد وما في حكمها بالضروريات المشاعة كالماء والكلاً والنار ، أم بالركاز الذى كان معروفاً في أوائل عهد الإسلام ؟ نحن نميل إلى رأى المالكية في اعتبار هذه الأنواع ملكاً عاماً ، لا تنتقل ملكيته إلى مالك الأرض التى وجد فيها ، لأن تملكه للأرض لا يبنى تملك ما فيها ، إذ ليس لمثلها تملك الأرض وتطلب في العادة .

(١) رواه أبو يوسف في كتاب الخراج عن ليث عن طاوس .

رابعاً : تصنيع المادة الخامة ، لتفى بحاجة حيوية ، وتحقق منفعة لم تكن تحققها وهى خامة . أو تحسين وظيقتها بحيث تؤدي منفعة أكبر .. وقيمة العمل - بأنواعه - واضحة فى هذه العملية .

خامساً : التجارة ، وتتضمن مراحل متعددة قد يقوم بها كلها فرد واحد أو أفراد متعددون . ولكن الغاية التى تتحقق فى النهاية هى نقل الأشياء الخامة أو المصنعة من يد إلى يد ، مما يزيد الارتفاع بالخامة أو السلعة .

سادساً : العمل بأجر للآخرين . والإسلام يحترم هذا العمل ويمظمه ؛ ويدعو إلى توفية أجره مجزئاً كاملاً غير منقوص . فالقرآن ينرى بالعمل ؛ ويجعله معرضاً للأنظار ، محل للنظر والحكم : « وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَّيْ أَفَهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ^(١) » . وفى ذلك إغراء بالتجويد والإتقان ، كأن فيه تعظيماً للعمل يجعله موضع النظر والترقب والتأمل . وفى موضع آخر يحض على السعى والاضطراب فى الأرض من أجله : « فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ^(٢) » .

والرسول الكريم تتوارد أحاديثه تترى عن قداسة العمل : « إن الله يحب العبد المؤمن المحترف » ^(٣) . « ما أكل أحدكم طعاماً قط خيراً من عمل يده » ^(٤) .

وعلى أساس هذه النظرة للعمل ، يحترم الإسلام حق العامل فى الأجر . فهو يدعو أولاً إلى الوفاء به ، وينذر من يجهل عليه من أصحاب العمل بحرب من الله وخصومة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه

(٢) سورة الملك : [١٥] .
(٤) البخارى .

(١) سورة التوبة : [١٠٥] .
(٣) من حديث ذكره القرطبي فى التفسير .

أجره»^(١). والجمع بين هذه للمعاصي الثلاثة، وتوحيد الجزاء عليها، ذو دلالة خاصة، فالمعصية الأولى هي خيانة وغدر لئمة الله، والثانية هي جريمة إهدار لإنسانية حر وأكل ثمنه. والثالثة هي أكل عرق الأجير، وهي كأكل ثمن الحر غدر بالإنسانية، وكخيانة العهد بعد الحلف بالله غدر بئمة الخالق. وكل منها يستحق الحرب من الله والخصومة، لشناعتها ووضوح معنى الضرر فيها.

وهو يدعو ثانياً إلى التعجيل بأداء هذا الأجر، فلا يكفي أدائه كاملاً، بل لابد من أدائه عاجلاً. يقول الرسول الكريم: «أعطوا الأجير حقه قبل أن يحرق عرقه»^(٢). والإسلام يلحظ في هذا حاجة نفسية وحاجة واقعية في حياة العامل. فأما الحاجة النفسية فهي إشعاره بالحناءة والاهتمام، فالسرعة في أداء الأجر تحمل هذا المعنى، فيشعر بأن جهده مقدر وبأن مكانه في المجتمع محسوب. وأما الحاجة الواقعية فلأن العامل غالباً ما يكون محتاجاً لأجره أولاً بأول، يسد به ضرورياته هو وأهله وعياله؛ وتأخير أدائه يؤذيه ويحرمه ثمرة جهده وعرقه في أنسب أوقاتها عنده؛ ويقلل من نشاطه ورغبته في العمل. والإسلام حريص على أن يعمل كل من يستطيع، بأقصى ما يستطيع، متمتعاً بالرضى النفسي والاكتفاء المادي.

ولقد طلب الإسلام إلى العامل في مقابل هذه العناية بمحبه أن يقوم هو من جانبه بتجويد العمل وإتقانه. فلكل حق مقابل من الواجب في الإسلام. وذلك طبيعي من ناحية التعادل بين الجهد والجزاء؛ وطبيعي كذلك من الناحية الأخلاقية التي يحرص الإسلام على أن تكون أساساً للحياة. فالغش والإهمال في العمل دليل فساد الذمة ونومة الضمير، والحاج فيهما والاعتقاد عليهما من شأنه أن يدع تلك الذمة خراباً، وهذا الضمير خواء، فوق ما يصيب مصالح الجماعة كلها من فساد واضطراب*.

(٢) ذكره صاحب مصابيح السنة في الصحاح.

(١) البخاري.

ولا ندخل هنا في تفاصيل نسبة أجر العامل . ولا القاعدة التي تقوم عليها . وهل هي الساعات التي تنفق في إنتاج السلعة . أم « الوقت الاجتماعي » كما تقول الماركسية ! فهذه بحوث تفصيلية موضعها الكلام عن « الاقتصاد الإسلامي » في بحوث متخصصة .

سابعاً : الفزو ، وينشأ عنه ملكية السلب وهو كل ما مع القتل للشرك الذي يقتله مسلم : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَسَلَبَهُ لَهُ ^(١) » . كما تنشأ عنه ملكية الغنيمة ؛ وأربعة أخماسها للمحاربين ، وخمسها لله والرسول : « وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ^(٢) » .

ثامناً : إقطاع السلطان بعض الأرض التي لامالك لها ، مما آل إلى بيت مال المسلمين ، من المشركون الذين لا ورثة لهم ، فالإمام وليهم ؛ أو من الأرض للموات لامالك لها كذلك . وقد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر وعمر أرضاً ، كما أقطع الخلفاء من بعده ، مكافأة على جهد بارز وخدمة للإسلام ، ولكن في حدود ضيقة ، ومن الأرض التي لامالك لها والأرض للموات . فلما جاء بنو أمية نهبوا الناس وأقطعوا الأرض لذويهم ، فكانوا ملوكاً ظلمة ، لا خلفاء واشدين كما سيحيى .

تاسعاً : الحاجة إلى المال للحياة ، فالإسلام شرع صرف أموال الزكاة في وجوه معينة : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالْفَارِسِينَ ؛ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ » . فكون الإنسان واحداً من هؤلاء يجعله صاحب حق في ملكية نصيب من أموال الزكاة . وبعضهم لا يعمل شيئاً إلا كونه محتاجاً ! فالحاجة هنا بديل اضطرارى من العمل الذي يكرمه الإسلام ، ويجعله السبب الأول والأخير لتليل الامتلاك .

(١) الشيطان والتمنى والنسأى . (٢) سورة الأهل : [٤١] .

عاشرا : شتى صور « العمل » التي تتجدد ، وتتمثل في بذل جهد عقلى أو عضلى ... تلك هى الأسباب التي اعترف بها الإسلام سببا للتملك ابتداء ، فأما ماعداها فهو يكره ، ولا يعترف به ، فالسلب والنهب والنصب والسرقة ووضع اليد لا تسبب ملكا ، وكذلك المقامرة فهى حرام : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » ^(١) .. وللال الذى يأتى عن طريق المحرم محرم ، لأن القمار ليس عملاً ، إنما هو ابتزاز ، فوق ما يقع من العداوة والبغضاء بين المتقاربن مما يتنافى مع خطة الإسلام الأولى في بث روح المودة والتعاون والإخاء : « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » ^(٢) .

وحكمة تلك الأسباب واضحة في اعتمادها كلها على بذل الجهد ؛ فالجهد له جزاء ، وهو من مقومات الحياة ، وقيمة تحقيق لعمارة الأرض ، وإفادة المجتمع ، وتهذيب النفس ، وتطهير الضمير وتصحيح البنية ؛ فليس كالعمل مهذب للروح ، مقوٍ للجسد ، حافظ لكيان الإنسان كله من عوامل التزلزل والكسل والخمول .

ومادام العمل - بشتى صوره - هو سبب التملك ، فتقر ربح الملكية الفردية في الحدود التي بيّنا لا يضار به أحد ، بل يصبح مجالاً لحث الفرد على بذل أقصى الجهد ، ليرضى رغبته في الاستعواذ ، مادام يعمل في الحدود للمشروعة فلا يضار أحداً . فإذا حاد عن هذه الحدود فالطريق إلى المدلل هو رده إليها ، لا وقفه عن النشاط ، وتسويته بالقاعدين والخاملين وضفاف الاستعداد ، ولا كفه عن التملك أصلاً بحجة أخذ الطريق على سوء الاستغلال . فسوء الاستغلال له علاجه ويمكن التدخل لكفه بقدر الضرورة .

وتشياً مع نظرية الإسلام في ملكية المال ابتداء ، فإنه يتدخل في طريقة نقل هذه الملكية فلا يدع الحرية فيها مطلقة ؛ ويبدو هذا في نظام الإرث والوصية والبيع وسائر

(١) سورة المائدة : [٩٠ ، ٩١] .

العقود، أما الهبة والمهدية فهما وحدهما للفقهاء من كل قيد، للتروكة فيها الحرية لصاحب المال أن يهب من ماله أو يهدى وهو حي كيف شاء؛ لأن لما قيداً من داخل النفس، هو أن صاحب المال لا يهب عادة ولا يهدى إلا بعض ماله، فلا ضرر على وارث، كما يقع في الوصية، فإذا أسرف كان سيء التصرف، وتعرض للحجر عليه، أي سلب حق التصرف في ملكيته.

فأما حين ترتفع يده عن المال فينتقل إلى من بعده من الورثة أو للوصى إليهم، فإنما ينتقل حسب نظام موضوع له حكمته وله مبرراته: «فلا وصية لوارث»^(١). ولا وصية في غير الثلث، وهو الحد الأقصى. وقد شرعت الوصية - كما قلنا - لتلاني بعض الحالات التي يحرم فيها من الإرث أقرباء توجب صلاتهم أن يكون لهم نصيب، ولكن درجاتهم تجعل غيرهم من الورثة يحجبونهم عن الميراث، كما أنها بهذا الاعتبار وجه من وجوه البر والصدقة.

وينتقل المال بالإرث حسب النظام للبين في آتني الميراث. (وقد سبق نصهما في فصل التكافل الاجتماعي).

وللبدا العام في الأنصبة: أن للذكر مثل حظ الأنثيين - وقد كشفنا عن حكمة هذا التقسيم من قبل - وأن الوريث العاصب مقدم على ذى الرحم، وإن كانت هناك حالات يخرج فيها ذو الرحم بنصيب أو في. وذلك جزاء وفاق على ترتيب التبعات في مقابل الحقوق. فالوريث العاصب مكلف تجاه المورث بنيمات أكبر. فالولد مثلاً يرث السكك بعد نصيب الجد والجدة، لأنه هو للسكك أولاً أن ينفق على الوالد لو احتاج في حياته. والأخ الشقيق يجب غير الشقيق، لأنه هو الذي يجب عليه النفقة شرعاً عندما يعجز شقيقه عن الكسب. وهكذا تتوزع المفارم والمفانم أو الواجبات والحقوق في هذا النظام توزيعاً عادلاً.

(١) أبو داود والترمذى.

ولقد تحدثنا عن حكمة مبدأ الوراثة في فصل التكافل الاجتماعي بما فيه الكفاية ،
وبينا اتساقه مع مبادئ الإسلام الأساسية في هذا التكافل ، وفي النظرة إلى العلاقات
بين الأقرباء وبين الجيل والأجيال ، ومراعاته كذلك للفطرة والميول وحاجات الفرد
والجماعة على السواء .

فهنأ نتحدث عن حكمة نظام الإرث في أحوال الجماعة .

لقد رأينا أن الإسلام بكره تكديس الثروات، وانحصارها في أيدي قليلة . ونظام الإرث
الإسلامي أداة لتفتيت الثروات المتضخمة على توالى الأجيال . فالملكية الواحدة تنتقل إلى
العديد من الثرية والأقارب بمجرد وفاة المالك ، فتستحيل إلى ثروات متوسطة أو صغيرة؛
وقلما تبقى كتلتها موحدة مع هذا النظام إلا في حالات نادرة لا يقاس عليها ، كأن يموت
المالك وليس له إلا ولد يرث التركة كلها ، لأنه ليس له أب ولا أم ولا زوجة ولا بنت !
أما في الأحوال الغالبة فالثروة تتوزع على عدة أفراد .

فإذا نحن وازنا بين هذا النظام والنظام الإنجليزي مثلاً، الذى يجعل التركة كلها للأبن
الأكبر ، تبين لنا حكمة الإسلام واضحة في تفتيت الثروة للتكتلة ، فوق ما في نظامه من
عدالة بين الورثة ، لا تحق الصدور على الولد الكبير .

طرق تقية الملكية :

وتشما مع نظرية الإسلام كذلك في ملكية المال ، يتدخل في طريقة تميمته والتعامل
به ، فلا يدع الحرية مطلقة لصاحب المال أن ينصرف به في هذا السبيل كيف شاء . فإن وراء
مصلحة الفرد مصلحة الجماعة التي يتعامل معها .

لكل فرد إذن الحرية في تنمية أمواله ، ولكن في الحدود الشرعة . فله أن
يفلح الأرض ، وأن يحول المادة الخامة إلى مصنوعات ، وله أن يتجر . . . الخ .

ولكن ليس له أن ينش ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطى أمواله بالربا ، أو أن يظلم في أجور العمال ، ليزيد في أرباحه . فذلك كله حرام . إنما هي الوسائل النظيفة وحدها التي يبيحها الإسلام لتنمية المال . والوسائل النظيفة عادة لا تتضمن رؤوس الأموال إلى الحد الذي يباعد القوارق بين الطبقات . إنما تتضمن رؤوس الأموال ذلك التضخم الفاحش الذي نراه في النظام الرأسمالي ، بالنفس والربا وأكل الأجور والاختكار واستغلال الحاجة والابتزاز والنهب والسلب والاعتصاب . . . إلى آخر الجرائم السكامة وراء طرق الاستغلال المعاصرة . وهذا ما لا يسمح به الإسلام . . . فلنأخذ الآن في بيان حكم الإسلام وحكمته في وسائل تنمية المال .

« ١ » يحرم الإسلام النفس في المعاملة : « من غش فليس مني »^(١) . « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محنت بركة بيعهما »^(٢) . فلك أن تبيع وأن تشتري ، على ألا تنس في السلعة ولا في العملة ، فإن كان بها عيب ففليك بيانه ، وإلا فأنت غاش وريحك عليك حرام ، ولن يتجيك من المؤاخذه أن تتصدق بهذا الربح الحرام ، فالصدقة لا تحسب لك إلا من مالك الحلال : عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يكسب عبد مالاً حراماً فيتصدق منه ، فيقبل منه ، ولا ينفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله لا يمحو السيئ السيئ ، ولكن يمحو السيئ بالحسن . إن الخبيث لا يمحو الخبيث »^(٣) . وقال : « إنه لا يربو لحم ثبت من سحت إلا كانت النار أولى به »^(٤) .

(١) أصحاب السنن .

(٢) ذكره صاحب معايير السنة مروياً عن ابن مسعود وقال : من الصحاح .

(٣) أخرجه الترمذى والنسائى .

والإسلام في هذا يسير على قواعد الخلقية ، كما يسير على مبادئه في منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس ، فالنفس قذارة ضئيلة ، وإضرار الآخرين ، ورفع الثقة من صدور الناس . ولا تعاون في الجماعة من غير ثقة . فضلاً على أن ثمرة النفس هي الحصول على كسب بلا جهد مشروع . وقاعدة الإسلام العامة هي أن لا كسب بلا جهد ، كما أنه لا جهد بلا جزاء .

« ب » واحتكار ضرورات الناس لا يعترف به الإسلام وسيلة من وسائل الكسب وتنمية المال : « من احتكر فمخاطيء »^(١) . ذلك أن الاحتكار إهدار لحرية التجارة والصناعة ، فالاحتكر لا يسمح سواه أن يحتلب ما يحتلبه ، أو يصنع ما يصنعه ؛ وبذلك يتحكم في السوق ، ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار ، فيكلفهم عتقاً ، ويحملهم مشقة ، ويضارهم في حياتهم وضرورتهم ، فوق أنه يقفل باب القرض أمام الآخرين ليرتزقوا كما ارتزق ، وليجودا فوق ما جود ؛ وقد يقع أحياناً أن يسد المحتكر الموارد وأن ي تلف البضاعة الفائضة ، حتى يتمكن من فرض سعر إجباري ؛ وفي ذلك لمعدام أو نقص في الأرزاق والأقوات العامة التي أتاحها الله للإنسان في الأرض .

ولقد بلغ حرص الإسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال ، أن جعل الاحتكار مبدءاً للمحتكر من دائرة الدين : « من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئ من الله ، وبرئ الله منه »^(٢) . فما هو بمسلم ذلك الذي يضار الجماعة هذه المضارة ، ويشيع فيها الخوف ، والحاجة إلى الضروري ؛ ليجعل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب الصالح العام .

(١) سلم وأبو داود والترمذي .

(٢) حديث رقم ٤٨٨٠ مستد أحمد شرح الأستاذ أحمد شاكر .

« ج » والربا وسيلة محرمة يكرها الإسلام كراهية واضحة ، ويشعها تبشيعاً شديداً وينذر أصحابها بأشنع مصير : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » ^(١) .. وليس النهي هنا عن الأضفاف المضاعفة فتحل النسب الصغيرة ، إنما هذا تقرير للواقع ، ووصف لما هو كائن . أما النهي فنصب على أصل الربا ومبدئه المجرد ، يتضح ذلك في الآيات الأخرى : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا . وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » ^(٢) .. « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » ^(٣) .

ويبلغ الإسلام في تفضيع الربا إلى حد أن يلحق كل من شارك في صفقة من صفقاته ، ولو كاتباً أو شاهداً . عن جابر قال : « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه ، وقال : هم سواء » ^(٤) .

يجرى الإسلام في كل هذا على مبادئه في المال والأخلاق ومصالح الجماعة . فالمال وديعة في يده صاحبه وهو موظف فيه لنيل الجماعة جميعاً ، فليس له أن يقلب الوظيفة إضراراً بالناس وابتزازاً ، يتعين ساعة احتياجهم ، ويستغل ضعف موقفهم ، فيأخذ منهم أكثر مما أعطاهم ؛ وقد تكون الحاجة هي حاجة الطعام للحياة ، وحاجة الدواء للعلاج ، وحاجة النفقة للعلم ولغير

(٢) سورة البقرة : [٢٧٥] .
(٤) رواه مسلم .

(١) سورة آل عمران : [١٣٠] .
(٣) سورة البقرة : [٢٧٨ - ٢٧٩] .

العلم ؛ فإما أن يتعطل هذا كله ، وإما أن يتحكم صاحب المال في المحتاج إلى المال فيمنحه القليل ، ويسترد منه الكثير ؛ ويظلمه بذلك جهده ؛ فيكد ويعمل ليؤدي للرأبي رباها ، أو يتضاعف الدين عاماً بعد عام .

هذا الجزء الفائض يستمتع به صاحب المال ، وهو لم يعمل شيئاً سوى أنه صاحب مال ! إنه العرق والدم يبلع فيهما بشراسة ، ويمتصهما في نهم وهو قاعد . والإسلام الذي يقدر العمل ، ويعمله السبب الأساسي للملك والربح ، لا يسمح أن يفيد المال قاعد ، ولا أن يلد المآل للمال . إنما يلد المال الجهد ، وإلا فهو حرام !

ويلحظ الإسلام طهارة خلق الفرد كما يلحظ المودة بين الجماعة : فما يأكل الربا فرد له خلق وضمير ، وما يشيع الربا في الجماعة وتبقى فيها مودة وتعارف . والذي يمنحني الدينار ليستردته مني درينان هو عدوى ، فما أطيب له نفسا ، وما أحمل له ودا . والتعاون أصل من أصول المجتمع الإسلامي ، يهدمه الربا ويوهن أساسه . لذلك يكرهه الإسلام .

وثمة حكمة أخرى تبرز لنا في هذا المصير الحديث لتحريم الربا ، ربما لم تكن بارزة حينذاك ؛ ذلك أن الربا وسيلة لتضخيم رؤوس الأموال تضخيماً شديداً . لا يقوم على الجهد ؛ ولا ينشأ من العمل ؛ مما يجعل طائفة من القاعدين يعتمدون على هذه الوسيلة وحدها في تنمية أموالهم وتضخيمها ، فيشيع بينهم الترهل والبطالة والتترف على حساب الكادحين الذين يحتاجون للمال فيأخذونه بالربا في ساعة المسرة . وينشأ عن ذلك مرضان اجتماعيان خطران : تضخيم الثروات إلى غير حد ، وتفرق الطبقات علواً وسفلاً بنير قيد ؛ ثم وجود طبقة متمتعلة مترهلة مترفة لا تعمل شيئاً ، وتحصل على كل شيء ؛ وكأنما المال الذي في يديها نفاخ لصيد المال ، دون أن تتكلف حتى الطعم لهذه النفاخ ؛ إنما يقع فيها المحتاجون عفواً ، ويساقون إليها بأقدامهم تدفعهم الضرورات ! ذلك إلى أن أكل الربا يخالف القاعدة الأساسية للتصور

الإسلامي وهي أن المال لله ، جعل الناس فيه خلقاء ، وفق شروط المستخلف - وهو الله سبحانه - لا كما يشاء الناس !

« لأنه يقوم ابتداء على أساس أن لعللاقة بين إرادة الله سبحانه وحياء البشر . فالإنسان هو سيد هذه الأرض ابتداء ؛ وهو غير مقيد بمهد من الله ؛ وغير ملزم باتباع أوامر الله .

« ثم إن الفرد حرق وسائل حصوله على المال ، وفق طرق تنميته ، كما هو حر في التمتع به . غير ملزم في شيء من هذا بمهد من الله أو شرط ، وغير مقيد كذلك بمصلحة الآخرين . ومن ثم فلا اعتبار لأن يتأذى الملايين إذا هو أضاف إلى خزانته ورصيده ما يستطيع إضافته . وقد تتدخل القوانين الوضعية أحيانا في الحد من حريته هذه - جزئيا - في تحديد سعر الفائدة مثلا وفي منع أنواع من الاحتيال والنصب والنصب والتهب والقش والضرر . ولكن هذا التدخل يمود إلى ما يتواضع عليه الناس أنفسهم ، وما تقوم إليه أهواؤهم ؛ لا إلى مبدأ ثابت مفروض من سلطة إلهية !

« كذلك يقوم على أساس تصور خاطئ فاسد : هو أن غاية النايات للوجود الإنساني هي تحصيله للمال - بأية وسيلة - واستمتاعه به على النحو الذي يهوى ! ومن ثم يتكالب على جمع المال وعلى المتاع به ، ويدوس في الطريق كل مبدأ وكل صالح للآخرين !

« ثم ينشئ في النهاية نظاما يسحق البشرية سحقا ، ويشقيها في حياتها أفرادا وجماعات ودولا وشعوبا ، لمصلحة حفنة من المرائين ؛ ومحطها أخلاقيا ونفسيا وعصيا ؛ ويحدث الخلل في دورة المال ونمو الاقتصاد البشري نموا سويا .. وينتهي - كما انتهى العصر الحديث - إلى تركيز السلطة الحقيقية والنفوذ العملي على البشرية كلها في أيدي زمرة من أخط خلق

الله وأشدّهم شراً ؛ وشر ذمة ممن لا يراعون في البشرية إلّا ولا ذمة ، ولا يراقبون فيها عهدا ولا حرمة . .

«وهؤلاء هم الذين يداينون الناس أفراداً ، كما يداينون الحكومات والشعوب - في داخل بلادهم وفي خارجها - وترجع إليهم الحصيلة الحقيقية لجهد البشرية كلها ، وكذا الأكاديمين وعرقهم ودمائهم ، في صورة فوائد ربوية لم يبذلوا هم جهداً فيها ! وهم لا يملكون للمال وحده . . إنما يملكون النفوذ . . ولما لم تكن لهم مبادئ ولا أخلاق ولا تصور ديني أو أخلاقي ؛ بل لما كانوا يسخرون من حكاية الأديان والأخلاق والمثل والمبادئ ؛ فإنهم بطبيعة الحال يستخدمون هذا النفوذ المائل الذي يملكونه في إنشاء الأوضاع والأفكار والمشروعات التي تمكنهم من زيادة الاستغلال ، ولا تقف في طريق جشعهم وخسة أهدافهم . . وأقرب الوسائل هي تحطيم أخلاق البشرية وإسقاطها في مستنقع آسن من اللذائذ والشهوات ، التي يدفع فيها الكثيرون آخر فلس يملكونه ، حيث تسقط القلوس في المصائد والشباك المنصوبة ! وذلك مع التحكّم في جريان الاقتصاد العالمي وفق مصالحهم المحدودة ، مها أذى هذا إلى الأزمات الدورية المعروفة في عالم الاقتصاد ؛ وإلى انحراف الإنتاج الصناعي والاقتصادي كله عما فيه مصلحة المجموعة البشرية إلى مصلحة الممولين المرائين الذين تتجمع في أيديهم خيوط الثروة العالمية !

«والكارثة التي تمت في العصر الحديث - ولم تكن بهذه الصورة البشعة في الجاهلية - هي أن هؤلاء المرائين - الذين كانوا يتمثلون في الزمن الماضي في صورة أفراد أو بيوت مالية كما يتمثلون الآن في صورة مؤسسى للمصارف العصرية - قد استطاعوا بما لديهم من سلطة هائلة مخفية داخل أجهزة الحكم العالمية وخارجها ، وبما يملكون من وسائل التوجيه والإعلام في الأرض كلها . . سواء في ذلك الصحف والكتب والجامعات والأساتذة ومحطات الإرسال ودور السينما وغيرها . . أن ينشئوا عقلية عامة بين جماهير البشر المساكين الذين

يأكل أولئك المرابون عظامهم ولحومهم ، ويشربون عرقهم ودماءهم في ظل النظام الربوى.. هذه العقيلة العامة خاضعة للإيحاء الخبيث للسموم بأن الربا هو النظام الطبيعي المقبول . والأساس الصحيح الذى لا أساس غيره للنمو الاقتصادى ؛ وأنه من بركات هذا النظام وحسناته كان هذا التقدم الحضارى فى الغرب . وأن الذين يريدون إبطاله جماعة من الخياليين - غير العمليين - وأنهم إنما يعتمدون فى نظرتهم هذه على مجرد نظريات أخلاقية ومثل خيالية لارصيد لما من الواقع ؛وهى كفيلة بإفساد النظام الاقتصادى كله لو سمح لها أن تتدخل فيه ! حتى ليتعرض الذين ينتقدون النظام الربوى من هذا الجانب للسخرية من البشر الذين هم فى حقيقة الأمر ضحايا بائسة لهذا النظام ذاته ! ضحايا شأهم شأن الاقتصاد العالمى نفسه ، الذى تضطره عصابات المرابين المالية لأن يجرى جريانا غير طبيعى ولاسوى، ويتعرض للهزات الدورية المنظمة! ويتصرف عن أن يكون نافعا للبشرية كلها، إلى أن يكون وقفا على حفنة من الذئب قليلة !

إن النظام الربوى نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة - وقد بلغ من سوءه أن تنبه لميوبه بعض أساتذة الاقتصاد الغربيين أنفسهم ؛ وهم قد نشأوا فى ظله ، وأشربت عقولهم وثقافتهم تلك السموم التى تبثها عصابات المال فى كل فروع الثقافة والتصور والأخلاق. وفى مقدمة هؤلاء الأساتذة الذين يمينون هذا النظام من الناحية الاقتصادية البحتة «دكتور شاخت» الألمانى ومدير بنك الالمانى سابقا . وقد كان مما قاله فى محاضرة له بدمشق عام ١٩٥٣ إنه بعملية رياضية (غير متناهية) يتضح أن جميع المال فى الأرض صائر إلى عدد قليل جدا من المرابين . ذلك أن الدائن الرباى يربح دائما فى كل عملية ؛ بينما المدين معرض للربح والخسارة . ومن ثم فإن المال كله فى النهاية لا بد - بالحساب الرياضى - أن يصير إلى الذى يربح دائما ! وأن هذه النظرية فى طريقها للتحقق الكامل . فإن معظم مال الأرض الآن يملكه - ملكا حقيقيا - بضعة ألوف ! أما جميع الملاك وأصحاب المصانع الذين يستديون

من البنوك والعمال ، وغيرهم ، فهم ليسوا سوى أجراء يعملون لحساب أصحاب المال ، وبمخني ثمرة
كدم أولئك الألوف !

«وليس هذا وحده هو كل ما للربا من جريرة . فإن قيام النظام الاقتصادي على الأساس
الربوي يحمل العلاقة بين أصحاب الأموال وبين العاملين في التجارة والصناعة علاقة مقامرة
ومشاكسة مستمرة . فإن للرابي يجتهد في الحصول على أكبر فائدة . ومن ثم يسك المال
حتى يزيد اضطراب التجارة والصناعة إليه فيرتفع سعر الفائدة ؛ ويظل يرفع السعر حتى يجد
العاملون في التجارة والصناعة أنه لا فائدة لهم من استخدام هذا المال ، لأنه لا يدر عليهم
ما يوفون به الفائدة ويفضل لهم منه شيء .. عندئذ ينكش حجم المال المستخدم في هذه
المجالات التي تشتغل فيها للالين ؛ وتصيب للمصانع دائرة إنتاجها ، ويعطل العمال ، فتقل
القدرة على الشراء . وعندما يصل الأمر إلى هذا الحد ، ويجد المرابون أن الطلب على المال
قد قص أو توقف ، يعودون إلى خفض سعر الفائدة اضطرابا . فيقبل عليه العاملون
في الصناعة والتجارة من جديد ، وتعود دورة الحياة إلى الرخاء .. وهكذا يدورون فيها
تتح الأزمات الاقتصادية الدورية العالمية . ويظل البشر هكذا يدورون فيها
كالساعة !

« ثم إن جميع المستهلكين يؤدون ضريبة غير مباشرة للرايين . فإن أصحاب الصناعات
والتجار لا يدفعون فائدة الأموال التي يقترضونها بالربا إلا من جيوب المستهلكين ، فهم
يزيدونها في أمان السلع الاستهلاكية فيتوزع عبؤها على أهل الأرض لتدخل في جيوب
الرايين في النهاية . أما الديون التي تقترضها الحكومات من بيوت المال لتقوم
بالإصلاحات والمشروعات العمرانية فإن رعاياها هم الذين يؤدون فائدتها للبيوت الربوية
كذلك . إذ أن هذه الحكومات تضطر إلى زيادة الضرائب المختلفة لتسددها هذه الديون
وفوائدها . وبذلك يشترك كل فرد في دفع هذه الجزية للرايين في نهاية المطاف ..

وقلما ينتهى الأمر عند هذا الحد ، ولا يكون الاستعمار هو نهاية الدين . . ثم تكون الحروب بسبب الاستعمار ! ^(١)

وإنه ليستوى أن يكون الدين للاستهلاك أو الإنتاج في عرف الإسلام ؛ فإنه إن كان للاستهلاك أى لينفقه المستدين على حاجاته الضرورية ، فإنه لا يجوز أن يرهق برد فائض عن دينه ، فحسبه أن يرد أصل الدين عند الميسرة ؛ وإن كان للإنتاج ، فالأصل أن الجهد الذى يبذله هو الذى ينال عليه الربح ، لا المال الذى يستدينه - إلا عن طريق المشاركة - القائم على احتمال الربح والخسارة . لذلك يحرم الربا في جميع الأحوال ، ويحتم إقراض المستقرض لضروراته في جميع الأحوال .

فإن اقترض المقرض وأعسر « فَنَفَارَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » ^(٢) . وأنا أرى أن الصيغة للأمر لأنها شرط وجواب : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَفَارَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » وهذه الصيغة تفيد الأمر لا الندب ؛ وبجوارها التحبيب في التيسير والسماحة كقول الرسول : « رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى » ^(٣) . . فالسماحة في الاقتضاء تحفظ للدين كرامته ، وتفرس للموade في نفسه لدائنه ، وتحته على الجهد في الأداء قدر طاقته . وقال : « من سره أن ينجيهِ الله من كرب يوم القيامة فلينبس عن معسر أو يضع عنه » ^(٤) . وقال : من أنظر معسراً أو وضع له ، أغلله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله ^(٥) .

ويفرض الإسلام في مقابل هذا على الدين أن يجتهد في رد دينه ، إبراء لنمته ورداً لفضل الإقراض بفضل الوفاء ، وعملياً للثقة في المعاملات بين الأفراد : « من أخذ أموال

(١) مقتطف من ظلال القرآن الجزء الثالث ص ٧٣ - ص ٧٦ .

(٢) سورة البقرة : [٢٨٠] . (٣) البخارى والترمذى .

(٤) مسلم . (٥) الترمذى .

الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله ^(١) . فن أخذها يريد أداءها جد وكد ليكسب ويسترزق ، وغالباً ما يكسب المجد الصادق الزئمة ؛ ومن أخذها يريد إتلافها استبرأ أن يعيش بأموال الناس ، وقصد عن العمل والجهد ، فاسترخى وسقطت همته وأض إلى تلف ووبرار . وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « مطل النفي ظلم » ^(٢) وقال رجل : يا رسول الله : أ رأيت إن قتلت في سبيل الله ، يكفر الله عني خطاياي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم ، إن قتلت وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر » . ثم قال : « كيف قلت ؟ فأعاد عليه ، فقال : « نعم إلا اللهين ، فإن جبريل أخبرني بذلك » ^(٣) . وهكذا لا يحزى عن المدين القادر على الأداء أن يقاتل فيقتل في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر ، لأن الدين يتعلق بحق الآخرين في عنقه لاحقاً لله وحده ، مادام قادراً على أدائه . فأما الماجز فله من الزكاة نصيب : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ . . . وَالنَّارِ مِينَ » وعليه تجوز الصدقة ليو في دينه . عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تصدقوا عليه » ، فصصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفرمائه : « خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » ^(٤) .

ولقد خطا النبي صلى الله عليه وسلم خطوة أخرى عند ما تهيأت له الأموال بعد الفتوح ، فكان يقضي دين المدينين بعد وفاتهم من المال العام . عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتي بالرجل للتوفى عليه الدين فيسأل : هل ترك

(١) البخاري .
(٢) رواه الخمسة .
(٣) مالك ومسلم والترمذي والنسائي .
(٤) الترمذي بسند صحيح .

لدينه قضاء؟ فإن حدث أنه ترك وفاء صلى عليه، وإلا قال للمسلمين: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فلما فتح الله عليه الفتوح قام فقال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن مات عليه دين ولم يترك وفاء فمليتنا قضاؤه، ومن ترك مالا ففورثته» (١).

وهكذا يحرص الإسلام على رد الحقوق لأصحابها، حرصه على إعانة المضطر والتيسير عليه في الأداء، فيجمع الأمر من أطرافه، ويضمن للصالح جميعاً، ويمدل في القسمة بين الحقوق والواجبات.

طريق الإسلام

تلك هي الحدود التي يضمنها الإسلام لتنمية المال بالتعامل. أما إنفاقه فلا يدعه كذلك بلا ضوابط، فصاحب المال ليس حراً في غل يده فيه كما يشاء، أو في الإغراق منه كما يشاء. ومع أن مثل هذا التصرف ذاتي، إلا أن الفرد - في الإسلام - ليس متروكاً لذاته يصنع بها ما يشاء، فله حريته ولكن داخل إطار من الحدود؛ ثم إنه قلما يكون هناك تصرف شخصي لا علاقة له بالآخرين - وإن لم تكن علاقة مباشرة أو واضحة.

فاليد المغולה كاليد المرسفة كلتاها لا يقبلها الإسلام، لما في كليهما من ضرر عائد على النفس وعلى الجماعة: «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ، وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَوْلُومًا مَّحْسُورًا» (٢). «يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» (٣).

(١) الشيخان والترمذي والنسائي

(٢) سورة الإسراء: [٢٩].

(٣) سورة الأعراف: [٣١].

فأما غل اليد فحرمان للنفس من اللتاع المشروع ، والإسلام يكلف الفرد تمتع ذاته في الحدود المشروعة . ويكره للناس أن يحرموا في غير محرم ، لأن الحياة لا بد أن تستساغ ، وأن تجمل ، وأن تكون بهيجة في غير لهو ولا إسراف . والإسلام لا يوجب التزمت والزهد والحرمان من طيبات الحياة ؛ فهو يأمر بنى آدم بأن يزيّنوا الزينة اللائقة كما مر في الآية الكريمة . ويقول القرآن في لجة استنكارية بعد ذلك : « قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟ قُلْ : هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . كَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . وَالْإِنَّمِ وَالْبَنَى بَنِيَ أَخْلَقَ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » (١) .

والإسلام يطلب الاستمتاع بمباهج الحياة المقولة للناس جميعاً : كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم . لذلك وجه الخطاب هنا إلى « بنى آدم » . فإذا دعا في بعض الأحيان إلى الصبر والرضى فليست هذه دعوة إلى الزهد والحرمان . إنما هي دعوة لاحتفاظ النفس بطلماً يثبتها على الشدائد إلى أن تزول أو تزال . أما بعد ذلك فكل فرد مطالب بأن يستمتع للتاع الحلال ؛ والجماعة مطالبة أن تهيب هذا اللتاع لأفرادها جميعاً ، فلا تحرمهم مما يدعوهم الله أن يستمتعوا به في الحياة .

لذلك قرر للفقراء - وهم الذين يملكون مادون نصاب الزكاة - نصيباً يعطونه من الزكاة للتوسعة عليهم في الرزق ، لا لجرد الكفاف ، فهم يملكون الكفاف . ذلك أن الإسلام لا يدعو للكفاف وحده ، إنما يدعو للتاع بالحياة ، وللتاع فوق الكفاف .

فإذا كان الإسلام يعطى الفقير فضلة من أموال الزكاة يوسع بها على نفسه ويستمتع بما

(١) سورة الأعراف : [٣٢ - ٣٣] .

هو فوق ضروراته ، فأولى أن ينفق الواجد ، وأن يتمتع بالحياة متاعاً معقولاً ، وأن لا يحرم نفسه من طبيعتها ، وهي كثيرة ، لتفدو الحياة بهيئة جميلة ، ولتنطلق النفس إلى ما هو فوق الضرورة من التفكير العالى والإحساس الراقى ، والتأمل فى الكون والخلق ، والنظر إلى الجمال والكمال . والرسول الكريم يقول : « إذا آتاك الله مالا فليأثر نعمة الله عليك وكرامته » (١) . فيمد الشغف والتربة - مع القدرة - إنكاراً لنعمة الله ، يكرهه الله .

هذا كله من ناحية ، وثمة ناحية أخرى يلحظها الإسلام فى حبس المال عن التداول وإثباته . فحبسه هكذا تعطيل لوظيفته . والجماعة فى حاجة إلى تداول أموالها العامة ، لتتنمى الحياة فى شتى مظاهرها ، وتضمن الإنتاج فى أوسع ميادينه ، وتهبى للعاملين وسائل العمل ، وللإنسانية طريق النشاط . وحبس الأموال يعطل هذا كله فهو حرام فى نظر الإسلام ، لما فيه من تعطيل للصالح الخاص والصالح العام .

أما الإسراف فهو الطرف الآخر ، وهو مفسدة للفرد والجماعة كذلك . ونبادر أولاً فنقرر أن إنفاق المال فى سبيل الله ولو أتى عليه كله ليس إسرافاً ، لما مر من حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن جبل الذهب ، وتمنيه أن لو كان له ما أبقي منه مقدار قيراطين ، ولأنفقه كله فى سبيل الله . إنما الإسراف هو الإسراف فى الإنفاق على النفس ، وهذا ماعناه الإسلام .

والإسراف بهذا المعنى هو الترف الذى يكرهه الإسلام كراهية شديدة ؛ وينفض أن يكون المال دولة بين الأغنياء لئلا يؤدى تضخم الثروة لإثباتها فى سبيله ؛ ويمد مصدر شر لصاحبه وللجماعة التى يعيش فيها ؛ وبهذا يكون منكر أعجب على الجماعة أن تغيره ولإعراضت نفسها إلى التهلكة بسببه .

(١) أبو داود والنسائى .

والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية في كراهة الترف وتعميمه متواترة كثيرة بصفة بارزة ، تشعر أنه من أكره الحرام إلى الله ورسوله . والإسلام الذي يحض الناس على التمتع بطيبات الحياة ، ويكره أن يحرّموها على أنفسهم وهي لم حلال ، ويدعو إلى جعل الحياة بهيجة مقبولة لا قائمة ولا مبيّدة ... هذا الإسلام نفسه يكره السرف والترف تلك الكراهية الشديدة العنيفة .

فالقرآن يصف للترفين أحياناً بسقوط المهمة وضعف القوة وهبوط الأرمحية: «وَإِذَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذِنَكَ أُولُو الطُّولِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ادْرَأْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَائِدِينَ » (١) .

وإذا عرفنا حرص الإسلام على الجهاد وحثه عليه وتعظيم من يتطوعون له ، حتى ليقول الرسول الكريم : « من مات ولم ينز ، ولم يحدث نفسه بفزو ، مات على شعبة من النفاق » (٢) أحرّكنا في الجانب الآخر كم يحترق أولو الطول هؤلاء لتخلفهم وقعودهم عن صفوف المجاهدين . ولا غربة في هذا ، فالترف مترهل ضعيف الإرادة ناعم قليل الرجولة ، لم يعتد الجهد فسقطت همته ، وقترت أرمحيته ؛ والجهد في الجهاد يعطل عليه متاعه الشهواني الرخيص ، ويحرّمه لذاته الحيوانية فترة من الوقت ، وهو لا يعرف قيمة في الحياة سوى هذه القيم الداعرة الشائنة !

ثم يتحدث أحياناً عن الترفين في التاريخ ، فإذا هم دائماً يقفون في سبيل المدي لأنفسهم ولأتباعهم المستضعفين ؛ وما دام هناك مترفون فهناك مستضعفون ، يملقون خيلاهم ، ويحققون شهواتهم ، ويغنون فيهم فناء الحشرات : « وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ ، إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ » (٣) .. « وَقَالَ السُّلَاطَنُ

(٢) مسلم وأبو داود والنسائي .

(١) سورة التوبة : [٨٦] .

(٣) سورة سبأ : [٣٤] .

مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِهِ الْآخِرَةِ ، وَأَتَرَفْتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا : مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ بَأْكُلُ مَا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مَا تَشْرَبُونَ ، وَلَنْ أُطْعِمَ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا نَحَلْتُمُوهُمْ (١) . . . » وَقَالُوا : رَبَّنَا إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ ، رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ ، وَالْعَظِيمُ لَعْنًا كَبِيرًا (٢) . ولا غرابة في هذا فاللترفون حريصون على حياتهم الرخوة الشاذة المريضة ، حريصون على شهواتهم ولذائذهم ، حريصون على أن تكون من حولهم حاشية وبطانة خاضعة لنفوذهم ؛ والهدى والدين والإيمان يحرمهم الكثير مما يحرمون عليه ويحدد لهم سبل المتاع الباح - وهو بالقياس إليهم قليل ضئيل لا يرضى مرض نفوسهم وترهل شهواتهم - ويرفع قيم الناس جميعاً فلا يكون لهم من السلطان للطلق على المستضعفين ، مما يجعلهم أدوات خاضعة وآلات منفذة ؛ ويحرمهم انحرافات والأوهام والأساطير التي يحيطون بها أنفسهم ، ويستغلونها في المجتمعات الضالة الجاهلة للسلسلة . لذلك هم أعداء كل هدى وكل عرفان ، ذلك فضلاً على ما يصنع الترف بالضمير ، وما يحدته المتاع الغليظ من جهود في المشاعر : « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، قَيِّلُ : أَأَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ عِبَادِيَ هَؤُلَاءَ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ؟ قَالُوا : سُبْحَانَكَ ؟ مَا كَانْ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ، وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ ، سَخَىٰ نَسُوا اللَّهَ كُرًى ، وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا (٣) » . فالمتاع اللترف الطويل الموروث عن الآباء ينسى الذكر ، ويؤدي إلى الجلب والضحالة . والتعبير بأنهم « كانوا قوماً بوراً » تعبير مصور عجيب عميق الدلالة ، فالأرض البور هي الأرض المجذبة التي لا تنتج ولا تثمر ، وكذلك قلوبهم ونفوسهم وحياتهم جذبة باثرة صلبة ، لا تنبض فيها حياة .

والرسول - صلى الله عليه وسلم - يسمى بيوت اللترفين بيوت الشياطين ، لما ينبع فيهم ان

(٢) سورة الأحزاب : [٦٧ - ٦٨] .

(١) سورة المؤمنون : [٣٣ - ٣٤] .

(٣) سورة الفرقان : [١٧ - ١٨] .

الفساد، ولما يخرج منها من الفتنة : « تكون إبل للشياطين ، وبيوت للشياطين . فأما إبل الشيطان فقد رأيتها ، يخرج أحدكم بتجبيات معه قد أسنمها ، فلا يعلو بغيراً منها ، ويمر بأخيه قد انقطع فلا يحمله ، وأما بيوت الشياطين فلا أراها إلا هذه الأقفاص التي تستر الناس بالديباج^(١) » وإذا كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رآها إبلا للشياطين ، لا حاجة بأصحابها إلى ركوبها ، بينما للنقطعون لا يجدون ما يركبون ، فتحن بحجدها سيارات نخعة تروح وتندو للثفان الصغير من الأمور ، وألوف لا يجدون أجره الترام ، ومئات لا يجدون حتى أرجلهم للشئ بها ، فهي مقطوعة ذهبت بها الآفات ! أما البيوت التي رآها محمد - صلى الله عليه وسلم - في الأقفاص التي تستر الناس بالديباج ، فتحن تراها ووسائل الترف فيها لم تخطر على قلب بشر في ذلك الزمان !

لا جرم إذن يكون الترف سبب الهلاك على مدى التاريخ . فالترف سبب للبتر : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَيْمِسَتْهَا : فَتِلْكَ مَسَاكِينُهُمْ لَمْ تَسْكَنْ مِنْ بَنَدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا^(٢) » .

ولا جرم يكون الترف سبب العذاب في الآخرة بما يؤدي إليه من معصيات : « وَأَصْحَابُ الشَّالِ مَا أَصْحَابُ الشَّالِ : فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ، وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ، وَكَانُوا يُصْرُفُونَ عَلَى الْخَلْقِ الْمَظْهَرِ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ : إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا : أِنَّمَا لِمَبْعُوثُونَ ، أَوْ آبَائُنَا الْأَوَّلُونَ^(٣) » !

ولكن الهلاك والعذاب لا يصيبان الفرد للترف وحده ، بل يصيبان الجماعة التي تسمح بوجود المترفين : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا^(٤) مُتْرَفِيهَا فَتَسَاقَوْا فِيهَا فَحَقَّ

(٢) سورة القصص : [٥٨] .

(٤) أمرنا هنا بمعنى أكثرنا .

(١) أبو داود .

(٣) سورة الواقعة : [٤١ - ٤٨]

عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا» . . . ذلك أن وجود الترفين في الجماعة ، وسماع الجماعة بوجودهم ، وسكوتهما عليهم ، وقمودها عن إزالة أسباب الترف ، وتركها الترفين يفسدون . . . كل ذلك أسباب تؤدي حتماً إلى الهلاك والتدمير بطبيعة وجودها . وهذا معنى الإرادة في الآية، أي تنبئ النتائج للمقدمات ، وإيقاع للسبب إذا وجدت الأسباب، حسب السفة التي أرادها الله للكون والحياة .

فالجماعة هي المسئولة عن هذا المنكر الذي يقع فيها. فالترف لا بد أن يؤدي إلى المنكر بحكم وجوده في الجماعة ؛ وقد أثبتنا أن الطاقة الفائضة لا بد لها من متصرف . فهناك مال فائض . وهو طاقة . وهناك حيوية جسد فائضة كذلك . وهي طاقة . وهناك فضلة زمن فائضة بلا عمل ولا تكبير . وهي طاقة. والفتية المترفون والفتيات المترفات ، وهم يحدون الشباب والقراغ والجدة ، لا بد أن يفسقوا ؛ ولا بد أن يبحثوا عن مصارف أخرى لطاقة الجسد وطاقة المال وطاقة الوقت؛ وغالباً ما تكون مصارف تافهة ، تأخذ طابعها من الزمن والبيئة ، ولكنها تلتقي عند حد التضاهة والميوعة والتفاداة الحسية والمنوية .

وفي الجانب الآخر للسفولون والمستريحون والمحتاجون، من تجار الرقيق ، والمهرجين، والذبول ، وحواشي الترفين، ينشرون الدعارة والترهل، ويرخصون كل قيم الحياة الجادة، التي لا تروق للمترفين والمترفات .

ثم يسرى الداء إلى سائر مرافق الحياة . . . ثم تكون العقابرة التي لا بد منها وهي شيوع الفاحشة في الأمة، وانتشار الإباحية ، وترهل الأجسام والعقول ، وانحطاط المنويات والروحيات .. عندئذ يحق أمر الله فيدمر هذه الجماعة تدميراً 1

ذلك رأى الإسلام في جريمة الترف . جريمة تبدأ فردية ، فإذا سكنت عنها الجماعة ، ولم تنزل هذا المنكر باليد واللسان والقلب ، آتت الجريمة ثمراتها، وأفرخ الوباء في جسم الجماعة ، وعرضها للهلاك في النهاية ، بحكم ترتب النتائج

على المقدمات ، والمسببات على الأسباب « وَلَنْ يَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ^(١) » .

ولكن ماهو حد الترف والحرامان ، وما هو القصد بينهما والاعتدال ؟

إذا رجعنا إلى أول نشأة الإسلام ، وجدنا بيئة محرومة يبدو فيها الشطف والفقر ، ويجد الرسول صلى الله عليه وسلم ينهى عن لبس الحرير : « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ^(٢) » . وروى على — كرم الله وجهه — أن الرسول نهاه عن القسّى والمصفر من الثياب ؛ كما نهى عن خاتم الذهب . . . كل ذلك للرجال . أما النساء فأبيح لهن الحرير والذهب ، وإن كان الرسول كره لابنته فاطمة أن تلبس الذهب . . فهذه خصوصية كان يأخذ بها النبي أهل بيته ولا يلزمها الناس .

ولكننا نحسب أننا لا نحل حراماً حين نقول : إن الإسلام لا يدعو إلى الشطف حين لا تدعو إليه ظروف البيئة وأحوال الجماعة . وحقيقة أن لبس الحرير والمصفر من الثياب والمرقش كثيراً ما يزرى بقيمة الرجال ، ويدعوهم إلى الطراوة ، وبخاصة في زمن الجهاد ، ولكن الرسول — صلى الله عليه وسلم — لم يطق أن يصل الشطف إلى حد للنظر الزرى والإهمال للزى ، فقد روى جابر قال : أنا ناسر رسول الله صلى الله عليه وسلم زائراً ، فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره ، قال : « أما كان يجد هذا ما يسكن به رأسه ؟ » . ورأى رجلاً عليه ثياب وسخة فقال : « أما كان يجد هذا ما يفسل به ثوبه ؟ » . وروى أبو الأحوص الجشمي عن أبيه قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أطمار فقال : « هل لك من مال ؟ » قلت نعم ! قال : « من أى المال ؟ » قلت : من كل قد آتاني الله ، من الشاء والإبل ، قال : « إذا آتاك الله مالا فليزأثر نعمته وكرامته عليك ^(٣) » . وقال صلى الله

(٢) البخارى .

(١) سورة الأحزاب : [٦٢] .

(٣) أبو داود والنسائي .

عليه وسلم : إن الله طيبٌ يحبُّ الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكريم ، جواد يحب الجود ، فنظفوا أنفسكم ولا تشبهوا باليهود ^(١) » .

وقد مر بنا أمر الله ببنى آدم : أن يأخذوا زيتهم عند الساجد ، وألا يحرموا الطيبات التي أحلت لهم . فالذي نستخلصه من هذا أن مستوى المعيشة العام للجماعة هو الذي يحدد الترف والحرفان . وحين فتح الله الأمصار على المسلمين وزادت الثروة العامة وارتفع مستوى المعيشة ، تغيرت أزيائهم ، واستمتعوا بما لم يكونوا يستمتعون ، فلم ينكر ذلك عليهم أحد ، إلا أن يتجاوزوا الوسط . والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « كل ما شئت . والبس ما شئت ما خطلتك اثنتان : سرف أو مخيلة ^(٢) » .

ولكن نحب - مع ذلك أن نقرر أن البساطة في الحياة هي طابع الإسلام الذي يحرص عليه ؛ وأن استعمال النفس على المتاع هو السمة التي يريدها الإسلام لأهله ؛ فلا يصحون عبدا لهذا المتاع .

« تمس عبد الدرهم ، تمس عبد الدينار . تمس عبد القطيفة . تمس وانتكس ، وإذا شيك فلا انتقش » ... (أخرجه البخاري)

فالاستعلاء على المتاع مع مزاولته الوسط منه هو طابع الإسلام ، والقلب المسلم يتذوق ويدرك متى يقف عند حد الوسط !

فريضة الزكاة

والآن فلنتحدث عن الزكاة، الركن الاجتماعي البارز من أركان الإسلام، فحديث الزكاة أدخل شيء في سياسة المال في الإسلام .

الزكاة حق للمال ، وهي عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعي من ناحية أخرى ؛ فإذا

(٢) البخاري .

(١) رواه الترمذي بسند حسن

جربنا على نظرية الإسلام في العبادات والاجتماعيات ، قلنا : إنها واجب اجتماعي تعبدى ؛ لذلك سمها «زكاة» ، والزكاة طهارة ونماء . فهي طهارة للضمير والذمة بأداء الحق للفروض . وهي طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وغريزة حب الذات ، فللال عزيز ، والملك حبيب ، فحين تجود النفس به للآخرين ، إنما تطهر وترتفع وتشرق . وهي طهارة للمال بأداء حقه وصيرورته بعد ذلك حلالا . ولأن في الزكاة معنى العبادة ، بلغ من لطف حس الإسلام ألا يطلب إلى أهل الذمة من أهل الكتاب أداءها ، واستبدل بها الجزية ، ليشتروا في نفقات البوالة العامة ، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الإسلام إلا أن يختاروها .

والزكاة حق الجماعة في علق الفرد ، لتكفل لطوائف منها كفايتهم أحيانا ، وشيئا من المتاع بعد الكفاف أحيانا ، وبذلك يحقق الإسلام جانبيا من مبدئه العام : « كُنْ لَآ يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ » .. ذلك أن الإسلام يكره للناس الفقر والحاجة ؛ ويحتم أن يبال كل فرد كفايته من جهده الخالص وموارده الخاصة حين يستطيع ، ومن مال الجماعة حين يحجز لسبب من الأسباب .

يكره الإسلام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة للمادية ليفرغوا لما هو أعظم ؛ ولما هو أليق بالإنسانية والكرامة التي خص الله بها نبي آدم : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ^(١) » .

ولقد كرمهم فعلا بالعقل والعاطفة ، وبالأشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ؛ فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يفتح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الأشواق الروحية ، وهذه المجالات الفكرية ، قد سلبوا ذلك التكرم ؛ وارتكسوا

(١) سورة الإسراء : [٧٠] .

إلى مرتبة الحيوان . لا بل إن الحيوان ليجد طعامه وشرايه غالباً ؛ وإن بعض الحيوان
ليختال ويقفز ويمرح ، وإن بعض الطير لينرد ويستسق فرحاً بالحياة بعد أن ينال كفايته
من الطعام والشراب .

فما هو بإنسان وما هو بكريم على الله ، ذلك الذى تشغله ضرورات الطعام والشراب
عن التطلع إلى مثل ما يناله الطير والحيوان ، فضلاً على ما يجب للإنسان الذى كرمه الله .
فإذا قضى وقته وجهده ، ثم لم ينل كفايته ، فتلك هى الطامة التى تهبط به دركات عما
أراد به الله ؛ والى تصم الجماعة التى يعيش فيها ، بأنها جماعة هابطة لا تستحق تكريم الله ،
لأنها تخالف عن إرادة الله .

إن الإنسان خليفة الله فى أرضه ؛ قد استخلفه عليها لينبى الحياة فيها ، ويرقيها ؛ ثم
ليجعلها ناضرة بهيجة ؛ ثم ليستمتع بحماها ونضرتها ؛ ثم لشكر الله على أنعمه التى آتاه .
والإنسان لن يبلغ من هذا كله شيئاً ، إذا كانت حياته تنقص فى سبيل اللقمة ولو كانت كافية ،
فكيف إذا قضى الحياة فلم يجد الكفاية ؟

ويكره الإسلام أن تكون الفوارق بين أفراد الأمة بحيث تعيش منها جماعة فى مستوى
الترف ، وتعيش جماعة أخرى فى مستوى الشظف ، ثم أن تتجاوز الشظف إلى الحرمان
والجوع والعرى . فهذه أمة غير مسلمة ، والرسول يقول : « أيما أهل عرصة أصبح فيهم
امروء جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله »^(١) .. أو يقول : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه
ما يحب لنفسه »^(٢) .. يكره الإسلام هذه الفوارق لما وراها من أحقاد وأضغان تحطم
أركان المجتمع ؛ ولما فيها من أثر وجشع وقسوة تفسد النفس والضمير ؛ ولما فيها من
اضطراب المحتاجين ؛ إما إلى السرقة والنصب ، وإما إلى الذل وبيع الشرف والكرامة ...
وكلها منعدرات يتجافى الإسلام بالجماعة عنها .

(٢) مطلق عليه .

(١) مسند أحمد شاكر (٤٨٨٠) .

ويكره الإسلام أن يكون للمال دولة بين الأغنياء في الأمة ، وألا تجدد الكثرة ما تنفق .
لأن ذلك ينتهي في النهاية بتجميد الحياة والعمل والإنتاج في هذه الأمة . بينما وجود الأموال
في أيدي أكبر عدد منها يجعل هذه الأموال تنفق في شراء ضروريات الحياة لهذا العدد
الكبير ؛ فيكثر الإقبال على السلم ، فينشأ من هذا كثرة الإنتاج ، فتزدهر عليها العمالة الكاملة
للأيدي العاملة . . . وبذلك تدور عجلة الحياة والعمل والإنتاج والاستهلاك دورتها
الطبيعية للثمرة . .

لهذه المعاني جميعها شرع الزكاة ؛ وجعلها فريضة في المال ، وحقا مستحقها ، لانفضلا
من مخزئها ؛ وحدد لها نصابا في المال يجعل الواجدين جميعا يشتركون في أدائها . ذلك
أن أقصى حد للإعفاء منها عشرون مثقالا ذهبا أى ما يعادل ثلاثين جنيها بميلتنا ، على
أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية للمالكها وعن الدين وحال عليها الحال . وذلك
بديهى لأن الإنسان لا يطالب بالزكاة وهو مستحق للزكاة أما في الزرع والثمار فهي موسمية
موقوتة بمواسم الحصاد ، وهي في عروض التجارة تقوم بالذهب أو الفضة ، وفي الحيوان
بنسب معينة تعادل نسبتها في المال ، وهي ربع العشر على وجه التقريب . وفي الركاك الخمس .
على خلاف في أنواع الركاك ، أتكون لصاحب الأرض ، أم للجماعة ...

أما للمستحقون لها فهم كما نص عليهم في القرآن : الفقراء ، وهم الذين يملكون أقل من
النصاب ، أو يملكون نصابا مستغرقا في الدين ، وظاهر أن هؤلاء يملكون شيئا ، ولكنه
شئ قليل ، والإسلام يريد أن ينال الناس كفايتهم ، وشيئا فوق الكفاية يعينهم على
المتاع بالدنيا على قدر الإمكان .

والمساكين . وهم الذين لا يملكون شيئا . وهم بطبيعة الحال أجدر بالمطاء من الفقراء .
ولكني ألتح أن ذكر الفقراء قبلهم في الآية يرمي إلى أن وجود شئ قليل للفقراء لا يكفي ،

فكانهم كالمساكين ، لأن هدف الإسلام ليس مجرد الكفاف الضروري . ولكن شئاً فوق الكفاف كما قدمت .

والعاملون عليها ، وهم جباةها ، وهؤلاء - وإن كانوا أغنياء - يعطون جزاء العمل ، فهو راتب الوظيفة وذلك داخل في نظام الجهد والأجر ، لافي باب الحاجة وسدها .

والمؤلفة قلوبهم . وهم الذين كانوا قد دخلوا في الإسلام حديثاً ، لتقوية قلوبهم ، واجتذاب من عداهم . ولكن هذا المصرف قد أقفل بعد أن أعز الله الإسلام عقب حروب الردة في أيام أبي بكر ولم يعد الإسلام في حاجة إلى تأليف القلوب بالمال . ومع أن هؤلاء قد نصت عليهم آية قرآنية ، فإن عمر لم يجد حرجاً في التصرف .
وفي الرقاب . وهم الأرقاء للمكاتبون ، الذين يستردون حريتهم نظير قدر من المال متفق عليه مع مالكيهم تيسيراً لهم لينالوا الحرية .

والفارين . وهم الذين استغرق الدين ثرواتهم ، على ألا يكون هذا الدين في مصيبة فلا يكون الترف وما يشبهه سبباً فيه . وإعطاؤهم قسطاً من الزكاة فيه سداد لديونهم ، وتخليص لرقابهم منها ، وفيه إغاثة لهم على الحياة الكريمة .

وفي سبيل الله . وهو مصرف عام تحدده الظروف ، ومنه تجهيز المجاهدين ، وعلاج المرضى ، وتعليم العاجزين عن التعليم ، وسائر ما تتحقق به مصلحة لجماعة المسلمين . والتصرف في هذا الباب يتسع لكل عمل اجتماعي في سائر البيئات والظروف .

وابن السبيل . وهو للنقطع عن ماله الذي لا يجد ما ينفق ، كالمهاجرين من الحروب والغارات والاضطهاد ، الذين خلفوا أموالهم وراءهم ، ولا سبيل لهم إلى هذه الأموال .

والإسلام لا يقرر لهذه الطوائف حقها في الزكاة إلا بعد أن تستنفد هي وسائلها الخاصة

في الارتقاء ؛ فالإسلام حريص على الكرامة الإنسانية ومن ثم هو حريص على أن يكون لكل فرد مورد رزق يملكه ، ولا يخضع فيه حق للجماعة !

لذلك حث على الاستغناء عن طريق العمل ؛ وجعل واجب الجماعة الأول أن تهيب العمل لكل فرد فيها . فقد جاء سائل إلى النبي يستجديه ، فأعطاه درهما وأمره أن يشتري به حبلا ليحطب به فيعيش من عمل يده . وقال : « لأن يحطب أحدكم حرمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه » ^(١) .

فهذه الإطاعة من الزكاة هي وقاية اجتماعية أخيرة ، وضمانة للمعجز الذي يبذل طوقه ثم لا يجد ، أو يجد دون الكفاية ، أو يجد مجرد الكفاف ، ثم هي وسيلة لأن يكون للمال دولة بين الجميع لتحقيق الدورة الكاملة السليمة للمال بين الإنتاج والاستهلاك والعمل من جديد ... وفي هذا يجمع الإسلام بين الحرص على أن يعمل كل فرد بما في طاقته ، وألا يرتكن على الإعانة الاجتماعية فيتبطل ؛ والحرص على أن يعين المحتاج بما يسد خلته ، ويرفع عنه ثقل الضرورة ووطأة الحاجة ، ويسر له الحياة الكريمة . ثم الحرص على ضمان الدورة الصحيحة لرأس مال الأمة كما أسلفنا .

إن الزكاة هي قاعدة المجتمع المتكافل التضامن ؛ الذي لا يحتاج إلى ضمانات النظام الربوي في أي جانب من جوانب حياته .

وقد بهتت صورة « الزكاة » في حسنا وحس الأجيال التعيسة التي لم تشهد نظام الإسلام مطبقا في عالم الواقع ؛ ولم تشهد هذا النظام يقوم على أساس التصور الإيماني والتربية الإيمانية والأخلاق الإيمانية ، فيصوغ النفس البشرية صياغة خاصة ، ثم يقيم لها النظام الذي تنفس فيه تصوراتها الصحيحة وأخلاقها النظيفية وقضائها المالية . ويحمل « الزكاة » قاعدة هذا

(١) الشيخان .

النظام ، في مقابل نظام الجاهلية الذى يقوم على القاعدة الربوية . ويجعل الحياة تنمو والاقتصاد يرتقى عن طريق الجهد الفردى ، أو التعاون البرىء من الربا !

وبهتت هذه الصورة في حس هذه الأجيال التعيسة المنكودة الحظ التى لم تشهد تلك الصورة الرفيعة من صور الإنسانية . إنما ولدت وعاشت في غمرة النظام للمادى ، القائم على الأساس الربوى . وشهدت الكزازة والشح ، والتكالب والتطاحن ، والفردية الأثرة التى تحكم ضمائر الناس ، فتجعل المال لا ينتقل إلى من يحتاجون إليه إلا في الصورة الربوية الخسيسة ! وجعلت الناس يعيشون بلا ضمانات ، مالم يكن لهم رصيد من المال ؛ أو يكونوا قد اشتركوا بحجز من مالم في مؤسسات التأمين الربوية ! وجعلت التجارة والصناعة لا تجد اللال الذى تقوم به ، ما لم تحصل عليه بالطريقة الربوية افوق في حس هذه الأجيال المنكودة الطالع أنه ليس هنالك نظام إلا هذا النظام ؛ وأن الحياة لا تقوم إلا على هذا الأساس !

بهتت صورة الزكاة حتى أصبحت هذه الأجيال تحسبها إحسانا فرديا هزيبا ، لا ينهض على أساسه نظام عصرى ! ولكن كم تكون ضخامة حصيلة الزكاة ، وهى تناول اثنين ونصفا في المائة من أصل رؤوس الأموال الأهلية مع ربها^(١) ؟ ويؤديها الناس الذين يصنعهم الإسلام صناعة خاصة ، ويربهم تربية خاصة ، بالتوجيهات والتشريعات ، وبنظام الحياة الخاص الذى يرتفع تصوره على ضمائر الذين لم يعيشوا فيه ! وتحصلها الدولة المسلمة ، حقا مفروضا ، لا إحسانا فرديا : وتكفل بها كل من تقصر به وسائله الخاصة من الجماعة المسلمة ؛ حيث يشعر كل فرد أن حياته وحياته أولاده مكتولة في كل حالة ؛ وحيث يقضى عن الفلارم المدين دينه سواء كان ديننا تجاريا أو غير تجارى ، من حصيلة الزكاة .

(١) ترتفع هذه النسبة إلى ٥ ٪ وإلى ١٠ ٪ وإلى ٢٠ ٪ في الزروع والكسوز .

وليس المهم هو شكلية النظام . إنما المهم هو روحه . فالجمع الذى يريه الإسلام بتوجيهاته وتشريعاته ونظامه ، متناسق مع شكل النظام وإجراءاته ، متكامل مع التشريعات والتوجيهات ، ينبع التكافل من ضائره ومن تنظياته مما متناسقة متكاملة . وهذه حقيقة قد لا يتصورها الذين نشأوا وعاشوا فى ظل الأنظمة للمادية الأخرى . ولكنها حقيقة نعرفها نحن - أهل الإسلام - وتذوقها بذوقنا الإيماني . فإذا كانوا هم محرومين من هذا الذوق لسوء طالعهم ونكد حظهم - وحظ البشرية التى صارت إليهم مقاليدها وقيادتها - فليكن هذا نصيبهم ! وليحرموا من هذا الخير الذى يشر الله به : « الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة » .. ليحرموا من الطمأنينة والرضى ، فوق حرمانهم من الأجر والثواب . فإيما بجهالتهم وجاهليتهم وضلالهم وعنادهم يحرمون !

فرائض غير الزكاة

.. ومع ذلك فالزكاة ليست وحدها حق للال ...

وإننا لنلاحظ شبه تواطؤ بين من يتحدثون عن الزكاة فى هذه الأيام ، على اعتبارها الحد الأقصى الذى يطلبه الإسلام دائماً من رؤوس الأموال ! لذلك ينبغى أن نكشف هذا التواطؤ ، الذى يعتمد رجال الدين المحترقون ؛ كما يعتمد من يريدون إظهار النظام الإسلامى بأنه غير صالح للعمل فى عصر « الحضارة » !

إن الزكاة هى الحد الأدنى للفروض فى الأموال ، حين لا يحتاج الجماعة إلى غير حصيلة الزكاة . فأما حين لا تفى ، فإن الإسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمنح الإمام الذى ينفذ شريعة الإسلام ، سلطات واسعة للتوظيف فى رؤوس الأموال - أى الأخذ منها

بقدر معلوم - في الحدود اللازمة للإصلاح . ويقول بصريح الحديث : « إن في المال حقاً سوى الزكاة ^(١) » .

ودائرة « للمصالح المرسلة » و « سد الذرائع » دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار .

ونحن نكتفي في بيان حدودها بما ورد عنهما في كتاب : « الإمام مالك » للأستاذ الشيخ « محمد أبو زهرة » أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

المصالح المرسلة : « إن المصالح التي ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى المصالح المرسلة ، وكونها أصلاً قهيقاً موضع نظر بين الفقهاء ، وقد ادعى القرافي أن الفقهاء جميعاً أخذوا بها واعتبروها دليلاً في الجزئيات ، وإن أنكر أكثرهم كونها أصلاً في الكلّيات ، وقد قال في ذلك :

« المصلحة المرسلة ، غيرنا يصرح بإنكارها ، ولكنهم عند التفريع تجدهم يملكون بمطلق المصلحة ، ولا يطالبون أنفسهم عند الفروق والجوامع بإبداء الشاهد لها بالاعتبار ، بل يعتمدون على مجرد المناسبة ، وهذا هو المصلحة المرسلة » .

« وسواء أحمّت تلك الدعوى أم لم تصح ، فمن المؤكد أن اعتبار المصالح التي لا يشهد لها نص خاص بالاعتبار - نظر العلماء إليها يختلف ، فإن لم يكن في أصل الأخذ ، فعلى الأقل في مقدار الأخذ » كما يحسب القرافي .

« وقد انقسمت أقوال العلماء في ذلك إلى أربعة أقسام :

« (القسم الأول) الشافعية ومن نحاهم ، وهؤلاء لا يأخذون بالمصالح المرسلة التي لا يوجد شاهد من الشارع باعتبارها ، لأنهم لا يأخذون إلا بالنصوص ، والحمل عليها بالقياس الذي يكون أساسه وجود ضابط يضبط ما بين الأصل والفرع ، أى ما بين المنصوص

(١) الترمذى .

عليه ، وللحق به ، وإن سائرنا القراقي فإنتا تقول : إنه يندر أن يأخذوا بمصلحة مرسله من غير قياس .

» (القسم الثاني) الحنفية ومن شاكلهم ممن يأخذون بالاستحسان مع القياس ، فإن الاستحسان مهما يكن قولم فيه لا يخلو من اعتاد على المصالح المطلقة ، ولو أنصفنا الحقيقة لقلنا : إن مجيء المصالح في استنباطهم أكثر من الشافعية ، وإن كان القدر في ذاته قليلا ، حتى لم تحسب تلك المصالح أصلا من أصولهم لندرة اعتمادهم الجرد عليها .

» (القسم الثالث) الغلاة في الأخذ بالمصالح ، حتى قدموا المصلحة على النص في معاملات الناس ، واعتبروها مخصصة له ، بل اعتبروها مخصصة للإجماع ، أي أن العلماء إذا أجموعوا على أمر بنص ، ووجد مخالفا للمصلحة في بعض وجوهه قدم اعتبار المصلحة ، واعتبر ذلك أيضا تخصيصا ، وقد قال هذا القول الطوفي .

» (القسم الرابع) المعتدلون ، وهم الأصح بصرا ، وأولئك اعتبروا المصالح المرسله في غير موارد النص المقطوع به ، وأولئك أكثر المالكية .
» وكان مالك في أخذه بالمصالح المرسله أصلا مستقلا متبعا لا مبتدعا .

١ - « فقد وجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقومون بأمر من بعده لم تكن في عهده ، فجمعوا القرآن الكريم في المصحف ، ولم يكن ذلك في عهد الرسول ، لأن المصلحة تقاضتهم ذلك الجمع ، إذ خشوا أن ينسى القرآن بموت حفاظهم ، وقد رآهم عمر رضي الله عنه يتهافون في حرب الردة ، نفث نسيان القرآن بموتهم فأشار على أبي بكر بجمعه في المصحف ، واتفق الصحابة على ذلك وارتضوه .

٢ - « واتفق أصحاب الرسول من بعده على حد شاربه الخمر ثمانين جلدة ، مسقنين في ذلك

إلى المصالح ، أو الاستدلال المرسل ، إذ رأوا الشرب ذريعة إلى الافتراء وقذف الحصنات ، بسبب كثرة الهذيان .

٣ - « واتفق الخلفاء الراشدون على تضييع الصانع ، مع أن الأصل أن أيديهم على الأمانة ، ولكن وجد أنهم لو لم يضمنوا لاستهانوا بالحفاظلة على أمتعة الناس وأموالهم ، وفي الناس حاجة شديدة إليهم ، فكانت المصلحة في تضييعهم ، ليحافظوا على مائحت أيديهم ؛ ولذلك قال عليّ في تضييعهم : « لا يصلح الناس إلا ذاك » .

٤ - « وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يشاطر الولاة الذين يتهمهم في أموالهم ، لاختلاط أموالهم الخاصة بأموالهم التي استفادوها بسلطان الولاية ، وذلك من باب المصلحة المرسلّة أيضاً لأنه رأى في ذلك صلاح الولاة ، ومنعهم من استغلال سلطان الولاية لجمع المال . وجبر المفاسد من غير حل .

٥ - « وحكى عنه رضى الله عنه أنه أراق اللبن المفشوش بالماء ، تأديباً للفاش ، وذلك من باب المصلحة العامة ، لكيلا يشربوا الناس .

٦ - « وقد نقل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا في قتله ، لأن المصلحة تقتضي ذلك ، إذ لا نص في الموضوع ، ووجه المصلحة أن القتل معصوم ، وقد قتل عدداً ، فإهداره داع إلى خرم أصل القصاص ، واتخاذ الاستماعة والاشتراك ذريعة إلى السعي بالقتل ، إذا علم أنه لا قصاص فيه ، فإن قيل : هذا أمر بدعي ، وهو قتل غير القاتل ، لأن كل واحد لا يمد قاتلاً بمفرده ، قيل في رد ذلك إن القاتل : الجماعة من حيث الاجتماع ، فقتلها كلها قتل كقاتل بمفرده ، إذا قتل مضاف إليها كإضافته إلى الشخص الواحد ، فزى الأشخاص المجتمعون لنرض القتل منزلة الشخص الواحد ، وقد دعت إلى هذا المصلحة ، إذ فيه حقن الدماء ، وصيانة المجتمع ...

« ومن ملاحظة المصلحة في المسائل العامة أنه إذا خلا بيت المال ، أو ارتفعت

حاجات الجند ، وليس فيه مايكفيهم ، فلإمام أن يوظف على الأغنياء مايراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال ، أو يكون فيه ما يكفي ، ثم له أن يجعل هذه الوظيفة في أوقات حصاد الغلات ، وجنى الثمار ، لكيلا يؤدي تخصيص الأغنياء إلى إحماش قلوبهم . ووجه المصلحة أن الإمام المادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكته ، وصارت الديار عرضة للفتنة وعرضة للاستيلاء عليها من الطامعين فيها ، وقد يقول قائل : إنه بدل أن يقوم الإمام بفرض هذه الوظيفة يستقرض لبيت المال ، وقد أجاب عن ذلك الشاطبي فقال : « الاستقراض في الأزمت ، إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر ، وأما إذا لم ينتظر شيء ، وضعفت وجوه الدخل بحيث لا ينفي ، فلا بد من جريان حكم التوظيف » .

الذرائع : « الزرمة معناها الوسيلة . ومعنى سد الذرائع رفعها ، ومؤدى الكلام أن وسيلة الحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالفاحشة حرام ، والنظرة إلى عورة الأجنبية حرام ، لأنها تؤدي إلى الفاحشة ؛ والجمعة فرض ، فالسعى لها فرض ، وترك البيع لأجل السعى فرض أيضاً ؛ والحج فرض والسعى إلى بيت الله الحرام وسائر مناسك الحج فرض لأجله .

« والأصل في اعتبار سد الذرائع هو النظر في مآلات الأفعال ، وما تنتهي في جملتها إليه ، فإن كانت تتجه نحو المصالح التي هي المقاصد والنايات من معاملات بني الإنسان بعضهم مع بعض كانت مطلوبة بمقدار يناسب هذه المقاصد ، وإن كانت لاتساويها في الطلب . وإن كانت مآلاتها تتجه نحو المفاسد ، فإنها تكون محرمة بما يتناسب مع تحريم هذه المقاصد ، وإن كان مقدار التحريم أقل في الوسيلة .

« والنظر في هذه المآلات لا يكون إلى مقصد العامل ونيته ، بل إلى نتيجة العمل وثمرته ، وبحسب النية يثاب الشخص أو يعاقب في الآخرة ، وبحسب النتيجة والثمره يحسن

الفعل ، أو يبيع ، ويطلب أو يمنع ، لأن الدنيا قامت على مصالح العباد ، وعلى القسطاس والعدل ، وقد يستوجبان النظر إلى النتيجة والثمرة دون النية المحتسبة ، والقصد الحسن . فمن سب الأوثان مخلصاً لله سبحانه وتعالى فقد احتسب نيته عند الله في زعمه ، ولكنه سبحانه وتعالى نهى عن السب إن أثار ذلك حقاً للشركين ، فسبوا الله تعالى ، فقد قال تعالى : « وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ^(١) » . فهذا النهى الكريم كان الأمر للملاحظ فيه هو النتيجة الواقعة ، لا النية المحتسبة . ونرى من هذا أن النفع فيما يؤدي إلى الإثم ، أو إلى الفساد ، لا يتجه إلى النية المخلصة فقط ، بل إلى النتيجة المثمرة أيضاً ، فيمنع لنتيجته ، وإن كان الله قد علم النية المخلصة .

« وقد يقصد الشخص الشر بفعل المباح ، فيكون آثماً فيما بينه وبين الله ، ولكن ليس لأحد عليه سبيل ، ولا يحكم على تصرفه بالبطلان الشرعى ، كمن يرخص في سلمته ، ليعثر بذلك تاجرأ ينافسه ، فإن هذا بلا شك عمل مباح ، وهو ذريعة إلى إثم ، هو الإضرار بغيره ، وقد قصده ؛ ومع ذلك لا يحكم على عمله بالبطلان بإطلاق ، ولا يقع تحت التحريم الظاهر الذى ينفذه القضاء ، فإن هذا العمل من ناحية النية ذريعة للشر ، ومن ناحية الظاهر قد يكون ذريعة للنفع العام والخاص ، فإن البائع بلا شك ينتفع من بيعه ، ومن رواج تجارته ، ومن حسن الإقبال عليه ، وينتفع العامة من ذلك الرخص ، وقد يدفع إلى تنزيل الأسعار .

« فبدأ سد الذرائع لا ينظر فقط إلى النيات والمقاصد الشخصية كما رأيت ، بل يقصد مع ذلك إلى النفع العام أو إلى دفع الفساد العام ، فهو ينظر إلى النتيجة مع القصد أو إلى النتيجة وحدها .

« وقد ثبت أصل الذرائع بالقرآن والسنة . أما القرآن ف قوله تعالى : « وَلَا تَسُبُّوا

(١) سورة الأنعام : [١٠٨] .

الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ^(١) ، فيروى أن المشركين قالوا : لنسكتنَّ عن سب آلهتنا أو لنسب إلهك . وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ، وَقُولُوا : اُنْظُرْنَا وَاسْمِعُوا » ^(٢) ، لأن قصد المسلمين كان حسناً ، ولكن اليهود اتخذوه ذريعة إلى شتمه عليه السلام .

« أما السنة فإن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وفتاوى أصحابه فيها كثيرة ، منها كفه صلى الله عليه وسلم عن قتل للناقين ، لأنه ذريعة إلى قول الكفار : إن محمداً يقتل أصحابه .

« ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى القرض عن قبول الهدية من اللذين حتى يحسبها من دينه ، وما ذلك إلا ليضخذ ذلك ذريعة إلى تأخير الدين لأجل الهدية ، فتكون ربا ، فإنه يعود إليه ماله ، وقد اكتسب الفضل الذي آكل إليه بالإهداء .

« ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تقطع الأيدي في الفزوة لئلا يكون ذريعة إلى اتجاها الحدود إلى الحاربين فيفر إليهم ؛ ولئلا يكون ذلك لانتقام الحدود في الفزوة حتى لا تدفع حرارة الضرب إلى الضلال ، وهو منه قريب .

« ومنها أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ورثوا المطلقة طلاقاً بائناً في مرض الموت ، حيث يتهم بقصد حرمانها من الميراث ، وإن لم يثبت قصد الحرمان ، لأن الطلاق ذريعة .

« ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاحتكار ، وقال : « من احتكر فهو خاطئ » ^(٣) فإن الاحتكار ذريعة إلى أن يضيق على الناس ، وكل ما يمد ضرورياً لهم ، ولهذا لا يمنع من احتكار ما لا يضر الناس كأدوات الزينة ونحوها ، مما لا يدخل في الضروريات ولا الحاجيات .

(٢) سورة البقرة : [١٠٤] .

(١) سورة الأنعام : [١٠٨] .

(٣) مسلم وأبو داود والترمذي .

« ومنها أنه صلى الله عليه وسلم منع المتصدق شراء صدقته ولو وجدها تباع في السوق، سدا لذريعة العود فيما خرج عنه الله ولو بموضه . وإن للمتصدق إذا منع من أخذ صدقته بموضها، فأخذها بنير عوض أشد منعاً، وإن في تجوز أخذها بموض ذريعة إلى التحايل على الفقير بأن يدفع إليه صدقة ماله، ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها، ويرى للسكين أنه قد حصل له شيء من حاجته، فتسمح نفسه بالبيع .

« وهكذا كثرت الآثار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وقد ساق ابن القيم في « إعلام الموقعين » نحو تسعين شاهداً من الآثار ، ثبت فيها النهى سدا للذرائع .

« ولقد عدت الذرائع في شرائع الإسلام نصفها » .



مبدأ المصالح المرسلة ، ومبدأ سد الذرائع ، عند تطبيقهما في محيط أوسع ، يمتحنان الإمام الذي ينفذ شريعة الله سلطة واسعة لتدارك كل الضرر الاجتماعية ، بما في ذلك « التوظيف » في الأموال . رعاية للمصالح العام للأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة .

فبداً حق الملكية الفردية في الإسلام ، لا يمنع تبعاً لهذا أن تأخذ الدولة نسبة من الربح أو نسبة من رأس المال ذاته . على أن تظل قاعدة النظام الإسلامى مرعية . وهى أن تكون للناس ملكياتهم الخاصة ، واستثماراتهم الخاصة ، مقيدة بطرق التنمية للمشروعة . وأن يكون التوظيف في الأموال الخاصة ، بقدر الضرورة الطارئة حتى لا تستوحش قلوب الناس ، ولا تفتر همتهم ، ولا يقل اهتمامهم بتنمية الثروة وتحسين الإنتاج .. وقبل ذلك كله ، وأهم من ذلك كله أن تبقى لهم طمأنينتهم على أرزاقهم ، وألا يصبحوا عبيدا للدولة يخشون إن هم نصحوها أو عارضوها قطع أرزاقهم . فالسلم - كل مسلم - مكلف أن يراقب الحاكم ،

وأن يكفه عن الانحراف عن شريعة الله .. فأنى له هذا إذا كان رزقه ليس في يده . ولا مال له .
إلا ما يسمح له به ١٩

وبيان هذا ضرورى ، لكشف هذا التواطؤ الذى يبدو فى تركيز القول كله حول الزكاة ،
كأنما هى كل حق للمال فى الإسلام ، وكشف أولئك المحترفين الذين يشترطون بآيات الله ثمنا
قليلا . وما يأكلون فى بطونهم إلا النار ! وكشف أولئك الذين يصرون من شأن الضمانات
فى النظام الإسلامى ، ويقولون بعدم كفايتها ، ليقولوا بعد ذلك بعدم كفاية النظام الإسلامى
للحياة الحديثة !

وكله رجم وافتراء ، وجهل بحقيقة الإسلام ، ونظام الإسلام . وبالواقع التاريخى الذى
سجله هذا النظام ..

وبعد ، فنحن لا نكتب هنا عن « النظام الاقتصادى فى الإسلام » حتى نلم
بكل جوانب هذا النظام . إنما نحن نكتب عن « سياسة للمال » فيما يتعلق بموضوع
« العدالة الاجتماعية » .. وحقيقة أنه لا يمكن فصل جانب عن جانب فى النهج
الإسلامى الشامل المتكامل للحياة ؛ ولكن طبيعة الموضوع الذى يعالجه هذا الكتاب
لا تسمح بالتوسع أكثر من هذا فى عرض تفصيلات « النظام الاقتصادى
الإسلامى » .

فنتكفى إذن بالقول بأن القواعد الأساسية لهذا النظام تتلخص فى :
١ - قيامه على أساس قاعدة « الاستخلاف للشروط » .. فالله سبحانه هو الخالق
للمالك لكل ما فى الأرض من أقوات وأرزاق وأموال .. وقد استخلف فى الأرض
« الإنسان » كجنس - على شرط أن يتصرف فى هذا اللك بشريعة الله . فأبما خروج
على هذا الشرط فهو مبطل للتصرف ، ناقض لعهد الاستخلاف .

٢- أن الاستخلاف عام .. ولكن الأفراد يحصلون على حق « الملكية الفردية » مقابل « عمل » .. ومن ثم يملكهم الشارع - وهو الله سبحانه - قسما معيناً من هذا المال .. ويحوط هذا الحق بكل الضمانات ، التي تجعل الفرد عزيزاً كريماً مطمئناً على رزقه ، كي يتفرغ للقيام بواجبه في رقابة تنفيذ شريعة الله .

٣- أن الملكية الفردية - مع أنها قاعدة هذا النظام - مقيدة بشروط في وسيلة التملك ووسيلة التنمية ووسيلة الإنفاق . تتحقق بها مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . وتمنع من طغيان الفرد أو طغيان الجماعة ..

٤- أن التكافل - مع الاحتفاظ بقاعدة الملكية الفردية - هو قاعدة الحياة في الأمة للسلمة . وهذه القاعدة تفرض تكاليف ذكرناها على الملكية الفردية ، مبينة في الشريعة . وفيها الكفاية تماماً لتحقيق هذا التكافل العام .

٥- أن العدالة الاجتماعية تتحقق عن طريق هذا النظام بأفضل مما تتحقق في أى نظام من صنع البشر فيه الخطأ والصواب.

من الواقع الشائخى فى الإسلام

هناك ما يصح أن نطلق عليه باطمئنان : « روح الإسلام » !

هذا الروح يستشعره من يتبع طبيعة هذا الدين وتاريخه على السواء ؛ وبحسه كامناً وراء تشريعاته وتوجيهاته ، مستكناً فى هذه التشريعات والتوجيهات . . ومع أن هذا الروح واضح قوى ، بحيث لا يملك الإنسان نفسه من التأثير به ، والاستغراق فى جوهه ، إلا أنه - ككل شعور كلى عميق ، أو تصور كلى شامل - يصعب التعبير عنه فى عبارات محدودة . فهو يتجلى فى الاتجاهات والأهداف ، وفى الحوادث والوقائع ، وفى السلوك والشعائر ؛ ويصعب ضبطه فى قالب من اللفظ محدود .

هذا الروح هو الذى يرسم الأفق الأعلى الذى يتطلب الإسلام من معتقيه أن يتطلّعوا إليه ، وأن يحاولوا بلوغه ، لا بتنفيذ الفرائض والتكاليف فحسب ، ولكن بالتطوع الذاتى لما هو فوق الفرائض والتكاليف .. وهذا الأفق عسير المرتقى ، وأعسر من ارتقائه الثبات عليه الآن نوازع الحياة البشرية ، وضغط الضرورات الإنسانية ، لا يطوعان للأكثرين من الناس أن يرقوا إلى هذا الأفق العالى ، ولا أن يصبروا عليه طويلاً ، إن ارتقوا إليه فى فورة من فورات الشوق والتطلع ؛ فلهذا الأفق تكاليفه المسيّرة ، وهى تكاليف فى النفس والمال ، وفى الشعور والسلوك . ولعل أشد هذه التكاليف مؤنة هو تلك اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والمحاسبة المرهقة التى يثيرها فى شعوره ، تجاه الحقوق والواجبات ، لذاته وللجماعة التى يعيش فيها ، وللإنسانية التى ينتسب إليها ، وللخالق الذى يراقبه فى الصغيرة والكبيرة ، ويعلم سره ونحوه .

ولكن صعوبة هذا الرتقى ، وتمذر الاستواء عليه طويلا . . لا يبنى أن الإسلام . فكرة شاعرية خيالية ، ومثل وجداني تدركه الأشواق وتقتصر دونه الأعمال ، فذلك الأفق الأعلى الذى نتحدث عنه لا يكلفه كل إنسان فى جميع الأزمان ؛ إنما هو هدف مرسوم لتحاوله البشرية اليوم ، كما تحاوله غداً ، وكما حاولته بالأمس ، فبلفت إليه أحياناً ، وقصرت عنه أحياناً . وهو مثل فيه من الثقة بالإنسان وضميره وطاقاته قدر كبير ، وفيه الدليل على أن الإنسانية غير ميؤوس منها فى المستقبل القريب أو البعيد . ودون ذلك مجال فسيح للعمل والواقع المستطاعين للأكرين و « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها »^(١) وسماحة الإسلام تقبل من الجميع ما يستطيعون فى حدود مرسومة ، لا مهبط عنها الحياة « ولكل درجات مما عملوا »^(٢) والطريق إلى الأفق الأعلى أبداً مفتوح . والفرائض والتكاليف بذاتها تكفى لاستقامة الحياة وصلاحيها .

ولقد كان لذلك الروح الذى أشرنا إليه أثراً فى واقع الإسلام التاريخي ، فاستحال الإسلام - وهو عقيدة وتصور - شخصيات ووقائع ؛ ولم يعد نظريات مجردة ، ولا مجموعة إرشادات ومواعظ ، ولا مثلاً وأخيلة ؛ إنما عاد نماذج إنسانية تعيش ؛ ووقائع عملية تتحقق ، وسلوكاً وتصرفات تشهد بالعين ، وتسمع بالأذن ، وتترك آثارها فى واقع الحياة ، وفى أطوار التاريخ ؛ فكأنما كان روحاً يتلبس بهذه الشخصيات فيحولها ، ويصوغها صياغة جديدة ، وينشئها نشأة أخرى .

وهذا هو التفسير الأصدق لكل هذا الحشد من الشخصيات العجيبة التى احتفظ بها تاريخ الإسلام فى نشأته ، وعلى مدى عصوره . ولكل تلك الوقائع والأحداث التى يكاد المرء يحسبها أساطير ابتدعها خيال محلق ؛ ولم تكن ذات يوم حقائق سجلها الواقع ، ووطأها التاريخ !

(٢) سورة الأنعام : [١٣٢] .

(١) سورة البقرة : [٢٨٦] .

ونماذج التطهر الروحي ، والشجاعة النفسية ، والتضحية المؤثرة ، والفناء في العقيدة ، والوحدات الروحية والفكرية البارعة ، والبطولات الحية في شتى مناحي الحياة .. لا يكاد يحصيها التاريخ .

ولا بد أن نعد الصلة جملة بين هذه البطولات والخواص للتأثرة على مدار التاريخ ، وبين روح الإسلام القوي الفعال ، الذي يعد مصدر هذه الطاقة النبتة في أطوارها جميعاً .

أما دراسة هذه البطولات والخواص مفرقة ، دون وصلها بهذا المنبع الأصيل ، فأخشي أن تكون ناقصة ومضللة عن الحقائق الأساسية في الوجود والحياة ، برجمها سر عظمة كل شخصية إلى عبقرية خاصة بها ، وإهمال الروح الأول للشع المؤثر ، ذلك الروح الذي مس أرواح الأبطال ، كما مس مجلة الزمن ، وطبائع الأحداث ، ودفعها جميعاً في تيار حي قوي جياش ، تنفمز في لجة العبقريات والوقائع والأحداث ١

ولن نكون مخطئين حين نرد انبعاث هذه العبقريات كلها ، وبرز تلك البطولات جميعها ، إلى فصل ذلك الروح القوي ؛ فهو حركة كونية شاملة ، تتوافق مع هذه الطاقات ، الفردية في الظاهر ، الكونية في الحقيقة . ومقياس عظمة كل عبقرية منفردة هو استعدادها لتلقي ذلك الفيض الكوني ؛ فلا عجب أن كانت أكبر عظمة هي نبوة محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - فهي التي تلقت ذلك الفيض كله واستوعبته ؛ وأطاعت تلقيه كاملاً والصبر عليه طويلاً ، لأنها في صميمها قوة كونية لا طاقة فردية .

ثم تتدرج العظائم تحت أفق النبوة ، في أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - وفي معتنقي دينه على مدار التاريخ ، كل بقدر ما فيه من استعداد لتلقي ذلك الروح الكامن في ذلك الدين العظيم .

هذه النظرة الشاملة هي التي تكشف لنا عن مس ذلك الروح لأرواح البشر ؛ وما نبه

من عبقریات ؛ وما أبرز من بطولات ؛ وما حول من مجرى التاريخ الإنسانى على وجه المموم .

ولمنا لنملك أن نرى الآثار الواضحة لمس ذلك الروح فى أحداث التاريخ الكبرى كما نراها فى حوادث السلوك اليومية . والعظمة الروحية لإتقاس بالسكم والمساحة ، بل بالنوع والدلالة . فالعظمة التى تتجلى فى غلبة حفة من عرب الجزيرة على إمبراطوريتى كسرى وقیصر فى فترة زمنية قصيرة ، لا نظیر لها فى القصر ، لا نبضها قدرها إذا نحن قسناها إلى العظمة التى تتجلى فى صبر بلال العبد الحبشى ، على إيذاء قريش إيذاء فوق طاقة البشر احتماله ، لتفتنه عن دينه وهو عليه ثابت ، يرمضه حر الحجارة الحماة وتقلها على بطنه وصدره ، مع الجوع والعطش والإيذاء ، فما يزيد على قوله « أحد . أحد » فى وقلة هذا العذاب الذى لا يطلق .

وإن هذا الروح لمو الذى یس « رجل الشارع » لآمال له ولاجاه ، فيقف به أمام السلطان القادر القاهر يحبه بكلمة الحق لا يخشى فى الله لومة لائم ، كما نلسه فى الخليفة الراشد ، تدین له الممالك ، وهو على حاله من القناعة والسمو والتواضع . كلاهما يفترف من معين واحد ، هو ذلك الروح القوى للمؤثر العمیق .

وعلى ذكر غلبة العرب على إمبراطوريتى كسرى وقیصر ؛ يجب أن نحسب حساب ذلك الروح ، وانتصاره على القوى المادية الضخمة المرصودة فى طريقه ، المحشودة فى الإمبراطوريتين الضخمتين ، والتى لم یسكن العرب أكفاء لها بغير ذلك الروح . فانتصار الإسلام هنا هو انتصار عقيدة تقمصت النفوس البشرية ؛ وإن فيه لتأييداً قوياً للتفسير الإسلامى للتاريخ ، لا تقف أمامه سائر التفسيرات لأنها تعجز لا محالة عن تعليل ذلك الانتصار الغريب .

على أن النقلة النفسية البعيدة التى تقلها الإسلام لعرب الجزيرة فى الشعور والسلوك ،

وفي الأهداف والنايات ، وفي التنظيم الاجتماعي والاقتصادي .. لا تقل دلالة في هذا المجال عن دلالة الفتح ، بل هي أوضح وأقوى . فأى تطور اقتصادى تم في حياة الجزيرة بين مبعث محمد - صلى الله عليه وسلم - ووفاته أحدث هذا الانقلاب كله في التفكير والشعور والتنظيم والتوجيه ؟ إنما هي العقيدة التي صنعت كل هذه الأعاجيب . وإنه ليصعب في هذا المجال أن نستعرض هذا الانقلاب ؛ فحسبنا منه هذه اللمحة التي شهد بها شاهد من العرب أنفسهم في ذلك الزمان ، أمام شهود من منكرى هذا الدين ، فلم يجدوا لهم رداً يكذبه فيما يقول . ذلك حين هاجر بعض المسلمين إلى الحبشة فراراً بدينهم من إيذاء قريش وأوائل الدعوة الإسلامية ؛ فخشيت قريش أن يكون في ذلك للمجرم تنفس للمسلمين ؛ فبعثت بسفيرين من لدنها إلى نجاشى الحبشة ليرد أولئك المهاجرين ، وهما عمرو ابن العاص وعبد الله ابن أبي ربيعة فقالا : « أيها الملك ! إنه قد ضوى إلى بلدك منا غلمان سفهاء ، فارقوا دين قومهم ولم يدخلوا في دينك ، وجاموا بدين ابتدعوه لا نعرفه نحن ولا أنت . وقد بئسنا إليك فيهم أشراف قومهم من آبائهم وعشائهم ، لتردهم إليهم ، فهم أعلى بهم عينا ، وأعلم بما عابوا عليهم وعاتبوهم فيه » .

فلما سأل النجاشى المسلمين : « ما هذا الدين الذى فارقكم به قومكم ، ولم تدخلوا به في ديني ولا في دين أحد من هذه الملل ؟ » كان جواب جعفر ابن أبي طالب - رضى الله عنه : « أيها الملك ! كنا قوماً أهل جاهلية ، نعبد الأصنام ، ونأكل الميتة ، ونأتى الفواحش ، وقطع الأرحام ، ونسئ الجوار ، ونأكل القوي من الضعيف ... فكنّا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولا منا ، نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه ؛ فدعانا إلى الله لنوحده ونعبده ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان ؛ وأمرنا بصديق الحديث ، وأداء الأمانة ، وصلة الرحم ، وحسن الجوار ، والكف عن المحارم والدماء . ونهانا عن الفواحش ، وقول الزور وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات . وأمرنا أن

نعبد الله ولا نشرك به شيئاً ؛ وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام . . . الخ .^(١)

ولقد كان السفيران حاضرين ، وفيهما عمرو ، لانتقصه ذلاقة اللسان ولاسعة الحيلة ، فلم يكذب جعفرأ في تصويره لحال الجزيرة قبل الإسلام ، ولحقيقة الدين الجديد ومثله ؛ فهي صورة صحيحة صادقة لما كان وما صار .

تلك شهادة من بطون التاريخ عن الجزيرة العربية ، وهذه شهادة أخرى من رجل غير مسلم في العصر الحديث عن العالم كله إذ ذاك . يقول (ج . هـ . دينسون) في كتابه « Emotions as the Basis of Civilisation » « العواطف كأساس للحضارة : » « ففي القرنين الخامس والسادس كان العالم المتمدين على شفا جرف هار من الفوضى ، لأن العقائد التي كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك ثم ما يعتد به مما يقوم مقامها ؛ وكان يبدو إذ ذاك أن للدينية الكبرى التي تكلف بناؤها جهود أربعة آلاف سنة مشرفة على التفكك والانحلال ، وأن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من الحمجية ، إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام . أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانهياب بدلا من الاتحاد والنظام . وكانت المدينة كشجرة ضخمة متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله واقفة تترنح وقد تسرب إليها العطب حتى الباب . . . وبين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذي وحد العالم جميعه » .^(٢)



و بعد فإن الحديث يطول ، وليس موضوع هذا الكتاب هو « الإسلام » إنما هو « المدالة

(١) من رواية ابن إسحق عن أم سلفة في السيرة لابن هشام الجزء الأول .

(٢) عن كتاب « الإسلام والنظام العالمي الجديد » تأليف مولاي محمد علي وترجمة الأستاذ أحمد جودة السحار .

الاجتماعية في الإسلام » فبحسبنا أن نعرض نماذج من الواقع التاريخي في هذا الموضوع
الخاص .

ولكننا لن نبدأ النماذج في هذا الاتجاه حتى نعرض بعضها في شأن آخر أعمق في
ضمير الإسلام ، وعليه قامت كل أسس الإسلام .

قلنا منذ قليل عن تلك الیقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ،
والحساسية للرهفة التي يثيرها في شعوره . ولقد حفظ الواقع التاريخي للإسلام نماذج لتلك
اليقظة الدائمة ، وهذه الحساسية للرهفة ، أكثر من أن نأتي هنا بها ، والنماذج القليلة المتنوعة
تنفي عن الكثير .

عن بريدة قال : « جاء ماعز ابن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله
طهرني ، فقال : ويحك ! ارجع فاستغفر الله وتب إليه . قال فرجع غير بعيد ، ثم جاء فقال :
يا رسول الله طهرني ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . حتى إذا كانت الرابعة قال
رسول الله : هم أطهرك ؟ قال : من الزنا . فسأل رسول الله : أبه جنون ؟ فأخبر أنه ليس
بجنون . فقال : أشرب خمرأ ؟ فقام رجل فاستنكبه فلم يجد منه ريح خمر . فقال :
أزيت ؟ قال نعم ! فأمر به فرجم . فلبثوا يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال : استغفروا لماعز ابن مالك ، لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوستغفروا . ثم جاءته
امراة من غامد من الأزدي ، فقالت : يا رسول الله طهرني . فقال : ويحك ! ارجعي فاستغفري
الله وتوبى إليه . فقالت : تريد أن تردني كما رددت ماعز ابن مالك ! إنها جيلي من الزنا !
فقال : أنت ؟ قالت نعم . قال لها : حتى تضعي ماني بطنك . قال : فكفها رجل من
الأنصار حتى وضعت ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد وضعت الغامدية ، فقال :
إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من ترصمه . فقام رجل من الأنصار فقال : إلى

رضاعه يانبي الله . قال فرجها . وروى أنه قال لما : اذهبي حتى تلدي . فلما ولدت قال : اذهبي فأرضعيه حتى تنطمي ، فلما فطمته أته بالصبي في يده كسرة خبز ، فقالت : هذا يانبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام . فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجوها . فيقبل خالد ابن الوليد بحجر فرمى رأسها ، فتنضح الدم على وجه خالد ، فسبها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مهلا يا خالد ، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت^(١) .

فهذا ماعز ابن مالك وهذه صاحبه ؛ ولم يكن أحدهما أو كلاهما ليجعل العقاب الأليم الذي يناله ، وللصير الشنيع الذي يحل به ؛ ولم يكن أحد قد رآهما لتثبت عليهما الجريمة ؛ ولكنهما يلحان على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكلما شامت رحمته ورحمة الإسلام أن لا يعضي في تتبع الاعتراف أصرا وألحا، وأغلقا على أنفسهما جميع الأبواب والمنافذ؛ بل زادت المرأة أن تحبه محمداً رسول الله بأنه يريد أن يردها كما رد ماعزا : إن كانت لتكاد تقول لرسول الله في شريعته !

لم هذا كله ؟ . . في قوله وقولها : « طهرني يا رسول الله » ما يشير إلى الباعث القوي الذي يفلب في أنفسهما على رغبة الحياة . إنها يقظة الضمير ، وحساسية الشعور . إنها الرغبة في التطهر من الإثم الذي لم يطلع عليه أحد إلا الله . إنه الحياء أن يلقيا الله غداً لم يطهرا من ذنب ارتكبا .

ذلك هو الإسلام . في حساسيته الرفقة تبدو في ضمير الجاني . وفي رحمته العميقة ، تبدو في رد النبي - صلى الله عليه وسلم - لما ؛ كذلك يبدو في حزمه في تنفيذ العقوبة عند ثبوت

(١) سلم والناسي .

التهمة ، لا يفقه نبل الاعتراف ولا عظم التوبة ، لأن الجاني والشارع يلتقيان هنا عند الرغبة في قيام هذا الدين على أساسه الركين .

فهذه في الحدود . فكيف بها في الاعتبار الاجتماعية التي يضحي أحياناً في سبيلها بالحياة ؟

إنها قصة عزل خالد عن إمارة الجيش في الشام ، وتوليها أبا عبيدة . وخالد هو القائد الذي لم يهزم إلى ذلك اليوم في موقعة قط ، وهو الجندى الذي تجرى الجندية في كيانه في الجاهلية والإسلام . خالد هذا يمزل من الإمارة ، فلا يضطغن ، ولا تأخذه العزة فينسحب من الميدان - ولا تقول يحاول الثورة - بل يظل في للمركة بالعزيمة ذاتها ، وبالرغبة في نصر دين الله ، والاستشهاد في سبيل الله لا ياتي إلا إلى هذه الاعتبارات كلها في الموقف ، لأن اليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية للرغبة التي يثيرها في ضميره ، فوق كل الاعتبارات وفوق كل اللابسات .

ولهذه الواقعة دلالتها في الجانب الآخر . جانب عمر ابن الخطاب . لقد كان عزله خالداً نتيجة هذه الحساسية للرغبة نفسها . فلقد أخذ على خالد في خلافة أبي بكر أشياء ثار لها ضميره ، وهاجت لها حساسيته . أخذ عليه تسرعه في قتل مالك ابن نويرة ، وإعراسه بعد ذلك بامرأته ؛ كما أخذ عليه بعدها حادثة قريبة منها هي زواجه من ابنة بجاعة في حرب مسيلة الكذاب ، غداة مقتل ألف ومائتين من خيرة الصحابة في هذه الحرب .. فلم يشفع له عنده فيما اعتقد من خطئه ، أن كان أكبر القواد وأكثرهم انتصارات ، والأمة الإسلامية على أبواب حروب ضخمة في الشام والعراق ؛ وهي أحوج ما تكون إلى عبقرية خالد التي لم تهزم قط ، فلم يكن شيء من ذلك بقادر على أن يسكن من حساسية ضمير عمر بخطأ خالد الفاحش ؛ وبضرورة إبعاده عن إمارة الجيش ، ثم عن الجيش كله . وقد انضم إلى هذه الحوادث كلها أن طريقة خالد في استقلاله بما يوكل إليه من الأمور ، لا تتفق وخطة عمر ،

وطبيعته من الإشراف على الدقائق والجزئيات ، استجابة لحساسية ضميره بالتبعات ^(١) .

ولسائل أن يسأل : ولم أبقى أبو بكر على خالد إذن وهذا خطؤه ؟
إن أبا بكر لم يسؤ ظنه بخالد إلى الحد الذي بلغه ظن عمر ؛ فقد رأى أنه أخطأ في التأويل ، ولم يقصد خطيئة ولا إيماً ؛ فوسعه عفوه ، وإن غضب على فعلته ، وبخاصة الثانية ، فكتب له كتاباً « يقطر دماً » . ولكن لما كان تقديره أن عمل خالد يقع في دائرة الخطأ ، عفا عنه وأبقاه .

هذا هو التفسير الصحيح الذي يتفق وحساسية الضمير الإسلامي في تلك الفترة .
وأعجب العجب ما أورده رجل كالكتور هيكل في تلميل موقف أبي بكر وموقف عمر ، من خالد ابن الوليد ، مما يتجافى مع روح الإسلام ، وإن كان يتفق مع الأعياب السياسية العصرية في هذه الأيام . قال في كتابه « الصديق أبو بكر » ص ١٥٠ - ١٥٢ :
« بلغ اختلاف الرأي بين أبي بكر وعمر في حادث مالك ابن نويرة ما رأيت .

وكلا الرجلين كان يريد للإسلام والمسلمين الخير ولا ريب . أفكان اختلافهما مع ذلك راجعاً إلى خلاف في تقدير ما صنع خالد ، أم كان اختلافاً على السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف الدقيق من حياة المسلمين . موقف الردة وقيام الثورة بها في أنحاء شبه الجزيرة ؟ !
الرأي عندى في هذا الخلاف أنه كان اختلافاً في السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف . وهو اختلاف يتفق وطبائع الرجلين . أما عمر ، وكان مثال المدل الصارم ، فكان يرى أن خالدًا عدا على امرئ مسلم ، ونزا على امرأته قبل انقضاء عدتها ؛ فلا يصح بقاؤه في الجيش حتى لا يعود لثملها فيفسد أمر المسلمين ، ويسئ إلى مكانهم بين العرب ؛ ولا يصح أن يترك بخير عقاب على ما أثم مع ليل . ولو صح أنه تأول فأخطأ في أمر مالك ، وهذا ما لا يميزه عمر ، فحسبه ما صنع مع زوجته ليقام عليه الحد ^(٢) . وليس ينهض عذراً له

(١) عن كتاب « خالد ابن الوليد » للأستاذ صادق عرجون .

(٢) لو كان هذا صحيحاً لأقام عليه الحد في خلافته .

أنه سيف الله ، وأنه القائد الذي يسير النصر في ركابه . فلو أن مثل هذا العذر نهض لأبيحت لخالد وأمثاله المحارم ، ولكان ذلك أسوأ مثل يضرب للمسلمين في احترام كتاب الله . لذلك لم يفتأ عمر يعيد على أبي بكر ويلح حتى استدعى خالدًا ، وعنفه على فعلته . أما أبو بكر فكان يرى أن الموقف أخطر من أن تقام لمثل هذه الأمور وزن . وما قُتل رجل أو طائفة من الرجال نلطاً في التأويل أو لنسب خطأ ، وانلطر محيط بالدولة كلها . والثورة ناشبة في بلاد العرب من أقصاها إلى أقصاها . وهذا القائد الذي يتهم بأنه أخطأ من أعظم القوى التي يدفع بها البلاد ، ويتقى بها الخطر ؟ وما الزوج بامرأة على خلاف تقاليد العرب ، بل ما الدخول بها قبل أن يتم طهرها ، إذا وقع هذا من فاحش غزاف حتى له بحكم الفوز أن تكون له سبايا يصبحن ملك يمينه^(١) ! إن التزم في تطبيق التشريع لا يجب أن يتناول النواحي والعطاء من أمثال خالد ، وبخاصة إذا كان ذلك يضر بالدولة أو يعرضها للخطر . ولقد كان المسلمون في حاجة إلى سيف خالد ، وكانوا في حاجة إليه يوم استدعاه أبو بكر وعنفه أكثر من حاجتهم إليه من قبل . فقد كان مسيلة باليمامة على مقربة من البطاح في أربعين ألفاً من بني حنيفة ؛ وكانت ثورته بالإسلام والمسلمين أعنف ثورة ؛ وكان قد قلب على عكرمة ابن أبي جهل من قواد المسلمين ، وكان أكبر الرجاء معلقاً بسيف خالد في الانتصار عليه . أفمن أجل مقتل مالك ابن نويرة ، أم من أجل ليل الجميلة التي فنت خالدًا ، يعزل خالد وتعرض جيوش المسلمين لتقلب مسيلة ، ويتعرض دين الله لما يمكن أن يتعرض له !! إن خالدًا آية الله وسيف الله . فلتكن سياسة أبي بكر حين استدعاه إليه أن يكتفى بتعنيفه ، وأن يأمره في الوقت نفسه بالسير إلى اليمامة وقضاء مسيلة .

« هذا في رأيي هو التصور الصحيح لما كان بين أبي بكر وعمر من خلاف في هذا

(١) هذا كلام رجل يجهل بنبيات الشرعية الإسلامية . فإذا كان خالد عدا على امرئ مسلم فلا بد من إقامة الحد عليه . ثم مادام هذا المرء مسلماً فوجهه لا تسمي في حرب !!

الحادث . ولعل أبا بكر إنما أصدر أمره إلى خالد يومئذ بالسير للقاء مسيلمة بعد أن تغلب متنبئ بني حنيفة على عكرمة ، ليرى أهل المدينة ومن كان على رأى عمر منهم خاصة ، أن خالداً رجل الملمات ، وأنه قد قذف به حين أصدر إليه هذا الأمر إلى جحيم ، إما ابتلعه وقضى عليه فكان ذلك خير عقاب له على ما صنع بأمر تميم وزوجها ؛ وإما صهره النصر فيه وطهره ، فخرج مظفراً غانماً قد سكن من المسلمين روعاً ، لا تمد فعلته بالبطاح شيئاً مذكوراً إلى جانبه » .

هذا هو التصور « الصحيح » للأمر في نظر الدكتور هيكل ! وإن أعجب فعجب لرجل يعيش بفكره ونفسه في جو هذه الفترة من التاريخ الإسلامى ، وفي ظل هذه الضائير المرهقة الحساسة الشديدة الحساسية من رجاله ؛ ثم لا يرتفع ضميره هو وشعوره بتفسير الحوادث عن هذا المستوى ، المستمد مباشرة من ملابسات السياسة في عصرنا المادى الحاضر ، لآمن روح الإسلام وتاريخه في تلك الفترة ! إنما هذه سياسة أيامنا الحاضرة تبرر الوسيلة بالنهاية ، وتهبط بالضمير الإنسانى إلى مستوى الضرورات الوقتية ؛ وتحسب هذا براعة في السياسة ، ولياقة في تصريف الأمور . وما أصغر أبا بكر في هذا التصور الذى يقول الدكتور هيكل : إنه هو التصور الصحيح ! لولا أن أبا بكر كان أكبر وأبعد من مدى الجهر الذى ينظر به رجل يعيش في عصرها باط ؛ فلا يستطيع إطلاقاً أن يرتفع إلى ذلك الأفق السامق البعيد . فضلاً على الجهل الفاضح بأوليات الشريعة الإسلامية .

ومرة أخرى يعود الدكتور هيكل في كتابه : « الفاروق عمر » جزء أول ، ليصور أفكار عمر وهو يهم بمزل خالد ، فيدركه هبوط العصر الذى يعيش فيه ، وتقعده به ثقله رئيس الحزب الذى يرى للصالح الوقتية والضرورات المحلية ؛ ولا يطبق أبداً أن يستشعر روح الإسلام في آفاته العليا . ذلك حيث يقول فى ص ٩٩ - ١٠٠ :

« كيف غامر عمر بعزل خالد ، وخالد على رأس قوات المسلمين بالشام ؟ وهذه القوات في موقف دقيق ؟ فقد كانوا هناك يلازم الروم ، لا يواجهونهم ، ولا يقدرون من أمرهم على شيء ، ولا يقدرون الروم من أمر المسلمين على شيء . كان ذلك موقفهم قبل أن يذهب خالد بن الوليد من العراق إليهم ، ثم ظلوا فيه بعد أن أقام خالد بينهم ، وكان كلا الفريقين يتعين الفرصة التي يخرج فيها من جهوده ، ويوقع فيها بملءه . أفلا يخشى الخليفة أن يفت أمره بعزل خالد في أعضاد المسلمين ، فيزيد موقفهم دقة ؟ أو لم يكن الأجل به أن يترث حتى يخرج خالد بالمسلمين من المأزق الذي هم فيه ، وله بعد ذلك أن يأمر بما يشاء !

« هذه اعتبارات لها من غير شك قيمتها في تطور القتال ؛ وسنرى من بعد أن أبا عبيدة قدرها قدرها ، دون أن يخشى برم الخليفة به أو غضبه عليه . لكن عمر نظر في الأمر من غير هذه الناحية ، فلما أنه أرجأ الأمر بعزل خالد إلى ما بعد المعركة لأضر ذلك سياسته وأفسد عليه خطته . فليس للمعركة مصير إلا أن يهزم المسلمون فيها أو ينتصروا . فإن انهزموا لم يبن عزل خالد عن هزيمتهم ؛ وإن انتصروا وخالد قائدهم لم يكن لعمر أن يعزل قائداً في أوج نصره . فإن فعل آتى أمراً إذا . وعمر حريص على ألا يبقى خالد على القيادة العامة بالشام أو بغير الشام ؛ لذلك أسرع فأصدر الأمر بعزله ، وله من العذر أن خالد لم يحقق مآنبه أبوبكر لتحقيقه . فإذا انتصر المسلمون بهذه فلا تريب على عمر فيه ، فهو إنما صنع ما اعتنع بأنه الحق ، وصنمه وخالد في موقف لا يظلمه من يأمر بعزله » .

هكذا يفكر هيكل « باشا » في القرن العشرين ، ثم يسند تفكيره إلى مرفى صدر الإسلام ؛ كما فكر من قبل ثم أسند تفكيره إلى أبي بكر أو هذه قوله رجل لم تمس روحه روح أبي بكر ولا روح عمر ، ولم تستطع حياته في جو الإسلام فترة أن تنتزع من

ملاسات القرن العشرين ، وما فيه من التواءات واحتيالات وانتهازات فرص على حساب الضمير أو حساب الحق أو حساب الدين .

وما ظن هيكल بعمر ؟ أفكان عمر مبقياً على خالد لو كان الظرف غير الظرف ، ولو كانت الفرصة غير الفرصة ؟ وهو يعتقدينه وبين ضميره - كما صور هيكل « باشا » - أن خالداً آثم في حق مالك ابن نورية وفي حق الله والدين ؟

أهو عمر ذلك الرجل الذي يقيم وزناً لهذه الاعتبارات ، ويحني لها رأسه . وهو الذي كان يثنى الشواحق ولا ينثنى ، ويواجه العاصفة بالآيمان ولا ينحني !

مثل هذا قد يصنعه ملوك بنى أمية أو ملوك بنى العباس ، ويمده الناس منهم دهاء وسعة حيلة ؛ فأما عمر فلا ، وأما أبو بكر فلا كذلك . وإنما يظن بمضهم بهما هذا الظن لضحالة روح العصر وهبوط مقاييسه ومعايره !

وبعد فقد أسهبت في عرض هذا اللون من التفكير وتفنيده ، لأصحح الخطأ العميق الذي يقع فيه من يريدون تصوير طرائق التفكير والشعور في عصر ارتفاع الروح الإسلامى ، على ضوء التفكير والشعور في عصرنا المادى البعيد عن ذلك الروح للرهب . وما يجره هذا الخطأ من سوء الفهم لحقائق الضمير البشرى ، وطاقته في السمو والحساسية . وما أريد أن أليس أولئك الرجال ثوباً فضفاضاً ، ولا أن أصورهم معصومين من كل ضعف بشرى ؛ ولكنما أريد أن أرد الثقة بالضمير البشرى إلى نفوس الناس ؛ كما أريد أن أصور هذه الفترة من حياة المسلمين في صورتها الصحيحة التى يستشعرها بقوة كل ضمير فيه استعداد لتطلع إلى هذا الأفق البعيد !

ثم لنمض في استعراض نماذج الحساسية للرغبة في شتى الملامح .

هذا عمر بن الخطاب خليفة يقبل حاملاً قربة ماء ، فيسأله ابنه في استنكار : لم فلت هذا ؟ فيجيب : « أعجبتنى نفسى فأحببت أن أذلها » . يالها من حساسية ! لقد

استشعرت نفس الرجل شيئاً من الزهو في أعماقها بالخلافة وبالفتوح وبالعظمة المقبلة ، فكره لها أن تلج في هذا الزهو ، فبادر يذلها . ويذلها على مرأى من الناس . ولا يبالى أنه الخليفة الحاكم على رقعة تضم إلى بلاد العرب معظم إمبراطوريتي كسرى وقيصر !

وهذا على ابن أبي طالب خليفة يرعد من البرد في الشتاء ، وعلى جسده ثوب صيفي لا وقاء له سواء . ويبت المال في يده ، تدوده عنه تلك القفظة في الضمير ، وذلك الإرهاق في الشعور .

ثم هذا أبو عبيدة مع جنده في عمواس ، وقد أخذها الطاعون الفاتك ، ويخاف عمر على « أمين الأمة » فيدعوه ليتمس له خرجاً من الهلاك في كتاب يقول له فيه : « أما بعد ، فإنني قد عرضت لي إليك حاجة أريد أن أشافئك فيها ، فزمت عليك إذا نظرت في كتابي هذا ألا تضعه من يدك ، حتى تقبل إليّ » . وينظر أبو عبيدة في الكتاب فيدرك قصد عمر ، ويشعر أنه إنما أراد أن يستله من الوباء الفتاك ، فيقول : « يفر الله لأمر المؤمنين ! » ثم يكتب إليه : « إنني قد عرفت حاجتك إليّ ، وإنني في جند من المسلمين لا أجد بنفسى رغبة عنهم ، فلست أريد فراقهم ، حتى يقضى الله في وفهم أمره وقضائه ، خللني من عزمتك يا أمير المؤمنين ، ودعني في جندي » . ويقرأ عمر الكتاب فيبكي ؛ فيسأله من حوله : أ مات أبو عبيدة ؟ فيجيب والدمع يخنفه : « لا . وكان قد » . . . وقد كان !

أهو الإيمان العميق بقدرة الله يسكن أبا عبيدة في مرداه إنه أكرم ، ومعه تلك الحساسية ألا يفر بنفسه ويدع جنده ، وهو وإيَّام جند في سبيل الله .

وهذا بلال ابن رباح مؤذن الرسول ، يرجوه أخوه في الإسلام « أبو رويحة الخثعمي » أن يتوسط له في الزواج من قوم من أهل اليمن فيقول لهم : « أنا بلال ابن رباح ، وهذا أخي

١- رويحة ، وهو امرؤسوء في الخلق والدين ، فإن شئتم أن تزوجه فزوجوه ، وإن شئتم أن تتعروا فعدوا » .

هكذا لا يدلّس عليهم ، ولا يخفى من أمر أخيه شيئا ، ولا يذكر أنه وسيط لينسى أنه مسئول أمام الله فيما يقول . وقد زوجه القوم مطمئنين إلى هذا الصدق ، وحسبهم أن يكون صاحبه وسيطا بين ابنتهم ومن خطبها إليه !

ثم هذا أبو حنيفة قد « بحث بمشاع إلى حفص ابن عبد الرحمن شريكه في التجارة ، وأعلمه أن في ثوب منه عيبا ، فبيّنه للناس ، فباع حفص المتاع ، ونسى أن يبين ، واستوفى ثمنًا كاملا لثوب غير كامل - وقيل إن الثمن كان ثلاثين ألفا ، أو خمسة وثلاثين ألفا - فأبى أبو حنيفة إلا أن يبعث لشريكه يكلفه أن يبعث عن المشتري ؛ ولكنه لم يهتد إلى الرجل ؛ فأبى أبو حنيفة إلا فصلا من شريكه ، وتنازكا . بل رفض أن يضيف الثمن إلى حر ماله ، وتصدق به كاملا ^(١) » .

« وروى أنه كان عند يونس ابن عُبيد حلل مختلفة الأثمان . ضرب قيمة كل حلة منه أربعمئة ، وضرب كل حلة قيمتها مائتان . فر إلى الصلاة ، وخلف ابن أخيه في الدكان ، فجاء أعرابي وطلب حلة بأربعمئة ، فعرض عليه من حلل المائتين ، فاستحسنها ورضيها واشتراها ، فضى بها ، وهى على يديه ، فاستقبله يونس ، فعرف حلتها ، فقال للأعرابي : بكم اشتريت ؟ فقال بأربعمئة ، فقال : لا تساوى أكثر من مائتين ، فارجع حتى تردها ! فقال : هذه تساوى في بلدنا خمسمئة وأنا ارتضيها ، فقال يونس : انصرف ، فإن النصيح في الدين خير من الدنيا بما فيها . ثم رده إلى الدكان ، ورد عليه مائتي درهم ، وخاصم ابن أخيه في ذلك ، وقال له : أما استحييت ! أما اتقيت الله ! ترجع مثل الثمن وتترك النصيح للمسلمين ! فقال : والله ما أخذها إلا وهو راض بها . قال : فهلا رضيت له بما ترضاه لنفسك ؟

(١) عن كتاب « أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام » للأستاذ عبد العظيم الجندى .

« وروى عن محمد ابن المنكدر أن غلامه باع لأعرابي في غيبته شقة من الخسيات بعشرة ، فلم يزل يطلب ذلك الأعرابي طول النهار حتى وجده . فقال له : إن النلام قد غلظ فباعك ما يساوى خمسة بعشرة . فقال : يا هذا قد رضيت . فقال : وإن رضيت فإننا لا نرضى لك إلا ما نرضاه لأنفسنا . ورد عليه خمسة »^(١)

ومفتاح هذه الحوادث الثلاث هو قول يونس ابن عبيد لابن أخيه : « أما استحييت ؟ أما اتقيت الله ؟ » . نعم إنه الحياء من الله ، وإنها التقوى لله . ذلك ما يثيره الإسلام في النفس الإنسانية بقوة حين تستشعر روحه ، ويتمزج بها وتخالطها بشاشته .

وإن وراء هذه النماذج التي عرضناها لمشرات ومثبات من أمثالها في كل معنى وكل اتجاه ، وحسبنا منها هذه للثل القليلة ، لتشير إلى الآفاق التي يهدف إليها الإسلام في تطهير الضمير البشري ورفعته ؛ ليستعلى على جميع الملبسات والضرورات . على حب النفس والحياة ، وحب المال والجاه ؛ وليصير على تكاليف البقطة السائمة التي يفرضها على ضمير الفرد ، والحساسية للرغبة التي يثيرها في شعوره ليضمن بذلك بلوغ تلك الآفاق .

ثم نمضى من بعد مطمئنين ، نستعرض بعض جوانب الواقع التاريخي للإسلام في العدالة الاجتماعية ، على هدى من تلك الآفاق المشعة العالية في واقع الإسلام .

المساواة المطلقة بين بنى الإنسان كانت رسالة الإسلام ، والتحرر الوجداني المطلق من جميع القيم وجميع الاعتبارات التي تحمّش هذه المساواة . ولقد أسلفنا الحديث عن نظرية الإسلام في المساواة والتحرر ، والنصوص التي لاتدع مجالاً للشك في عمق هذه

(١) عن كتاب : « الرسالة الخالفة » للأستاذ عبد الرحمن عزام .

النظرية وتأصلها في بناء الفكرة الإسلامية عن المجتمع الإنساني ، فالآن ننظر كيف طبقت هذه النظرية في واقع الحياة .

كان الرقيق في كل مكان على وجه الأرض طبقة غير طبقة الأحرار ، وكذلك كان في الجزيرة العربية . فأما محمد ابن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - فقد زوج ابنة عمته « زينب بنت جحش » سليمة قريش الهاشمية من مولاه زيد . والزواج مسألة حساسة ترتفع فيها قضية المساواة إلى أفق دونه كل أفق ؛ وما كان أحد غير هذا النبي ، ولا كانت قوة غير قوة هذا الدين ، بكافية أن تحقق هذه المعجزة التي لا تتحقق إلى اليوم في غير بلاد الإسلام . ونحن نشهد في الولايات المتحدة التي بطل فيها الرق بحكم القانون ، أن الزنبي لا يحرم عليه الزواج بالبيضاء - أية بيضاء - فحسب ، بل يحرم عليه دخول المدارس والجامعات والمطاعم ، والجلوس إلى جوار البيض في المركبات العامة ، والنزول معهم في المتأوى والفنادق حتى الآن !

وحينما آخى محمد - صلى الله عليه وسلم - بين المهاجرين والأنصار في أول الهجرة كان عمه حمزة ومولاه زيد أخوين ، وكان أبو بكر وخارجة ابن زيد أخوين ، وأبو رويحة الخثعمي وبلال ابن رباح أخوين . ولم تكن هذه الأخوة مجرد لفظ ، ولكنها صلة الحياة التي تعدل صلة الدم : صلة القرى في النفس والبال وسائر مظاهر الحياة .

ثم يبعث الرسول - صلى الله عليه وسلم - زيد مولاه قائداً لنزوة مؤتة ؛ ثم بابنه أسامة قائداً لنزوة الروم في جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار ، فيهم أبو بكر وفيهم عمر ، ووزراء الرسول وصاحبه ، والخليفتان بعده بإجماع المسلمين . وفيهم سعد ابن أبي وقاص وهو ذو قرى من رسول الله إذ كان من أخواله بني زهرة ومن أسبق قريش إلى الإسلام ، شرح الله له

صدره وهو ابن سبعة عشر عاماً ، وهو ذو مال ونعمة وقسرة على الحرب وعبقرية في الجهاد .

فإذا قبض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصر أبو بكر على إرسال جيش أسامة ، ثبتت قائده الذي اختاره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم سار يودعه إلى ظاهر المدينة ، أسامة راكب وأبو بكر الخليفة راجل ، فيستحي أسامة أن يركب وهو شاب وخليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمشي وهو شيخ ، فيقول : « يا خليفة رسول الله ، لتركن أو لاتزلن » فيقسم الخليفة : « والله لاتزل ، والله لأأركب . وما على أن أغرق قدمي في سبيل الله ساعة ؟ » .. ثم يرى أبو بكر أنفى حاجة إلى عمر ، وقد حمل عبء الخلافة على عاتقه ؛ ولكن عمر إنما هو جندي في جيش أسامة ، وأسامة هو الأمير ، فلا بد من استئذانه فيه ، فإذا الخليفة يقول : « إن رأيت أن تعينني بممر فافعل » .

يا الله ! .. إن رأيت أن تعينني بممر فافعل .. إنها آفاق عوالم ، لا يرق إليها تعليق أو مقال .

ثم تمضي مجلة الزمن فترى عمر بن الخطاب خليفة يولي عمار ابن ياسر على الكوفة - وهو أحد اللوالم - ويقف بباب عمر سهيل ابن عمرو ابن الحارث ابن هشام ، وأبوسفيان ابن حرب وجاعة من كهراء قريش ؛ فيأذن قبلهم لصهيب وبلال ، وهما موليان فقيران ، لأنهما كانا من أهل بدر ومن السابقين من الصحابة ؛ فتورم أنف أبي سفيان من الفضب لهذا التقديم ؛ وينطلق لسانه يدعو بدعوى الجاهلية يقول : « لم أركاليوم قط . يأذن لهؤلاء العبيد ، ويتركنا على بابهم » !

ويعر عمر ابن الخطاب يوماً بمكة فيرى الخدم وقوفاً لا يأكلون مع ساداتهم ، فينضب ، ويقول لساداتهم مستنكراً : « ما تقوم يستأثرون على خدامهم ؟ » ثم يدعو الخدم للأكل مع السادة في جفنة واحدة !

وكان عمر قد استعمل على مكة نافع ابن الحارث ، فلقبه عمر بعسفان ، فقال له عمر : من استخلفت على أهل الوادي ؟ قال : استخلفت عليهم ابن أبزى . قال : وما ابن أبزى ؟ فقال : رجل من مواليها . فقال عمر : استخلفت عليهم مولى ؟ فقال : إنه قارئ لكتاب الله ، عالم بالفرائض ، قاض . فقال عمر : أما إن نبيكم صلى الله عليه وسلم قد قال : « إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين » .

وما كان سؤال عمر استفكاراً . إنما هو استفهام ليعلم فيم كانت مزية ابن أبزى وهو لا يعرفه ؛ وإلا فهو الذى يقول وهو يوصى بالسة أهل الشورى بعده : « لو كان سالم مولى أبى حذيفة حياً لوليته » فهو عنده آثر من أهل الشورى وهم : عثمان وطى وطلحة والزبير وابن عوف وسعد ابن أبى وقاص وعبد الله ابن عمر !

وخطب رجل من الموالى إلى رجل من قريش أخته ، وأعطاهامالا جزيلا ، فأبى القرشى تزويجها إياه . فلما بلغ ذلك عمر ، قال للقرشى : ما منعك أن تزوجه ، فإن له صلاحاً وقد أحسن عطية أختك ؟ فقال القرشى : يا أمير المؤمنين ، إن لنا حسبا ، وإنه ليس لها بكف . فقال عمر : لقد جاء بحسب الدنيا والآخرة . أما حسب الدنيا فالمال ، وأما حسب الآخرة فالتقوى . زوج الرجل إن كانت المرأة راضية . فراجعها أخوها فرفضت . فزوجه منها . وقد رأينا من قبل كيف كان بلال المولى شفيعاً لأبى ربيعة العربى فى الزواج عند أهل اليمن ، فأكرموه من أجل بلال وقيلوه !

وقد كان المجال مفتوحاً أمام الموالى ليبلغوا أقصى مراتب الجدد فى كل اتجاه : « قد كان عبد الله ابن عباس يذكر ويذكره مولاة عكرمة . وكان عبد الله ابن عمر يذكر ومعه مولاة نافع . وأنس ابن مالك ومعه مولاة ابن سيرين . وأبو هريرة ومعه مولاة عبد الرحمن ابن هرمز .

» وفى البصرة كان الحسن البصرى ، وفى مكة كان مجاهد ابن جبر ، وعطاء ابن أبى رباح ، وطاووس ابن كيسان هم الفقهاء .

« وفي مصر تولى الفتيا يزيد ابن أبي حبيب في أيام عمر ابن عبد العزيز ، وهو مولى أسود من دقلة^(١) ... »

وبهذه الروح نفسها كان المسلمون ينظرون إلى المال . فالعامل بيده مكرم محترم ، لا في عالم النظريات والمثل ؛ بل في واقع الحياة ؛ لا يندش منزلة العامل أن تكون صناعته ما تكون ، فلعمل شرفه أياً كان ؛ ولن تمنحه حرفته النزود من العلم والتفوق فيه والاعتراف له بالأستاذية والتوقير .

« كان أبو حنيفة خزازاً ، كما كان كثير من رجال الفقه بعده تجاراً وصناعاً .

« هذا الإمام الخصاص أحمد ابن عمر ابن مهير ، أبوه تلميذ محمد والحسن صاحبي أبي حنيفة ؛ وكان الخصاص يؤلف للمهتدي بالله كتاب الخراج ؛ ويصنف كتبه العقلية في الفقه في حين يعيش من خصف النعال . وهذا الكرايس يبيع الكرايس أو الثياب الخام وهذا القفال يخرج يده فإذا على ظهر كفه آثار ، فيقول : هذا من أثر عملي في الابتداء (صناعة الأقفال) : وهذا ابن قطلوبغا يعمل خياطاً . والجصاص شيخ زمانه ينتسب إلى العمل في الجص . ثم هذا الصنار (من يبيع الأواني الصغرية أى التعاسية) والصيدلاني (من يبيع العطر) والحلواني (كان أبوه يبيع الحلوى) والدقاق والصابوني والنعال والبقالي والقنوري وغيرهم كثيرون . . يشهدون من خلال حقب التاريخ ، وبمجرد أن انشجر فجر الحضارة الإسلامية ، أن هذه الأمة حققت في المصور الأولى ، ما جاهد العالم الغربي عشرات القرون لتحقيقه ولما يكذب محققه : أن ليس ثمة من رفيعه ، وأخرى ضئيلة ، وإنما ثمة رجال رفيعون وآخرون لا رفعة فيهم^(٢) . »

(١) عن كتاب : « أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام » للأستاذ عبد الحميد الجندي .

(٢) المصدر السابق .

ولكن هذا الأفق من المساواة الإنسانية لا يتم تمامه حتى نعلم كيف كان المجتمع الإسلامي يامل الألعين من الناس فيه ، فإنه لا يكتفى أن يحترم الأدنى ويسوده ، إن لم ينزل الأعلى إلى مستوى واحد معه لا يفضل فيه إلا بالعمل ، والعمل وحده ، لا بالحسب والنسب ، والجاه والمال .

قال أبو يوسف في كتاب « الخراج » : حدثني عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء قال : كتب عمر رضى الله عنه إلى عماله أن يوافوه بالموسم ، فوافوه ، فقال : يا أيها الناس إنى أبث عمالي هؤلاء ، ولأه بالحق عليكم ؛ ولم استعملهم ليصيبوا من أبقاركم ولا من دمايكم ولا من أموالكم ؛ فمن كانت له مظلة عند أحد منهم فليقم . قال : فما قام من الناس يومئذ إلا رجل واحد ، فقال : يا أمير المؤمنين : حاملك ضربني مائة سوط . فقال عمر : أتضربه مائة سوط ؟ قم فاستقد منه : فقال إليه عمرو ابن العاص فقال له : يا أمير المؤمنين إنك إن تفتح هذا على حاملك كبر عليهم ؛ وكانت سنة يأخذ بها من بعدك . فقال عمر : ألا أقيده منه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد من نفسه ؟ قم فاستقد . فقال عمرو : دعنا إذن فلنرضه . قال فقال : دونكم . قال : فأرضوه بأن اشترت منه بنتي دينار ، كل سوط بدينارين !

ولقد اتقاه عمرو بن العاص عن سواء ، ولم يستطع أن يتوقاها عن ابنه حينما لطم ابن للمصرى فأقاده منه عمر ، وهو يقول للمصرى : « اضرب ابن الأكرمين » وكاد عمرو نفسه يذوقها لولا أن كف للمصرى وعفا !

ولقد جلس عمر ذات يوم يقسم مالا بين المسلمين ، فازدحم الناس عليه ؛ فأقبل سعد ابن أبي وقاص - وقد مر بنا نسبه وبلاؤه في الإسلام - فزاحم الناس حتى زحهم وخلص إلى عمر ، فعلاه عمر بالبرة وهو يقول : « لم تهب سلطان الله في الأرض فأردت أن أعلمك أن سلطان الله لا يهابك » .

ولعل قائلًا أن يقول : إنما هذا خليفة !

فلننظر الآن ماذا يلقي الخلفاء والملوك من رعاياهم من حرية في القول والشعور، منشؤها ذلك التحرر الوجداني الذي بثه الإسلام في الضمير ؛ وتلك المساواة المطلقة التي حققها في القول والعمل . وذلك النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كفل لكل فرد وجوده وكرامته وكفل له الملل والنصفة من الأعياء قبل الضمءاء !

هذا عمر يخطب الناس وهو خليفتهم فيقول : « إن رأيتم في أعوجاجاً فقوّموني » فيندب له رجل من عامة المسلمين يقول : « لو وجدنا فيك أعوجاجاً لقوّمناه بحد سيوفنا » ، فما يزيد عمر على أن يقول : « الحمد لله الذي جعل في رعية عمر من يقوّمه بحد سيفه » ! وغنم المسلمون أبراداً يمانية ، فخصه برد ، وخص ابنه عبد الله برد - كأي رجل من المسلمين - ولما كان الخليفة في حاجة إلى ثوب ، فقد تبرع له عبد الله ببرده ليضمه إلى برده فيصنع منهما ثوباً . ثم وقف يخطب الناس وعليه هذا الثوب . فقال : « أيها الناس ! اسمعوا وأطيعوا » . فوقف سلمان فقال : لا سمع لك علينا ولا طاعة . قال عمر : ولم ؟ قال سلمان : من أين لك بهذا الثوب ، وقد نالك برد واحد وأنت رجل طوال ؟ قال : لا تعجل ، ونادى : يا عبد الله ! فلم يجبه أحد (فكلهم عبد الله !) قال : يا عبد الله ابن عمر . قال : لبيك يا أمير المؤمنين . قال : ناشدتك الله البرد الذي اتبرزت به أهو برُذك ؟ قال : اللهم نم . قال سلمان : الآن مر نسمع ونطع .

وبعد ، فلعل قائلًا أن يقول : إنما هذا عمر !

فذا أبو جعفر المنصور ينشئ دولة في ظل الإرهاب والبطش - ولكنه لا يستطيع أن يعضي في ذلك إلى بعيد ، وسلطان الإسلام قائم يحمي الناس حتى من ذوى البطش والإرهاب ! . هاهو ذا يقيم دولة في هذا الجو فيدخل عليه سفيان الثوري فيقول : « ... فما قولك أنت يا أمير المؤمنين فيما أفقت من مال الله ، ومال أمة محمد بنير إذهم . وقد

قال عمر في حجة حجهما وقد أُنقِ ست عشرة ديناراً هو ومن معه : « ما أَرانا إلا وقد أَجفنا بيت المال » . وقد علمت ما حدثنا به منصور ابن عمار وأنت حاضر ذلك ، وأول كاتب كتبه في المجلس ، عن إبراهيم عن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود أن رسول الله قال : « رب متخوض في مال الله ومال رسول الله فيما شئت نفسه .. له النار غداً » ؟ فيقول أبو عبيد الكاتب - أحد متزلفي الحاشية في بلاط الملوك : أمير المؤمنين يُستقبل بمثل هذا؟ فيجيبه سفیان بنصف : « اسكت ، فإنما أهلك فرعون هامان ، وهامان فرعون » ^(١) . ثم يخرج وقد صدع بكلمة الحق القوية ، حيث لا يملك الجبارة - مهما تجبروا - أن يجرؤوا على من عمرت قلبه ، وارتفع على الضرورات ، وأخلص نفسه لله .

وهذا هو الواصل - وهو أحد الملوك المستبدين أيضاً - يدخل عليه شيخ من التكلمين ، فيسلم فلا يرد عليه الواصل ، إنما يقول : لاسلم الله عليك ! فإذا الرجل يحبه : « بئس ما أدبك مملك ! قال الله تعالى : « وإذا حُيِّتُم بِتَحِيَّةٍ فَخَيُّوا بِأَحْسَنِهَا أَوْ رُدُّوها » فلا حيتي بأحسن منها ولا رددتها » ^(٢) .

ويجلس أبو يوسف للقضاء ، فيختصم إليه رجل مع الهادي ، الملك العباسي ، في بستان ؛ ويرى أبو يوسف أن الحق مع الرجل ، ولكن للسلطان شهوده ، فيقول : إن الخصم يطلب أن يحلف الهادي على أن شهوده صادقون ! فينكل الهادي عن اليمين - لما يعتقد فيها من مهانة له - ويرد البستان على صاحبه . وكذلك يحلف الرشيد في قضية رأى أن يحلف فيها . وشهد عنده الفضل ابن الربيع فرد شهادته ، فتابته الخليفة قائلاً : لم رددت شهادته ؟ قال سمعته يقول : أنا عبدك . فإن كان صادقاً فلا شهادة للعبد . وإن كان كاذباً إنه لكذلك ^(٣) .

(١) من كتاب : أبو حنيفة للأستاذ الجندي .

(٢) من كتاب : للسند الجزء الأول نفس الأستاذ أحمد محمد شاكر .

(٣) من كتاب أبو حنيفة للأستاذ الجندي .

ولم تحب هذه الشعلة التي أضادها الإسلام في الضمير حتى في أحلك عصور التاريخ ،
فقد تناثرت على مداه أمثلة شتى لهذا التحرر الوجداني ، والسمو الروحي على جميع القيم ،
وجميع القوى ، وجميع اللباسات .

« كان أحمد ابن طولون في مصر بمقلم بكار ابن قتيبة القاضي الحنفي فيجي* إلى
مجلسه ؛ ولا يحس بكار بمقدمه إلا إذا جاء إلى جنبه . فلما طالبه بلعن الموفق (ولى عهد
الخليفة العباسي) توقف وقال : ألا لعنة الله على الظالمين . وقيل لابن طولون : إنما قصدك
بهذا القول . فطالبه ابن طولون برد الجوائز التي أجازها بها ، فأخذها كما هي بخواتمها .
وسجنه في دار اكترت له ، فكان يجلس في طاق ويحدث الناس بأذن التمسوه من ابن
طولون . فلما عرضت لابن طولون علته التي مات بها وجه إليه يستحله ؛ فقال للرسول :
قل له أنا شيخ كبير ، وأنت عليل ، وللتقى قريب ، والله الحائز بيننا . ومات ابن طولون
فكان بكار يقول : مات البائس ^(١) » .

هكذا . مات البائس . لما كان يحسه في نفسه من تعال عليه ، ولما كان يراه فيه من
بؤس ولو أوتى السلطان !

وفي أيام الدولة الأيوبية : « لما والى الملك إسماعيل الإفرنج أيام الحروب الصليبية ،
وسلم لهم صيدا وغيرها من الحصون لينجدوه على الملك نجم الدين أيوب ، أنكر عليه
عز الدين ابن عبد السلام هذه الفعلة ، فغضب عليه وعزله واعتقله . ثم بعث إليه يمد
ويمنيه ، فقال له الرسول : « تعاد إليك مناصبك وزيادة ، وما عليك إلا أن تنكسر
للسلطان » فما كان جواب الشيخ إلا أن قال : « والله ما أرضاه أن يقبل يدي . يا قوم
أنتم في واد وأنا في واد ^(٢) » .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

وفي أيام الظاهر يدرس كان الشيخ محي الدين النوى بدمشق ، وكان كثير الوعظ للظاهر ، يكتب إليه بما يراه إن كان بمصر ، ويصدع بكلمة الحق أمامه إن كان الظاهر بدمشق . .

وقد سجل السيوطي في حس المحاضرة طائفة كبيرة من تلك المكاتبات ، وأكبرها خاص بطلب ترك بعض الضرائب المفروضة لضيق الحال ، وخشية المآل ، فيقول في إحداها: « إن أهل الشام في هذه السنة في ضيق وضعف حال ، بسبب قلة الأمطار وغلاء الأسعار ، وقلة الغلات والنبات ، وهلاك المواشي ، وأنتم تعلمون أنه تجب الشفقة على الرعية ، ونصيحتهم (أى ولي الأمر) في مصلحته ومصلحتهم ؛ فإن الدين النصيحة » .

وقد رد السلطان هذه النصيحة ردا عنيفا ، واستنكر على العلماء موقفهم منه ، وسكوتهم يوم كانت البلاد تحت سنابك الخيل في عهد التتار عندما استولوا على الشام ؛ فيرد الشيخ أيضا ردا قويا مؤكدا قوله ونصيحته ، ومبيناً أنها الميثاق الذي أخذه الله على العلماء ليبيننه ، ويقول - رضى الله عنه - ردا عليه وعلى تهديده : « وأما ما ذكر في الجواب من كوننا لم ننكر على الكفار كيف كانوا في البلاد ، فكيف يقاس ملوك الإسلام وأهل الإيمان وأهل القرآن بظفارة الكفار ؟ وبأى شيء كنا نذكر ظفارة الكفار ، وهم لا يمتقدون شيئا من ديننا . . . وأما أنا فلا يضرني التهديد ولا يمنعني ذلك من نصيحة السلطان ، فإنني أعتقد أن هذا واجب على وعلى غيري ، وما ترتب على الواجب فهو خير وزيادة عند الله . . . وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد ، وقد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقول الحق حينما كان ، وألا نخاف في الله لومة لائم ؛ ونحن نحب السلطان في كل الأحوال ، وما ينقمه في آخرته ودينه » .

وقد توالى كتب الشيخ بهذه القوة الرفيقة ، ولكن لم ينتصح الظاهر بنصيحته ،

واستمر في جباياته لأنها الحرب التي تحتاج إلى المال والعتاد ؛ وقد جمع السلطان فتاوى العلماء في تأييد عمله ، فكتبوا بما أراد ماعدا الشيخ محيى فإن ذلك زاده استمسا كما برأيه وشدة فيه ؛ فأحضره الظاهر ليوقع على ما وقعوا ؛ فمئذ أجا به جوابا عنيفا ، بعد تلك الكتب الرفيعة . قال له : « أنا أعرف أنك كنت في الرق للأسير بدقدار ، وليس لك مال ، ثم من الله عليك وجعلك ملكا ، وسمعت أن عندك ألف مملوك ، كل مملوك له حياصة ^(١) من ذهب ، وعندك مائة جارية ، لكل جارية حق من الحلى ، فإن أنفقت ذلك كله ، وبقيت ممالك بالنبز الصوف بدلا من الحوائص ، وبقيت الجوارى بلباهن جون الحلى أفتيتك بأخذ المال من الرعية » .

فغضب الظاهر ، وقال : اخرج من بلدى (أى دمشق) فقال : السمع والطاعة . وخرج إلى نوى بالشام ، فقال القهاء : إن هذا من كبار علمائنا وصلحائنا ، وعن يفتدى به ، فأعده إلى دمشق ، فرسم برجوعه ، فامتنع الشيخ ، وقال : لا أدخلها والظاهر بها ، فمات الظاهر بعد شهر ^(٢) .

وقد وعى التاريخ القريب نماذج من هذه الكرامة تذكر منها حادثين مهمتهما من أفواه الرواة ، ولا أعلم أنهما قد دوّنا . والأول رواه لى المرحوم أحمد شفيق باشا المؤرخ للمروى عن عصر إسماعيل ، والثانى يرويه الكثيرون لقرب عهده في أيام الخديو توفيق .

فأما الحادث الأول فكان عند مازار السلطان عبد العزيز مصر في أيام إسماعيل . وكان إسماعيل حفيا بالزيارة ، لأنها كانت جزءا من برنامجيه للحصول على لقب خديو ، مع عدة امتيازات في نظام الحكم بمصر . وكان من برنامج الزيارة أن يستقبل السلطان العلماء

(١) الحياصة : الثياب اللوحاة بالذهب في مضاميتها .

(٢) عن كتاب « ابن تيمية » للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة .

في السراى . ولما كانت للمقابلة السنية تقاليد ، منها أن يتحنى الداخل إلى الأرض ، ويأخذ « تعظيلاً تركياً » ثلاث مرات ، ثم ما أدرى ماذا من تلك التقاليد العتيقة السخيفة للمنافية لروح الإسلام . . فقد كان حتماً على رجال السراى أن يدربوا العلماء على طريقة المقابلة عدة أيام ، كي لا يخطئوا في حضرة السلطان !

وعندما حان للوعد دخل السادة العلماء الأجلاء ؛ ففسوا دينهم واشتروا به دنياهم ؛ وانحنوا أمام مخلوق مثلهم تلك الانحناءات ؛ وأخذوا من الأرض السلام إلى رؤوسهم ، ثم منها إلى أفواههم ، ثم منها إلى صدورهم . وخرجوا موجعين ظهرهم إلى الباب ووجههم إلى السلطان ، كما أمرهم رجال التشرقيات .. ! إلا عالماً واحداً هو الشيخ حسن العدوى ؛ ذكر دينه ونسب ديناه ؛ واستحضر في قلبه أن لاعة إلا الله . دخل مرفوع الرأس كما ينبغي أن يدخل الرجال المؤمنون بالله ، وواجهوا خليفة بتحية الإسلام : « السلام عليكم يا أمير المؤمنين » وابتدروه بالنصيحة التي ينبغي أن يتلقى بها العالم الحاكم . دناه إلى تقوى الله ، والخوف من عذاب الله ، والعدل والرحمة بين رعاياه . . فلما انتهى سلم وخرج مرفوع الرأس كما يخرج الرجال المؤمنون بالله !

وأسقط في يد الخديو ورجال السراى ، وظنوا أن الأمر كله قد انقلب عليهم ، وأن السلطان لا بد غاضب ، فضائفة تلك الجهود التي بذلوا ، فذهابة تلك الآمال التي نسجوا ... !

ولكن كلمة الحق المؤمنة لا تنهب سدى ؛ فلا بد أن تصدع القلوب قوية حارة ، كما انبعثت من مكانها قوية حارة . وهكذا كان . فقال السلطان : ليس عندكم إلا هذا العالم . وخلق عليه دون سواء !

وأما الحادث الثانى فوق فى « دار العلوم » بين الخديو توفيق باشا والشيخ حسن الطويل .

كان الرجل يلبس جلباباً وجبة غير مشقوقة ، وهو أستاذ في الدار . وفي يوم علم الناظر أن الخديو سيزور مدرسته ، فأخذ أهبه ، وزين مدرسته ، وكان من بين الأهبة أن يغير الشيخ حسن الطويل زيّه ، ويستحضر له قفطاناً وجبة مشقوقة ، حتى يظهر في الزى الذى يليق أن يقابل به الحكام !

وسمع الشيخ طلب الناظر فوافق بالإيماء . وفي الصباح حضر الشيخ كما هو ومعه مندبل « محلاوى » به حزمة ملابس . ولما رآه الناظر هكذا سىء وجهه ، وقال والنضب والألم يبدوان عليه : أين الجبة والقفطان ياسيدنا الشيخ ؟ فأشار إلى المندبل وقال : هنا ؟ وترك الناظر يفهم أنه سيرتديهما عند قدوم الزائر العظيم ! فاطمأن الناظر إلى هذا التصرف الغريب !

ومر الوقت وهاهنا تزأركان الدار بقدوم الزائر المرتقب . وهنا كانت المفاجأة العظمى للناظر وللأستاذة وللجميع . . تقدم الشيخ من الخديو ويده الحزمة وهو يقول فى بساطة وثقة واعتداد : قالوا لابد أن تحضر بالجبة والقفطان ، فحضرت بالجبة والقفطان ، فإن كنت تريد الجبة والقفطان فهما ، وإن كنت تريد « حسن الطويل » فهذا هو حسن الطويل ! قال الخديو طبعاً إنه يريد حسن الطويل !

هذه نفوس مؤمنة لاتتمز إلا بمزة الإسلام ؛ وقد تحررت وجداناتها وضمايرها من كل القيم الزائفة ، والاعتبارات الفانية . لقد فهمت الإسلام على حقيقته ، واستشعرته فى صميمه ، واستلهمت روحه القوية المالية ، فلم تمد فى حاجة إلى استرضاء إنسان . وهذا هو الإسلام .

وبعد فلعل مما يتصل بالمساواة الإنسانية والتحرر الوجدانى والعدالة للطلقة أن نتحدث عن الواقع التاريخى فى معاملة البلاد المفتوحة ، والطوائف غير الإسلامية فى بلاد الإسلام .

فهذا لون من المساواة والعدل يتجاوز الأفراد إلى الجماعات؛ ويتجاوز حدود الإسلام إلى حدود الإنسان .

إن الحديث عن البلاد المفتوحة ليسوقنا إلى الحديث عن طبيعة الفتح الإسلامى وأسبابه وغاياته . وهو مبحث طويل ، نجتزئ منه بالقليل الذى لا بد منه ، والذى له علاقة وثيقة بالعدالة الاجتماعية فى محيطها الإنسانى .

لقد قامت دعوة الإسلام على مخاطبة العقل والضمير والوجدان ؛ وتجردت من وسائل القهر ، حتى القهر المعنوى بالخوارق المعجزة التى صاحبت الأديان الأولى ؛ فالإسلام هو الدين الذى أحترم القوى للدركة الشاعرة فى الإنسان ، فاكتفى بمخاطبتها بلا قهر ولا إعجاز بخوارق الطبيعة ، فمن باب أولى ألا يجعل القهر للمادى بالسيف أداة من أدواته . . « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ^(١) » . . « أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالنَّوْءِ عَظْمَةُ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ^(٢) » .

ولكن قريشاً وقمت أول الأمر بالقوة المادية فى طريق الدين الجديد ؛ وأذت من شرح الله صدره للإسلام ؛ وشردت للسليدين القلائل من أرضهم وديارهم وأبنائهم ؛ وتآمرت عليهم أن تقاطعهم فى الشعب حتى يهلكوا جوعاً ؛ ولم تدع وسيلة من وسائل القوة المادية إلا استخدمتها للصد عن هذا الدين . فلم يكن بد أن يدفع الإسلام عن نفسه ؛ وأن يرد هذا الظلم عن أهله : « أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ^(٣) » . . « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ^(٤) » .

ثم خلصت جزيرة العرب للإسلام ، فامتدت الفتوح الى ماوراء الجزيرة . فقيم كانت هذه الفتوح ؟

(٢) سورة النحل : [١٢٥] .
(٤) سورة البقرة : [١٩٠]

(١) سورة البقرة : [٢٥٦] .
(٣) سورة الحج : [٣٩] .

إن الإسلام كما أسلفنا عقيدة عالمية ، ودين عام ؛ فهو لا يحصر نفسه في حدود الجزيرة ، إنما يريد أن يفيض على الإنسانية كلها في جميع أقطارها . ولكنه يجد أمامه قوة الدولة في إمبراطوريتي كسرى وقيصر المتاخمتين له ، تنف له بالمرصاد ؛ فلا تسمح لدعاته أن ينشروا في الأرض ، ليكشفوا للناس عن حقيقة هذا الدين . ولابد له أن يزيل هذه القوة - قوة الدولة - ويقم مكانها النظام الإسلامي القائم على عبودية الناس لله وحده ، وخروجهم من العبودية للعباد ، ليخل بين المهدى والناس ، وليسمع كلمته خالصة ؛ فن شاء استمع إليها وهو حر الإرادة ؛ ومن شاء أعرض عنها وهو مالك لأمر نفسه ، بعد أن تزول قوة الدولة للمادية من الطريق . وبعد أن تصبح الدينونة لله وحده - بسيادة شريعته ونظامه - ولا تكون لأحد من العباد . وهذا معنى أن يكون « الدين » كله لله حسب التعبير القرآني الكريم : « وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله »^(١) فالدين هنا يعني الدينونة . وللقصود به أن تكون حاكمية الله هي وحدها التي يدين لها الناس ، وأن يخرجوا من حاكمية المباد ثم يختاروا عقيدتهم بلا إكراه ..

هذه الفتوح الإسلامية إذن لم تكن غزواً للشعوب بالقوة ؛ ولا استثماراً للاستغلال الاقتصادي على نسق الاستثمار في القرون الأخيرة . إنما كانت إزالة للقوة المادية للدولة التي تحول دون الشعوب ودون العقيدة الجديدة . كانت غزواً روحياً للشعوب ، وغزواً مادياً للحكومات التي تعبر هذه الشعوب ، وتصد عنها الدين الجديد بالقوة المادية والجبروت ، وتخصمها للمتألمين من الحكام .

وتبعاً لحقيقة أن الإسلام دين للبشر كافة وأنه لا يعتمد على القهر المادي ، فإنه وضع شعوب الدنيا أمام ثلاث طرق ، لكل أن يسلك إحداها : الإسلام ، أو الجزية ، أو القتال .

(١) سورة الأنفال : [٣٩]

فأما الإسلام ، فلائنه الهنءى ، ولأنه التصور الءهءء الكامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ وهو المآز الءى يعبره غير المسلم ، فإذا هو منذ اللحظة الأولى أء لءمع المسلمين ، له مالم وعليه ماعليهم ، لا يرتفعون عليه بمءب أو نسب أو مال أو آاء ، ولا يءءلف عنهم يءنس أو لون أو أمة أو عشيرة .

وأما الجزية ، فلأن الفرد للسلم يؤءى ضريبة الدم لمآية الدولة ؛ ثم يؤءى للدولة الزكاة لمآية المءتمع . والفرد غير السلم يءتمع بالأمن فى ظل الدولة الإسلامية ، وبالمآية الءاخلية والمآارجية ، وبسائر المرافق الءى تهيئها الدولة للسكان ، كما يءتمع بالضمان المآعماى عند العجز والشيفوخة . فىجب عءلا أن يسالم فى هذا كله بالمال . ولما كانت الزكاة عبادة إسلامية فوق أنها فريضة مالية ، فإن الإسلام - زيادة فى حساسيته بمآه الءى لا يءتفقونه - لم يشأ أن يرغهم على أءاء عبادة إسلامية ، فأخذ منهم الفريضة المالية فى صورة جزية ، لا فى صورة زكاة ، منظورا فى تقديرها إلى ضريبة الدم الءى لا يؤءيها إلا المسلمون . ثم إن الجزية علامة تسليم ، أى عءم مقاومة للإسلام بالقوة ، ومءخلفة بينها وبين الناس . وهذا ما يهءف إليه الإسلام .

وأما القتال ؛ فلأن إباء الإسلام والجزية دليل على الإصرار الواضح على المآيولة ءون الإسلام وأفكار الناس . فىجب إذن أن يزال هذا الإصرار الماى بالقوة الماىة ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الآخر .

ولقد حقق الإسلام أهءافه كاملة فى البلاد المنفزة ؛ فكفل لأهلها المساواة المطلقة بأهل الجزيرة فى حالة الإسلام ؛ وكفل لهم ءقوق الإنسانية الكريمة فى حالة ءفع الجزية ؛ وكفل لهم المعاملة الإنسانية العاءة فى حالة القتال .

أقر الإسلام بعض ءكام البلاد المفتوحة على ءكمها إذ صاروا من المسلمين . فهذا « بازان » الفارسى بقره أبو بكر على ءكم النين . وهذا « فيروز » يقيمه ءاكما على

صنماء ، فلما أجلا عنها قيس بن عبد نفوذ العربي ، برده إليها أبو بكر متمصراً للسلم الفارسي على المسلم العربي !

كذلك أقر الحكام المسلمون كثيراً من الموظفين في بلادهم المفتوحة على وظائفهم التي هي دون الولاية ، ممن بقوا على دينهم ولم يسلموا ، وأخلصوا في العمل للصالح العام .

ومع أن نصوص الإسلام تبيح للفاتحين أن يستأثروا بكل ما يملك المحاربون الذين يأبون الإسلام والجزية ويقاتلون المسلمين ، فإن عمر ابن الخطاب حين فتحت فارس على أيامه ، تصرف بما أملت عليه روح الإسلام ، فاستبقى الأرض لأهلها وفرض عليها الخراج ، مراعيًا في ذلك مصلحتين : مصلحة أهل البلاد المفتوحة - ولو أنهم قاتلوا المسلمين - لتبقى لهم وسيلة ارتزاقهم وعملهم ؛ ومصلحة الأجيال القادمة من المسلمين ؛ فلا يستأثر بالأرض ذنوبهم الفاتحون في جيل واحد ؛ بل يؤخذ منها الخراج فينفق في مقبل الأجيال على المصالح العامة ؛ وينال منه المستحقون بقدر ما يستحقون في الزمن الطويل .

وهناك ظاهرة واضحة في معاملة الإسلام للبلاد المفتوحة . فلقد عاملها على الأساس الإنساني الكريم ؛ فأبالح لها كل مافيها من خير ؛ وأتاح لها التمتع بمزاياه جميعا دون قيد ولا شرط ؛ بل دعاها بكافة الوسائل إلى الانتفاع بذلك الخير والتمتع بهذه المزايا . ولم يقم حاجزاً من اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أمام أحد ؛ فاستطاع الجميع أن يبذلوا نشاطهم الطبيعي لخير الجميع . وقد أسلفنا كيف نبغ للوالى وأبناء البلاد المفتوحة في خاصة ما يختص بالإسلام وهو الفقه والحديث ؛ فلم يكن مرفق من مرافق الحياة العامة موقوفاً على أبناء الجزيرة الفاتحين ؛ حتى الولاية العامة كانت من نصيب بعضهم في بعض الأحيان . كما أن أموال كل بلد كانت تنفق في مصالحه أولاً ؛ فلا يرسل إلى بيت

المال إلا ما فضل منها . فلم تكن البلاد المفتوحة مستعمرة يعيش الفاتحون من دماء أهلها وأموالهم .

ومما يجصل بهذه الظاهرة الواضحة تلك الحرية التي كفلها الإسلام لأهل البلاد المفتوحة في مزاوله شعائرم الدينية ؛ وهذه الحماية التي فرضها لبيئهم وكنائسهم ومعابدهم وأحبارهم ورهبانهم ؛ وهذا الوفاء بالعهود المقطوعة لهم وفاء نادر للنال لم تعرفه الإنسانية في معاملاتها الدولية في القديم أو الحديث . وما تزال تقاليد الإسلام إلى اليوم عاملة في هذا المجال .

وإن الإسلام ليبدو فارغاً سامقاً رفيعاً كريماً في واقعه التاريخي في جميع المصور ، حيناً تقاس إليه الحضارة الغربية القائمة ، وما نصنعه بالبلاد التي يوقعها سوء الطالع في أوهاق الاستعمار ، حيث يحال بين هذه البلاد وبين الزايا الحقيقية للحضارة الغربية في التزينة والتعليم ، وفي الاقتصاد والتعمير ، كي تبقى أطول أمد ممكن بقره حلوبا للمستعمرين . وذلك فوق الإذلال لكل كرامة إنسانية ، فردية أو جماعية ؛ وفوق الفساد الخلقي الذي ينشر عن قصد وسوءنية ؛ وفوق الفتن الحزبية والطائفية التي تبذر بذورها ويجهد غرسها ؛ وفوق سائر ألوان اللصوصية والنهب والسلب للأفراد والجماعات والشعوب . فأما الحرية الدينية التي يتشدق بها بعضهم في هذا الزمان ، فقد سبقها فظائع محاكم التفتيش في الأندلس ، وفظائع الحروب الصليبية في الشرق . وما تزال هذه الحرية الدينية شكلية . فقد كان المبشرون للسيحيون في السودان الجنوبي إلى عهد قريب جداً تجند لهم كل قوى الدولة ، بينما يحظر دخول المسلمين حتى للتجارة ، وهذا « أللنبي » القائد الإنجليزي في الحرب العظمى الماضية يمر عن نفس كل أوربي وهو يدخل بيت المقدس فيقول : « الآن فقط انتهت الحروب الصليبية » وهذا هو الجنرال كاترو الفرنسي يقف في دمشق في ثورتها الأخيرة عام ١٩٤٠ فيقول : « نحن أحفاد

الصليبيين ، فمن لم يسجبه أن نحكم فليرحل » ويقول مثلها زميل له في الجرائد سنة ١٩٤٥ .
 فأما في الكتلة الشيوعية فالمسلمون يصب عليهم الإقناء بالجلّة ، فيتناقص عددهم في ربع قرن
 من اثنين وأربعين مليوناً إلى ستة وعشرين مليوناً في روسيا ، ويحزمون الآن بطاقات التمييز
 التي يستحيل على الأفراد أن يحصلوا على ضرورتهم بدونها . ويقال لهم : لكم
 أن تصلوا لله إذا شئتم ، ولكن لا طعام لكم من الدولة فاطلبوا من الله هذا الطعام !
 وشبهه بهذا ما يصيبهم في الصين ويوغسلافيا وفي كل مكان .

لقد كان الإسلام قفة في الدلّ الاجتماعي الإنساني الشامل لم تبلغها بعد الحضارة
 الأوروبية . ولن تبلغها أبداً ، لأنها حضارة المادة الجامدة . حضارة القتل والقتال والقلب
 والنضال (١)



ولقد سبق الحديث عن منهج الإسلام في الرحمة والبر والتكافل الاجتماعي الشامل
 بين القادرين والعاجزين ، وبين الأغنياء والفقراء ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الحاكم
 والمحكوم ؛ بل بين جميع أبناء الإنسان . فالآن نعرض نماذج من الواقع التاريخي ، مما
 حفل به تاريخ الإسلام الطويل .

فهذا أبو بكر كان له يوم أسلم أربعون ألف درهم مدخرة من ربح تجارته ، وقد ربح
 الكثير من التجارة بعد إسلامه ؛ فلما هاجر إلى المدينة مع صاحبه - صلى الله عليه وسلم -
 لم يكن قد بقي له من كل مدخره سوى خمسة آلاف درهم . لقد أفاق ماله المدخر في اقتداء الضعفاء
 من الموالى المسلمين الذين كانوا ينوقون العذاب ألواناً من سادتهم الكفار ، كما أنفق في بر
 الفقراء والمعوّزين .

وهذا عمر ابن الخطاب - وإنه لرجل فقير - يصيب أرضاً بخير ، فيجيء

(١) يراجع بتوسع كتاب « السلام المالي والإسلام » وفصل : « طبيعة الفتح الإسلامي » في كتاب
 « دراسات إسلامية » للمؤلف .

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيقول : أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه . فأتأمر به ؟ فيجيبه الرسول : « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » فيجعلها عروفاً على الفقراء والقربى وفي الرقاب وفي سبيل الله والضعيف ، لاجنح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطعم صديقاً غير متمول فيها . ويخرج بذلك من أعز ماله تصديقاً لقول الله : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِّبْتُمْ »^(١) .

وهذا عثمان - قبل الخلافة - تردعير له من الشام في وقت نزل فيه البرج بالمسلمين من الجلب ، فإذا هي ألف بعير موسوقة برأ وزيتاً وزيتاً ، فيجيئه التجار يقولون : بننا من هذا الذي وصل إليك ، فإنك تعلم ضرورة الناس . . فيقول : حبا وكرامة . كم تريحوني على شرائي ؟ فيجيبون : الدرهم درهمين . فيقول : أعطيت أكثر من هذا . فيقولون : يا أبا عمرو ، ما بقي في المدينة تجار غيرنا ، وما سبقنا إليك أحد ، فمن ذا الذي أعطاك ؟ فيجيب : إن الله أعطاني بكل درهم عشرة ، أعندكم زيادة ؟ فيقولون : لا . فيشهد الله على أن هذه العير وما حملت صدقة لله على المساكين والفقراء من المسلمين .

وهذا على وأهل بيته يتصدقون بثلاثة أرغفة من سويق كانت لهم ، على مسكين ویتيم وأسير ، ثم يبيتون على الطوى ، وقد شبع المسكين والیتيم والأسير .

وهذا الحسين يتقله الدين وهو يملك عين أبي نزر ، فلا يبيعها ، لأن فقراء المسلمين يستقون منها ، فهي لهم ، وليحتمل ثقله الدين وهو الكريم ابن الكرام من ذروة هاشم . وهؤلاء الأنصار في المدينة يشركون المهاجرين في أموالهم ومساكنهم ، ويؤاخذونهم فيقولون مآلهم ، ويفدون عانيهم ، ويخلطونهم بأنفسهم « وَلَا يَحْدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ »^(٢) . كما وصفهم القرآن الكريم .

(٢) سورة المعر : [٩] .

(١) سورة آل عمران : [٩٢] .

وتظل روح الإسلام عاملة في هذا الاتجاه ما بعثت دار الإسلام عن التأثير بالحضارة الغربية المادية ، فيروى الأستاذ عبد الرحمن عزام في كتابه « الرسالة الخالدة » عن قبيلة الطوارق يقول :

« رأيت بمض قبائل الطوارق في شمال إفريقية يحيون حياة هذا التكافل السعيد ؛ فليس فيهم من يعيش لنفسه ، وإنما لجماعته ، وأعظم ما يفتخر به ويعتز ، هو ما يصنع لهذه الجماعة . وأول ما لفت نظري لحالتهم هذه أن رجلا من أهل الحضر هاجر من الفرنسيين ، ونزل بينهم في فزان ، فجاورهم وعاش بفضلهم ؛ ثم خرج يطلب الرزق ، ويريد أن يرد الجليل ، وترك أسرته في جوار هذه الجماعة الإسلامية . غير أن النص لا يزمه ، ولم يستطع كسبا ، فجاءنا في « مصرانة » يستمدنا ، فأعناهُ ليعود إلى أهله ، ولكنه عاد إلى بلد نحو سنة مرة أخرى ، فظننت أنه رجع من أهله ، فقال : لا . وإنما الآن أستطيع الرجوع إلى أهلي . فقلت : وكيف ذلك ؟ قال : بمساعدة لائقنا الأخير انجرت بما حصلت عليه ، وأصبح الآن في يدي ما أعود به إلى جماعة الطوارق . فقلت : إلى أولادك أم إلى جماعة الطوارق ؟ قال : إلى الطوارق أولا ، فهم آووا أولادي في غيبتى ، وأنا سأكفل أولاد من أجده غائبا منهم ، وأقسم ما أعطى الله بين أولادي وأولاد جيراني . فقلت : هل تعيش بجماعتكم كلها كما تعيش أنت مع جيرائك ؟ قال : كلنا في الخير والشر سواء ، والفضل لصاحب الفضل ، والواحد من جماعتنا يستحق أن يعود إلى النجع خاليا ، لا حياء من أهل بيته ، بل حياء من جيرانه الذين ينتظرون عودته ، كأهل بيته سواء بسواء »

ثم يقب على هذه الشاهدة بكلمة صادقة تمثل الحقيقة الواقعة :

« ليست جماعة الطوارق هذه أو أضرابها من أهل البادية وسكان القفر مخصصة بهذه الروح الجماعية ، ولا هي من مستلزمات عصبيتها ، وإنما هي الروح الإسلامية أكثر ظهوراً

في هؤلاء الذين لا يزالون بمزمل من الحياة الحديثة للمادية . وقد وجدت هذه الروح في الدساكر والقرى الإسلامية التي لا تزال مطبوعة بالطابع الإسلامي ، سواء أكان أهلها عرباً أم عجم ، أيضاً أم سوداً ، في المشرق أم في المغرب . فقد رأيت جماعة المسلمين في كثير منها لا يزالون يقيمون حياة الخير والتضامن والتكافل والتعاون على البر . . لا يزالون أقرب إلى المجتمع الصالح كما أراداه صاحب الدعوة ، من عشرات الملايين الذين فتنوا بالحضارة الغربية للمادية ، فهم يعيشون لأنفسهم ، ولو انقضت جماعتهم ؛ ويؤثرون شهواتهم على البر بأهلهم فضلاً عن جيرانهم . »

هذا التكافل الذي توحى به روح الإسلام لم يكن متروكاً للوجدان الفردي والجماعي وحده . فقد كان الحاكم يلزم به ويطبقه . فهذا عمر ابن الخطاب يفرض للمقطوم واللسن وللريض فريضة من بيت المال - وذلك غير مصارف الزكاة للعروقة . وهذا هو يدرأ حد السرقة في عام الرمادة حين جاع الناس . لأن في الجوع شبهة الاضطرار إلى السرقة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

ولعل الحادثة التالية عن عمر ذات معنى حاسم في التطبيق العملي للتكافل ، ولحق الملكية الفردية وحدوده في محيط الجماعة :

« روى أن غلاماً نالاً بن حاطب ابن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فأتى بهم عمر ، فأقروا ، فأمر كثير ابن الصلت بقطع أيديهم ، فلما ولي رده ، ثم قال . أما والله لولا أني أعلم أنكم تستعملونهم وتجميعونهم ، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له ، لقطعت أيديهم ثم وجه القول إلى عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة فقال : وأيمن الله إذ لم أفعل ذلك لأغرمك غرامة توجعك ! ثم قال : يا مزني ، بكم أريدت منك ناقتي ؟ قال : بأربعمائة . قال عمر لابن حاطب : اذهب فأعطه ثمانمائة وأعطى الغلمان السارقين من الحد ، لأن صاحبهم اضطرهم إلى السرقة لجوعهم ، وحاجتهم إلى سد رمقهم .

وبما يزيد في جلال هذا التكافل الاجتماعي في تاريخ الإسلام أن يتعدى الدائرة الإسلامية إلى الدائرة الإنسانية .

رأى عمر شيخاً ضريراً يسأل على باب فسأل ، فلم أنه يهودى فقال له : ما الجأك إلى ما أرى ؟ قال : الجزية والحاجة والسن ، فأخذ عمر يديه وذهب به إلى منزله فأعطاه ما يكفيه ساعتها ، وأرسل إلى خازن بيت اللال : انظر هذا وضرباه فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ، ثم نخذه عند الحرم . إنما الصدقات للفقراء والمساكين . وهذا من مساكين أهل الكتاب . ووضع عنه الجزية وعن ضربائه .

ولما سافر إلى دمشق مر بأرض قوم مجذمين من النصارى ، فأمر أن يطوأم الصدقات ، وأن يجرى عليهم القوت .

وهكذا ارتفع روح الإسلام بمصر إلى هذا الأفق الإنساني الكريم منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ؛ فيجعل الضمان الاجتماعي حقاً إنسانياً ، لا يتعلق بدين ولا ملة ، ولا تعوقه عقيدة ولا شرعة .

ألا إنه الأفق البعيد السامق الذى تطلع البشرية اليوم دون مرتقاء !

فأما سياسة الحكم وسياسة اللال من الوجهة الرسمية في الدولة ، فقد شهد الواقع التاريخي عنهما فترة فريدة في حياة الإسلام ، لم تمر طويلاً مع الأسف الشديد . وسنرى فيما بعد علّة هذا ، نرى إن كانت الملة كامنة في طبيعة النظام الإسلامي في هاتين الناحيتين كما يزعم الزاحون أم إنها الملابس الأخرى التي لا علاقة لها بطبيعة هذا النظام . ولنبدأ بالحديث عن سياسة الحكم ، إذ كانت سياسة اللال في الواقع التاريخي تبعاً لها . وفرعاً عن تصورهما .

حينما حضرت النبي صلى الله عليه وسلم الوفاة دعا أبى بكر ليصلى بالناس ؛ فلما

راجعته عائشة ، لأن أبا بكر رجل أسيف ، فإذا قام في الناس لم يسمعوا صوته .. أخذه
الغضب ، وذكر صويحبات يوسف ! وأصر على دعوة أبي بكر ليصلي بالناس .
أفكان ذلك استخلاقاً من الرسول صلى الله عليه وسلم لصاحبه في النار ؟ وهل فهم
للمسلمون منه ذلك فهماً صريحاً ؟

نستبعد نحن هذين الفرضين . فلو شاء النبي صلى الله عليه وسلم أن يستخلف ، ولو
كان هذا الاستخلاف من فرائض هذا الدين ، لجر بالاستخلاف كما جهر بكل فريضة
أخرى من فرائض دينه . ولو أن فهم للمسلمون منه فهماً صريحاً أنه يستخلف أبا بكر ما
ثار الجدل في السقيفة بين المهاجرين والأنصار ، فما كان الأنصار ليجادلوا في أمر رسول الله .
كان الأمر إذن للشورى بين المسلمين ، وللإقناع وللإقتناع بمن هو أحق الناس
بالخلافة . ولئن كان الجدل يوم السقيفة قد انتهى إلى أن تكون الخلافة في المهاجرين ،
فما كان ذلك فرضاً إسلامياً ؛ ولكنه تواضع واتفق بين جماعة المسلمين ، كان الأنصار
يملكون رده ولا تريب عليهم ، لولا أنهم ارتضوه لأنه أصلح خليفة ، ولأن المهاجرين
أسبق إلى الإسلام ، ولعوامل محلية واقعة بين الأوس والخزرج كذلك في المدينة .

وإذا كان التراضي قد تم يومذاك أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان هناك
ما يلزم أن تكون في قريش خاصة ؛ ولو كان الأمر كذلك ما قال عمر ابن الخطاب وهو
يعين أهل الشورى بعده : « ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفته » فسالم ليس
قرشياً عن يقين ! وروح الإسلام ومبادئه تأبى أن تجعل لقريش درجة فوق درجة
للمسلمين ، لجرد أنها قريش ، أو أن فيها نسب الرسول . والرسول صلى الله عليه وسلم هو
الذي يقول : « من أبطلأ به عمله لم يسرع به نسبه » ^(١) .

ولقد استخلف أبو بكر عمر ، ولكن هذا لم يكن إلزاماً للمسلمين ؛ فلقد كانوا في

(١) مسلم وأبو داود والترمذي

حلّ من رد هذا الاستخلاف . وعمر لم يصبح خليفة بحكم استخلاف أبي بكر له ، بل بمبايعة الناس إياه . وكذلك عين عمر بعلمه ستة للشورى على أن يختاروا منهم واحداً . وما كان المسلمون يميزون أن يختاروا واحداً من الستة ، وإنما هم التزموا لأن الواقع كان يشهد بأن الستة هم الأفضل ، وأن تعيين عمر لم يتفق مع هذا الواقع .. من هنا جاء الالتزام . فأما البيعة لعليّ ؛ فقد ارتضاها قوم ، وأباها آخرون ، فكانت الحرب للمرة الأولى بين المسلمين . وأعقبها الكوارث التي حاقت بروح الإسلام ومبادئه في الحكم والمال ، وفي غير الحكم والمال .

هذا الاستعراض السريع يكشف لنا عن قاعدة الإسلام الأصلية في الحكم . وهي أن اختيار المسلمين المطلق هو المؤهل الوحيد للحكم . وهذا ما فهمه المسلمون وهم يؤخرون علياً ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقرب الناس نسباً إليه . ولقد يكون عليّ قد غبن في تأخيرهم - وبخاصة بعد عمر . ولكن هذا التأخير كان له فضله في التقرير العملي لنظرية الإسلام في الحكم ، حتى لا تقوم عليها شبهة من حق الوراثة ، الذي هو أبعد شيء عن روح الإسلام ومبادئه . وأياً كان الغبن الذي أصاب شخص الإمام كرم الله وجهه فإن تقرير هذه القاعدة كان أكبر منة على كل حال !

فلما جاء الأمويون ، وصارت الخلافة الإسلامية ملكاً عضوياً في بني أمية ، لم يكن ذلك من وحي الإسلام ، إنما كانت من وحي الجاهلية الذي أطفأ إشراقة الروح الإسلامي . ويكفي أن نثبت هنا بعض الروايات عن اللابسات التي صاحبت البيعة ليزيد ابن معاوية : كان معاوية بعد أخذ البيعة ليزيد في الشام قد كلف سعيد ابن العاص أن يحتال لإقناع أهل الحجاز ، ففجز ، فسار معاوية إلى مكة ومعه الجند والمال . ودعا وجهاء المسلمين فقال لهم :

« قد علمتم سيرتي فيكم وصلتي لأرحامكم يزيد أخوكم وابن عمكم ، وأردت أن

تقدموا يزيد باسم الخلافة ، وتكونوا أنتم تعزلون وتؤمرون وتجبون المال وتقسمونه «
 فأجابه عبد الله ابن الزبير خيراً بين أن يصنع كما صنع رسول الله إذ لم يستخلف أحداً ،
 أو كما صنع أبو بكر إذ عهد إلى رجل ليس من بني أبيه ، أو كما صنع عمر إذ جعل
 الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أبيه . فاستشاط معاوية
 غضباً وهو يقول : « هل عندك غير هذا ؟ » قال : لا . والتفت معاوية إلى الآخرين
 يسألهم : فأنتم ؟ قالوا على ما قال ابن الزبير . فقال يتوعدهم : « أعرن من أندر .
 إني كنت أخطب فيكم فيقوم إلى القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس ، فأحل ذلك
 وأصفح . وإني قائم بمقالة ، فأقسم بالله لئن رد على أحدكم كلمة في مقامى هذا لا ترجع
 إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ؛ فلا يبقين رجل إلا على نفسه » !

فأما الذى كان بعد ذلك ، فهو أن أقام صاحب حرس معاوية رجلين على رأس كل
 وجه من وجهاء الحجاز المعارضين ، وقد قال له معاوية : « إن ذهب رجل منهم يرد على
 كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسيفهما » .

ثم رقى المنبر فقال : « هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يبرم أمر دونهم ولا
 يقضى إلا على مشورتهم . وإنهم قد رضوا وبايعوا يزيد ، فبايعوه على اسم الله ^(١) »

فبايع الناس !!!

على هذا الأساس الذى لا يعترف به الإسلام البتة قام ملك يزيد . فمن هو يزيد ؟
 هو الذى يقول فيه عبد الله ابن حنظلة : « والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن
 نرى بالحجارة من السماء . إن رجلاً ينكح الأمهات والبنات والأخوات ويشرب
 الخمر ، ويدع الصلاة . والله لو لم يكن معى أحد من الناس لأبليت الله فيه بلاء حسناً » .

(١) ابن الأثير في حوادث سنة ٥٦ هـ . ونحن لا نحب أن نجزم بصدق مثل هذه الرواية ولكن تيرته
 للإسلام في ذاته تقول : إنها إن صحت كان هذا مخالفة أساسية لطبيعة المنهج الإسلامى في الحكم لا
 تبرها حجة ، ولا يقوم لها عنبر !

فإذا كانت هذه مقالة خصم ليزيد ، فإن تصرفات يزيد العملية الواقعية فيما بعد ، من قتل الحسين - رضى الله عنه - على ذلك النحو الشنيع ، إلى حصار البيت ورميه ... إلخ تشهد بأن خصوم يزيد لم يبالغوا كثيراً فيما قالوه !

وأيا ما كان الأمر فإن أحداً لا يجروا على الزعم بأن يزيد كان أصلح المسلمين للخلافة وفيهم الصحابة والتابعون . إنما كانت مسألة وراثته الملك في البيت الأموى . وكان هذا الاتجاه طعنة نافذة في قلب الإسلام ، ونظام الإسلام ، واتجاه الإسلام .

وفي سبيل تبرئة الإسلام : روحه ومبادئه ، من ذلك النظام الوراثى الذى ابتدع ابتداء في الإسلام هُرم هذه الحقائق لتكون واضحة في تصور الحكم الإسلامى على حقيقته .

ولكى ندرك عمق هذه الحقيقة ، يجب أن نستعرض صوراً من سياسة الحكم في اليهود المختلفة على أيدي أبى بكر وعمر . وعلى أيدي عثمان ومروان . وعلى أيدي على الإمام . ثم على أيدي الملوك من أمية . ومن بعدهم من بنى العباس . بعد هذه الهزة للبكرة في تاريخ الإسلام .

حينما ندب المسلمون أباً بكر ليكون خليفة رسول الله ، لم تزد وظيفته في نظره على أن يكون قائماً بتنفيذ دين الله وشريعته بين المسلمين ! فلم يخطر له أن هذه الوظيفة تتيح له شيئاً لم يكن مباحاً له وهو فرد من الرعية ، أو تمنحه حقاً جديداً لم يكن له ، أو تسقط عنه تكليفاً واحداً مما كان يكلفه ، سواء لنفسه أو لشيعته أو لإلهه !

وقف عقب انتهاء البيعة له بالسقيفة فقال : « أما بعد - أيها الناس - فإنى قد وليت عليكم ، ولست بجزئكم ، فإن أحسنت فأعينونى ، وإن أسأت فقومونى . الصدق أمانة والكذب خيانة . والضعيف فيكم قوى عندى حتى أريح عليه حقه إن شاء الله ، والقوى

فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل ؛ ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله . فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » .

وكان منزل أبي بكر بالسنح على مقربة من المدينة منزلاً صغيراً متواضعاً . فلما ولى الخلافة لم يغيره ولم يغير فيه . وكان يمشى على قدميه من منزله بالسنح إلى المدينة غداً ورواحاً ؛ وربما ركب فرساً له لا من أفراس بيت المال ؛ حتى إذا زادت أعباء عمله انتقل إلى المدينة .

وكان يعيش من رزقه في التجارة ، فلما أصبح أراد أن يندو على تجارته . فأمسكه المسلمون ، وقالوا : إن هذا الأمر لا يصلح مع التجارة . فسأل - كأنما لا يعلم طريقاً آخر للقوت - ومم أعيش ؟ فترروا في الأمر ؛ ثم جعلوا له من بيت المال كفايته لقوته وقوت عياله ، جزاء قومه عن التجارة ، واحتباسه للوظيفة .

ومع هذا فقد أوصى عند ما حضرته الوفاة أن يحصى ما أخذه من بيت المال ، فيرد من ماله وأرضه ، تورعاً وتعففاً عن مال المسلمين . وكان يعد نفسه مسؤولاً عن حاجة كل فرد في الرعية ، مدفوعاً إلى هذا باليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الحاكم والمحكوم ، والحساسية المرحقة التي يثيرها في ضمير الجميع . وقد وصل في هذا إلى حد أنه قد كان يحلب للضعفاء ممن حوله بالسنح أغنامهم ؛ فلما ولى الخلافة سمع جارية تقول : اليوم لا تحلب لنا منائح دارنا ! فقال : بلى لعمري لأحلبنها لكم . فكان يحلبها ، وربما سأل صاحبها : يا تجارية ! اتعبين أن أرغى لك أم أصرح ؟ فربما قالت : أرغ ، وربما قالت : صرح . فأى ذلك قالته فصل .

وكان عمر بن الخطاب - في خلافة أبي بكر - يتعهد امرأة عياله بالمدينة ويقوم بأمرها ؛ فكان إذا جاءها ألغافها قد قضيت حاجاتها ؛ فترصد عمر يوماً ، فإذا أبو بكر هو

الذى يكفينا مؤونتها ، لانتفله عن ذلك الاخلافة وتبعاتها . عندئذ صاح عمر حين رآه :
« أنت هو لعمري ! » .

هذه لحة من تصور أبى بكر للحكم . فلما أن خلفه عمر لم يختلف هذا التصور ، ولم يفهم عمر أن منصبه الجديد يرتب له حقوقاً جديدة من أى نوع - غير أن يزيد في تبعاته في القيام بتنفيذ شرع الله .

خطب عقب البيعة له فقال : « أيها الناس : ما أنا إلا رجل منكم ، ولولا أننى كرهت أن أurd أمر خليفة رسول الله ماتقلدت أمركم » .

وخطب خطبته الثانية فقال فيها : « ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها : لكم على ألا أجتى شيئاً من خراجكم ولا ما آتاه الله عليكم إلا من وجهه ؛ ولكم على إذا وقع في يدي ألا يخرج منها إلا في حقه ؛ ولكم على ألا أقيكم في الهالك ولا أجركم في تنوركم ، وإذا غبت في البعوث فأنا أبو العيال » .

وكان يقول : « لى أنزلت مال الله منى بمنزلة مال اليتيم ، فإن استغنييت عفت عنه ؛ وإن افتقرت أكلت بالمعروف » .

سئل يوماً عما يحل له من مال الله فقال : « أنا أخبركم بما أستحل منه : يحل لى حلتان : حلة في الشتاء وحلة في الصيف ، وما أحج عليه وأعتمر من الظاهر ، وقوتى وقوت أهلى كقوت رجل من قريش ، ليس بأغنام ولا بأقهرم ، ثم أنا رجل من المسلمين يصيبنى ما أصابهم » .

وكذلك حاش ، ولكنه كثيراً ما كان يتحرج حتى مما أحل لنفسه .. اشتكى يوماً فوصف له العسل وفى بيت للال عكة منه ، فلما كان على اللبر قال : « إن أذنت لى فيها ، وإلا فإنها على حرام » ، فأذنوا له .

ورأى المسلمون ماهو عليه من الشدة ، فذهب بعضهم إلى ابنته حفصة أم المؤمنين

فقالوا لها : « أبى عمر إلا شدة على نفسه وحصره ، وقد بسط الله في الرزق ، فلييسر في هذا الشيء قيا شاء منه ، وهو في حل من جماعة المسلمين ». فلما كلمته حفصة في ذلك كان جوابه : « يا حفصة بنت عمر . نصحت قومك وغششت أباك ، إنما حق أهلي في نفسي ومالي ، فأما في ديني وأمانتي فلا ! » .

وكان يشعر شعوراً عميقاً بوجوب المساواة بينه وبين أفراد رعيته ؛ فلما جاع الناس في عام الرمادة ، آلى على نفسه : لا يذوق سمناً ولا لحماً حتى يحيا الناس . وظل كذلك حتى اسود جلده وبسر من أكل الزيت ؛ ثم جاءت السوق عكة من سمن ووطب من لبن فلشترهما غلام له بأربعين درهما ، وذهب إليه ينبئه أن الله أحلهمن يمينه ، وأن قد خدمت السوق عكة من سمن ووطب من لبن وقد اشترهما له ، فلما علم الثمن قال له : « أغليت فتصدق بهما ، فإني أكره أن أكل إسرافاً » وأطرق هنيهة ثم قال : « كيف يعني شأن الرعية إذا لم يعنى ما يعنىهم ؟ » .

لقد كان يرى أن يحرم نفسه حرمان رعيته ، ليحس بما يحسها كما قال ؛ ولأنه في أعماق نفسه ما كان يرى أن قيامه بالحكم يجعل له حقوقاً وامتيازات ليست لسائر الناس ؛ وأنه إن لا يعدل في هذا فما هو بمستحق طاعة الرعية ؛ وقصة البرود اليمانية ، وإقراره بسقوط طاعته حتى يثبت عدله قد سبق أن ذكرناها ؛ وهي تقرر مبدأ من مبادئ الحكم في الإسلام : أن لا طاعة لإمام غير عادل ؛ ولو كان يقر أن الحاكمية لله وحده وبحكم بشريعة الله ، ولكنه لا يعدل في الأحكام .

ولقد كان هذا الشعور الإسلامي عميقاً في نفسه ، مصاحباً له في كل ملاسة . فقد ساوم رجلاً على فرس ، ثم ركه ليخرجه فقطب ، فأراد أن يرده إلى صاحبه فأبى ، فتصاكما إلى شريح القاضي ، فسمع حجة كل منهما ، ثم قال : « يا أمير المؤمنين خذ ما ابتعت ،

أورد كما أخذت . فقال عمر : « وهل القضاء إلا هكذا ؟ » . ثم أقام شريعاً على قضاء الكوفة جزاء ما قضى بالحق والعدل .

فإذا فهم عمر الحكم على أساس هذا التصور ، فلا مجال لأن يكون لقراءة الحاكم امتيازات ما على سائر أفراد الرعية . فإذا تناول ابنه عبد الرحمن الخمر فلا بد من الحد ، وقصته في ذلك معروفة ؛ وإذا عدا ابن عمرو بن العاص على الصري فلا بد من القصاص . فأما في المال فعليه مسؤولون عن كل ما زاد في أموالهم بعد الولاية ، خشية أن يكون نموها على حساب مال المسلمين ، أو بسبب من جاء الولاية . و « من أين لك هذا » كان قانونه الذي عامل به عماله واحداً ، وكلما وجد مبرراً لأن يعاملهم به ، فقد قاسم عمرو ابن العاص واليه في مصر ، وسعد ابن أبي وقاص واليه في الكوفة ، كما ضم مال أبي هريرة واليه في البحرين . ولقد كان قوام تصور الحكم في نفس عمر باختصار هو : الطاعة والصح في حدود الدين من الرعية ، والعدل والحسنى كذلك من الراعي . ولقد قيل من رجل من رعيته أن يقول له : « لو وجدنا فيك أعوجاً جالقومناه بسيوفنا » فأقر بذلك مبدأ حق الرعية في تقويم الراعي . كما خطب الناس يوماً فقال : « إني لم أستمع عليكم عمالي ليضربوا أبشاركم ، وليشتمو أعراضكم ، ويأخذوا أموالكم ؛ ولكني استمعتهم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم . فمن ظلمه عامل بمظلمة ، فلا إذن له علي » . ليرفعها إلى حتى أقصه منه . فأقر بذلك حدود الحاكم على الناس لا يتعداها .

ولشعوره العميق بتبعات الحاكم لم يشأ أن يحملها اثنان من أسرة الخطاب ، فمنع أن يكون ابنه عبد الله مرشحاً لها . وإن جله من أهل الشورى . وقال قوله للشهورة التي تنطق بحقيقة تصوره للخلافة : « لا أرب لنا في أموركم ، وما حدثها فأرغب فيها لأحد

من يتي ، إن كان خيراً فقد أصبنا منه ، وإن كان شراً فبحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد » .

هذا التصور لحقيقة الحكم قد تغير شيئاً ما دون شك على عهد عثمان - وإن بقي في سياج الإسلام - لقد أدركت الخلافة عثمان وهو شيخ كبير . ومن ورائه مروان بن الحكم يصرف الأمر بكثير من الانحراف عن الإسلام . كما أن طبيعة عثمان الرخية ، وحده الشديد على أهله ، قد ساهم كلاهما في صدور تصرفات أنكرها الكثيرون من الصحابة من حوله ، وكانت لها معقبات كثيرة ، وآثار في الفتنة التي عانى الإسلام منها كثيراً .

منح عثمان ، من بيت المال ، زوج ابنته العارث بن الحكم يوم عرسه متى ألف درم . فلما أصبح الصباح جاءه زيد بن أرقم خازن مال المسلمين ، وقد بدا في وجهه الحزن وترقرقت في عينه الدموع ، فسأله أن يعفيه من عمله ؛ ولما علم منه السبب وعرف أنه عطيته لصهره من مال المسلمين ، قال مستغرباً : « أتبكي يا ابن أرقم أن وصلت رحمي ؟ » فرد الرجل الذي يستشعر روح الإسلام للرهف : « لا يا أمير المؤمنين . ولكن أبكي لأنني أغلقت أخذت هذا المال عوضاً عما كنت أنفقته في سبيل الله في حياته رسول الله . والله لو أعطيته مئة درم لكان كثيراً ! » فغضب عثمان على الرجل الذي لا يطيق ضميره هذه التوسعة من مال المسلمين على أقارب خليفة المسلمين وقال له : « ألق بالفتاح يا ابن أرقم فإننا سنجد غيرك ! »

والأمثلة كثيرة في سيرة عثمان على هذه التوسعات ؛ فقد منح الزبير ذات يوم ستمئة ألف ، ومنح طلحة مئتي ألف ، ونقل مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية . ولقد عاتبه في ذلك ناس من الصحابة على رأسهم علي بن أبي طالب ، فأجاب : « إن لي قرابة ورحماً » فأنكروا عليه وسألوه : « فما كان لأبي بكر وعمر قرابة ورحم ؟ » فقال : « إن أبا بكر

وعمر كانا يحتسبان في منع قرابتهما ، وأنا أحتسب في إعطاء قرابتي « قاموا عنه غاضبين يقولون : » فهديهما والله أحب إلينا من هديك « ..

وغير اللال كانت الولايات تغلق على الولاة من قرابة عثمان . وفيهم معاوية الذي وسع عليه في الملك فضم إليه فلسطين وحمص ؛ وجمع له قيادة الأجناد الأربعة ومهد له بعد ذلك أن يطلب الملك في خلافة عليّ وقد جمع للال والأجناد . وفيهم الحكم ابن العاص طر يد رسول الله الذي آواه عثمان وجعل ابنه مروان ابن الحكم وزيره للتصرف . وفيهم عبد الله ابن سعد ابن أبي السرح أخوه من الرضاعة ... الخ .

ولقد كان الصحابة يرون هذه التصرفات الخطيرة العواقب ، فيتداعون إلى المدينة لإقناع تقاليد الإسلام ، وإقناع الخليفة من الحنة ؛ والخليفة في كبرته لا يملك أمره من مروان . وإنه لمن الصعب أن تنهم روح الإسلام في نفس عثمان ؛ ولكن من الصعب كذلك أن نغفقه من الخطأ ، الذي نلتبس أسبابه في ولاية مروان الوزارة ؛ في كبره عثمان .

ولقد اجتمع الناس ، فكلفوا عليّ ابن أبي طالب أن يدخل إلى عثمان فيكلمه ، فدخل إليه فقال : « الناس ورأى وقد كلوني فيك . والله ما أدرى ما أقول لك ، وما أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه . إنك لتعلم ما نعلم ؛ ماسبقناك إلى شيء فتنصرك عنه ؛ ولا خلونا بشيء فنيلفكه ؛ وما خصصنا بأمر دونك . وقد رأيت وسمعت وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلت صهره . وما ابن أبي قحافة بأولى بعمل الحق منك ؛ ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك ؛ وإنك أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رحماً ؛ ولقد تلت من صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم ينال ؛ ولا سبقك إلى شيء . فإله الله في نفسك ؛ فإنك والله ما تبصر من شيء ؛ ولا تعلم من جهل ؛ وإن الطريق لواضح بيني وبينك ؛ وإن أعلام الدين قائمة . تعلم يا عثمان

أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدى وهُدَى ؛ فأقام سنة معلومة ، وأمات بدعة متروكة ؛ فوالله إن كلاً لَبَيِّنٌ ؛ وإن السنن لقائمة لها أعلام ؛ وإن شر الناس عند الله إمام جائر ضَلَّ وُضِلَّ به ؛ فأمات سنة معلومة ، وأحيا بدعة متروكة . وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يُؤْتَى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاثر ، فيلقى في جهنم ^(١) » .

فقال عثمان : « قد والله علمت ليقولن الذي قلت . أما والله لو كنت مكاني ماعفتك ولا أسلمتك ولا عبت عليك ؛ وما جئت منكراً أن وصلت رحماً ، وسددت خلّة ، وآويت ضائعاً ، ووليت شبيهاً بمن كان عمر يولى . أنشدك الله يا على . هل تعلم أن المنيرة ابن شعبة ليس هناك ؟ قال : نعم ، قال : أتسلم أن عمر ولاه ؟ قال نعم . قال : فلم تومئ أن وليت ابن عامر في رحمه وقرابته ؟ قال على : سأخبرك . إن عمر كان كل من ولى فإنما يطلأ على صماخه ، إن بلغه عنه حرف جلبه ، ثم بلغ به أقصى الغاية . وأنت لاتفعل . ضعفت ورقت على أقرائك . قال عثمان : وأقربائك أيضاً ؟ قال على : لعمرى إن رحيم منى قريبة ، ولكن الفضل في غيرهم . قال عثمان : هل تعلم أن عمر ولي معاوية خلافته كلها ؟ فقد وليته ، فقال على : أنشدك الله ! هل تعلم أن معاوية كان أخوف من عمر ، من يرقأ غلام عمر منه ؟ قال نعم . قال على : فإن معاوية يقطع الأمور دونك وأنت لاتعلمها ، فيقول للناس : هذا أمر عثمان ، فيبلفك ولا تغير على معاوية ! »

وأخيراً ثارت الثائرة على عثمان ، واختلط فيها الحق بالباطل ، واخبر بالشر . ولكن لابد لمن ينظر إلى الأمور بين الإسلام ، ويستشعر الأمور بروح الإسلام ، أن يقرر أن تلك الثورة في عمومها كانت فورة من روح الإسلام ؛ وذلك دون إغفال لما كان وراءها من كيد اليهودي ابن سبأ عليه لعنة الله !

(١) ذكره الطبري فيما يرويه في سنة أربع وثلاثين هجرية .

واعتذارنا لعثمان رضى الله عنه : أن الخلافة قد جاءت إليه متأخرة ، فكانت العصبة الأموية حوله وهو يذلف إلى الثمانين ، فكان موقفه كما وصفه صاحبه على بن أبي طالب : « إني إن قعدت في يدي قال : تركتني وقرابتي وحقي ؛ وإن تكلمت فجاء ما يريد ، يلعب به مروان ، فصار سيقه له يسوقه حيث شاء ، بعد كبر السن ومحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ولقد كان من جراء مبالغة الدين الناشئ بالتمكين منه للعصبة الأموية على يدى الخليفة الثالث في كبرته ، أن تقاليد العملية لم تتأصل على أسس من تعاليم النظرية لفترة أطول . وقد نشأ عن عهد عثمان الطويل في الخلافة أن تنمو السلطة الأموية ويستفحل أمرها في الشام وفي غير الشام ؛ وأن تتضخم الثروات نتيجة لسياسة عثمان (كما سيحيى) وأن تخلخل الثورة على عثمان بناء الأمة الإسلامية في وقت مبكر شديد التبكير .

ومع كل ما يحمله تاريخ هذه الفترة وأحداثها من أعجاف لهذا الدين ، تكشف عن قلة بعيدة جدا في تصور الناس للحياة والحكم ، وحقوق الأمراء وحقوق الرعية ، إلا أن الفتنة التي وقعت لا يمكن التقليل من خطرها وأثارها البعيدة المدى .

مضى عثمان إلى رحمة ربه ، وقد خلف الدولة الأموية قائمة بالفعل بفضل ما يمكن لها في الأرض ، وبخاصة في الشام ، وبفضل ما يمكن للمبادئ الأموية المجافية لروح الإسلام ، من إقامة الملك الوراثي والاستئثار بالمغانم والأموال والمنافع ، مما أحدث خلخلة في الروح الإسلامى العام . وليس بالتقليل ما يشيع في نفس الرعية - إن حقا وإن باطلا - أن الخليفة يؤثر أهله ، ويمتصهم مئآت الألوف ؛ ويعزل أصحاب رسول الله ليولى أعداء رسول الله ؛ ويبعد مثل أبي ذر لأنه أنكر كثر الأموال ، وأنكر الترف الذى يجب فيه الأثرياء ، ودعا إلى مثل ما كان يدعو إليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - من الإنفاق والبر والتمتع ..

فإن النتيجة الطبيعية لشيوع مثل هذه الأفكار ، إن حقاً وإن باطلا ، أن تثور نفوس ، وأن تنحل نفوس . تثور نفوس الذين أشربت نفوسهم روح الدين إنكاراً وتأمناً ؛ وتنحل نفوس الذين لبسوا الإسلام رداءً ، ولم تحالط بشاشته قلوبهم ، والذين تجرفهم مطامع الدنيا ، ويرون الانحدار مع التيار . وهذا كله قد كان في أواخر عهد عثمان .

فلما أن جاء علي - كرم الله وجهه - لم يكن من اليسير أن يرد الأمر إلى نصابه في هروادة . وقد علم المستنقعون على عهد عثمان ، وبخاصة من أمية ، أن علياً لن يسكت عليهم ، فأنحازوا بطبيعتهم وبمصلحتهم إلى معاوية .

جاء علي ليرد التصور الإسلامي للحكم إلى نفوس الحكام ونفوس الناس . جاء ليأكل الشعر ، فطعن امرأته بيديها ، ويختم هو على جراب الشعر ويقول : « لا أحب أن يدخل بطني إلا ما أعلم » . وربما باع سيفه ليشتري بثمنه الكساء والطعام ، وكره أن ينزل القصر الأبيض بالكوفة مؤثراً عليه الخصاص التي يسكنها الفقراء . جاء ليعيش كإروى عنه النضر ابن منصور عن عقبة ابن علقمة قال : دخلت على علي عليه السلام ، فإذا بين يديه لبن حامض ، آذنتي حوضته ؛ وكسر يابسة . قتلت : « يا أمير المؤمنين ! أتأكل مثل هذا ؟ فقال لي : يا أبا الجنوب ! كان رسول الله يأكل أيس من هذا ويلبس أخشن من هذا - وأشار إلى ثيابه - فإن لم آخذ بما آخذ به خفت ألا ألق به » . أو كإروى عنه هارون ابن عنتر عن أبيه قال : دخلت على علي بن الحورثي ، وهو فصل شتاء ، وعليه خلق قطيفة ، وهو يرعد فيه . قتلت : يا أمير المؤمنين ! إن الله قد جعل لك ولأهلك في هذا المال نصيباً ، وأنت تفعل هذا بنفسك ؟ فقال : والله ما أرزؤكم شيئاً ، وما هي إلا قطيفتي التي أخرجتها من المدينة » .

وما يصنع علي* هذا بنفسه وأهله ، وهو يحمل أن الدين يبيح له فوق ما يصنع ، وأنه لا يحتم التزهد والحرمان والشظف ، وأن حظه من بيت المال في ذلك الحين - كفر د

من المسلمين - يبلغ أضعاف ما يأخذ ، وأن راتبه كأمر المؤمنين يؤدي خدمة عامة ، أكبر من هذا لو شاء أن يأخذ مثلاً خصصه عمر لبعض ولايته على الأقاليم ، إذ قدر لعمار ابن ياسر حين ولاه الكوفة ستمائة درهم في الشهر له ولمساعديه ، يزداد عليها عطاؤه الذي يوزع عليه كما توزع الأعطية على نظرائه ، ونصف شاة ونصف جريب من الدقيق ؛ كما قدر لعبد الله ابن مسعود مئة درهم وربيع شاة لتعليمه الناس بالكوفة وقيامه على بيت المال فيها ، ولعثمان ابن حنيفة مئة وخمسين درهما وربيع شاة في اليوم مع عطائه السنوي وهو خمسة آلاف درهم . . .

ما يصنع على نفسه ما صنع وهو يجمل هذا كله . إنما كان يعلم أن الحاكم مظنة وقدوة . مظنة التبصيح بالمال العام إذ كان تحت سلطانه ؛ وقدوة الولاية والرعية في التصريح والتعفف . فأخذ نفسه بزمائم أبي بكر وعمر في هذا الأمر . فالأعلى الأعلى كان هو الأجرى بخلفاء رسول الله على دين الله .

وسار على - كرم الله وجهه - في طريقه يرد للحكم صورته كما صاغها النبي - صلى الله عليه وسلم والخليفتان بعده . . . « وجد درعه عند رجل نصراني ، فأقبل به إلى شريح قاضيه ، يخاصمه مخاصمة رجل من عامة رعاياه ، وقال : إنها درعي ولم أبع ، ولم أهب . فسأل شريح النصراني : ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين ؟ قال النصراني : ما الدرع إلا درعي ، وما أمير المؤمنين عندي بكاذب ! فالتفت شريح إلى علي - يسأله : يا أمير المؤمنين هل من بينة ؟ فضحك على وقال : أصاب شريح . مالي بينة ! قضى بالدرع للنصراني ، خذها ومشي ، و « أمير المؤمنين » ينظر إليه . . إلا أن النصراني لم يخط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء . . . أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه فيفرض عليه ! أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . الدرع والله درعك

يأمر المؤمنين . اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين ؛ فخرجت من بعيرك الأورق .
فقال عليّ : أما إذ أسألت فهي لك ^(١) .

ولقد كان منهاجه الذي شرعه هو ما قاله في خطبته عقب البيعة له :
أيها الناس . إنما أنا رجل منكم ، لي مالكم ، وعليّ ما عليكم ، وإنّي حاملكم
على منهج نبيكم ومنفذ فيكم ما أمرت به . . ألا إن كل قطعة أقطعها عثمان ، وكل مال
أعطاه من مال الله ، فهو مردود في بيت المال . فإن الحق لا يطله شيء . ولو وجدته قد
تزوج به النساء ، وملك الإمام ، وفرق في البلدان لرددته . فإن في العدل سعة ومن ضاق
عليه الحق فالجور عليه أضيق .

« أيها الناس . . ألا لا يقولن رجال منكم غدا - قد غرمتهم الدنيا فامتلكوا المقار
ونفروا الأنهار ، وركبوا الخيل ، واتخذوا الوصائف للرهقة - إذا ما منعهم ما كانوا يخوضون
فيه ، وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون : « حرمتنا ابن أبي طالب حقوقنا » . ألا وأياما رجل
من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن
الفضل غداً عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأياما رجل استجاب لله ورسوله ، فصدق
ملتنا ودخل ديننا واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحلوده ؛ فأنتم عباد الله ،
ولل مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، ولا فضل فيه لأحد على أحد ، وللمتقين عند الله
أحسن الجزاء » .

ولقد كان من الطبيعي ألا يرضى المستنفعون عن عليّ ، وألا يقنع بشرعة المساواة من
اعتادوا التفضيل ، ومن مردوا على الاستئثار . فتماحز هؤلاء في النهاية إلى المعسكر الآخر :
معسكر أمية ، حيث يمدون فيه تحقيقاً لأطاعهم ، على حساب العدل والحق
الذين يصر عليهما على - رضى الله عنه - هذا الإصرار !

(١) عبقرية الإمام ، للأستاذ العقاد .

والذين يرون في معاوية دهاء وبراعة لا يرونهما في علي ؛ ويعززون إليهما غلبة معاوية في النهاية ، إنما يخشون تقدير الظروف ، كما يخشون فهم عليّ وواجهه . لقد كان واجب عليّ الأول والأخير ، أن يرد للثقاليد الإسلامية قوتها ؛ وأن يرد إلى الدين روحه ؛ وأن يجلو الفاشية التي غشت هذا الروح على أيدي بني أمية في كربة عثمان . ولو جارى وسائل بني أمية في المعركة لبطلت مهمته الحقيقية ؛ ولما كان لظفروه بالخلافة خالصة من قيمة في حياة هذا الدين . إن علياً إما أن يكون علياً أو فلتذهب الخلافة عنه ، بل فلتذهب حياته معها . وهذا هو الفهم الصحيح الذي لم يقب عنه - كرم الله وجهه - وهو يقول - فيما روى عنه إن صحت الرواية - : « والله ما معاوية بأدهى منى ولكنه يندر ويفجر . ولولا كراهية النذر لكنت من أدهى الناس » .

ومضى عليّ إلى رحمة ربه ، وجاء بنو أمية .
فلئن كان إيمان عثمان وورعه وورثته ، كانت تقف حاجزاً أمام أمية .. لقد أنهار هذا الحاجز .. وانفتح الطريق للانحراف .
لقد اتسعت رقعة الإسلام فيما بعد ، ولكن روحه انحسرت بلا جدال . ولولا قوة كامنة في طبيعة هذا الدين ، وفيض عارم في طاقته الروحية ، لكانت أيام أمية كفيلة بتفجير مجراه الأصيل . ولكن روحه ظلت تقاوم وتقالب ، وما تزال فيها الطاقة الكامنة للقلب والانتصار .

غير أنه منذ أمية اتساحت حدود بيت مال المسلمين ، فصار نهجاً مباحاً للملوك والحاشية والمتلقين ؛ وتخلخت قواعد العدل الإسلامي الصارم ، فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات ، ولأذيلها منافع ، ولحاشيتها رسوم ؛ واقتبلت الخلافة ملكاً ، وملكاً عضواً ،

كما قال عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وثبة من وثبات الاستشفاف الروحي العميق .

وعندنا نسمع عن الهبات للمتقين والمهين والمطربين ، فيهب أحد ملوك أمية اثني عشر ألف دينار لمعبد ، ويهب هارون الرشيد - من ملوك العباسيين - إسماعيل بن جامع الغني في صوت واحد أربعة آلاف دينار ، ومنزلا نفيس الأثاث والرياش ... وتنطلق الموجة في طريقها لانشق إلا فترة بين الحين والحين .

ولا بد أن نذكر هنا عهد عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - فقد كان بقية من عهد الخلافة ، وإشعاعه مضيئة تنير الطريق . لقد بدأ عهده برد الحكم المنصوب إلى صاحب الحق الأول فيه : إلى الأمة للسلمة ، التي يجب أن تختار إمامها حرة طائفة مختارة ، لا بقوة الجند ، ولا بسلطان الوراثة .. صعد للنبر فقال :

« أيها الناس . إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأي كأن مني فيه ، ولا طلبة له ، ولا مشورة من المسلمين . وإني قد خلعت مافي أعناقكم من بيعتي فاختروا لأنفسكم » فصاح الناس : قد اخترناك يا أمير المؤمنين ، ورضينا بك ، فل الأمر باليمن والبركة .

وبذلك رد الأمر إلى نصابه في ولاية الأمر ، فلا ولاية بنير شوري ورضى وقبول .

عندئذ خطب الناس فقال : « أيها الناس . إنه قد كان قبلي ولاية تجترون مودتهم بأن تدفعوا بذلك ظلمهم عنكم . ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . من أطاع الله وجبت طاعته ، ومن عصي الله فلا طاعة له . أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم .. » .

وحينما باشر سلطته بدأ برد المظالم ، مبتدئا بنفسه . فقال : « إنه لينبغي ألا أبدا بأول من نفسى . فنظر إلى ما في يديه من أرض أو متاع فخرج منه ، حتى نظر إلى فص خاتم كان

في يده فقال : هذا أعطانيه الوليد من غير حقه ، مما جاء من أرض المغرب فردّه . وخرج
مما كان في يده من القطائع ، وكان في يده قطائع باليمامة ، وللكيّدس وجبل الورس
بالين ، وفلك ، فخرج من ذلك كله ، وردّه إلى المسلمين . إلا أنه ترك عيناً بالسويداء ،
وكان استنبطها بمعطائه . فكانت تأتيه غلتها كل سنة . مئة وخمسون ديناراً أو أقل
أو أكثر .

« ولما أزمع أن يرد ماله أمر فنودي في الناس : الصلاة جامعة ؛ وصعد المنبر
فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإن هؤلاء القوم قد كانوا أعطونا عطايا ما كان
ينبغي لنا أن نأخذها ، وما كان ينبغي لهم أن يمتطونها ؛ وإن ذلك قد صار إلّى ،
ليس على فيه دون الله محاسب ، ألا وإنّى قد رددتها ، وبدأت بنفسى وأهل
بيتى . اقرأ يا مزاحم - وقد جىء قبل ذلك بسقط فيه تلك الكتب - فحل
مزاحم يقرأ كتاباً كتاباً فيأخذه عمر ، ويده مقص فيقصه به ، حتى لم يبق فيه
شئٌ إلا شقه .

« ثم ثنى بزوجه فاطمة بنت عبد الملك بن مروان ، وكان عندها جوهر أمر لها به
أبوها لم ير مثله ، فقال لها : اختارى إما أن تردى حليّك إلى بيت المال ، وإما أن تأذنى لى
فى فراقك ، فإنى أكره أن أكون أنا وهو فى بيت واحد ، قالت : لا ، بل أختارك يا أمير
المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لى . فأمر به فحل حتى وضع فى بيت مال المسلمين . فلما
مات عمرو استخلف يزيد بن عبد الملك ، قال لأخته فاطمة : إن شئت رددته عليك ، قالت :
فإنى لأشأؤه ، طبت عنه نفساً فى حياة عمرو أرجع فيه بعد موته ! لا والله أبداً . فلما رأى ذلك
قسمه بين أهله وولده .

« ولم يكتف عمر برد ما كان فى يده من اللطالم ، بل ذكروا أنه كان لا يأخذ
من بيت المال شيئاً ، ولا يجرى على نفسه من القىء درهما ؛ وكان عمر بن الخطاب

يمر على نفسه في ذلك درهمين في كل يوم ، فقيل لعمر ابن عبد العزيز : لو أخذت ما كان يأخذ عمر بن الخطاب ، قال : إن عمر بن الخطاب لم يكن له مال ، وأنا مالى يتننى .

« كذلك حل بنى مروان على النزول عما كان في أيديهم من الأموال بغير استحقاق ، وردّها إلى ذويها . روى أنه جاءه رجل ذمى من أهل حمص فقال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله ، قال : وما ذاك ؟ قال : العباس ابن الوليد بن عبد الملك اغتصبني أرضي والعباس جالس - فقال له : يا عباس ما تقول ؟ قال : أقطعنيها أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك ، كتب لي بها سجلا ، فقال : ما تقول يا ذمى ؟ قال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله عز وجل ، فقال عمر : نعم ، كتاب الله أحق أن يبيع من كتاب الوليد بن عبد الملك . يا عباس اردد عليه ضيعته . فردّها عليه .

« وكان للوليد بن عبد الملك ابن يقال له روح ، وكان نشأ في البادية فكلّنه أعرابي ، فأتى ناس من المسلمين إلى عمر يخاصمون روحا في حوائث بمحمص - وكانت لهم ، أقطعه إياها أبوه الوليد - فقال له عمر : اردد عليهم حوائثهم ، قال له روح : إنها لي بسجل الوليد ، قال : ما يفنى عنك سجل الوليد ، الحوائث حوائثهم قد قامت لهم البيئة عليها ، خل لهم حوائثهم . فقام روح والحمصي منصرفين فتوعد روح الحمصي ، فرجع إلى عمر فقال : هو والله يتوعدني يا أمير المؤمنين ، فقال عمر لكعب بن حامد - وهو على حرسه - اخرج إلى روح يا كعب ، فإن سلم إليه حوائثه فذاك ، وإلا فأتني برأسه . فخرج بعض من مع ذلك ممن يعنيه أمر روح ، فذكر له الذي أمر به عمر ، فخلع فؤاده ، وخرج إليه كعب وقد سل من السيف شبرا فقال له : قم فخل له حوائثه ، قال : نعم نعم افعل له حوائثه .

« وتتابع الناس في رفع المظالم إليه ، فأرفعت إليه مظلة إلا ردّها سواء كانت في يده

أوفي يد غيره ، حتى أخذ أموال بني مروان وغيرهم مما صار إليهم ظلماً . وكان يرد الظالم إلى أهلها بنفي البينة القاطمة ، وكان يكتبني باليسير ، فإذا عرف وجه مظلة الرجل ردها عليه ولم يكلفه تحقيق البينة لما يعرف من ظلم الولاية قبله للناس . وقد ذكروا أنه أنفد بيت مال العراق في رد المظالم حتى حمل إليها من الشام .

« وكان سليمان بن عبد الملك قد أمر لعنيسة ابن سعيد ابن العاص - من البيت الأموي - بشرين ألف دينار فدارت في الدواوين حتى انتهت إلى ديوان الختم فلم يبق إلا قبضها ، فتوفي سليمان قبل أن يقبضها ، كان عنيسة صديقاً لعمر ابن عبد العزيز ، ففدا يريد كلام عمر فيما أمر له به سليمان ، فوجد بني أمية حضوراً بباب عمر يريدون الإذن عليه ليكلموه في أمورهم ، فلما رأوا عنيسة قالوا : ننظر ما يصنع به قبل أن نكلمه . فدخل عنيسة عليه فقال له : يا أمير المؤمنين ، إن أمير المؤمنين سليمان قد كان أمر لي بشرين ألف دينار حتى انتهت إلى ديوان الختم ولم يبق إلا قبضها ، فتوفي على ذلك ، وأمير المؤمنين أولى باستتمام الصنيعة عندي ، وما بيني وبينه أعظم مما كان بيني وبين أمير المؤمنين سليمان ؛ فقال له عمر : كم ذلك ؟ قال عشرون ألف دينار . قال عمر : عشرون ألف دينار تفي أربعة آلاف بيت من المسلمين ، وأدفعها إلى رجل واحد ! والله مالي إلى ذلك من سبيل . قال عنيسة : فرميت بالكتاب الذي فيه الصك ، فقال لي عمر : لا عليك أن يكون معك ، فله أن يأتيك من هو أجراً على هذا اللال مني فيأمر لك به ! فأخذته وخرجت إلى بني أمية فأعلمتهم ما كان من ذلك ، فقالوا ليس بعد هذا شيء ، ارجع إليه فاسأله أن يأذن لنا أن نلحق بالبلدان ؛ فرجعت إليه فقلت : يا أمير المؤمنين إن قومك بالباب يسألونك أن تجرى عليهم ما كان من قبلك يجرى عليهم . فقال عمر : والله ما هذا المال لي ومالي إلى ذلك من سبيل . قلت : يا أمير المؤمنين ، فيسألونك أن تأذن لهم يضربون في البلدان . قال : ماشاؤا ذلك لهم ، وقد أذنت لهم . قلت : وأنا أيضاً ؟ قال : وأنت أيضاً قد أذنت لك ؛ ولكني أرى

لك أن تقيم ، فإنك رجل كثير النقد ، وأنا أبيع تركة سليمان فلعلك أن تشتري منها ما يكون لك في ربحه عوض مما فاتك ، قال : فأقت فابتعت من تركة سليمان بمائة ألف ، فخرجت بها إلى العراق فبعتها بمائتي ألف دينار ، وحسبت الصك ؛ فلما توفي عمر وولى يزيد ابن عبد الملك أتيته بكتاب سليمان ، فأخذ لي ما كان فيه .

« وجمع عمر بنى مروان فقال لهم : إنكم قد أعطيتم حظا وشرفا وأموالا ، وإنى لأحسب شطرا أموال هذه الأمة أو ثلثيها في أيديكم ، فأدوا ما في أيديكم من حقوق الناس ، ولا تلجثوني إلى ما أكره فأحلكم على ما تكرهون . فلم يجبه أحد منهم . فقال : أجيبيوني . فقال رجل منهم : والله لا نخرج من أموالنا التي صارت إلينا من آبائنا فنفقرا أبناءنا ونكفر آبائنا ، حتى تزايل رؤوسنا أجسادنا . فقال عمر : والله لولا أن تستعينوا على بمن أطلب هذا الحق له ، لأضرعت خدودكم عاجلا . ولكني أخاف الفتنة ، ولئن أبقاني الله لأرُدَّنَّ إلى كل ذي حق حقه إن شاء الله » (١) .

ولكنه لم يش ليرد لكل ذي حق حقه كما كان يريد ؛ فجاء من بعده يسرون على نهج أمية ، ولا يسرون على نهج عمر ؛ فلما أن جاء بنو العباس جاءوا ملوكا وقد فسدت الأرض ، وبعد الناس عن تقاليد الدين ، بما باعدت أمية بينهم وبينه ذلك الأمد الطويل . وما كان ملوك بنى العباس خيرا من ملوك بنى أمية ، فإنه وكذلك الملك المصنوع !

وإذ كنا لا نؤرخ هنا للدولة الإسلامية ، ولكن الروح الإسلامي في الحكم ، فإننا نكتفي في إبراز مظاهر التحول والانحسار في هذا الروح بإثبات ثلاث خطب من عهد الملوك . ويموازتها بالخطب الثلاث التي سبقت في عهد الخلفاء يثيبين الفارق العميق .

(١) من كتاب « عمر بن عبد العزيز » للأستاذ أحمد زكي صفوت .

خطب معاوية في أهل الكوفة بعد الصلح فقال :

« يا أهل الكوفة ! أتراني قاتلتكم على الصلاة والزكاة والحج ، وقد علت أنكم تصلون ، وتزكون ، وتحجون ؟ ولكنني قاتلتكم لأتأمر عليكم وعلى رقابكم ؛ وقد آتاني الله ذلك ، وأنتم كارهون . ألا إن كل مال أودم أصيب في هذه الفتنة فطلول ، وكل شرط شرطته ، فتحت قدمي هاتين » .

وخطب كذلك في أهل اللديعة فقال :

« أما بعد ، فإنني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ، ولا مسرة بولايتي . ولكنني جالدتكم بسيفي هذا مجالدة . ولقد رضت لكم نفسي على عمل ابن أبي قحافة ، وأردتها على عمل عمر ، فنفرت من ذلك نفاراً شديداً ؛ وأردتها على سنيات عثمان ، فأبت علي ؛ فسلكت بها طريقاً لي ولكم فيه منفعة ؛ مؤاكلة حسنة ، ومشاركة جميلة ، فإن لم تجدوني خيركم ، فإنني خير لكم ولاية . . . »

وخطب النصور العباسي - وقد فلت اللوجة الأموية فعلها في تصور الحكم حتى انتهت به أيام العباسيين إلى نظرية الحق الإلهي للقدس التي لا يعرفها الإسلام . فقال .
« أيها الناس : إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسكم بتوقيفه وتأيدته ؛ وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ، فقد جعلني الله عليه قفلاً ؛ إن شاء أن يفتحني فتحنى لإعطائكم وقسم أرزاقكم ؛ وإن شاء أن يقفلني عليه أقفلني » !
وبذلك خرجت سياسة الحكم نهائياً من دائرة الإسلام ، وتعاليم الإسلام .

فأما سياسة المال فكانت تبعاً لسياسة الحكم ، وفرعاً عن تصور الحكم لطبيعة الحكم وطريقته ، ولحق الراعي والرعية . فأما في حياة محمد - صلى الله عليه وسلم - وصاحبيه وفي خلافة علي بن أبي طالب ، فكانت النظرة السائدة هي النظرة الإسلامية :

وهي أن المال العام مال الجماعة ؛ ولا حق للصالحين أنفسهم أو جيرانهم أن يأخذ منه شيئاً إلا بحقه ؛ ولأن يعطى أحداً منه إلا بقدر ما يستحق ، شأنه شأن الآخرين . وأما حين انحرف هذا التصور قليلاً في عهد عثمان ، فقد بقيت للناس حقوقهم ؛ وفهم الخليفة أنه في حل - وقد اتسع المال عن للقرات للناس - أن يطلق فيه يده ويرأه ومن يرى من غيرهم حسب تقديره . وأما حين صار الحكم إلى الملك العضوض ، فقد انتهت الحدود والقيود ، وأصبح الحاكم مطلق اليد في النعم والنزع ، بالحق في أحيان قليلة وبالباطل في سائر الأحيان . واتسع مال المسلمين لترف الحكام وأبنائهم وحاشيتهم وعلقيهم إلى غير حد ، وخرج الحكم بذلك نهائياً من كل حدود الإسلام في المال .

هذه صورة مجملّة نمرض لها نماذج تفصلها من وقائع التاريخ .

كانت موارد بيت المال منذ أيام الرسول - صلى الله عليه وسلم - هي :

الزكاة المفروضة على المسلمين في أموالهم بحسب فئاتها المعروفة في الذهب والفضة والزرع والثمار ، وفي الماشية ، وفي عروض التجارة ، وفي الركاز . . . وللتوسط العام فيها هو نصف العشر ، وتنفق في مصارفها الثمانية المعروفة .

والجزية على الرؤوس للمصالحين عليها من القيمين . وهي مقابل ضريبة الدم وضريبة الزكاة التي يدفعها المسلمون .

والنبيء ، وهو ما يصل إلى المسلمين من المشركين عفواً بغير قتال ، وكله لله والرسول ولأولي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل بنص القرآن .

والغنيمة ، وهي ما يصل إلى المسلمين من المشركين بالحرب . وأربعة أخماسها للمحاربين ، وخمسها كالنبيء في مصرفه .

أو الخراج - بدل الغنيمة - وهو مال مقرر على الأراضي التي كانت في يد المشركين

واستولى عليها المسلمون حرباً ، أو صولح عليها المشركون وبقيت في أيديهم ، كأنظام الذي اتبعه عمر ابن الخطاب في أرض فارس .

وفي أيام الرسول لم تكن موارد بيت المال وفيرة ، لأن المهاجرين قد تركوا أديارهم وأموالهم ، فوسمهم الأنصار وشاركهم وأخوهم . وكان عدد المسلمين بعد محدوداً ؛ وقبل الفزوة لم يكن لبيت المال إلا مورد التطوع للإففاق في سبيل الله .

فلما بدأت الفزوات وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة وجد المورد الأساسي - وهو الزكاة - ومورد آخر هو مورد القنينة الذي يحصل المحاربون على أربعة أخماسه . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى الرجل سهماً والفارس سهمين - وقيل ثلاثة - مقررراً مبدأ « الرجل وبلاؤه » كما كان يعطى الأعزب سهماً وللزوجة سهمين مقررراً بذلك مبدأ : « الرجل وحاجته » . وأما الخس فكان يوزع حسب مصارفه التي ذكرنا .

ثم حدث أن وقع أول فية في غزوة بني النضير ، فجعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - للمهاجرين خاصة ، لم يعط إلا رجلين من الأنصار فقيرين ؛ وجاء القرآن بعد ذلك بقرار المبدأ الإسلامي العام : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

ثم أخذت موارد المسلمين تنسج باتساع رقعة الإسلام وتوالي الفتوح ، فأخذ الرخاء يشمل شيئاً فشيئاً جموع المسلمين على السواء . إذ كانوا جميعاً شركاء في موارد بيت المال ، بالأنصبة التي حددها الإسلام .

وحين لحق الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالرفيق الأعلى ، وارتد من ارتد ومنعوا الزكاة ، وقف أبو بكر وقفته المشهورة وقال قوله الخالدة « والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤذونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قعاتلتهم على منعه » مخالفاً في ذلك رأى عمر ابن الخطاب الذي كان يرى - قبل أن يقىء إلى رأى أبي بكر - ويشرح الله له صدره ويعلم أنه الحق - أن القوم يقولون : لا إله إلا الله . فلا يجوز قتالهم . وقد بلغ من معارضة أن (١٠٠ - السلسلة)

يقول في شيء من الحدة : كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله : فمن قالها فقد عصم مني ماله ودمه إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله » . فأجابه أبو بكر في نصيم : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . فإن الزكاة هي حق المال » . وعندئذ يقول عمر : « فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق » .

وبهذا الموقف الخالد تقرر نهائياً في الواقع التاريخي أصل من أصول سياسة المال في الإسلام . هو القتال والقتل لتقرير حق الجماعة في المال في الحدود التي شرعها الله . وبالمقادير التي حددها الله .

وسار أبو بكر في توزيع أموال الزكاة على مصارفها الموهودة سيرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وكذلك في أخماس الغنيمة وسائر الموارد . فكان يأخذ لنفسه ذلك القدر الضئيل الذي فرضه له المسلمون - وقيل إنه درهمان في اليوم - ثم يعطي أصحاب الفرائض فرائضهم ، وما بقي في بيت المال ينفق في تجهيز الجيوش للجهاد .

وقد حدثت في عهد أبي بكر سابقة اختلف عليها هو وعمر . فقد رأى أبو بكر أن يسوى في القسمة بين السابقين الأولين والمتأخرين في الإسلام ، وبين الأحرار والموالي ، وبين الذكور والإناث . ورأى عمر مع جماعة من الصحابة أن يقدم أهل السبق في الإسلام على قدر منازلهم ؛ فقال أبو بكر : « أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل ، فما أعرفني بذلك . وإنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة » . ونظمت هذه المساواة مرعية ، والبسر يفيض على المسلمين سواء ، كلما اتسعت الموارد ، حتى كان عهد عمر بن الخطاب فظل مستمسكاً برأيه الذي رآه : « لا أجمل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كن قاتل معه » .

وقد حدث أن جامع يومًا عامله بالبحرين أبو هريرة بمال كثير . وروايته : « قلت من البحرين بخمسة ألف درهم ، فأثبت عمر بن الخطاب رضى الله عنه مسميا ، قلت : يا أمير المؤمنين : أقبض هذا المال ، قال : وكم هو ؟ قلت : خمسة ألف درهم . قال : وتدرى كم خمسة ألف ؟ قلت : نعم : مئة ألف ومئة ألف - خمس مرات - قال : أنت ناعس ! اذهب الليلة فبت حتى تصبح ! فلما أصبحت أتيت ، قلت : أقبض منى هذا المال . قال : وكم هو ، قلت : خمسة ألف درهم . قال : أمن طيب هو ؟ قلت : لا أعلم إلا ذاك ، فقال عمر رضى الله عنه : أيها الناس ! إنه قد جاءنا مال كثير . فإن شئتم أن نكيل لكم كلنا ، وإن شئتم أن نعد لكم عددا ، وإن شئتم أن نزن لكم وزنا ، فقال رجل من القوم : يا أمير المؤمنين دون للناس دواوين يعطون عليها ، فاشتهى عمر ذلك . ففرض للمهاجرين خمسة آلاف خمسة آلاف ، وللأنصار ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ، ولأزواج النبي صلى الله عليه وسلم اثني عشر ألفا . . . » وقد أثبتنا هذه الرواية هنا لما تبين من رأى عمر فى تفضيل بعض الناس على بعض ، ولما تصور من درجة الثراء حتى يحسب فيها نصف مليون درهم حلما من الأحلام يتحدث به المنام ! وقد تغير ذلك كله فيما بعد الفتوح العظام .

قال أبو يوسف فى كتاب الخراج : « وحدثني شيخ من أهل المدينة عن إسماعيل بن محمد السائب عن زيد عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : والله الذى لا إله إلا هو ، ما أحد إلا وله فى هذا المال حق ، أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد إلا عبد مملوك ، وما أنا فيه إلا كأحدكم . ولكننا على منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالرجل وبلاؤه فى الإسلام ، والرجل وقدمه فى الإسلام ، والرجل وغناؤه فى الإسلام ، والرجل وحاجته فى الإسلام . والله لئن بقيت ليأتين الراعى يجبل صنمًا حظه من هذا للمال وهو مكانه قبل أن يحمر وجهه - أى فى طلبه - . . . » .

« ثم إن فرض لكل رجل شهد بداراً خمسة آلاف درهم في كل سنة؛ وفرض لكل من كان له إسلام كإسلام أهل بدر من مهاجرة الحبشة ومن شهد أحداً أربعة آلاف درهم في كل سنة؛ وفرض لأبناء البدريين ألفين ألفين إلا حسناً وحسيناً فإنه ألحقهما بفريضة أبيهما لقربتهما من رسول الله، فرض لكل واحد منهما خمسة آلاف درهم؛ وفرض لكل رجل هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم، ولكل رجل من مسلمة الفتح ألفين، ولعلماء أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمة الفتح. وفرض للناس على منازلهم وقراعتهم القرآن وجهادهم. ثم جعل من بقي من الناس باباً واحداً. فرض لمن جاء من المسلمين إلى المدينة، وأقام بها، خمسة وعشرين ديناراً، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق ألفين إلى ألف إلى تسعة إلى خمسة إلى ثلاثمائة. ولم ينقص أحداً عن ثلاثمائة. وقال لئن كثرت المال لأفرضن لكل رجل أربعة آلاف درهم: ألف لسفره، وألف لسلحه، وألف يخلفها لأهله، وألف لقرسه وبغله » (١).

« غير أن عمر خرج عن القاعدة التي وضعها لتنظيم العطاء في أمر رجال ونساء زاد في عطائهم على عطاء أمثالهم ممن في طبقتهم. فرض لعمر ابن أبي سلمة أربعة آلاف درهم. وعمر هذا هو ابن أم سلمة أم المؤمنين. وقد اعترض محمد بن عبد الله ابن جحش، وقال لأمر المؤمنين: « لم تفضل عمر علينا، فقد هاجر أبائنا وشهدوا » وأجابه ابن الخطاب بطلوله: « أفضله لكانه من النبي صلى الله عليه وسلم، فليأتني الذي يستعقب بأم مثل أم سلمة أعقبه » وفرض لأسامة ابن زيد أربعة آلاف درهم، فقال عبد الله ابن عمر: « فرضت لي ثلاثة آلاف، وفرضت لأسامة أربعة آلاف، وقد شهدت ما لم يشهد أسامة » وأجابه عمر: « زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك، وكان أبوه أحب

(١) كتاب: التاريخ عمر جزء ٢ للدكتور هيك.

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبيك ! » وفرض لأسماء بنت عيسى زوج أبي بكر ألف درهم ، ولأُم كُثُوم بنت عقبة ألف درهم ، ولأُم عبد الله ابن مسعود ألف درهم ؛ فزادهن على أمثالهن لمكانتهن الخاصة إذ كن أزواجاً وأمهات لرجال لم على غيرهم منزلة وفضل ^(١).

هما رأيان إذن في تقسيم المال . رأى أبي بكر ورأى عمر . وقد كان لرأى عمر - رضى الله عنه - سند : « لأجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كن قاتل معه » و... « فالرجل وبلاؤه في الإسلام ... » ولهذا رأى أصل في الإسلام وهو التعادل بين الجهد والجزاء . وكان لرأى أبي بكر - رضى الله عنه - سند كذلك : « إنما أسلموا لله وعليه أجرهم ، يوفيههم ذلك يوم القيامة ، وإنما هذه الدنيا بلاغ » . ولكننا لا نتردد في اختيار رأى أبي بكر إذ كان أقن أن يحقق المساواة بين المسلمين - وهى أصل كبير من أصول هذا الدين - وأخرى الأنتج النتائج الخطرة التى نشأت عن هذا التفاوت ، من تضخم ثروات فريق من الناس ، وتزايد هذا التضخم عاما بعد عام بالاستثمار - والمعروف اقتصاديا أن زيادة الربح تتناسب إلى حد بعيد مع زيادة رأس المال - هذه النتائج التى رآها عمر فى آخر أيام حياته ، فألى ثلث جاء عليه العام ليسوين فى الأعطيات ، وقال قولته المشهورة : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء » !

ولكن وأسفاه المقدفات الأوان ، وسبقت الأيام عمر ، ووقعت النتائج المؤلمة التى أودت بالتوازن فى المجتمع الإسلامى ، كما أدت فيما بعد إلى الفتنة ، بما أضيف إليها من تصرف مروان وإقرار عثمان !

رجع عمر إذن عن رأيه فى التفرقة بين المسلمين فى العطاء ، حينما رأى نتائج الخطرة ،

(١) المصدر السابق .

إلى رأى أبي بكر . وكذلك جاء رأى على - مطابقاً لرأى الخليفة الأول - ونحن نميل إلى اعتبار خلافة على - رضى الله عنه - امتداداً طبيعياً لخلافة الشيخين قبله ، وأن عهد عثمان الذى تحكم فيه مروان كان فجوة بينهما - لذلك تتابع الحديث عن عهد على - ثم نعود للحديث عن الحالة فى أيام عثمان .

اختار على - مبدأ المساواة فى العطاء ، وقد نص عليه فى خطبته الأولى حيث قال : « ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غداً عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأيما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتناً ، ودخل ديننا ، واستقبل قبائتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده . فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ؛ ولا فضل فيه لأحد على أحد ؛ وللمتقين عند الله أحسن الجزاء » .

هذا هو المبدأ الإسلامى السليم الذى يتفق مع روح المساواة الإسلامية؛ ويكفل للمجتمع الإسلامى التوازن ، فلا يدع الثروات تتضخم إلا بقدر الجهد والمعمل وحدها ، لا بفضل إتاحة فرصة لامتياز للآخرين ، بوجود وفر من المال للعمل فيه أكبر مما لدى الآخرين . وقد كان عمر فى آخر أيامه على أن ينفى إلى هذا المبدأ ؛ ولكنه عوجل فاستشهد ولم ينفذ عزمته التى اعتزم ، بل عزيمته : عزيمته فى أن يأخذ فضول أموال الأغنياء فيردها على الفقراء ، إذ كانت هذه الفضول قد نشأت - فى الأغلب - من تفرقه فى العطاء؛ وعزيمته فى أن يسوى بينهم فى العطاء فلا تعود هذه الفوارق إلى الظهور كما ظهرت؛ ولا يحتل المجتمع الإسلامى كما بدأ يحتل .

وجاء عثمان - رضى الله عنه - فلم ير أن يأخذ بالعزيمتين أو إحداها .. ترك الفضول لأصحابها فلم يردها ؛ وترك الأعطيات كذلك على تفاوتها . ولكن هذا لم يكن كل ما كان . بل وسع أولاً على الناس فى العطاء فازداد النفي غنى ، وربما تبجح الفقير قليلاً ، ثم جعل يمنح

المنع الضخمة لمن لا تنقصهم الثروة ؛ ثم أباح لقريش أن تضرب في الأرض تتاجر بأموالها المكسدة ، فزيدها أضعافاً مضاعفة ؛ ثم أباح للأثرياء أن يقتنوا الضياع والدور في السواد وغير السواد ؛ فإذا نوع من الفوارق المالية الضخمة يسود المجتمع الإسلامي في نهاية عهده يرحمه الله .

كان أبو بكر وكان عمر من بعده يتشددان في إمساك الجماعة من رؤوس قريش بالمدينة ، لا يدعونهم يضربون في الأرض المفتوحة ، احتياطاً لأن تمتد أبصار هؤلاء الرؤوس إلى المال والسلطان ، حين تجتمع إليهم الأنصار بحكم قرابتهم من رسول الله ، أو بحكم بلائهم في الإسلام وسابقتهم في الجهاد . وما كان في هذا اقتيات على الحرية الشخصية كما يفهمها الإسلام ؛ فهذه الحرية محدودة بمصلحة الجماعة والنصح لها . فلما جاء عثمان أباح لهم أن يضربوا في الأرض . ولم يبح لهم هذا وحده بل يسر لهم وحضهم على توظيف أموالهم في الدور والضياع في الأقاليم ، بعد ما آتى بعضهم من الهبات مئات الآلاف .

لقد كان ذلك كله براً ورحمة بالمسلمين وبكبارهم خاصة . ولكنه أنشأ خطراً عظيماً لم يكن خافياً على فطنة أبي بكر ، وفطنة عمر بعده . أنشأ الفوارق المالية والاجتماعية الضخمة في الجماعة الإسلامية ، كما أنشأ طبقة تأنيتها أرزاقها من كل مكان دون كد ولا تعب ؛ فكان الترف الذي حاربته الإسلام بنصوصه وتوجيهاته ، كما حاربته الخليفتان قبل عثمان ، وحرصاً على ألا يتجسها .

عندئذ ثار الروح الإسلامي في نفوس بعض المسلمين ، يمثلهم أشدهم حرارة وثورة أبوذر . ذلك الصحابي الجليل الذي لم تجد هيئة الفتوى المصرية في الزمن الأخير إلا أن تحطئه في اتجاهه ؛ وإلا أن تزعم لنفسها بصراً بالدين أكثر من بصره بدينه ! ثم عادت - في مناسبة

أخرى- فأصدرت فتوى بصواب اتجاهه ، عندما تغيرت الظروف الأولى! كُن دين الله سلعة
تتجر بها الهيئة في سوق الرغبات !

قام أبو ذر ينكر على للترفين ترفهم الذى لا يعرفه الإسلام ؛ وينكر على معاوية
وأمية خاصة سياستهم التى تفر هذا الترف ، وتستزيد منه ، وتتمرغ فيه ؛ وينكر على عثمان
نفسه أن يهب من بيت المال الثلاث والألوف ، فيزيد في ثراء المثرين وترف
المترفين .

علم أن عثمان أعطى مروان ابن الحكم خمس خراج إفريقية، والحارث ابن الحكم مثنى
ألف درهم، وزيد ابن ثابت مائة ألف... وما كان ضمير أبي ذر ليطيق شيئاً من هذا كله.
فانطلق يخطب في الناس :

« لقد حدثت أعمال ما عرفها . والله ما هى في كتاب الله ولا سنة نبيه . والله
إنى لأرى حقاً يطلأ ، وباطلاً يحيا ، وصادقاً مكذباً ، وأثرة بغير تقى .. يامعشر الأغنياء
واسوا الفقراء . وبشر الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاو
من نار ، تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم .. يا كائز المال اعلم أن في المال
ثلاثة شركاء : القدر لا يستأمرك أن يذهب بخيرها أو شرها من هلاك أو موت ؛
والوارث ينتظر أن تضع رأسك ثم يستاقها وأنت ذميم ، وأنت الثالث ، إن استطعت
ألا تكون أعجز الثلاثة فلا تكونن .. إن الله عز وجل يقول : « لن تنالوا البر حتى
تنفقوا مما تحبون » .

« اتخذتم ستور الحرير ، ونضائد الديباج ؛ وتأنم الاضطجاع على الصوف الأذرى ،
وكان رسول الله ينام على الحصير ؛ واختلف عليكم بألوان الطعام ، وكان رسول الله لا يشبع
من خبز الشعير » .

وروى مالك ابن عبد الله الزياى عن أبي ذر : « أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان ،

فأذن له ويديه عصاه . فقال عثمان : يا كعب ، إن عبد الرحمن توفي وترك مالا ، فما ترى فيه ؟ قال : إن كان يصل فيه حق الله فلا بأس عليه . فرقع أبو ذر عصاه فضرب كعباً . وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما أحب لو أن لي هذا الجبل ذهباً أنفقته ويتقبل مني ، أذر خلفي منه ست أواق » أنشدك الله يا عثمان . أسمعته ثلاث مرات . قال نعم ^(١) .

وما كانت مثل هذه الدعوة ليطبقها معاوية ، ولا ليطبقها مروان بن الحكم ؛ فما زال به عند عثمان يحرضانه عليه حتى كان مصيره إلى « الرينة » منفياً من الأرض في غير حرب لله ولرسوله ، وفي غير سعي في الأرض بالفساد . كما تقول شريعة الإسلام !

لقد كانت هذه الصيحة يقظة ضمير مسلم لم تخدعه الأطماع ، أمام تضخم فاحش في الثروات ، يفرق الجماعة الإسلامية طبقات ، ويحطم الأسس التي جاء هذا الدين ليقمها بين الناس . وبحسبنا أن نعرض هنا نموذجاً للثروات الضخام أوردته المسمودي ، قال :

« في أيام عثمان اقتنى الصحابة الضياع واللال : فكان لثمان يوم قتل عند خازنه خمسون ومئة ألف دينار وألف ألف درهم ، وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرها مئة ألف دينار ، وخلف لبلا وخيلا كثيرة . وبلغ الثمن الواحد من متروك الزبير بعد وفاته خمسين ألف دينار ، وخلف ألف فرس وألف أمة . وكانت غلة طلحة من العراق ألف دينار كل يوم ، ومن ناحية السراة أكثر من ذلك . وكان على مرتبط عبد الرحمن ابن عوف ألف فرس ، وله ألف بعير ، وعشرة آلاف من النعم ؛ وبلغ الربع من متروكه بعد وفاته أربعة وثمانين ألفاً . وخلف زيد ابن ثابت من الذهب والفضة ما كان يكسر

(١) حديث رقم ٤٥٣ السند جزء أول نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر .

بالقؤوس غير ما خلف من الأموال والضياع ، وبنى الزبير داره بالبصرة ، وبنى أيضا بمصر والكوفة والإسكندرية وكذلك بنى طلحة داره بالكوفة ، وشيد داره بالمدينة ، وبنها بالجص والآجر والساج . وبنى سعد ابن أبي وقاص داره بالعقيق ، ورفع سمكها وأوسع فضاءها ، وجعل على أعلاها شرفات . وبنى المقداد داره بالمدينة ، وجعلها محصنة الظاهر والباطن . وخلف يعلى ابن منه خمسين ألف دينار وعقاراً ، وغير ذلك ما قيمته ثلاثمائة ألف درهم^(١) .

هذا هو الثراء الذى بدأ صغيراً بإيثار بعض المسلمين على بعض فى العطاء فى أيام عمر - ذلك الإيثار الذى كان معتزماً لإبطاله وتلافى آثاره لولا أن حاجته الطعنة التى لم تصب قلب عمر وحده ، وإنما أصابت قلب الإسلام - ثم نما وزداد بإبقاء عثمان عليه ، فضلاً على العطايا والهبات والقطائع . ثم فشا فشواً أذربا بتجميع الأملاك والضياع وموارد الاستغلال ، بما أباحه عثمان من شراء الأرضين فى الأقاليم وتضخيم الملكيات فى رقعة واسعة ؛ وبمقاومة الصيحة الخالصة الميعة التى انبثت من قلب أبي ذر ؛ وكانت جذيرة لو بلغت غايتها ، ولو وجدت من الإمام استماعاً لها ، أن تعدل الأوضاع ، وأن تحقق ما أراد عمر فى أواخر أيامه من رد فضول الأغنياء على الفقراء ، بما يبيحه له سلطان الإمامة لدفع الضرر عن الأمة ، بل بما يحتمه عليه تحقيقاً لمصلحة الجماعة .

وبقدر ما تكدست الثروات وتضخمت فى جانب ، كان الفقر والبؤس فى الجانب الآخر حتماً ، وكانت النقمة والسخط كذلك . ومالبت هذا كله أن تجمع وتضخم ، لينبث فتنة هائجة ، يستغلها أعداء الإسلام ، فتودى فى النهاية بثمان . وتودى معه بأمن الأمة الإسلامية وسلامتها ؛ وتسلمها إلى اضطراب وفوران لم يجب أواره حتى كان قد غشى بدخانها على روح الإسلام ، وأسلم الأمة إلى ملك عضوض .

(١) من كتاب عثمان للأستاذ صادق عرجون .

لذلك لم يكن غريباً أن يفضى أصحاب الأموال ، والمستنفون من تفاوت الحظوظ في
المطاء ، على سياسة المساواة والعدالة التي اعتمدها عليّ بعد عثمان ؛ وأن يتظاهروا بأنهم إنما
ينصحون بالمدول عن هذه السياسة خوفاً عليه من الانتقاض ، فما كان جوابه إلا أن يستلهم
روح الإسلام في ضميره القوي فيقول :

« أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه ؟ لو كان هذا المال لي لسويت
بينهم ؛ فكيف وإنما المال مال الله ؟ ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبيذير وإسراف ؛
وهو يرفع صاحبه في الدنيا ؛ ويضعه في الآخرة » .

فأما بنو أمية فقد ساروا في سياسة المال سيرة أخرى . حتى كان عمر بن عبد العزيز ،
فضع الذي أسفنا في رد الظالم ؛ وفي الكف عن بثرة أموال المسلمين في غير حقها ؛ فلم
يكن لبنى أمية إلا ما لسائر الناس ؛ ولم يكن للمتلقين وللبين نصيب في هذا المال ، فقد
انقطع عن الشعراء للداح ، ولم يحزم بشيء من بيت المال .

وفي خبر له مع جرير أن جريراً مدحه فقال له عمر : « يا ابن الخطي : أمن أبناء
المهاجرين أنت فتعرف لك حقهم ؟ أم من أبناء الأنصار فيجب لك ما يجب لهم ؟
أم من فقراء المسلمين فتأمر صاحب صدقات قومك فيصالك بمثل ما يصل به قومك ؟ »
فقال : يا أمير المؤمنين ، ما أنا بواحد من هؤلاء ، وإنى لمن أكثر قومي مالا ،
وأحسنهم حالاً ؛ ولكني أسألك ما عودتني الخلفاء : أربعة آلاف درهم وما يتبعها من
كسوة وحملا ن . فقال له عمر : « كل امرئ يلقى فعله ، وأما أنا فما أرى لك في مال
الله حقاً ؛ ولكن انتظر حتى يخرج عطائي ، فأنظر ما يكفي عيالي سنة منه فأدخره لهم ؛
ثم إن فضل فضل صرفناه إليك » فقال جرير : لا بل يورق أمير المؤمنين ويحمد ،
وأخرج راضياً ، قال : فذلك أحب إليّ . فخرج فلما ولي قال عمر : إن شر هذا ليتي ، زدوه

إلى . فردوه فقال : « إن عندى أربعين ديناراً وخلصتني ، إذا غسلت إحداها لبست الأخرى وأنا مقاسمك ذلك ، على أن الله جل وعز يعلم أن عمر أحوج إلى ذلك منك » فقال له : قد وفرك الله يا أمير المؤمنين ، وأنا والله راض . قال : أما وقد حلفت فإن ما وفرتي على ولم تضيق به معيشتنا آثر في نفسى من المدح ، فامض مصاحباً .

لا يجب إذن حين تحفظ أموال المسلمين فتد على المستحقين أن يروى الرواة أن الناس اكتفوا في عهد عمر بن عبد العزيز حتى لا تجرد الصدقات في بعض الأقطار من يأخذها لاغتناء عامة الأمة باستحقاقاتهم الأخرى عن أموال الصدقات . وفي ذلك يقول يحيى ابن سعد :

« بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية ، فاقضيتها ، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد بها فقيراً ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ؛ فاشترت بها رقاباً فأعتقتهم » .

إنما الفقر والحاجة ثمره التضخم والزيادة . والفقراء في كل وقت هم ضحايا الأغنياء المفسدين . الأغنياء المفسدون في الغالب هم نتاج الأعطيات والإقطاعيات والحاجة والظلم والاستغلال !

وفي أيام بني أمية ثم في أيام بني العباس من بعدهم ، كان بيت المال مباحاً للولوك كأنه ملك لهم خاص ؛ وذلك على الرغم من وجود بيتين للمال : بيت المال العام ، وبيت المال الخاص . والأول مفروض أن موارده ومصارفه للجماعة ؛ والثاني مفروض أن موارده ومصارفه من خاصة السلطان . لكننا نجد أحياناً أن أموالاً عامة تحمل إلى بيت المال الخاص . وأن مصارف خاصة تؤخذ من بيت المال العام !

جاء في كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري تأليف آدم ميتز و ترجمه محمد عبد الهادي أبو ريبة :

« أما العطايا وكل مايتعلق بنفقات دار الخلافة فكان يؤخذ من بيت المال العام .
وعندنا بيان يرجع إلى أول القرن الرابع مشتمل على وجوه الأموال التي تحمل إلى بيت
مال الخاصة .

١ - الأموال المختلفة التي يتركها الآباء لأبنائهم في بيت المال . ويقال : إن الرشيد
خلف أكبر مقدار من المال ، وهو ثمانية وأربعون ألف ألف دينار ، وكان للمتضد (٢٧٩ -
٢٨٩ هـ) يستفضل من كل سنة من سنى خلافته بعد النفقات ، مما كان يحصله بيت مال
الخاصة ألف ألف دينار ، حتى اجتمع في بيت المال تسعة آلاف ألف دينار ، وكان يريد أن
بتممها عشرة آلاف ألف دينار ، ثم يسبكها ويجعلها قرة واحدة ، ونذر عند بلوغ ذلك أن
يترك عن أهل البلاد ثلث الخراج في تلك السنة . وأراد أن يطرح السيكة على باب العامة
ليبلغ أصحاب الأطراف أن له عشرة آلاف ألف دينار وهو مستغن عنها ، فاحترمه للنية
قبل بلوغ الأمانة . ثم جاء المكتفى بعد المتضد (٢٨٩ - ٢٩٥) فأبلغ للدخر إلى أربعة
عشر ألف ألف دينار .

٢ - مال الخراج والضيايع العامة الذي يرتفع من أعمال فارس وكرمان (بعد
إسقاط النفقات) وبلغ مقدار ذلك في كل سنة منذ عام ٢٩٩ إلى عام ٣٢٠ هـ
(٩١١ - ٩٣٢ م) ثلاثة وعشرين ألف ألف درهم ، منها أربعة آلاف ألف درهم
كانت تحمل إلى بيت مال العامة ، والباقي وهو تسعة عشر ألف ألف درهم إلى بيت
مال الخاصة . ويجب أن نسقط من ذلك النفقات الحادثة التي تتطلبها هذه البلاد ،
ففى عام ٣٠٣ هـ (٩١٥ م) أنفق الخليفة لفتحها ما يزيد على سبعة آلاف ألف درهم .

٣ - أموال مصر والشام . وكانت جزية أهل النمة مثلاً تحمل إلى بيت مال الخليفة
باعتباره أمير المؤمنين لا إلى بيت مال العامة . وهذا ما يجب للتخليفة نظرياً !

٤ — اللال الذى يؤخذ من المصادرة لأموال الوزراء المعزولين والكتاب والعمال وما حصل من ارتفاع ضيعاتهم ، وللال الذى يؤخذ من التركات ^(١) .

٥ — ما كان يحمل إلى بيت مال الخلاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والأهواز والمشرق والمغرب .

٦ — ما كان يستفصله الخلفاء ، فكان كل من الخليفتين الأخيرين فى القرن الثالث الهجرى (وهما المعتضد والمكثف) يستفضل فى السنة ألف ألف دينار ، وكان سبيل المقتدر أن يستفضل مثلها ، فيكون مبلغه فى خمس وعشرين سنة خمسة وعشرين ألف ألف دينار ، أعنى نحواً من نصف ما خلفه الرشيد » .

ومن هذا النص يبدو كم عدا من يسمون خلفاء من الملوك على أموال المسلمين العامة ، وكم بعدت سياسة المال عن أصول الإسلام ، وكم ارتفع الرأى والترف فى جانب والبؤس والشقاء فى جانب ، وكم اختل المجتمع الإسلامى نتيجة بعده عن النهج الإسلامى ، وتكره المبادئ الإسلامية .



ولكن الواقع التاريخى للإسلام — على الرغم من هذا كله — استطاع أن يقرر عدة مبادئ أساسية فى « سياسة المال » وأن يحقق الكثير من نظريات الإسلام ومبادئه على الرغم من النكسة التى أصابته فى مطلع عهده ، على أيدي بنى أمية .

استطاع الواقع التاريخى أن يقرر .

١ — أن الفقراء أولى من أولى السابغة فى الإسلام بالمال العام . وجاء فى مسند أحمد بن حنبل : « حدثنا بكر بن عيسى ، حدثنا أبو عوانة عن النخيرة عن الشعبي عن

(١) كان الخليفة يرث مال الخدم ومن لا ولد له من موالى أسرة الخلافة . ولما كان هؤلاء فى الغالب سادة ذوى مناصب تدر الرزق الكثير فإن مالا كثيراً كان يجرى إلى خزنة الخليفة .

عدي ابن حاتم قال : أتيت عمر ابن الخطاب في أناس من قومي ، فجعل يفرض للرجل من طيء في أفقين ويمرض عني . قال فاستقبلته فأعرض عني ، ثم أتيته من حيال وجهه فأعرض عني . قال : قلت : يا أمير المؤمنين . أتعرفني ؟ قال : فضحك حتى استلقى لقلعه ، ثم قال : نعم والله إنني لأعرفك . آمنت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، ووفيت إذ غدروا ، وإن أول صدقة بيضت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه أصحابه ، صدقه طيء . جثت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أخذ يمتدح ، ثم قال : إنما فرضت لقوم أجهفت بهم الفاقة ، وهم سادة عشائرهم ، لما ينوبهم من الحقوق .

وهذه من عمر الذي آثر أولى السابقة في تقدير العطاء ، لها قيمتها ، ولها دلالتها . فالحاجة هي المبرر الأول للاستحقاق في المجتمع الإسلامي . وهو مبدأ عميق الدلالة في كراهة الإسلام للحاجة والفاقة ، وحسنه على إزالتها أولا قبل كل رعاية لأي اعتبار آخر .

٢ — أن الإسلام بكره تكس الثراء في جانب والحريمان في جانب . وفي سبيل إزالة هذه الحالة يبيح لولي الأمر للمسلم الذي ينفذ شريعة الله ، حرية التصرف . في المال العام . وهذا المبدأ واه الواقع التاريخي عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - في توزيع فيء بني النضير على المهاجرين الفقراء خاصة - عدا رجلين فقيرين من الأنصار - حتى يعيد بعض التوازن للمجتمع الإسلامي في أول فرصة عرضت له . ثم جاء القرآن مصدقا لهذه السابقة التاريخية : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

وهذه السابقة لها دلالتها ولها قوتها . فولي الأمر للمسلم وهو الذي ينفذ شريعة الله يملك دائما أن يخصص الفقراء من المال العام ، بما يعيد التوازن إلى الجماعة الإسلامية ، وبما يحقق رغبة الإسلام في ألا توجد فوارق بين الطبقات تخل بهذا التوازن العام .

مبدأ الضريبة للتفاوتة حسب القدرة والعجز .. نحن فرضت الجزية على الذميين جعلت بالثلثات الآتية :

(أ) أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهما عن كل رأس في العام .

(ب) أوساط ويؤخذ منهم ٣٤ درهما :

(ج) فقراء يتكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهما .

ولا تؤخذ جزية من مسكين يتصدق عليه ، ولا من عاجز عن العمل ، ولا من أعمى أو مقعد أو مجنون أو ذى عاهة على وجه العموم . ولا تجوز الجزية إلا على الرجال الأحرار العقلاء .. فلا جزية على امرأة أو صبي .

وحين وقعت المجاعة في عام الرمادة بسبب القحط ، لم يرسل عمر جباة ليقبضوا الزكاة ، بل ترك الناس حتى يرتفع الجلب ، فلما أطمأن الناس وعاد الرخاء ، بث عماله فقاضوا من القادرين حصتين : حصة عن عام الرمادة ، وحصة عن العام الحاضر ، وأعفى غيرهم ، ثم أمر أن ترد على هؤلاء إحدى الحصتين ، ويقدم العمال عليه بالثانية .

٤ — مبدأ عدم الحجز على الضروريات وفاء للضريبة ، وعدم استيفائها كذلك بالقوة .. قال على بن أبي طالب لأحد عماله : « .. إذا قلعت عليهم ، فلا تبين لهم كسوة ، شتاء ولا صيفاً ، ولا رزقاً يأكلونه ، ولا دابة يمشون عليها ؛ ولا تضرن أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم ، ولا تقمه على رجله في طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عرضاً في شيء من الخراج . فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو .. » ^(١)

٥ — مبدأ « الرجل وحاجته » بجانب مبدأ « الرجل وبلاؤه » .. فقد فرض النبي صلى الله عليه وسلم للأعزب حظاً من التنمية والمتزوج حظين . ولهذا الفرض دلالة في أن الحاجة مبرر كالجهد للمطاء . فجهد المتزوج في الجهاد كجهد الأعزب . ولكن حاجته

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف .

مضاعفة . فضوعف له حظه . فالحاجة وحدها مبرر كاف للتملك في الإسلام . ولهذا قيمته في الضمان الاجتماعي .

٦ — مبدأ الضمان الاجتماعي العام لكل عاجز وكل محتاج . فقد فرض عمر للمولود مئة درهم ، فإذا ترعرع بلغ به مئتين ، فإذا بلغ زاده . وكان يفرض للقيط مئة ، ولوليه كل شهر رزقاً يمينه عليه ، ويجعل رضاعه ونفقته من بيت المال ، ثم يسويه عند كبره بسواه من الأطفال . وهذه سماحة من عمر توجيهاً سماحة الإسلام ، فالقيط برء ، لا يحمل وزر أبويه الجارمين . وقد أثبتنا من قبل كيف فرض لليهودى الأعمى ، وللمجنومين من النصارى . وهى سماحة الإسلام في نفس عمر للناس جميعاً لا للمسلمين وحدهم ، وتأمين للمجتمع من غوائل الحاجة والعجز والحرمان .

٧ — مبدأ من أين لك هذا ؟ فلا حصانة للعاكم تمنع الجماعة أن تحاسبه على ما كسبه من مال ، ليتبين لها إن كان ذلك ماله أو مالها . وتقرير هذا المبدأ كفيل بأن يتردد الخاكم مرتين قبل أن يقدم على اغتيال المال العام . وقد قرره عمر مع ولاته جميعاً ، وأقره على مع بعض الولاة .

٨ — مبدأ الزكاة العام الذى لم ينقض حتى في أشد العهود ظلاماً وفسوقاً عن روح الدين . فامن أحد أنكره نظرياً أو عملياً ، منذ حروب الردة في أوائل عهد أبى بكر . إلى أن غلبت المدنية الغربية في عصرنا الحاضر ، فنقض آخر مبدأ حتى من مبادئ الإسلام !

٩ — مبدأ التكافل العام الذى يحمل كل أهل بلد مسؤولين مسؤولية مباشرة عن يتلفه الجوع ، مسؤولية جنائية يؤدون فيها الدية ، بوصفهم قتلة لذلك الذى أتلغه الجوع وهو بينهم مقيم . وما يؤيد هذا المبدأ حتى الجائع أو العطشان أن يقاتل من في يده الطعام والماء حين يخشى على نفسه التلف ، فإذا قتله فلدية عليه ولا عقاب .

(٩٦ - العدالة)

١٠ — مبدأ تحريم الربا ، والإنظار عند العسرة للمدين . ولقد ظل الربا محرماً حتى أباحته المدينة للملاية ، يحملها إلينا القانون الفرنسى ، وجعلته أصلاً من أصول الحياة الاقتصادية العامة ، فى غير ما ضرورة ملجئة إلا انعدام العنصر الخلقى فى الحياة ، وانتفاء روح التعاون والبر من صدور الناس . تلك الروح التى يحملها الإسلام أساس المجتمع وركن التعاون بين الناس . وذلك كله غير تقاليد البر والمواساة والتكافل فى المجتمع - عن غير طريق التشريع - والماضى القريب الذى شهده آباؤنا - لأجدادنا - فى الريف الإسلامى فى كل مكان ، والذى ما تزال بقية منه حتى بعد أن طفت الحضارة المادية الغربية على العالم الإسلامى ، يشهد بأثر الروح الإسلامى فى المجتمعات الإسلامية ، حيث كان فيض ذلك الروح يقضى عن التشريع والإلزام . وهذه الأوقاف الكثيرة ، والحبوس الموعة ، التى صرفت اليوم عن أهدافها ، وانتهبها الناهبون تحت مختلف العتوانات والتعلات ، شاهد بعوامل الرخوة والبر والتكافل والتأمين الاجتماعى فى نفوس أجيال المسلمين البعيدة والغريبة ، قبل أن تفسدها الحضارة المادية الجامدة ، القاسية القلب والشعور .

ولقد بلغت الرغبة فى الضمان الاجتماعى للضعفاء مبلغاً جعلها تتجاوز الإنسان إلى الحيوان . وقد حبست بعض الحبوس على ضعاف الحيوان لتتخذ لها المأوى ، وتنال الحماية من التشرد والجوع !

هذا هو الإسلام على الرغم مما عترض خطواته العملية الأولى ، من انحراف فى تصور معنى الحكم وسياسة المال كانت له آثار ضئيلة . هذا هو الإسلام فى واقعه التاريخى الذى حققه فعلاً . فأما الإسلام فى مبادئه العامة ،

فهو على استعداد دائم للوفاء بال الحاجات المتجددة في كل المجتمعات التي تقوم على أساسه ،
وتتخذ شريعته شريعة . وهو يفي بهذه الحاجات في شمول وتوازن ، يرى من التخططات
التي تتأرجح فيها التجارب البشرية والمذاهب البشرية بين التفريط والإفراط . والتي تكلف
البشرية ثمنا غاليا من الضحايا والتضحيات^(١) .
فأما حاضر الإسلام ومستقبله فستحدث عنها في فصل آت .

(١) يراجع فصل « تحبط واضطراب » في كتاب : « الإسلام ومشكلات الحضارة » للؤلف

حاضر الإسلام وتقبله

نحن ندعو إلى استئناف حياة إسلامية ، في مجتمع إسلامي ، تحكمه العقيدة الإسلامية والتصور الإسلامي ، كما تحكمه الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي .

ونحن نعلم أن الحياة الإسلامية على هذا النحو - قد توقفت منذ فترة طويلة في جميع أنحاء الأرض ؛ وأن « وجود » الإسلام ذاته من ثم قد توقف كذلك !

ونحن نجهز بهذه الحقيقة الأخيرة - على الرغم مما قد تحدثه من صدمة وذعر وخيبة أمل للكثيرين ممن لا يزالون يجهلون أن يكونوا « مسلمين » ! - ونجهز بها على هذا النحو في الوقت الذي ندعو فيه إلى استئناف حياة إسلامية ، في مجتمع إسلامي ، تحكمه العقيدة الإسلامية والتصور الإسلامي كما تحكمه الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي . ولا نرى أن في رؤية تلك الحقيقة والجهر بها كذلك ما يدعو إلى خيبة الأمل ؛ أو اليأس من هذه الدعوة ومن هذه المحاولة . على العكس نرى أن الجهر بهذه الحقيقة المؤلمة - حقيقة أن الحياة الإسلامية قد توقفت منذ فترة طويلة في جميع أنحاء الأرض ، وأن « وجود » الإسلام ذاته من ثم قد توقف كذلك - نرى أن الجهر بهذه الحقيقة ضرورة من ضرورات الدعوة إلى الإسلام ، ومحاولة استئناف حياة إسلامية .. ضرورة لا مفر منها .

إن الأمر للستيقن في هذا الدين أنه لا يمكن أن يقوم في الضمير « عقيدة » . ولا في واقع الحياة « ديناً » إلا أن يشهد الناس : أن لا إله إلا الله . أي لا « حاكمية » إلا الله .. حاكمية تتمثل في قضائه وقدره كما تتمثل في شرعه وأمره - وهذه كلها سواء في كونها أساساً للعقيدة لا تقوم - ابتداءً - في الضمير إلا به - كذلك هو لا يمكن أن يقوم في واقع الحياة « ديناً » إلا أن تتمثل العقيدة في نظام واقعي للحياة هو « الدين » ، فتفرد فيه شريعة الله بالهيمنة على حياة الناس جلته وتفصيلاً ؛ ويبرأ فيه الحاكم والمحكوم من ادعاء حق « الألوهية »

عن طريق ادعاء حق « الحاكمية » ومزاولة التشريع فعلا بما لم يأذن به الله ؛ مما يتخذ به البشر لأنفسهم من أنظمة وأوضاع وتشريعات وقوانين ؛ غير مستمدة من شريعة الله ، نصاً حين يوجد النص ، واجتهاداً - في حدود المبادئ العامة - حين لا يوجد النص . طاعة لأمر الله سبحانه : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول - إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر - .. »

ونحن لا نحدد مدلول « الدين » ولا مفهوم « الإسلام » على هذا النحو من عند أنفسنا.. ففي مثل هذا الأمر الخطير ، الذي يترتب عليه تقرير مفهوم لدين الله ؛ كما يترتب عليه الحكم بتوقف « وجود » الإسلام في الأرض اليوم ؛ وإعادة النظر في دعوى مئات الملايين من الناس أنهم « مسلمون » .. في مثل هذا الأمر لا يجوز أن يفق الإنسان فيما يقسم الظاهر في الدنيا والآخرة جميعاً !

إنما الذي يحدد مدلول « الدين » على هذا النحو ، ومفهوم « الإسلام » هو الله سبحانه - إله هذا الدين ورب هذا الإسلام .. وذلك في نصوص قاطعة لا سبيل إلى تأويلها ولا الاحتيال عليها :

« إِنْ أَحْكَمْتُمْ إِلَّا لِلَّهِ ، أَمْرٌ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ » ... (يوسف : ٤٠)

« وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَأْتِ أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَحَذَّرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ » ... (المائدة : ٤٩)

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » ... (المائدة : ٤٥)
« فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكَمَوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » ... (النساء : ٦٥)
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ . فَإِنْ

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ، إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .
ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا » ... (النساء : ٥٩)

وكلها تقرر حقيقة واحدة . أنه لا إسلام ولا إيمان بنير الإقرار بالحاكمية لله وحده ؛
والرجوع إليه فيما يقع عليه التنازع - بمالم يرد به نص - إذ لا رأى مع النص ولا تنازع -
والحكم بما أنزل - دون سواه - في كل شئون الحياة ؛ والرضى بهذا الحكم رضى قلبيا بعد
الاستسلام له عمليا ... وأن هذا هو « الدين القيم » .. وهذا هو « الإسلام » الذي أراده الله
من الناس .

وحين نستعرض وجه الأرض كله اليوم - على ضوء هذا التقرير الإلهي المفهوم الدين
والإسلام - لانرى لهذا الدين « وجودا » .. إن هذا الوجود قد توقف منذ أن تخلت آخر
مجموعة من المسلمين عن أفراد الله سبحانه بالحاكمية في حياة البشر ؛ وذلك يوم أن تخلت
عن الحكم بشريعته وحدها في كل شؤون الحياة .

ويجب أن تقرر هذه الحقيقة الأليمة ، وأن نجهر بها ، وأن لا نخشى خيبة الأمل التي تحدثها
في قلوب الكثيرين الذين يحبون أن يكونوا « مسلمين » .. هؤلاء من حقهم أن يستيقنوا :
كيف يكونون مسلمين !

إن أعداء هذا الدين بذلوا طوال قرون كثيرة وما يزالون يبذلون ، جهودا ضخمة ما كره
خيثة ، ليستغلوا إشفاق الكثيرين الذين يحبون أن يكونوا مسلمين ، من وقع هذه الحقيقة
المريرة ، ومن مواجهتها في النور ! وتخرجهم كذلك من إعلان أن « وجود » هذا الدين
قد توقف ، منذ أن تخلت آخر مجموعة مسلمة في الأرض عن تحكيم شريعة الله في أمرها كله ؛
فتخلت بذلك عن أفراد الله سبحانه بالحاكمية - [أو بالألوهية] - فهذه مرادفة لتلك ،
أو لازمة لها لا تتخلف .

هؤلاء الأعداء لما كرون الخيلاء يستغلون ذلك الإشفاق وهذا التعرج لتخدير مشاعر

الكثيرين في الأرض ، الذين يحبون أن يكونوا « مسلمين » وإيهاهم أنهم مايزالون « مسلمين » فعلا ! وأن « الإسلام بخير » ! وأن الناس يمكن أن يكونوا « مسلمين » دون أن تحكمهم شريعة هذا الدين ؛ بل دون أن يعتقدوا أن الحاكمية لله وحده ، من ادعاهالأنفسه فقد ادعى الألوهية ، وكفر ، وخرج من هذا الدين ! .

ولقد بلغ من تبجح هذا الخبيث أن يكتب للمستشرق « ولقد كانتول سميث » كتابا كاملا تحت عنوان : « الإسلام في العصر الحديث » هدفه الأساسي هو إثبات أن « العلمانية » التركية ، التي قام بها « أتاتورك » ، هي « إسلامية » ! بل إنها هي « الحركة الإسلامية » ! الوحيدة الناجحة في تاريخ الفترة الحديثة ؛ وأن على « المسلمين » الذين يريدون استبقاء « وجود » الإسلام أن يحذوا حذوها ؛ بوصفها المحاولة الوحيدة الصحيحة !

كذلك بلغ الخبيث من التبجح ! وكذلك ينبغي أن نجهر نحن بالحقيقة القابلة ، التي قد يشفق منها الكثيرون ممن يحبون أن يكونوا مسلمين ؛ ومن يتحرجون أن يعلنوا أن وجود هذا الدين قد توقف .. لنبطل مفعول « الحذر » الخبيث ، الذي يخبره أعداء هذا الدين بحجي هذا الدين !!!

وينبغي كذلك ألا نخشى ما يحدثه إعلان هذه الحقيقة من خيبة أمل مريرة .. فنحن واقفون بمد ذلك أن « المستقبل لهذا الدين » ؛ وأن هذا التوقف عن الوجود لن يستمر . بل لن يطول ! وأن جميع الفقااعات التي ينفخ فيها الاستثمار الصليبي والصهيوني في هذه الأرض ستنفى* كاتنفى* الفقااعات دائما مهما تكن ضخمة المظهر ، شديدة البريق !

إن هذا الدين الذي توقف - مؤقتا - عن الوجود ؛ عميق الجذور في هذه التربة ؛ وهو أعمق من هذا في تربة الفطرة .. إن اثني عشر قرنا من الوجود الواقعي لهذا الدين

في الأرض لن يمكن محوها من هذه الأرض .. وإن فطرة الله التي فطر الناس عليها لن تغلبها
محاولات الاستعمار الصليبي والصهيوني !

إن « المستقبل لهذا الدين » في هذه الأرض التي تحقق فيها وجوده الفعلي أكثر من
مئتين وألف عام ؛ وفي غيرها من الأرض أيضاً ، التي تصارع فيها الفطرة ما هو مفروض
عليها من المذاهب والأنظمة والأحكام !

ذلك حاضر هذا الدين .. إن وجوده متوقف .. لأنه لا يوجد إلا بالمدلول الذي
أراد الله له ؛ وهو أن يكون هو المهيمن وحده على حياة الناس كلها . وأن تتحقق به
ألوهية الله - سبحانه - في الأرض تتحقق هذه الألوهية في السماء . أى أن تتحقق عن
طريق الإذعان لشريعته وأمره تتحققها عن طريق قضائه وقدره .. تصديقا لقول
الله سبحانه :

« وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ » ..

وهذا هو مستقبله .. أمل عريض واثق في عودة هذا الدين إلى الوجود .. أمل يسنده
الوجود التاريخي الطويل ؛ ويؤكد كده الوجود « القطري » الأصيل ..
إلا أن هذا الأمل العريض الواثق لا يجوز أن يبعدنا عن استعراض الأسباب التاريخية
لتلك التوقف - الوقفي - واستعراض العقبات القائمة في وجه الوجود الفعلي . واستعراض
الجهود الأولية اللازمة أو للمهدة لهذا الوجود الفعلي ..

لقد أشرنا من قبل إلى المرة التي أصابت المجتمع المسلم وهو حديث عهد بالوجود ، وذلك
فيا وقع من بنى أمية من انحراف عن القمة التي كان المجتمع مستويا عليها على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعهد الخلافة الراشدة .

فالآن نشير بإشارات سريعة إلى أهم الصدمات التي واجهت هذا الدين بعد ذلك فثبت
لها طوال هذه القرون .

ونحن واجدون أولاهها في قيام الدولة العباسية واعتمادها على عناصر حديثة العهد بالإسلام ، لم تخلص نيتها له بعد ، لما يعتمل فيها من عصبية قومية لا تزال جنورها كامنة ؛ فلما تقدم العهد بالدولة العباسية تركت العناصر التي قامت عليها والتي أخذت تندمج في الإسلام ، إلى عناصر أخرى قلوبها غلف من الترك والشراسة والديلم وسواها . وهكذا ظلت الدولة تعتمد على عناصر مضادة لروح الإسلام ؛ وتأثر بهذه العناصر بحكم اعتمادها عليها . فلم يكن إلا روح الإسلام مقاوماً لهذه العناصر ولسلطان الدولة معها ، بما يحمله من طاقة كامنة ، وحيوية عظيمة .

ثم كانت غزوات التتار المدمرة ، التي طفت على العالم الإسلامي ببرية متوحشة ، لم يلبث الإسلام أن طواها في تياره ، وابتلعها فصارت بعض رواسيه ، ولكن بعد أن هزت هذا الروح الإسلامي هزة عنيفة ، وأثرت حتماً في أوضاعه وتقاليده . إلا أن الأمة الإسلامية ظلت - على الرغم من تضعف الدولة أمام عاصفة التتار - قوية متماسكة الأواصر ، قائمة على أصول الدين مهما نددت عنها في بعض الجوانب الرسمية الخاصة .

وينبى أن نذكر هنا أن الإمبراطورية الرومانية التي استغرق بناؤها ونموها نحو ألف عام ، انقضت وتفسخت في قرن واحد نتيجة لغزوات الهون والقوط ، فلم يبق منها سوى بضعة معالم وإمارات ، على حين بقيت الدولة الإسلامية قائمة في رقعة فسيحة ، وهى الدولة التي لم يستغرق بناؤها سوى نصف قرن ، على الرغم من جميع النزاعات الداخلية بين الأمر الحاكمة ، والضربات الخارجية من التتار وغير التتار ، مما يشهد بحيوية الإسلام العظيمة في مواجهه تلك الظروف .

فإذا مضينا في تتبع الصدمات وجدنا صدمة الأندلس في الغرب ، بعد صدمة الحروب الصليبية في الشرق . وقد هزم الإسلام في الأولى وانتصر في الثانية ، وظل يعانى العداء

الوحشى من الروح الصليبية منذ ذلك الحين ظاهراً ومستتراً حتى الآن .
ولكن الكارثة التى أطبقت على الإسلام إنما كانت فى هذا العصر الحديث ،
حين غلبت أوروبا على العالم ، وامتد ظل الاستعمار الصليبي ، وغشى العالم الإسلامى
كله شرقاً وغرباً ، وأرصد قتل الروح الإسلامية كل قواه ، مستمداً دفعته من العداء
الصليبي للموروث ، ومن القوة المادية والثقافية التى يحملها ، مضافاً إليهما التضعف الداخلى فى
قوة الأمة الإسلامية ، وابتعادها رويداً رويداً فى هذا المدى الطويل عن تعاليم دينها
ووصاياها .

وفى الحديث عن العداء الصليبي الكامن فى النفس الأوربية للإسلام ينبئ ألا
تخدعنا الظواهر ، وألا يستغفلنا التظاهر باحترام الحريات الدينية ؛ والقول بأن أوروبا ليست
متحمسة للمسيحية اليوم تحمسها لها إيمان الحروب الصليبية ، فليس هناك ما يدفعها إلى
التحمس ضد الإسلام كما كانت فى تلك الأيام !

إنها كلها خدع وأضاليل . وما كان اللورد أنبى إلا مثلاً لضمير أوروبا كلها ، وهو
يدخل بيت المقدس فى الحرب العظمى الماضية فيقول : « اليوم فقط انتهت الحروب
الصليبية » ! وما كان الحاكم العام للسودان إلا مثلاً لهذا الضمير ، وهو يضع كل قوى
الحكومة تحت تصرف للبشرى فى جنوب السودان ، ويمنع أى تاجر مسلم أن يمر هناك
مجرد مرور . وقد حدث أن موظفاً بقى فى الجنوب أمداً طويلاً وطلب نقله إلى الشمال فلم
يجب ، فهدته الحيلة أن يرفع صوته بالأذان للصلاة فكان هذا إيذاناً بنقله فى الغداة !

وانجلترا هى أشد الدول الأوربية تسامحاً وإغضاء ولباقة فى معالجة مسائل الأديان .

وقد يعجب البعض لأن تظل هذه الروح التعميبية ضد الإسلام قوية إلى هذا الحد فى
الشعور الأوربي ، بعد ما تنسكرت أوروبا للمسيحية ، ولم تعد صيحات الحجاج والقديسين هى
التي تملأ سمعها كما كانت أيام الحروب الصليبية ، ولكن هذا العجب يزول حين نلقى بالنا
إلى حقيقتين واقعيتين .

الحقيقة الأولى : « أن الشر الذي بعته الصليبيون لم يقتصر على صليل السلاح ، ولكنه كان قبل كل شيء وفي مقدمة كل شيء شرًا قافيا . لقد نشأ تسميم العقل الأوربي عما شوهه قادة الأوربيين من تعاليم الإسلام ومثله العليا أمام المجموع الجاهلة في الغرب . وفي ذلك الحين استقرت تلك الفكرة المضحكة في عقول الأوربيين ، من أن الإسلام دين شهوانية وعنف حيواني ، وأنه تمسك بفروض شكلية ، وليس تزكية للقلوب وتطهير ألبانها ؛ ثم بقيت هذه الفكرة حيث استقرت . وفي ذلك الحين أيضاً نبز الرسول محمد بقولهم « كلبى »^(١) .

« لقد بذرت بذور البغضاء . . إن حية الصليبيين الجاهلية كان لها ذيلها في أما كن كثيرة من أوربة ، فشجع ذلك نصارى الأندلس على الحرب لإغناذ بلادهم من « نير الوثنيين »^١ وأما تدمير أسبانية المسلمة (الأندلس) فقد اقتضى قروناً كثيرة حتى تم . ولما تطاول أمد هذا القتال على وجه الحصر ، أخذ الشعور ضد الإسلام في أوربة ينشب جذوره ثم يثبت . ولقد انتهى باستئصال شأفة العهد الإسلامي في أسبانية بعد اضطهاد بالغ في الوحشية والقسوة مما لم يشهده العالم قط ؛ وإن كانت أصداء الفرح قد تجاوزت في أوربة على إثر ذلك ، مع العلم بأن النتائج التي تلتها كانت القضاء على العلوم والثقافة ، والتبدل بها جيل العصور الوسطى وخشونتها .

« ولكن قبل أن يتاح لصدى هذه الحوادث أن يخفت في أسبانية حدث ثالث عظيم الأهمية ، زاد في فساد الصلات بين العالم الغربي وبين الإسلام ، ذلك هو سقوط القسطنطينية في يد الأتراك . لقد كانت أوربا ترى بقية من الزهو اليوناني والروماني القديم على بيزنطيوم (القسطنطينية) وكانت تنظر إليها على أنها حصن أوربة ضد برابرة آسية .

(١) « وازن بين صورة Mahomed وصورة Mahound لأن Ma : ضمير الملك للفنكم (ضمير جر) و Hound هاوند — من هوند Hund الجرمانية بمعنى الكلب : وقد كان أولئك النازيون يلاعبون بظاهر القنفذين : ما هومد وما هوند .. كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » تأليف بيول فايس (محمد أسد) وترجمة الدكتور عمر فروخ .

وبسقوط القسطنطينية فتح باب أوربة على مصراعيه للسيل الإسلامى . وفى القرون التى تلت التى امتلأت بالحروب ، لم تبق عداوة أوربة للإسلام قضية ذات أهمية ثقافية فحسب بل ذات أهمية سياسية أيضاً . وهذا زاد فى اشتداد تلك العداوة .

« ومع هذا كله فإن أوربة قد استفادت كثيراً من هذا النزاع . إن « النهضة » أو إحياء الفنون والعلوم الأوربية باستمدادها الواسع من المصادر الإسلامية والعربية على « يخص ، كانت تعزى فى الأثر إلى الاتصال المادى بين الشرق والغرب . لقد استفادت أوربة أكثر مما استفاد العالم الإسلامى ، ولكنها لم تعترف بهذا الجليل ، وذلك بأن تنقص من بنفائها للإسلام ، بل كان الأمر على العكس ، فإن تلك البنفءاء قد نمت مع تقدم الزمن ، ثم استعالت عادة . ولقد كانت هذه البنفءاء تفرم الشعور الشعبى كلما ذكرت كلمة « مسلم » . ولقد دخلت فى الأمثال السائرة عندهم حتى نزلت فى قلب كل أوربى رجلاً كان أو امرأة . وأغرب من هذا كله أنها ظلت حية بعد جميع أدوار التبدل الثقافى . ثم جاء عهد الإصلاح الدينى حينما انقسمت أوربا شيعاً ؛ ووقفت كل شيعمة مدججة بسلاحها فى وجه كل شيعمة أخرى ؛ ولكن العداء للإسلام كان طاماً فيها كلها . بعدئذ جاء زمن أخذ الشعور الدينى فيه يخبو ، ولكن العداء للإسلام استمر . وإن من أبرز الحقائق على ذلك أن الفيلسوف والشاعر الفرنسى فولتير ، وهو من ألد أعداء النصرانية وكنيستها فى القرن الثامن عشر ، كان فى الوقت نفسه مبغضاً مغالياً للإسلام ولرسول الإسلام . وبعد بضعة عقود جاء زمن أخذ فيه علماء الغرب يدرسون الثقافات الأجنبية ويواجهونها بشيء من العطف ؛ أما فيما يتعلق بالإسلام فإن الاحتقار التقليدى أخذ يتسلل فى شكل تحزب غير معقول إلى بحوثهم العلمية ؛ وبقي هذا الخليج الذى حفره التاريخ بين أوربة والعالم الإسلامى غير معقود فوقه بحسر . ثم أصبح احتقار الإسلام جزءاً أساسياً فى التفكير الأوربى . والواقع أن المستشرقين الأولين فى الأعصر

الحديثة كانوا مبشرين نصارى يعملون في البلاد الإسلامية ؛ وكانت الصورة المشوهة التي اصطنعوها من تعاليم الإسلام وتاريخه مدبرة على أساس يضمن التأثير في موقف الأوربيين من « الوثنيين » . غير أن هذا الالتواء العقلي قد استمر مع أن علوم الاستشراق قد تحررت من نفوذ التبشير ، ولم يبق لعلوم الاستشراق هذه عذر من حية دينية جاهلية تسيء توجيهها ، أما تحامل المستشرقين على الإسلام ففرزة موروثه ، وخاصة طليعية ، تقوم على المؤثرات التي خلفتها الحروب الصليبية ، بكل ما لها من ذيول في عقول الأوربيين الأولين .

« ولقد يتساءل بعضهم فيقول : كيف يتفق أن نفوراً قديماً مثل هذا - وقد كان دينياً في أساسه وممكناً في زمانه بسبب السيطرة الروحية للكنيسة النصرانية - يستمر في أوربة في زمن ليس الشعور الديني فيه إلا قضية من قضايا الماضي ؟

« ليست مثل هذه المعضلات موضع استغراب أبداً ، فإنه من المشهور في علم النفس أن الإنسان قد يفقد جميع الاعتقادات الدينية التي تلقنها في أثناء طفولته ، بينما تظل بعض الخرافات الخاصة - والتي كانت من قبل تدور حول تلك الاعتقادات للمهجورة - في قوتها ، تتحدى كل تحليل عقلي في جميع أحوال ذلك الإنسان ، وهذه حال الأوربيين مع الإسلام : فعلى الرغم من أن الشعور الديني الذي كان السبب في النفور من الإسلام قد أدخل مكانه في هذه الأثناء ، لاستشراق حياة أكثر مادية ، فإن النفور القديم نفسه قد بقي عنصراً من الوعي الباطني في عقول الأوربيين . وأما درجة هذا النفور من القوة ، فإنها تختلف بلا شك بين شخص وآخر ، ولكن وجوده لا ريب فيه . إن روح الحروب الصليبية - في شكل مصغر على كل حال - ما زال يسهك فوق أوربة ، ولا تزال مدنيته تقف من العالم الإسلامي موقفاً يحمل آثاراً واضحة لذلك الشبح المستميت في القتال ^(١) » .

(١) عن كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » تأليف ليوبولد فايس (محمد أسد) وترجمة الدكتور عمر فروخ .

والحقيقة الثانية : أن الاستعمار الأوربي والأمريكي الصليبي لا يملك أن يفغل من حسابه أن الروح الإسلامي صخرة مقاومة لمد الاستعمار ؛ وأنه لا مفر من تحطيم هذه الصخرة أو زحزحتها على الأقل ؛ ولا عبرة بما يقوله بعض الخدوعين أو المأجورين من أن أوربا لا يهجمها الدين ، ولا تراه مصدر قوة ، ولا تخشى من العالم الإسلامي إلا قوته المادية . فالدين في حقيقته قوة روحية لها حسابها في تجديد القوى المادية ؛ فوق أن الإسلام بالذات غير المسيحية ، فهو يأمر بإعداد القوى المادية ويحض على المقاومة والكفاح ، وينذر المسلمين والمستضعفين بسوء المآل في الدنيا والآخرة : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ أُنْزِلَ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ » (١) .. « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » (٢) .. « فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ » (٣) .. « وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . إِنْ يَمْسِكُكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ » (٤) .

فالدين قوة روحية وتنظيمية ودعوة إلى قوة مادية ؛ والدين صخرة مقاومة ودعوة إلى شدة المقاومة . فلا مفر للاستعمار الأوربي والأمريكي أن يكون عدواً لهذا الدين .. كل ما هنالك أن مظاهر العداء تختلف بحسب أساليب كل أمة في الاستعمار ؛ ثم بحسب الظروف والأحوال . ففرنسا مثلاً تعلمها حرباً صريحة سافرة في المغرب العربي كله على الإسلام باسم « الظهير البربري » أو بأى اسم آخر . ويعلم ممثلوها في دمشق أنهم أحفاد الصليبيين جهاراً نهاراً . وانجلترا تراوغ فتسلك طريقها خلسة إلى معاهد التعليم في مصر لتنشئ عقلياً عامة تحقر كل مقومات الحياة الإسلامية بل الشرقية ؛ فإذا تم لها تكوين

(٣) سورة النساء [١٤٤] .

(٤) سورة آل عمران : [١٣٩ ، ١٤٠] .

(١) سورة الأهل [٦٠] .

(٢) سورة النساء [٧٤] .

جيل من المعلمين بهذه العقلية ، أطلقتهم في المدارس وفي دواوين المعارف يصنفون عقلية الأجيال هذه الصبغة ، ويضنون للنهاج والخطط مؤدية إلى تكوين هذه العقلية ، مع المحافظة التامة على إبعاد العناصر التي تمثل الثقافة الإسلامية عن مراكز التوجيه في الوزارة . وبذلك تستغنى عن مواجهة الشعور الديني بالعداوة السافرة ، إذ تدفع هذه المهمة لفريق كبير ذي أثر بعيد في تكوين العقلية المصرية العامة . . أما في السودان الجنوبي فلا نجد حاجة إلى هذه اللوابة ، فصف موقفها الذي وصفناه من البشرين المسيحيين والتجار المسلمين ! وأمريكا تقيم الأوضاع والأنظمة التي تسحق الإسلام سحقاً بكل مقوماته العقيدية والخلقية والحركية في جميع أنحاء العالم الإسلامي . .

وهكذا سارت كل دولة مستعمرة على طريقة في مقاومة هذا الدين وخفته منذ قرون مضت ؛ وما تزال تسير على خطة متعاونة في صميمها تبدو في موقف الأمم الغربية من كل قضية تواجه فيها الإسلام من قريب أو من بعيد !

والذين يحسبون أن نفوذ اليهود السالي في الولايات المتحدة وسواها هو الذي يوجه الغربيين هذا التوجيه ؛ والذين يحسبون أن اللطامع الإنجليزية والسكر الأنجلوسكسوني هو الذي يوجه الموقف ؛ والذين يحسبون أن الصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية هو الذي يؤثر . . كل أولئك ينفلون عنصراً حقيقياً في المسألة يضاف إلى هذه العناصر جميعاً ، هو الروح الصليبية التي تحملها دماء الغربيين ، والتي تندس في عقلم الباطن ، مضافاً إليها الخوف الاستعماري من الروح الإسلامي ، والعمل على تخطيم قوة الإسلام ، حيث يربط الغربيين جميعاً شعور موحد ومصلحة موحدة في تخطيمها ، تجمع بين روسيا الشيوعية وأمريكا الرأسمالية ! ولا ننسى دور الصهيونية العالمية في الكيد للإسلام وتجميع القوى ضده في العالم الاستعماري الصليبي والعالم المادي الشيوعي على

السواء . وهو الدور المستمر الذى قام به اليهود دائماً منذ هجرة الرسول إلى المدينة وقيام
حولة الإسلام !

والعجيب أن روح الإسلام على الرغم من جميع هذه الصدمات التى واجهته منذ
الفترة الأولى فى حياته إلى اليوم ، وعلى الرغم من معاملة الصدمات له وأثر ذلك فى
كيانه الوليد ؛ ثم على الرغم من غلبة الحضارة النورية اليوم بقوتها المادية والثقافية ،
مما أحال بعض من يحملون أسماء المسلمين أدوات هدم وتحطيم للإسلام فى أبدى المستعمرين
وهم مستريحون !

على الرغم من هذا كله ظلت روح الإسلام فى ذاتها سليمة ، وظلت طاقته الكامنة
تؤثر فى مجرى الحياة الإنسانية بصفة عامة ؛ وتؤثر فى صوغ السياسات العالمية وتوجيهها
منذ أربعة عشر قرناً إلى اليوم ؛ فما من حركة سياسية أو حربية فى العالم لم يحسب فيها
للإسلام حساب ؛ حتى فى عصور الضعف والفرقة وتخلخل الحياة الروحية والاجتماعية
والاقتصادية فى العالم الإسلامى .

ولقد انقضت فترة الخمول والاضمحلال ؛ وأخذ المد الإسلامى فى الظهور فى كل مكان
على الرغم من الضربات الساحقة التى توجه إلى طلائع البعث الإسلامى فى كل مكان !
وهى مظاهر لا يمكن إغفالها ، على الحيوية الكامنة فى الإسلام ، وعلى أن رصيده المدخر
يكفى لاستئناف حياة إسلامية جديدة ، لاتقوم على مجرد الرغبة والتفاؤل ، بل على أسس
عملية وواقعية كذلك ظاهرة للعيان ، هى اليوم فى دور التجمع والاستعداد على الرغم مما
يبدو أحياناً من عوامل المقاومة والانتكاس . فما هى الإقتاعات تنفقع ، أو سحابة صيف
تنفث !

ولكننى على الرغم من إيماني إيماناً مطلقاً بحتمية استئناف الحياة الإسلامية فى العالم
الإسلامى ، وباستعداد الإسلام لأن يكون نظاماً عالمياً - لا محلياً - فى المستقبل . فإننى

لأحب أن أندفع وراء خيال جامع ، فأقرر أن هذا سهل ميسور !
كلا فهناك عراقيل شتى وضخمة ، كأن هناك أعمالاً عظيمة يجب أن تتم قبل أن يصبح
استئناف الحياة الإسلامية الصحيحة ميسوراً في المجتمع الإسلامي ذاته . وتقدير تلك العوائق
الضخمة ، والتنبيه إلى هذه الأعمال الواجبة أمر يوجب الشعور الحقيقي بعظمة الغاية التي نهدف
إليها ، وبثقل التبعة التي تنتظر من ينهض لهذه الغاية .

وليس يكفي أن يبعث المرء بالصيحة للدوية في حماسة فوارة ، ليصبح الأمل واقعاً
والرجاء حقيقة ، إن لم يقدر كل العقبات وكل التبعات ، وينبذ من يبعث إليهم بصيحته إلى
الجهد الضخم الذي يطلب إليهم أن يبذلوه .

وطبيعي أن انفراج المسافة بين سياسة الحكم وروح الإسلام فترة طويلة من الزمان ،
يجعل العودة إلى السياسة المستمدة من هذا الروح أصعب ؛ لأن جهاز الدولة والمجتمع ،
وقواعد الحياة بكل مقوماتها ، والاتجاه النفسي والعقلي . . كلها تقوم على أسس معينة
يصعب تغييرها قبل بذل جهود ضخمة طويلة . وكلما امتد الزمن زادت هذه الصعوبة ،
 واحتاجت إلى جهود أضخم وأطول .

ثم يضاف إلى عامل الزمن الطويل عامل آخر حاصر ؛ وهو أننا لانعيش في هذا
العالم وحدنا ، ولانعيش كذلك في عزلة عنه . وتشابك مصالحنا وقضايانا مع هذا العالم الذي
تسيطر عليه حضارة معينة ، ذات عقلية مناقضة تماماً لعقلية الإسلام . كما سنبين فيما بعد .
يجعل خطواتنا في سبيل استئناف حياة إسلامية صحيحة ، خطوات بطيئة من جهة ، وذات
تكاليف علينا من جهة أخرى .

وما يزيد هذا العامل الأخير أهمية ، أن هذا العالم الغربي الذي تشابك مصالحنا معه
أقوى منافي الوقت الحاضر ، وليست لنا السيطرة عليه أو القوة للكافة لقوته كما كنا في أول
عهد الإسلام ؛ ثم هو في الوقت ذاته عدو لنا ، وعلو لدينا بوجه خاص . لذلك لن يدعنا

ننشى* نظاماً إسلامياً من جديد ، ونستأنف حياة إسلامية صحيحة ، مالم نبذل جهوداً مضاعفة ، كان يمكن الاقتصاد فيها لو كانت لنا السيطرة على العالم الغربي أو القوة المكافئة لقوته ، ولو كان هو صديقاً لنا ، ولديننا الذى نريد العودة إليه .

إلا أن هذا كله لا يعنى أن العودة إلى النظام الإسلامى مستحيلة . وكل ما يعنيه أنها عمل عسير ضخيم ، فى حاجة إلى جهود غير عادية ؛ وقبل كل شىء فى حاجة إلى حماسة فى الإيمان به ؛ وجراًة فى اقتحام العقبات للرصودة فى طريقه ؛ وصبر على الجهد الشاق الواجب له ، ووثقة فى ضرورته للعالم الإسلامى وللعالم الإنسانى كله ، وعقلية إنشائية مبتكرة ، ليست وظيفتها مجرد ترقيع الواقع ، بل إنشاء واقع جديد كامل غير مرقع !

ولعله من الحقائق ذات القيمة فى هذا المجال ، أن نشير إلى أن الحضارة الغربية الراهنة قد قادت العالم إلى حربين شاملتين خلال ربع قرن ؛ كما قادت بعد الحرب الثانية إلى انقسام بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وإلى تهديد دائم بحرب ثالثة ؛ وإلى اضطرابات فى كل مكان ، وإلى جوع وعرى وبؤس فى ثلاثة أرباع المعمورة . وأن النظام العالمى كله اليوم فى حالة تمخلخل واضطراب ويحث عن أسس جديدة ، وتنقيب عن زاد روحى يرد إلى الإنسانية قمتها بالمبادئ الإنسانية .

ولا ينبغي - مع هذا - أن نتفاد أكثر مما يجب باستعداد العالم الغربى لقبول أسس حضارتنا الإسلامية ، فهذا موضوع آخر .. نعم إن رجلاً كبيراً راد شوى يقول : إن العالم الغربى قد أخذ يتجه هذا الاتجاه ، ويتنبأ بأنه فى الطريق إليه فيقول :

« لقد تنبأت بأن دين محمد سيكون مقبولا لدى أوروبا غداً ، وهو قد بدأ يكون مقبولا لديها اليوم .. لقد عمد رجال الإكليروس فى المصور الوسطى إلى تصوير الإسلام فى أحلك الألوان ؛ وذلك بسبب الجهل أو بسبب التعصب النميم . والواقع أنهم كانوا يسرفون فى كراهية محمد وكراهية دينه ويعلمونه خصماً للمسيح . أما أنا فأرى واجباً أن يدعى محمد منقذ

الإنسانية ، وأعتقد أن رجلاً مثله إذا تولى زعامة العالم الحديث نجح في حل مشكلاته ، وأحل في العالم السلام والسعادة . وما أشد حاجة العالم إليهما !

« لقد أدرك مفكرون منصفون قاموا في القرن التاسع عشر ، مالدين محمد من قيمة ذاتية . من هؤلاء : كارليل ، وجوته ، وخبينيون . . . بذلك حدث تحول صالح في موقف أوروبا من الإسلام . وقد تقدمت أوروبا تقدماً كبيراً في هذا القرن للتمسح المشرين ، فبدأت تحب عقيدة محمد . ولعلها تذهب في القرن التالي إلى أبعد من ذلك فتعترف بمجدوى هذه العقيدة لحل مشاكلها . . . وقد دان كثيرون من قومي ومن أهل أوروبا بدين محمد في الحاضر . وهذا يجعلنا قادرين على أن نقول : إن تحول أوروبا إلى الإسلام قد بدأ »^(١).

ولكننا نرى أن نبوءة برناردشو لا تزال مجرد نبوءة - إن لم تكن مخدراً للشعور المسلمين ليطمئنوا وينتظروا اعتناق الأوربيين لدينهم ! - وعلى كل حال فإن انتظار تحققها سابق على الأقل لأوانه لسببين رئيسيين :

أولهما : هو هذا العداء للوروث للإسلام في أعماق الطبيعة الأوربية والأمريكية ؛ والذي يندبه في العصر الحديث تعارض مصلحة الاستعمار الغربي والشرقي مع وجود هذه العقبة في طريقه .

وثانيهما : أن العقلية الأوربية تأصلت على أسس مادية ، أثر الفكرة الروحية فيها ضئيل ، منذ الحضارة الرومانية إلى العصر الحديث . وهذا القول يحتاج إلى تفصيل لا تقتصر فائده على دلالاته في هذا الموضوع ، بل تمتد إلى الإجابة على هذا السؤال الهام : هل يمكن أن تتعاون الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ؟ وما حدود هذا التعاون ؟

لقد قلنا في أوائل هذا الكتاب : إن أوروبا لم تكن مسيحية في يوم من الأيام .

(١) من كتاب حياة محمد لهيكل قتلان من مجلة نور الإسلام عدد ٤٠ ص ٥٧٢٠ سنة ١٣٥٣ هـ

وذلك بسبب أن طبيعة الصراع فيها على رقعة من الأرض صغيرة ضئيلة ، جعلت مبادئ المسيحية السمة لا تمتد جذورها في تلك التربة العقيمة ؛ وذلك فوق ما في طبيعة المسيحية من تزهد وعدم احتفال بالحياة الدنيا . فالآن نضيف إلى هذين العاملين عاملاً ثالثاً أشرنا إليه هناك إشارة طابرة ؛ وهو وجود الإمبراطورية الرومانية العريقة في طريق المسيحية ، وبقاء تعاليم الإمبراطورية أساساً للحضارة الأوروبية الحديثة ، على الرغم من انتقال المسيحية إليها ، إذ غلّت هذه على هامش الحياة .

ونقتطف هنا فقرات من كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » نجد فيها الكفاية والفناء .

« كانت الفكرة التي تقوم عليها الإمبراطورية الرومانية . . الاجتياح بالقوة ، واستغلال الأقوام الآخرين لفائدة الوطن الأم وحده . وفي سبيل الترفيه عن فئة ممتازة لم ير الرومانيون في عنفهم سوءاً ، ولا في ظلمهم انحطاطاً . وإن « العدل الروماني » الشهير كان عدلاً للرومانيين وحدهم . ومن البين أن اتجاهاً كهذا كان ممكناً فقط على أساس إدراك مادي خالص للحياة وللحضارة ، إدراك مادي هذب على التأكيد ذوق فكري ولكنه على كل حال بعيد عن جميع القيم الروحية . إن الرومانيين في الحقيقة لم يعرفوا الدين ؛ وإن آلهتهم التقليدية لم تكن سوى محاكاة شاحبة للخرافات اليونانية . لقد كانت أشباحاً سكّت عن وجودها حفظاً للعرف الاجتماعي ؛ ولم يكن يسمح لها قط بالتدخل في أمور الحياة الحقيقية ؛ بل كان عليها أن تنطق بالرجز على ألسنة عرافيها إذا سئلت مثل ذلك ، ولكن لم يكن ينتظر منها أن تمنح البشر شرائع خلقية !

« تلك كانت التربة التي نمت فيها المدنية الغربية الحديثة . ولقد عملت بلا شك مؤثرات أخرى كثيرة في أثناء تطورها ؛ ثم إنها بطبيعة الحال قد بدلت وحوّرت في ذلك

الإرث الثقافي الذي ورثته عن رومية في أكثر من ناحية واحدة . ولكن الحقيقة الباقية أن كل ما هو اليوم حقيقى فى الاستشراف الغربى للحياة والأخلاق يرجع للمدينة الرومانية . وكأ أن الجو الفكرى والاجتماعى فى رومية القديمة كان نوعياً بحتاً ولا دنيا - لا على الافتراض بل الحقيقة - فكذلك هو الجوفى الغرب الحديث . ومن غير أن يكون لدى الأوروبى برهان على بطلان الدين للطلق ، ومن غير أن يسلم بالحاجة لمثل هذا البرهان . ترى التفكير الأوروبى الحديث - بينما هو يتسامح بالدين وأحياناً يؤكد أنه عرف اجتماعى - يترك ، على العموم ، الأخلاق المطلقة خارج نطاق الاعتبارات العملية . إن المدينة الغربية لا تبحدها الله ألبتة ، ولكنها لا ترى مجالاً ولا فائدة لله فى نظامها الفكرى الحالى . لقد اصطنعت فضيلة من المعجز الفكرى فى الإنسان ، أى من معجزه عن الإحاطة بمجموع الحياة . وهكذا يميل الأوروبى الحديث إلى أن ينسب الأهمية العملية فقط إلى تلك الأفكار التى تقع فى نطاق العلوم التجريبية وتلك التى ينتظر منها على الأمل أن تؤثر فى صلات الإنسان الاجتماعية بطريقة ملموسة . وبما أن قضية وجود الله لا تقع تحت هذا الوجه ولا تحت ذاك ، فإن العقل الأوروبى يميل بدهاء إلى إسقاط « الله » من دائرة الاعتبارات العملية !

« وهنا يمرض سؤال : كيف يمكن لهذا الاتجاه أن يتفق وطريقة التفكير المسيحية ؟ أليست النصرانية - الفروض فيها أن تكون الهيكل الروحي للمدينة الغربية - عقيدة مبنية على الأخلاق المطلقة كما هى الحال فى الإسلام ؟ لا شك فى أنها كذلك . ولكن حينئذ لا يمكن أن يكون ثمة خطأ أفدح من أن نعتبر أن للمدينة الغربية الحديثة نتاج النصرانية . إن الأسس الفكرية الحقيقية فى الغرب يجب أن تطلب فى فهم الرومانين التقدماء للحياة على أنها قضية منفعة خالية من كل استشراف مطلق ؛ ويمكن التعبير عنها كما يلى : بما أننا لا نعرف شيئاً معيناً - من طرق الاختيار العلمى والتقدير فى الحساب -

لا عن أصل الحياة الإنسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد... فإن من الخير لنا أن نحصر قوتنا في وجوه إمكانات المادى والفكرى ، من غير أن نسمح لأنفسنا بأن نتقيد بالأخلاق المطلقة والقبضات الأدبية المبنية على دعاوى تتحدى الأداة العلمية . فلا ريب إذن في أن هذا الاتجاه الذى تتميز به المدينة الغربية الحديثة ، لا يجد قبولا في التفكير الدينى المسيحى كما لا يجد قبولا في الإسلام أو في كل دين آخر ، وذلك لأنه لا دينى في جوهره . وهكذا تكون نسبة نتاج المدينة الغربية الحديثة إلى النصرانية خطأ تاريخياً عظيماً . إن النصرانية ساهمت في جزء يسير جداً من الرقى العلمى المادى الذى فاق به الغرب ، في مدينته الحاضرة ، كل ماسواه . وفى الحق أن ذلك النتاج قد برز من كفاح أوروبا المتطاوّل للكنيسة المسيحية ولاستشرافها للحياة . . ثم إن للنصرانية اليوم في نظر السواد الأعظم معنى شكلياً فقط كما كانت حال الكهرومية ، تلك الآلهة التى لم يكن يسمح لها ، ولا ينتظر منها ، أن يكون لها نفوذ حقيقى ما على المجتمع . ولا ريب في أنه لا يزال في الغرب أفراد عديدون يشعرون ويفكرون على أسلوب دينى ، ويبدلون جهود القنات حتى يوقعوا بين معتقداتهم وبين روح حضارتهم ؛ ولكن هؤلاء شواذ فقط ، إن الأوربيين المادى – سواء عليه أكان ديمقراطياً أم فاشياً أم بلشفيّاً ، صانعا أم مفكراً – يعرف ديناً إيجابياً واحداً هو التمسك بالرقى المادى ، أى الاعتقاد بأن ليس في الحياة هدف آخر سوى جعل هذه الحياة نفسها أيسر فأيسر ، أو كما يقول التعبير الدارج : « طليقة من ظلم الطبيعة » . إن هياكل هذه الديانة إنما هى المصانع المنظمة ودور السينما والمختبرات الكيماوية وباحات الرقص وأما كن توليد الكهرباء ؛ وأما كهنة هذه الديانة فهم الصيارفة والمهندسون وكوأكب السينما وقادة الصناعات وأبطال الطيران . وإن النتيجة التى لا مفر منها في هذه الحال هى الكدح لبلوغ القوة والمسرة ؛ وذلك يخلق جماعات متخاصمة مدججة بالسلاح ، ومصممة على أن يفنى بعضها بعضاً حينما تتصادم مصالحها المتعابلة . أما على الجانب الثقافى فتنتيجة

ذلك خلق نوع بشرى تنحصر فلسفته الأخلاقية فى مسائل الفائدة العملية ، ويكون أممى غارق لديه بين الخير والشر إنما هو التقدم للمادى » . . انتهى .

والخلاصة لهذا كله أن الضمير الأوروبى الحالى ليس على استعداد لاستشعار روح الإسلام والاستماتة به فى حل مشكلات الإنسانية . وإن يكن ذلك ليس مستحيلا بعد عدة انقلابات وتطورات أخرى ؛ وبعد أن يبدأ العالم الإسلامى ذاته فى استئناف حياة إسلامية واضحة المعالم ، مستقلة الأسس ، يجد فيها الغرب الواقى التفكير ، حقائق عملية قائمة تجذب حسه ؛ وتعديل تفكيره . وإن كان اعتقادى الخاص أن أجيالا متطاولة ستنتفضى قبل أن يستطيع الغرب استشعار روح الإسلام على نحو من الأنحاء .

والخلاصة لهذا كله كذلك أن أسلوب التفكير الإسلامى القائم على النيات الخلقية للأعمال ، لا يستطيع الالتقاء بأسلوب التفكير الغربى الحاضر القائم على النيات النفعية للأخلاق ؛ وهذا ما يجب علينا أن نحسب حسابه ، ونحن نعمل لتحقيق حياة إسلامية سليمة ، فلا نحاول ترقيع هذه الحياة باستعارات نستوردها من الخارج ، لأن هذه الرقع لن تستقيم مع نسيج تفكيرنا الأصيل .

والذين يريدون من أصحاب الدعوة إلى الإسلام أن يستمروا مناهج الفكر الغربية يسلمون بلغزيمة منذ الجولة الأولى حين يحاولون تجديد حياتهم باستمارة الطرق الغربية فى التفكير والحياة والسلوك ؛ وينتهون إلى وأد الحياة التى يملكون لإحيائها ، لأنهم منذ الخطوة الأولى يمدلون عن طريقها الطيبى الوحيد ، وهو أن يفكروا على أسس إسلامية تجعل العنصر الأخلاقى أصيلا فى بناء الحياة ؛ وتنتظر للناتى الخلقية للعمل ، ولا تجعل للنفعة هى الناية العليا للأخلاق .

ولقد رأينا فى القصول الأولى من هذا الكتاب ، أن الإسلام يحقق غايات الحياة الصالحة كلها ، وهو يحافظ على العنصر الأخلاقى فيها ؛ وأن قيمته الحركية الكبرى كامنة

في أنه لا يجرى الحياة؛ ولا يفصل بين الوسائل والنايات؛ ولا يفترض التعارض بين المادى والروحى في كيان الحياة وفى طبيعة الكون والناس ، بل يفترض أن الحياة وحدة كلية ، تسير بجملتها نحو هذه الأهداف فى توافق واتساق .

يقدم الإسلام إذن للبشرية فكرة كاملة عن الحياة . . هذه الفكرة قابلة دائماً للنمو فى التفريع والتطبيق ؛ ولكنها غير قابلة للتعديل أو للرجع فى الأصل أو الاتجاه .

ويجب لى تؤتى هذه الفكرة الكاملة نتائجها الطبيعية كاملة ، أن تطبق تطبيقاً كاملاً ، وإلا فإن أقل تعديل فى أساسها واتجاهها يملأ فيها اختلالاً ، لا يتحقق معه صورة الحياة التى يرسمها الإسلام .

أما النمو الدائم فى التفريع والتطبيق على أساس الفكرة الكلية فهو أمر طبيعى تقره طبيعة الإسلام ، وتدعو إليه ، وتهىء له وسائله ، وتعترف بها . فالاجتهاد للفتوح دائماً ، والسلطات الواسعة للتركة للإمام الذى يحكم بشرية الله ... كل هذه وسائل حية لاستمرار النمو فى التفريع والتطبيق لمسيرة حركة الحياة ، وتلبية حاجاتها المتجددة ... أمر واحد هو الذى يجب التزامه : ألا تخرج هذه التفريعات والتطبيقات على الأصول الأساسية للإسلام ؛ وألا نسلك اتجاهاً غير اتجاهه ؛ أو نمحط على روح الإسلام وتلبس بروح أخرى غير روحه القوية المستقيمة .

وعندما يقوم المجتمع المسلم بالفعل ، فسيكون المجال مفتوحاً للاجتهاد ولتطبيق شرائع هذا الدين على هذا المجتمع . وسيكون مدار قبولنا لأى تفريع أو رده ، أن نعرضه على فكرة الإسلام الأساسية وروحه العامة ، فلو افق فكرته وروحه قبلناه ، وما خالفها رفضناه ، على أن يكون مقررأ فى نفوسنا إلى درجة الإيمان والحاسة : أننا نملك تصوراً عن الحياة أكبر مما يملك أتباع أى دين أو فلسفة أو حضارة ، لأنه من صنع الله خالق الحياة .

ولكن هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل الوسائل العملية بلوغ هذا الهدف العظيم . فعلى بركة الله إذن نأخذ في هذا التفصيل .

إن استئناف حياة إسلامية لا يتم بمجرد وضع تشريعات وقوانين ونظم مستمدة من الشريعة الإسلامية ؛ فهذا ركن واحد من ركبتين يعتمد عليهما الإسلام دائماً في إقامة الحياة ، وهو الركن الثانى لا الأول . أما الركن الأول ، فهو العقيدة الصحيحة التى تفرد الله سبحانه بالألوهية . ومن ثم تفرده بالحاكمية . وتنكر على غير الله أن يدعى حقّ الألوهية ، بأدعاء حق الحاكمية ومزاولة فعلها !

أما المداللة الاجتماعية فهى جزء من تلك الحياة الإسلامية لا يتحقق كاملاً إلا بتحقيق تلك الحياة ، ولا يكفل له البقاء إلا بإقامته على أسسها الوطنية ، شأنها في ذلك شأن كل نظام آخر ، لا بد أن يعتمد على الإيمان به والثقة بصلاحيته ؛ وإلا فقد أسسه المعنوية ، وقام على القهر التشرىي والنظامى وحده ؛ وهو قهر مرهون بالقدرة على التملص منه . لذلك كان التشريع الإسلامى أدنى إلى الاتباع والطاعة لأنه يعتمد على عقيدة دينية . ولذلك أيضاً يجب أن تكون نقطة البدء هى استحياء هذه العقيدة ، ونقى ما علق بها من مخريفات وتأويلات وشبهات ، لتكون سنداً للنظام التشرىي الذى نشير به لتحقيق حياة إسلامية صحيحة . وبذلك تقوم هذه الحياة - حين تقوم - على التشريع والتوجيه ، وسيلتى الإسلام الأساسيتين في تحقيق أهدافه جميعاً .

يجب إذن أن نعيد بناء العقيدة الإسلامية على الأسس التى بينهاها في مطلع هذا الفصل في نفوس الأفراد والجماعات قبل أن تفكر في موضوع التشريع الإسلامى الذى ينظم الحياة . ولكن كيف يتسنى لنا أن نكون عقيدة إسلامية بثقافة ، ووسائل تربية ، وطرق تفكير ، هى في صميمها غربية ، وهى في صميمها معادية للفكرة الإسلامية .

أولاً : لأنها تقوم على أساس مادي مناهض لفكرة الإسلام عن الحياة . وثانياً : لأن محاربة الإسلام جزء أصيل في تكوينها ؛ سواء ظهر هذا القصد واضحاً أو توارى في الثنايا والشباب ؟

إننا كما قلت : نعلن هزيمتنا منذ الجولة الأولى إذا نحن اتخذنا الفكرة الغربية وسيلتنا لإحياء الفكرة الإسلامية . فلا بد أولاً من التخلص من طريقة التفكير الغربية ؛ ولابد من اتخاذ طريقة تفكير إسلامية ذاتية ؛ لنضمن أن يحىء النتائج خالصاً غير هجين !

إن مدلول « الحاكمية » في التصور الإسلامي لا ينحصر في قضية تلقى شريعة الحكم والتحاكم إليها . ومن ثم لا تتمثل العبودية لله وحده في مجرد تلقى الشريعة منه وحده ، والتحاكم إلى هذه الشريعة وحدها . . متى قصرنا الشريعة على معنى أصول الحكم وقوانينه . . فإن هذا بدوره لا يمثل مدلول « الشريعة » في التصور الإسلامي !

إن شريعة الله تعنى كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية . . وهذا يتمثل في أصول الاعتقاد وأصول الحكم ؛ وأصول السلوك ، وأصول المعرفة . . يتمثل في العقيدة والتصور . . وكل مقدمات هذا التصور . . ويتمثل في الأحكام التشريعية . . ويتمثل في قواعد الأخلاق والسلوك . . ويتمثل في القيم والموازين التي تسود المجتمع ، وتقوم بها الأشخاص والأشياء والأحداث . . ثم يتمثل في المعرفة بكل جوانبها وفي أصول النشاط الفكرى والفنى جملة . .

وفي هذا كله لابد من التلقى عن الله ؛ كالتلقى في الأحكام التشريعية سواء بسواء . . والأمر في الحاكمية - في جانبها المخصص بالحكم والقانون - قد يكون الآن مفهوماً بعد الذى سقناه بشأنه من تقريرات . والأمر في قواعد الأخلاق والسلوك قد يكون مفهوماً أن يرجع فيها إلى أصول التصور الإسلامى جملة ، وإلى ماورد عنها في كتاب الله وسنة

رسوله مفصلاً . والأمر في القيم واللوازم التي تسود المجتمع ، ويقوم بها الأشخاص والأشياء والأحداث ، قد يكون كذلك مفهومًا إلى حد ما . إذ أن القيم السائدة في مجتمع ما ، ترجع مباشرة إلى التصور السائد فيه للوجود ، والعلاقات القائمة بين الوجود وخالقه ، والعلاقات القائمة بين أطراف هذا الوجود ؛ وإلى الأهداف والغايات التي يقرر ذلك التصور أنها أهداف هذا المجتمع ، أو أنها الغاية من الوجود الإنساني جملة . .

وعلى سبيل المثال . . فإن غاية الوجود الإنساني في التصور الإسلامي هي عبادة الله . . أي العبودية له وحده والتحرر من عبادة المباد . . ووظيفته هي الخلافة في الأرض عن الله ، واستغلال طاقاتها ومخدراتها وأقواتها ، والتركيب فيها والتحليل ، وتنمية الحياة وترقيتها بالإبداع للآدي ، في ظل منهج الله وفي حدوده ؛ ليرتفع الإنسان في الحياة للمادية إلى الاستمتاع بزيينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؛ ليرتفع في حياته الروحية المنطلقة من الضغوط المادية . ومقياس التفاضل في الحياة في التصور الإسلامي هو التقوى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » وعلى أساس التقوى تقسم كل الأخلاق الإسلامية وكل قواعد السلوك . فالتقوى تنشأ عن تمثيل ألوهية الله وعبودية الإنسان . وتنشئ* للمشاعر التي يقوم عليها بناء الأخلاق كله . . . وقد تحدثنا من قبل عن هذه المقدمات . ولكننا نذكرها لنل على أن للإسلام قيمة الخاصة . وهي تُتلقى من ذات المصدر الذي تُتلقى منه العقيدة ، ولا تتلقى من مصدر آخر لأنها من مقتضى العبودية لألوهية الله وحده . . وهي بمعنى « شريعة الله » في مدلولها الحقيقي ، الذي لا ينحصر في المدلول المتداول لكلمة الشريعة .

ومن ثم فإن أصول الاعتقاد والتصور ، وأصول الأخلاق والسلوك ، وأصول القيم واللوازم التي تسود حياة المجتمع . . . يحملها . . لا يتلقاها السلم من أي مصدر آخر إلا

المصدر الربانى .. والأمر فى هذا التلقى هو أمر العقيدة . فالتلقى من غير الله فيها مناف لأصل الاعتراف بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة .. شأنه شأن التلقى فى الشرائع القانونية ، الذى أسلفنا حكم الله فيه .

ليست هناك أخلاق زراعية ، وأخلاق صناعية ؛ وليست هناك قيم خاصة بالجمع الزراعى ، وقيم خاصة بالجمع الصناعى .. ليست هناك أخلاق للمجتمع البرجوازى ، وأخلاق للمجتمع الصعاليك (البروليتاريا) . وليست هناك قيم للمجتمع البرجوازى وقيم للمجتمع الصعاليك ... ليست هناك أخلاق رأسمالية وأخلاق اشتراكية . ولا قيم رأسمالية وقيم اشتراكية ... إنما هناك قطأ أخلاق إسلامية وأخلاق جاهلية . وقيم إسلامية وقيم جاهلية .. هنالك قيم وأخلاق تنبثق من تصور : أن هناك ألوهية واحدة ، وعبودية شاملة لكل شئ ، وكل حى .. وأخلاق وقيم تنبثق من تعدد الأرباب - فى شتى صور الربوبية - وتمزق الضمير البشرى وتمزق الحياة البشرية بين الأرباب المتفرقة ! .. هنالك أخلاق وقيم تنبثق من التصور الإسلامى للوجود ، ولعلاقته بخالقه ، ولمركز الإنسان فى هذا الوجود ، ولناية وجوده ووظيفته ، ونوع ارتباطاته وعلاقاته بالكون للمادى وبالأحياء وببنى جنسه كذلك ، وعلاقته هؤلاء جميعا بالله . وأخلاق وقيم تنبثق من التصورات الجاهلية فى شتى أشكالها وصورها .. والتصورات الجاهلية هى كل ماعد التصور الإسلامى .. وهى السبل المتفرقة التى لاتتلقى بصراط الله الواحد - كما يبينه هو فى كتابه لا كما يصوره الناس بأهوائهم - ومن ثم لاتصل إلى الله أبدا !

والأوضاع الاجتماعية بمحملتها ، والأوضاع السياسية بمحملتها ، والأوضاع الاقتصادية بمحملتها .. هى فروع عن التصور الاعتقادى ؛ وتطبيق واقى للقيم المنبثقة من هذا التصور .. ومن ثم فالتلقى فيها كلها لايجوز أن يكون له مصدر آخر غير مصدر التصور الإسلامى . أو غير مصدر الشريعة الإسلامية - بمذلولها الحقيقى الذى لا ينحصر فى

للدلول للتداول لكلمة الشريعة . . والتأني فيها عن المصدر الرباني وحده ، هو مقتضى الإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . والشأن فيه شأن التأني في الأحكام القانونية التي ينحصر فيها مدلول « الشريعة » للتداول ! ويدور حولها معنى « الحاكمية » للتداول كذلك . . والشريعة أشمل نطاقا . والحاكمة أوسع مدى من هذا المدلول للتداول !

على أن هذا كله قد يكون مفهوما - شيئا ما - ولا يكون الحديث فيه هنا مبتدأ ، ولا غريبا على قراء مثل هذه البحوث . وإن كان ينبغي التأكيد على أن الأمر في هذه الشؤون كلها هو أمر العقيدة . فهو يتعلق مباشرة بالإقرار أو عدم الإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . .

أما الأمر الذي قد يكون غريبا بعض الشيء فهو الرجوع في شأن النشاط الفنى ، والنشاط الفكرى ، والنشاط العلمى إلى التصور الإسلامى ، وإلى مصدره الربانى . باعتبار أن هذا الشأن متعلق بالعقيدة . ومن مقتضيات الاعتراف بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة !

وفى النشاط الفنى صدر كتاب كامل يتضمن بيان هذه القضية . باعتبار أن النشاط الفنى كله ، هو تمييز إنسانى عن تصورات الإنسان وافعالاته واستجاباته وتوجهاته . . وهذه كلها يحكمها - بل ينشأها - فى النفس السليمة تصورها الإسلامى بشموله لكل جوانب الكون والنفس والحياة ؛ وعلاقتها ببارئ الكون والنفس والحياة . وبتصورها خاصة لحقيقة هذا الإنسان . ومركزه فى الكون . وغاية وجوده . ووظيفته . وقيم حياته . . وكلها متضمنة فى التصور الإسلامى الذى ليس هو مجرد تصور فكرى . إنما هو تصور اعتقادى موح مؤثر فعال دافع مسيطر على كل انبعاث فى الكيان الإنسانى ^(١) . . .

وستتحدث عن هذه المسألة هنا باختصار فى الفقرات التالية فى هذا الفصل .

(١) كتاب « منهج الفن الإسلامى » لحمد قطب .

فأما قضية النشاط الفكرى والعلمى ، وضرورة هذا النشاط إلى التصور الإسلامى ومصدره الربانى . تحقيقا للإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . أى تحقيقا لإسلام المسلم من ناحية العقيدة . . فهذه هي القضية التى قد تقتضى منا بيانا كاملا . لأنها قد تكون - بالقياس إلى قراء هذا العصر حتى المسلمين منهم ، الذين يرون حماية رد الحاكمية والتشريع لله لتتحقق صفة الإسلام والإيمان - غريبة أو غير مطروقة ١

إن المسلم لا يملك أن يتلقى فى أمر يختص بالعقيدة والتصور العام للوجود ، أو يختص بالعبادة ، أو يختص بالخلق ، أو يختص بالقيم والموازن التى تحكم المجتمع ، أو يختص بالمبادئ والأصول فى النظام السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ، أو يختص بتفسير بواطن النشاط الإنسانى وبحركة تاريخه إلا من ذلك المصدر الربانى . . ولا يتلقى فى هذا إلا عن مسلم يثق فى دينه وتقواه ، ومزاولته لمقيدته فى الحياة . .

ولكن المسلم يملك أن يتلقى فى العلوم البحتة ، كالكيمياء والطبيعة والأحياء والفلك والصناعة والزراعة وطرق الإدارة - من الناحية الفنية الإدارية البحتة - وطرق العمل من هذه الناحية كذلك ، وطرق الحرب والقتال من هذا الجانب أيضاً ... إلى آخر ما يشبه هذا النشاط . . يملك أن يتلقى فى هذا كله عن السلم وغير السلم . . وإن كان الأصل فى المجتمع السلم حين يقوم أن يسمى لتوفير الكفايات فى هذه الحقول كلها باعتبارها فروض كفاية ، يجب أن يتخصص فيها أفراد فسقط عن الباقين ، وإلا أثم المجتمع كله إذا لم يوفر هذه الكفاية ولم يوفر لها الجلو الذى تتكون فيه وتميش وتعمل وتنتج . . ولكن إلى أن يتحقق هذا فإن للفرد المسلم أن يتلقى فى هذه العلوم البحتة وتطبيقاتها العملية من السلم وغير السلم ، وأن يفتنع فيها بمجد السلم وغير السلم ، وأن يشغل فيها السلم وغير السلم . . لأنها من الشؤون الداخلة فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم « أنتم أعلم بأمور دينكم » وهى لا تتعلق بتكوين تصور المسلم عن الحياة والسكون والإنسان وغاية وجوده؛

وحقيقة وظيفته، ونوع ارتباطاته بالوجود من حوله، وبخالق الوجود كله. ولا تتعلق بالبادئ والشرائع والأنظمة والأوضاع التي تنظم حياته أفرادا وجماعات.. ومن ثم فلا خطر فيها على زيف عقيدته، وارتداده إلى الجاهلية!

فأما ما يتعلق بتفسير النشاط الإنساني كله أفرادا وجماعات - وهو المتعلق بالنظرة إلى «نفس» الإنسان، «وحركة تاريخه»، وما يختص بتفسير نشأة هذا الكون، ونشأة هذه الحياة، ونشأة هذا الإنسان، من ناحية ما وراء الطبيعة (وهو ما لا تتعلق به العلوم البحتة من كيمياء وطبيعة وفلك وأحياء وطلب... إلخ) فالشأن فيه شأن الشرائع القانونية والمبادئ والأصول التي تنظم حياته ونشاطه.. مرتبطة بالعقيدة. فلا يجوز للمسلم أن يتلقى فيه إلا عن مسلم، يثق في دينه وقواه، ويعلم أنه يتلقى في هذا كله عن الله.. والمهم أن يرتبط هذا في حس المسلم بأمر عقيدته. وأن يعلم أن هذا مقتضى عبوديته لله وحده.. أي مقتضى إسلامه!

إنه قد يقرأ كل آثار النشاط الجاهلي. ولكن لا يكون منه تصوُّره في هذه الشؤون. إنما يعرف كيف تتصرف الجاهلية! ويعرف كيف يصحح هذه الانحرافات البشرية. ردها إلى مقومات التصور الإسلامي.

إن اتجاهات الفلسفة يجملتها. واتجاهات تفسير التاريخ الإنساني يجملتها. واتجاهات علم النفس يجملتها. (فيا عدا بعض الملاحظات والملاحظات دون تفسيراتها العامة) ومباحث الأخلاق يجملتها. واتجاهات دراسة الأديان المقارنة يجملتها. واتجاهات التفسيرات الاجتماعية يجملتها (فيا عدا الإحصاءات والمعلومات المباشرة.. لا النتائج العامة المستخلصة منها)..

إن هذه الاتجاهات كلها في الفكر الجاهلي - غير الإسلامي - قديما وحديثا متأثرة تأثرا مباشرا بتصورات جاهلية. وقائمة على هذه التصورات. ومعظمها - إن لم تكن

كلها - تتضمن في أصولها النهجية عداء ظاهرا أو خفيا للتصور الدينى جملة ، وللتصور الإسلامى على وجه الخصوص !

والأمر في هذه الألوان من النشاط الفكرى والعلمى ليس كالأمر في علوم الكيمياء والطبيعة والفلك والأحياء والطب وما إليها . . مادامت في حدود التجربة الواقعية ، وتسجيل النتائج الواقعية . دون مجاوزتها إلى التفسير الفلسفى في صورة من صوره . وذلك كتجاوز « الدارونية » مثلا لجال إثبات المشاهدات وترتيبها في علم الأحياء إلى مجال القول - بدون دليل وبدون حاجة للقول كذلك إلا الرغبة والهوى - إنه لاضرورة لافتراض وجود قوة خارجة عن العالم الطبيعى لتفسير نشأة الحياة وتطورها !

إن لدى السلم الكفاية من بيان ربه الصادق عن تلك الشؤون كلها في المستوى الذى تبدو فيه محاولات البشر في هذه المجالات هزيلة مضحكة . فضلا على أن الأمر كله يتعلق تعلقا مباشرا بالعقيدة : عقيدة الألوهية الواحدة والعبودية الشاملة . قاعدة هذا التصور وحقيقته الكبرى ..

إن حكاية أن الثقافة تراث « إنسانى » لاوطن له ولاجنس ولا دين . . . هي حكاية صحيحة عندما تتعلق بالعلوم البحتة وتطبيقاتها العملية - دون تجاوز هذه المنطقة إلى التفسيرات الفلسفية لنتائج هذه العلوم - ولا إلى التفسيرات الفلسفية لنفس الإنسان ونشاطه وتاريخه ، ولا إلى الفن والأدب والتعبيرات الشعورية جميعا . ولكنها فيما وراء ذلك إحدى مبادئ اليهودية المالية التى يهيمها جميع الحواجز كلها - بما في ذلك بل في أول ذلك حواجز العقيدة والتصور - لكى ينفذ منها اليهود إلى جنم العالم كله ، وهو مسترخ مخدر ، ثم تراول اليهودية فيه نشاطها الشيطانى . وفى أوله نشاطها الربوى . الذى ينتهى إلى جعل حصيلة كد البشرية كلها تؤول إلى أصحاب المؤسسات المالية الربوية من اليهود !!!

ولكن الإسلام يعتبر أن هناك نوعين اثنين من الثقافة - فإمّا وراء العلوم البحتة وتطبيقاتها العملية - الثقافة الإسلامية ، القائمة على قاعدة التصور الإسلامى . والثقافة الجاهلية القائمة على مناهج شتى كلها ترجع إلى قاعدة واحدة . قاعدة إقامة الفكر البشرى لها ، لا يرجع إلى الله فى ميزانه . . والثقافة الإسلامية شاملة لكل حقول النشاط الفكرى والواقعى الإنسانى ؛ وفيها من القواعد والنهائج والخصائص ما يكفل نمو هذا النشاط وحيويته دائماً .

ويكفى أن نعلم أن الاتجاه التجريبي ، الذى قامت عليه الحضارة الصناعية الأوربية الحاضرة ، قد نشأ ابتداء فى الجامعات الإسلامية ، مستمداً أصوله من التصور الإسلامى وتوجيهاته إلى الكون وطبيعته الواقعية ومدخراته وأقواته . ثم استقلت النهضة فى أوروبا بهذا المنهج واستمرت تنميه وترقيه ؛ بينما ركذ وترك نهائياً فى العالم الإسلامى . . بسبب بعد هذا العالم تدريجياً - بفعل عوامل كامنة فى محيطه وبفعل الكيد والمهجوم الصهيونى والصليبي عليه من خارجه - عن عقيدته وتصوره ومنهجه الأساسى . . ثم قطعت أوروبا ما بين المنهج الذى اقتبسته وبين أصوله الاعتقادية الإسلامية ، وشردت به نهائياً بعيداً عن الله ؛ فى أثناء شرودها عن الكنيسة التى تستطيل على الناس - بنيا وعدوا -

حاشم الله !

وكذلك أصبح نتاج الفكر الأوربي مجملته - شأنه شأن نتاج الفكر الجاهلى فى جميع الأزمان فى جميع البقاع - شيئاً آخر ذا طبيعة مختلفة من أساليبها عن مقومات التصور الإسلامى . ووجب أن يرجع المسلم إلى مقومات تصوره وحدها . وألا يأخذ إلا من المصدر الرأبى إن استطاع بنفسه ، وإلا فلا يأخذ إلا عن مسلم تقى ، يعلم عن دينه وتقواه ما يطمئنه إلى الأخذ عنه .

إن حكاية فصل « العلم » عن صاحبه ، لا يعرفها الإسلام فيما يختص بكل العلوم

للتعلقة بمقومات النصور ، المؤثرة في نظرة الإنسان إلى الوجود والحياة والنشاط الإنساني والأوضاع والقيم والموازن والتقاليد والمعادن ، وسائر ما يتعلق بحياة الكائن الإنساني من هذه النواحي . .

إن الإسلام ينساح أن يتلقى للمسلم عن غير المسلم أو عن غير التقي من المسلمين في علم الكيمياء البحتة أو الطبيعة أو الفلك . أو الطب أو الصناعة أو الزراعة . أو الأعمال الإدارية أو الكتابية . . وذلك في الحالات التي لا يجد فيها مسلماً تقياً يأخذ عنه في هذا كله - كما هو واقفنا اليوم الناشئ من بعدنا عن ديننا ونهجنا وتصورنا لمقتضيات الخلافة في الأرض - بإذن الله - وما يلزم لهذه الخلافة من هذه العلوم والمهارات المختلفة !

ولكنه لا يتسامح أن يتلقى أصول عقيدته ولا مقومات تصوره . ولا تفسير قرآنه وحديثه وسيرة نبيه . ولا منهج تاريخه وتفسير نشاطه . ولا مذهب مجتمعه . ولا نظام حكمه ولا منهج سياسته . ولا موجهات فنه وأدبه وتعبيره . . . من مصادر غير إسلامية . ولا أن يتلقى عن غير مسلم يثق في دينه وتقواه .

إن الذي يقول هذا الكلام إنسان عاش يقرأ أربعين سنة كاملة ، كان عمله الأول فيها هو القراءة والاطلاع ، في معظم حقول المعرفة الإنسانية . ما هو من تخصصه وما هو من هواياته الثقافية . . ثم عاد إلى مصادر عقيدته وتصوره ، فإذا هو يجد كل ما قرأه ضئيلاً ضئيلاً إلى جانب ذلك الرصيد الضخم - وما كان يمكن أن يكون الأمر إلا كذلك - وما هو بتادم على ماضى فيه أربعين سنة من عمره . وإنما عرف الجاهلية على حقيقتها . وعلى انحرافها وعلى ضآلتها وعلى قزامتها . . وعلى جمجمتها وانتفاشها . وعلى غرورها وادعائها كذلك ! وعلم علم اليقين أنه لا يمكن أن يجمع المسلم بين هذين المصدرين في التلقي !!!

ومع ذلك فليس الذى سبق في هذه الفقرة رأياً لى أبديته .. فالأمر أكبر من أن يُفتى فيه بالرأى، وأقل في ميزان الله من أن يعتمد المسلم فيه على رأى .. إنما هو قول الله سبحانه وقول نبيه - صلى الله عليه وسلم - تحكمه في هذا الشأن، ونرجع فيه إلى الله وإلى الرسول كما يرجع الذين آمنوا إلى الله وإلى الرسول فيما اختلفوا فيه . إن كانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر :

يقول الله سبحانه عن المهدف النهائي لليهود والنصارى في شأن المسلمين بصفة عامة :

« وَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْخُطُوءُ ، فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .. (البقرة : ١٠٩)

« وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ . قُلْ : إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى . وَلَئِنَّ آتِيتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ » .. (البقرة : ١٢٠)

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ » .. (آل عمران : ١٠٠)

وحين يتعدد المهدف النهائي لليهود والنصارى في شأن المسلمين على هذا النحو القاطع، يكون من البلاهة الظن لحظة بأنهم يصرون في أى مبحث من اللهاث للتعلة بالعقيدة الإسلامية أو التاريخ الإسلامي، أو التوجيه في نظام المجتمع المسلم أو في سياسته، أو اقتصاده إلى خير أو إلى هدى أو إلى نور ... والذين يظنون ذلك فيما عندهؤلاء الناس بعباد الله سبحانه إنما هم النافلون !

كذلك يتحدد من قول الله سبحانه : « قُلْ : إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى » للصدر

الوحيد الذى يجب على المسلم الرجوع إليه في هذه الشئون . فليس وراء هدى الله إلا الضلال . وليس في غيره هدى ، كما تفيد صيغة القصر الواردة في النص : « قل : إن هُدى الله هوَ الْهُدَى » . . ولا سبيل إلى الشك في مدلول هذا النص ولا إلى تأويله كذلك !

كذلك يرد الأمر القاطع بالإعراض عن يتولى عن ذكر الله ، ويقصر اهتمامه على شئون الحياة الدنيا ؛ وينص كذلك على أن مثل هذا لا يعلم إلا ظنا ، والمسلم منهى عن اتباع الظن . وأنه لا يعلم إلا ظاهرا من الحياة الدنيا فهو لا يعلم علما صحيحا :
« فَأَعْرِضْ عَنْ تَوَلَّيَ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ . إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى » . .
(الجم: ١٩ - ٢٠)

« ... يَمْلِكُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ » ...
(الروم : ٧)

والذى ينفل عن هدى الله ولا يريد إلا الحياة الدنيا - وهو شأن جميع « العلماء » اليوم ! - لا يعلم إلا هذا الظاهر . وليس هذا هو العلم الذى ينق للمسلم في صاحبه فيتلقى عنه في كل شأنه . إنما يجوز أن يتلقى عنه في حدود علمه للادى البحث . ولا يتلقى منه تفسيراً ولا تأويلاً عاماً للحياة أو متعلقاتها التصورية .. كما أنه ليس هو العلم الذى تشير إليه الآيات القرآنية ، وتثني على أهله فأى علم لا يودى إلى الاهتداء إلى الله ؛ ولا يقوم على إدراك فضل الله في تعليم الإنسان ما لم يعلم ؛ وفى منحه ابتداء القدرة على الإدراك ؛ وفى تسخير النواميس الطبيعية له .. أى علم لا يقوم على هذه الأسس هو علم ضال مضل ؛ وليس هو العلم الذى تقصده الآيات القرآنية وتثني عليه .. كما يفهم الذين ينزعون النصوص القرآنية من سياقها ليستشهدوا بها في غير مواضعها !

إن العلم - بطبيعة الحال - ليس مقصوراً على علم العقيدة ، وعلم الفرائض الدينية .. فالعلم يشمل كل شيء ، ويتعلق بالقوانين الطبيعية وتسخيرها في خلافة الأرض تعلقه بالعقيدة والفرائض على السواء .. ولكن العلم الذي ينقطع عن قاعدته الإيمانية ليس هو العلم الذي يعنيه القرآن ويثني على أهله .. إن هناك ارتباطاً بين القاعدة الإيمانية وعلم الفلك ، وعلم الأحياء ، وعلم الطبيعة ، وعلم الكيمياء ، وعلم الطب ، وسائر هذه العلوم المتعلقة بالنواميس الطبيعية والقوانين الحيوية .. إنها كلها تؤدي إلى الله ؛ حين لا يستخدمها الهوى المنحرف للاعتماد عن الله .. كما اتجه المنهج الأوربي في النهضة العلمية - مع الأسف - بسبب الملايسات الفسدة التي قامت في التاريخ الأوربي خاصة ، بين المشتغلين بالعلم وبين الكنيسة الفاشية ! ثم ترك آثاره العميقة في مناهج الفكر الأوربي كلها ، وفي طبيعة التفكير الأوربي . وترك الرواسب السامة بالعداء لأصل التصور الديني جملة - لأصل التصور الكنسي وحده ولالكنيسة وحدها - في كل ما أنتجه الفكر الأوربي في كل حق من حقول المعرفة . سواء كانت فلسفية ميتافيزيقية ، أو كانت مجتوعة علمية بحجة لاعتلاقها - في الظاهر - بالموضوع الديني !

وإذا قرر أن مناهج الفكر الغربي ونتائج هذا الفكر في كل حقول المعرفة ، يقوم ابتداء على أساس تلك الرواسب السامة بالعداء لأصل التصور الديني جملة .. فإن تلك المناهج وهذا النتائج أشد عداءاً للتصور الإسلامي خاصة ؛ لأنه يعتمد هذا بصفة خاصة ؛ ويتعثر - في حالات كثيرة - وفي خطة متمممة ، بجميع العقيدة والتصور والفهمات الإسلامية ؛ ثم تحطيم الأسس التي يقوم عليها تمييز المجتمع المسلم في كل مقوماته .. ومن ثم يكون من النقلة الزرية الاعتماد على مناهج الفكر الغربي وعلى نتاجه كذلك في الدراسات الإسلامية .. ومن ثم تجب الحيلة كذلك في دراسة العلوم البحتة - التي لا بد لنا في موقفنا الحاضر من تلقيها من المصادر الغربية - من أية ظلال فلسفية تتعلق بها . لأن هذه الظلال

معادية في أساسها للتصور الديني جملة ، وللتنصور الإسلامى بصفة خاصة . وأى قدر منها يكفى لتسميم ينبوع الإسلامى الصافى ..

وستحاول فيما يلى أن نقول كلمة مفصلة عن الأدب والتاريخ بوجه خاص ، وكيف تدرس هذه الجوانب دراسة مأمونة لنشئة « المسلم » وتقية ضميره من شوائب الجاهلية التى تعمر وجه الأرض جميعا .

إن الأدب هو التفسير الشعورى للحياة . وهو منبعث من المنبع الذى تصب فيه جميع الفلسفات والديانات والتجارب والمؤثرات فى بيئة من البيئات .

ولقد يكون الأدب أشد للمؤثرات فى تكوين فكرة وجدانية عن الحياة ، وفى طبع النفس البشرية بطابع خاص . ومن هنا يجب أن يكون لنا أدب نابع من التنصور الإسلامى . ولعله يحسن أن نقول هنا كلمة مفصلة عن منهج الأدب الإسلامى :

الأدب - كسائر الفنون - تعبير موح عن قيم حية ينفعل بها ضمير الفنان . هذه القيم قد تختلف من نفس إلى نفس ، ومن بيئة إلى بيئة . ومن عصر إلى عصر ، ولكنها فى كل حال تنبثق من تصور معين للحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون ، وبين بعض الإنسان وبعض .

ومن العبث أن نحاول تجريد الأدب أو الفنون طامة من القيم التى يحاول التعبير عنها مباشرة ، أو التعبير عن قسما فى الحس الإنسانى . فإنتا لو أفلحتنا - وهذا متمنر - فى تجريدها من هذه القيم ، لن نجد بين أيدينا سوى عبارات خالية ، أو خطوط جوفاء ، أو أصوات غفل ، أو كتل صماء .

كذلك من العبث محاولة فصل تلك القيم عن التنصور الكلى للوجود والحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون والأحياء والأحداث ، وبين بعض الإنسان وبعض . ويستوى أن يشعر الإنسان بأن له تصورا خاصا للحياة أو لا يشعر ، لأن هذا قائم فى نفسه على كل

حال ، وهو الذى يحدد قيم الحياة فى نظره ، ويلون تأثراته بهذه القيم . . .
والإسلام تصور معين للحياة ، تنبثق منه قيم خاصة لها . فمن الطبيعى إذن أن يكون
التعبير عن هذه القيم ، أو عن وقعها فى نفس الفنان ، ذا لون خاص .
وأهم خاصية للإسلام أنه عقيدة ضخمة جادة فاعلة خالقة منشئة ، تملأ فراغ النفس
والحياة ، وتستنفذ الطاقة البشرية فى الشعور والعمل ، وفى الوجدان والحركة ، فلا تبقى فيها
فراغا للقلق والحيرة ، ولا للتأمل الضائع الذى لا ينشئ سوى الصور والتأملات .
وأبرز ما فيه هو الواقعية العملية حتى فى مجال التأملات والأشواق . فكل تأمل هو
إحراك أو محاولة لإحراك طبيعة العلاقات الكونية أو الإنسانية ، وتوكيد للصلة بين الخالق
والخلق ، أو بين مفردات هذا الوجود . وكل شوق هو دفعة لإنشاء هدف ، أو لتحقيق
هدف ، مهما علا واستطال .

وقد جاء الإسلام لتطويع الحياة وترقيتها ، لا للرضى بواقعها فى زمان ما أو فى مكان
ما . ولا لجرد تسجيل ما فيها من دوافع وكوابح ، ومن نزعات وقيود ، سواء فى فترة خاصة ،
أو فى المدى الطويل .

مهمة الإسلام دائما أن يدفع بالحياة إلى التجدد والنمو والترقى ، وأن يدفع بالطاقات
البشرية إلى الإثراء والانطلاق والارتفاع .

ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى للحياة ، قد لا يحفل كثيرا
بتصور لحظات الضعف البشرى ، ولا يتوسع فى عرضها ، وبطبيعة الحال لا يحاول أن
يبرها ، فضلا على أن يزينها بحجة أن هذا الضعف واقع ، فلا ضرورة لإنكاره أو إخفائه .
إن الإسلام لا ينكر أن فى البشرية ضعفا ، ولكنه يدرك كذلك أن فى البشرية قوة .
ويدرك أن مهمته هى تغليب القوة على الضعف ، ومحاولة رفع البشرية وتطويعها وترقيتها ،
لا تبرير ضعفها أو تزيينه .

والأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى للحياة قد لم أحياناً بلحظات الضعف البشرى ، ولكنه لا يلبث عندها إلا ريثماً يحاول رفع البشرية من وهدة هذه اللحظات ، وإطلاعها من عقال الضرورة وتوضفها . وهو لا يصنع هذا متأثراً بالمعنى الضيق لمفهوم «الأخلاق» إنما يصنعه متأثراً بطبيعة التصور الإسلامى للحياة ، وبطبيعة الإسلام ذاته فى تجديد الحياة وترقيتها ، وعدم الاكتفاء بواقعها فى لحظة أو فترة .

والنظرة الإسلامية لا تؤمن بسلبية الإنسان فى هذه الأرض ، ولا بضالة الدور التى يؤدىه فى تجديد الحياة وترقيتها . ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى لا يهتف للكائن البشرى بضعفه وقصه وهبوطه ؛ ولا يملأ فراغ مشاعره وحياته بأطيايف اللذائذ الحسية ، أو بالتشهى الذى لا يخلق إلا القلق والحيرة والحسد والسلبية . إنما يهتف لهذا الكائن بأشواق الاستعلاء والطلاقة ، ويملأ فراغ حياته ومشاعره بالأهداف البشرية التى تجدد الحياة وترقيها . سواء فى ضمير الفرد أو فى واقع الجماعة .

وليست المخطب الوعظية هى سبيل الأدب والفن المنبثق من التصور الإسلامى ، فهذه وسيلة بدائية وليست عملاً فنياً بطبيعة الحال .

كذلك ليست وظيفة هذا الأدب أو الفن هى تزوير الشخصية الإنسانية أو الواقع العيوى ، وإبراز الحياة البشرية فى صورة مثالية لا وجود لها . إنما هو الصديق فى تصوير المقدرات الكامنة أو الظاهرة فى الإنسان . والصديق كذلك فى تصوير أهداف الحياة اللائقة بعالم من البشر ، لا بقطع من الذئاب !

الأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى أدب أو فن موجه ، بحكم أن الإسلام حركة تجديد وترقية مستمرة للحياة ، فهو لا يرضى بالواقع فى لحظة أو جيل ، ولا يبرره أو يزينه لجرد أنه واقع . فهمته الرئيسية هى تغيير هذا الواقع وتحسينه ، والإيحاء الدائم بالحركة الخالقة المنشئة لصور متجددة من الحياة .

وقد يلتقي في هذا مع الأدب أو الفن للوجه بالتفسير المادى للتاريخ . يلتقى معه لحظة واحدة ثم يفترقان . .

فالصراع الطبقي هو محور الحركة التطورية في ذلك الفن . أما الإسلام فلا يعطى الصراع الطبقي كل هذه الأهمية، لأن نظرتة إلى أهداف البشرية أوسع وأرقى . إنه لا يرضى بالظلم الاجتماعى ولا بقره ، ولا يهتم للناس بالرضى به أو التذاهد . وهو يعمل - فيما يعمل - لسكافته وتبديله . ولكنه لا يقيم حركته على الحقد الطبقي ، بل على الرغبة في تكريم الإنسان ورفع عن حرك الخسوع للعجاجة والضرورة ، وإطلاق إنسانيته المبدعة من الانحصار في الطعام والشراب وجوعات الجسد على كل حال .

فالمحور الذى تدور عليه حركة النمو والتجدد في النهج الإسلامى هو ترقية البشرية كلها ، ودفعها إلى الانطلاق والارتفاع ، وإلى الخلق والإبداع . وفى الطريق يلم بالآلام الطبقات وقيودها ، ليحطم هذه القيود ، ويزيل تلك الآلام .

إنه لا يحقر آلام البشر ، ولكنه لا يستخدم الحقد الطبقي لإزالتها ، لا يعتبره أن الحقد ذاته قيد يحول دون انطلاق البشرية إلى آفاق أعلى !

أما كيف يعالج هذه الآلام علاجا واقعيا عمليا ، لا وعظيا ولا خياليا ، فقد تحدثنا عنه في غير هذا الموضع . إنما المهم أن نقرر هنا أن الأدب أو الفن الإسلامى أدب أو فن موجه . موجه بطبيعة التصور الإسلامى للحياة وارتباطات السكان البشرى فيها ، وموجه بطبيعة النهج الإسلامى ذاته ، وهى طبيعة حركية دافعة للإنشاء والإبداع ، ولترقى والارتفاع . ولست أعنى التوجيه الإجبارى على نحو ما يفرضه أصحاب مذهب التفسير المادى للتاريخ ، إنما أعنى أن تكيف النفس البشرية بالتصور الإسلامى للحياة ، هو وحده سيلهمها صورا من الفنون غير التى يلهمها إيهاها التصور المادى ، أو أى تصور آخر ، لأن التعبير الفنى لا يخرج عن كونه تعبيرا عن النفس كتعبيرها بالسلوك في واقع الحياة .

وأخيراً فإن الإسلام لا يحارب الفنون ذاتها ، ولكنه يعارض بعض التصورات والقيم التي تعبر عنها هذه الفنون . وقيم مكانها - في عالم النفس - تصورات وقيم أخرى ، قادرة على الإيحاء بتصورات جمالية إبداعية ، وعلى إبداع صور فنية أكثر جمالا وطلاقة ، تنبثق انبثاقا ذاتيا من طبيعة التصور الإسلامي ، وتكثف بخصائصه المميزة .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا تحريم الآداب الأوربية على الناشئة المسلمة . فالذي نعنيه هو مجرد الاختيار والاشقاء . ففي هذه الآداب ماثلتكم روحه من بعض الجوانب مع الروح الإسلامية . لالأنه حث على الفضائل وتبحيح للردائل ؛ فالأدب ليس منبرا خطايا للوعظ والإرشاد . ولكن لأنه ينظر إلى الحياة نظرة روحية أرفع من المادة ؛ ولأنه يعترف بالقيم المعنوية للحياة . فهذا اللون من الأدب يتفق في روحه مع النهج الإسلامي في عمومه . وتمكن دراسته مع حسن الاختيار .

والتاريخ فرع من الأدب ، ولكنه ذو طبيعة خاصة ، وذو خطورة كذلك . فالتاريخ تفسير لوقائع الحياة ، ولا بد أن يتأثر بالفلسفة والتصور العام للحياة . وتتؤدى تفسيراته على هذا النحو إلى تكوين صورة عن الحياة تختلف اختلافا رئيسيا عن التصور الإسلامي لاتجاه الحياة والتاريخ .

وفوق ذلك فإن المؤرخين - لأنهم أوربيون في الغالب - جعلوا محور التاريخ العالمى هو تاريخ أوربا . وهم في هذا معذورون بحكم الفطرة البشرية . وذلك إذا أغضينا عن الأثرة الغربية والنزور الأوربي . فدراسة ناشئتنا لتاريخ ، تلك روحه وهذه طريقته ، يجعلهم يخرجون بفكرتين باطلتين :

الأولى : أنه لا أثر للعوامل الروحية في سير خط الزمن ، وأن هذا الأثر ضعيف ضئيل .

والثانية : أن أوروبا هي محرك خط الزمن ، وأن الإسلام بالذات ليس له إلا أثر ضئيل ضعيف .

وأثر كل من هاتين الفكرتين مؤذ وخطير ، سواء في تكوين فكرة عامة عن الحياة والخلق والسلوك ، أو في الشعور بالعزة الإسلامية أمام التيار الأوربي الجارف .

يجب أن نأخذ في وضع تاريخ عالمي عام ، من وجهة النظر الإسلامية ، في تفسير الحوادث والوقائع ، فلا تنفرد طريقة النظر الأوربية بهذا العمل الخطير . على أن نضع أوروبا في هذا التاريخ في موضعها الحقيقي لامتجاوزه ، وعلى أن نبرز دور البشرية بصفة عامة ، ودور الإسلام بصفة خاصة في خط سير التاريخ .

إن التاريخ ليس هو الحوادث ، إنما هو تفسير هذه الحوادث ، والاهتداء إلى الروابط الظاهرة والخفية التي تجمع بين شتاتها ، وتجعل منها وحدة متماسكة الحلقات ، متفاعلة الجزئيات ، ممتدة مع الزمن والبيئة امتداد الكائن الحى في الزمان والمكان .

ولكى يفهم الإنسان الحادثة ويفسرها ، ويربطها بما قبلها وما تلاها ، ينبغي أن يكون لديه الاستعداد لإدراك مقومات النفس البشرية جميعها : روحية وفكرية وحيوية ، ومقومات الحياة البشرية جميعها : معنوية ومادية . وأن يفتح روحه وفكره وحسه للحادثة ، ويستجيب لوقعها في مداركه ، ولا يرفض شيئاً من استجاباته لها إلا بعد تخرج وتمحيص ونقد .

وعلى ذلك فإن التاريخ الإسلامى يجب أن تعاد كتابته على أسس جديدة وبمنهج آخر . يجب أن ينظر إلى الحياة الإسلامية من زاوية جديدة ، وتحت أضواء جديدة ، لكى تعطى كل أسرارها وإشعاعاتها ، وتتكشف بكل عناصرها ومقوماتها . وفى هذه الدراسة الجديدة يجب أن تكون المصادر الإسلامية هي المرجع الأول ،

بد أن يمش الباحث بعقله وروحه وحسه في جو الإسلام كعقيدة وحركة وفكرة ونظام . وفي جو الحياة الإسلامية كقطعة من حياة البشرية الواقعية . وهذه الحياة في هذا الجو ضرورية جدا لتفتح نوافذ إدراكه جميعاً ، لائقهم تلك الحياة لحسب ، بل لإدراكها ككائن حي ، وإدراك مواقع الحوادث والوقائع في جسم هذا الكائن الحي .

وإنه ليعز على الباحث في أية فترة من حياة الإنسانية أن يدركها إدراكاً حقيقياً داخلها إلا أن يتجاوز معها بكل ذاتيته ، وأن يمش في جوها بكامل مؤثراتها وإعماها . فليست هذه خصيصة قاصرة على الحياة الإسلامية ؛ وإن كانت أكثر وضوحاً بالقياس إلى الحياة الإسلامية ، لأن مقومات هذه الحياة تختلف في كثير من أنواعها وماهياتها عن مقومات الفترة الحاضرة .

وإنه ليصعب أن تتصور إمكان دراسة الحياة الإسلامية كاملة دون إدراك كامل للعقيدة الإسلامية ، وللتصور الإسلامي عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ، ولطبيعة استجابة المسلم لتلك العقيدة ، وطريقته في الاستجابة للحياة كلها في ظل تلك العقيدة . وهذه الخصائص كلها لا يمكن أن تطلب إلا عند باحث مسلم ، يمش في حركة إسلامية ؛ وهي الخصائص التي لا بد من توافرها عند إعادة كتابة التاريخ الإسلامي .

إنه لا بد من إدراك البواعث الحقيقية لتصرفات الناس في خلال هذه الحياة التاريخية الإسلامية ، وعلاقة هذه البواعث بالحوادث ، والتطورات ، والانتقالات . ولا بد من ربط هذا كله بطبيعة العقيدة الإسلامية وما فيها من روح ثورية - لافي شكلها الخارجى وخطواتها العملية فحسب - ولكن في تفسيرها للعلاقات الكونية ، وللعلاقات الإنسانية ، والعلاقات الاجتماعية . وفي تصويرها لنظام الحكم وسياسة المال وطرق التشريع ووسائل التنفيذ . الخ . وهي كلها من مقومات الحياة ، وبالتالي من مقومات التاريخ لهذه الحياة .

إن المماركة الحربية ، والمعاهدات السياسية ، والاحتكاكات الدولية .. وما إليها مما
يعنى به التاريخ غالبا أكثر من سواء . . إنها كلها محكومة بعوامل أخرى هي التي يجب
أن تبرز عند كتابة التاريخ .. هذه العوامل هي التي يختلف الباحثون في إدراكها وتقديرها :
كل يخضع للفلسفة التي تسيطر على تفكيره وتقديره ، أى لطريقة إدراكه للحياة في
عمومها . وللباحث المسلم الذي يعيش في حركة إسلامية ، الزينة هنا في دراسة الحياة
الإسلامية ، لأن طريقة إدراكه للحياة تمت بصلة إلى حقيقة هذه العوامل المؤثرة في سير
التاريخ . ومن ثم فهو أقدر على التلبس بها واستبطانها ، والاستجابة لها استجابة
كاملة صحيحة .

وعلى ضوء إدراكه لطبيعة العقيدة الإسلامية ، وطريقة استجابة المسلمين لها ، يستطيع
أن يزن دوافع الحياة الإسلامية في تلك الفترة التاريخية ، والقيم الإنسانية الكامنة فيها ،
وأسباب النصر والهزيمة في كل خطوة . وأن يتصور الحياة الظاهرة والباطنة لتلك الجماعات
الإنسانية في مهد الإسلام الأول وفي البلاد التي أنشأ فيها ، فيضم إلى الجوانب الظاهرة
التي لا يدرك النرييون سواها في الغالب ، كل الجوانب الروحية الخفية التي يعدها الإسلام
واقعا من الواقع ، ويحسب لها حسابها في سير الزمان وتشكل الحياة في كل زمان ومكان .
ولما كانت الحياة الإسلامية فترة من الحياة البشرية ، وللمسلمون جماعة من بنى
الإنسان في حيز من الزمان والمكان ، والإسلام رسالة كونية بشرية غير محدودة بالزمان
والمكان . . فإن التاريخ الإسلامى لا يمكن فصله من التاريخ الإنسانى .

وقد تأثرت تلك الفترة - من غير شك - بمواجهة الإسلام فيها للجاهلية ، والتعامل
مع تلك العوامل التي كانت واقعة عند مولد الإسلام . ثم أثرت بلورها في تجارب البشرية
من بعد ، وبخاصة تلك الجهات التي امتدت إليها أو جاورتها . فلا بد إذن عند كتابة

التاريخ الإسلامى من الإلمام بالصورة التى انتهت إليها الإنسانية قبل مولد الإسلام ،
والحالة التى صارت إليها المجتمعات البشرية فى الأرض ، وبخاصة من ناحية العقائد الدينية
وسائر ما يتعلق بهما من أفكار وفلسفات ونظريات ، ومن ناحية الأوضاع الاجتماعية
وما يتعلق بهما من نظم الحكم وسياسة المال وعلاقات المجتمع والأخلاق والعادات والأفكار ،
كى تتبين على ضوءها حقيقة دور الإسلام وطبيعته ، ويمكن تفسير استجابة العالم لهذا
النظام الجديد قبولاً أو رفضاً ، وتصور أسباب الصراع وعوامل النصر والمزمنة كاملة ،
وعناصر التفاعل والتدافع والتلاق والانعكاس على مر الأيام .

وإذا كان الإلمام بوضع العالم إذ ذاك ضرورياً ، فإن الإلمام بوضع الجزيرة العربية
وتصور الحياة فيها من كافة نواحيها أكثر ضرورة بوصفها مهد الإسلام الأول من جهة ،
ومركز التجمع والانسيح من جهة أخرى .

فهل كانت مصادفة عابرة أن يظهر هذا الرسول بهذا الدين فى هذا الموضع من الأرض
فى هذا الزمان ؟ أم أن هنالك نظاماً مقدوراً ، وقصداً مقصوداً ، وتديراً معيناً ، وترتيباً
موضوعاً ، لتلتقى هذه الظواهر كلها حيث التقت ، كى تؤدى دوراً معيناً ، ليس أقل نتائجها
تخطيط خريطة العالم فى عالم الظاهر وفى عالم الشعور على هذا الوضع الذى صارت إليه
الأمر ، منذ ذلك التاريخ البعيد ؟ !

ولعل هذا الخاطر أن يسوق إلى دراسة « محمد الرسول » فى هذا السياق الكونى
للتاريخ . فلعل فى شخصه ، وفى نسبه ، وفى بيئة حياته ، وفى تقاليد بيئته . . وفى سائر
ما يحيط بالفرد الإنسانى من مقومات ، عوامل مقصودة ، ومواقفات مدبرة ؛ وأنها لم
تكن مصادفة عابرة أن يشار إليه من بين الجموع البشرية الحاشدة ، وأن يقال له : أنت .
فاتدب لهذا الحدث الكونى الذى لم يسبق ولم يلحق بنظير .

ولعله كذلك أن يسوق إلى دراسة طبيعة هذا الحدث ، والفكرة الكلية التي يتضمنها ، قبل البدء في دراسة الأحداث والانقلابات العالمية التي تمت على أسسها ..

وبذلك تنهياً لمل هذا التاريخ صورة مستكملة الجوانب لكل الأوضاع والأحوال التي نشأت عنها الاستجابات التي وقعت بالفعل في تاريخ الإسلام في الفترة التي تلت ظهوره ، كما ينهياً له تفسير هذه الاستجابات تفسيراً صحيحاً ، مستكملاً لكل عناصر الحكم والتقدير .

وبذلك يستحيل التاريخ عملية استبطان وتجارب في ضوائر الأشياء والأشخاص ، والأزمان والأحداث . ويتصل بناموس الكون ، ومدارج البشرية ، ويصبح كأنفاً حياً ، ومادة حياة .

ومتى استقام البحث على ذلك المنهج الذي أسلفنا ، وبرزت تلك المقومات الأساسية لطبيعة الدعوة ، وطبيعة الرسول ، وطبيعة البيئة التي استقبلت الدعوة واستقبلت الرسول ، وطبيعة المجتمع الإنساني الذي كان يماصر مولد الإسلام ؛ وطبيعة العقائد والأفكار التي كانت تسوده يومذاك . .

متى برزت تلك المقومات الأساسية ، سهل تتبع نشاطها وتفاعلها وصورورها ، وأمكن تصوير وتصور خطوات الدعوة على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - هذه الخطوات التي تسير متأثرة بتلك المقومات كلها ؛ وتفاعل بعضها مع بعض ، وتيسر لنا وللناس في هذا الجليل أن نعرف كيف اختار الرسول رجاله ، ومن أية طينة كان هؤلاء الرجال ؛ وكيف صاغ الرسول رجاله ، وكيف أعدهم للمهمة المظلى ؛ وكيف بنى الرسول نظامه ، وعلى أى الأسس قام هذا النظام ؛ وكيف تحولت الجزيرة العربية بهذا لهذا الدين الجديد ، أو لهذا النظام الجديد ؛ وماذا كان في طبيعتها وفي ظروفها وفي رجالها وبيوتها وعشائرها ،

وفي علاقاتها الاجتماعية ، وملابسها الاقتصادية والجغرافية والحيوية . . من استعداد
لتلبية هذا الحدث أو معارضته . . إلى آخر هذه المباحث التي تصور المرحلة الأولى من
مراحل حياة الإسلام ، أو من تاريخ الإسلام ، والتي تصح تسميتها باسم : « الإسلام على
عهد الرسول » . .

ثم نجيء المرحلة الثانية : مرحلة « المد الإسلامي » . ذلك عندما انساح الإسلام في
مشارك الأرض ومفاريها . عندما فاض ذلك الفيض الانفجاري العجيب الذي لم يعرف له
العالم نظيراً في سرعته وقوته . لامن ناحية الفتح العسكري وحده ، ولكن من ناحية التأثير
الروحي والفكري والاجتماعي أيضاً . أى من الناحية الإنسانية الشاملة ، التي شهدت
تحولاً كاملاً في خط سير التاريخ على مولد هذا الدين الجديد ، وانشأه ذلك الانتشار
العجيب !

وهنا تبدو قيمة المنهج الذي أشرنا إليه ، ويمكن تتبع أعمال الهدم والبناء ، التي قام
بها الإسلام في تلك الرقعة الفسيحة التي امتد إليها ، وتفاعله مع الأفكار والمقائد التي
كانت سائدة فيها ، ومع النظم الاجتماعية التي كانت تظللها ، ومع الظروف الاقتصادية ،
والخلفات التاريخية ، والملابس الإنسانية ، في أخصب بقاع الأرض ، وأكثرها حضارة
في ذلك الزمان .

وللد الإسلامى لم يقف عند الحدود التي وصلت إليها فتوحاته العسكرية . فلقد امتدت
الوجة العسكرية ، والحضارة التي كونها إلى ما وراء حدود العالم الإسلامى قطعاً . ولابد من
دراسة آثار هذا المد فيما وراء هذه الحدود . دراستها طرداً وعكساً في حياة العالم الإسلامى
ذاته ، وفي حياة العالم غير الإسلامى كله . فقد أخذ هذا العالم من الإسلام وأعطى ، وقد تأثر به
وأثر فيه . ودراسة هذه التفاعلات في ضوء المنهج الذى صورنا خصائصه ، كفيلة بأن تنشئ
صورة من التاريخ غير مسبقة ، ذات حيوية خاصة ، وذات طابع خاص ؛ بل كفيلة بأن

تنشئ صورة للعالم الإنساني وخطواته الحية مختلفة قليلاً أو كثيراً عن الصورة التي اعتاد الغربيون أن يرسموها ، والتي اعتدنا نحن أن نراها !

ثم يجيء دور « انحسار المد الإسلامي » . وعلى ضوء المنهج وضوء دراسة المراحل التاريخية السالفة يمكن أن نتبين أسباب هذا الانحسار وعوامله الداخلية والخارجية جميعاً : إن كانت هذه العوامل من طبيعة العقيدة الإسلامية والنظام الإسلامي كما يزعم من يلقون الشبهات على الإسلام ، أو أنها من صنع المسلمين أنفسهم ، ومن صنع أعداء هذا الدين في العالم غير الإسلامي ؟ ثم هل كان هذا الانحسار شاملاً أم جزئياً ؟ وسطحياً أم عميقاً ؟ وما أثر هذا الانحسار في خط سير التاريخ ، وفي تكيفه أحوال البشر ، وفي قواعد التفكير والسلوك ، وفي العلاقات الدولية والإنسانية ؟ وما وزن الأفكار والنظم والعقائد التي استحدثتها الإنسانية بالقياس إلى نظائرها في الإسلام ؟ وماذا كسبت البشرية وماذا خسرت من وراء انحسار المد الإسلامي وظهور هذا المد الأوربي الذي ما تزال تظللنا بظايه ؟ ومن ثم يصبح الحديث عن « حاضر الإسلام » طبيعياً وفي أوانه ، قائماً على أسسه الواضحة الصريحة ؛ وليس حديثاً تمليه الماطفة أو التمعيب من هذا الجانب أو ذاك ، ويصبح التاريخ الإنساني في ضوء منهجنا الخاص - مسلسل الحلقات ، متشابه الأوصاف ، ويتعده دور الإسلام في هذا التاريخ في الماضي وفي الحاضر ، وتبين خطوطه في المستقبل على ضوء الماضي والحاضر .

هذه إشارات مجملة للعمل في الدائرة الفكرية للتمهيد للوجود الفعلي للإسلام . ولكن شيئاً من هذا كله لن يكون ذا قيمة قبل أن تترك المصبة للؤمنة في الأرض أن هذا الدين عقيدة تتمثل في إقراره الله سبحانه بالألوهية ، ومن ثم إفراده بالحاكية . و « دين » يتمثل في نظام يترجم هذه العقيدة .. وأن تترك كذلك أن هناك توقفاً في « وجود » الإسلام . وأن الخطوة الأولى هي إعادة وجود الإسلام عقيدة ، ليتمكن بعد ذلك وجوده نظاماً . وأن يستيقنوا أن المستقبل لهذا الدين ؛ على الرغم من هذا التوقف الموقوت . والله المستعان .

في مشترق الطرق

والآن فلأي أين نحن نسير ؟

يجب أن نقف لحظة لتسأل أنفسنا هذا السؤال ؛ ولتوجه حياتنا في الاتجاه الذي نريد .
إن العالم بعد حربين متواليتين ينقسم اليوم إلى كتلتين كبيرتين : كتلة الشيوعية في الشرق ، وكتلة الرأسمالية في الغرب . . هذا ما يبدو في ظاهر الأمر ، وما تلوكه الألسن ، ويقر في الأذهان . . فأما نحن فنعتقد أنه أقسام ظاهري لا حقيقي ؛ وأنه أقسام على المصالح لا على المبادئ ؛ وأنه صراع على السلع والأسواق لا على العقائد والأفكار .
فطبيعة التفكير الأوربي الأمريكي لا تفتقر في حقيقتها عن طبيعة التفكير الروسي .
كلتاها تقوم على تحكيم الفكرة المادية في الحياة ، وإذا كانت روسيا والصين وما إليها قد صارت شيوعية مادية فإن أوروبا وأمريكا لا تفتقران عنها في التصور للمادى للحياة والتاريخ .
فليس وراء التفكير المادى الذي يسود الغرب ، ويرد الأخلاق إلى المنفعة ، ويدعو إلى التناحر على الأسواق والمصالح . . ليس وراء هذا التفكير الذي ينفي المنصر الروحي من الحياة ؛ وينفي الإيمان بغير العمل والتجربة ؛ ويحقر للثل العليا المجردة ؛ وينكر وجود حقائق للأشياء إلا وظيقتها - على نحو ما تصنع فلسفة البراجماتزم - ليس وراء هذا التفكير إلا للمادية الماركسية في صورة أخرى !

إنه لا يوجد اختلاف في طبيعة التفكير الأمريكي والروسي ، ولكن توجد اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية . والذي يسلك الأمريكي المادى أن يكون شيوعياً ليس فكرة عن الحياة ترفض التفسير المادى للكون والحياة والتاريخ ، بل لأن الفرصة مهيأة أمامه ليصبح ثرياً ، ولأن أجر العامل مرتفع كذلك .

فلا يخذلنا أن نرى الصراع قوياً وعنيفاً بين كتلتى الشرق والغرب : فكلتاهما لا تملك إلا فكرة مادية عن الحياة ، وكلتاهما قريية فى طبيعة تفكيرها من الأخرى ، وكلتاهما لا تتنازعا على مبدأ أو فكرة ، إنا تنازعا النفوذ فى العالم ، والربح فى الأسواق ! ونحن هذه الأسواق !

أما الصراع الحقيقى العميق ، فهو بين الإسلام وبين الكتلتين الغربية والشرقية جميعاً . فالإسلام هو القوة الحقيقية التى تقف لقوة الفكرة المادية التى تدين بها أوروبا وأمريكا وروسيا والصين على السواء . الإسلام هو الذى يتضمن التصور السكلى الشامل للتناسق عن الوجود والحياة ؛ ويقيم التكافل الاجتماعى فى المحيط الإنسانى مقام الصراع والتطاحن ؛ ويجعل للحياة قاعدة روحية تصلها بالخالق فى السماء ؛ وتسيطر على اتجاهها فى الأرض ؛ ولا تنتهى بالحياة إلى تحقيق أغراض مادية بحتة ، وإن كان النشاط المادى للثمر عبادة من عبادات الإسلام .

وحقيقة إن الأديان الروحية - وفى مقدمتها المسيحية - تسكر المادية الأوربية الأمريكية ، كما تسكر المادية الشيوعية ، لأنهما من طبيعة واحدة تتعارض مع الفكرة الروحية فى الحياة . ولكن المسيحية - فيما أرى - لا تحسب قوة إيجابية فى مواجهة الأفكار المادية الجديدة ؛ فقد انتهت إلى أن تكون ديانة فردية انزالية سلبية ؛ لا تملك الحياة أن تنمو فى ظلها النمو الدائم الفعال . ولقد عجزت عن مساندة الحياة العملية فى الأجيال المتلاحقة ، ولم تسيطر على الحياة الواقعة ، لأنها - كما صنعها الكنيسة والحكام المقدسة - بعيدة عن واقعيات الحياة .

والمسيحية كما انتهت إليه لا تستطيع أن تبارى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الدائمة التغير ؛ لأنه ليس فى صميمها أية فكرة عن الحياة الواقعة العملية . فأما الإسلام فهو نظام كوفى كامل ؛ فيه العقيدة ، وفيه التشريع ، وفيه التنظيم الاجتماعى والاقتصادى الخاضع للوجدان وللتشريع ، القابل للنمو فى الفروع والتطبيقات .

وهو يقدم للبشرية تصورا كاملا شاملا عن الوجود والحياة، ونظاما علميا واقميا للمجتمع،
 وشريعة مفصلة وقابلة للنمو التفرعي الذي يقابل حاجات المجتمع المتجددة .
 وهو يقيم نظامه على أساس تصور شامل عن الحياة يرفض التفكير المادى ، و يقيم
 السلوك على أساس النصر الروحى الأخلاقى ، فيرفض فكرة المنفعة القريبة . وبذلك
 يصطدم اصطداما مباشرا بالمقولة المادية السائدة فى الكتلتين الشرقية والغربية ؛ ويرفع
 الحياة إلى أفق أعلى من تلك الآفاق القريبة ؛ التى تستشرها أوروبا وأمريكا وروسيا
 على السواء .

من ذلك الاستعراض السريع يبدو جليا أن الصراع الحقيقى فى المستقبل لن يكون
 بين الرأسمالية والشيوعية، ولا بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى . . . ولكنه سيكون
 بين المادية المتمثلة فى الأرض كلها وبين الإسلام . . أو بتعبير أصبح وأدق ستكون بين
 النظام الذى يجعل عبودية لله وحده ، ويخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ،
 وبين سائر الأنظمة الأرضية التى تقوم على أساس من عبودية العباد للعباد . .
 والمعسكران الشرقى والغربى على السواء يدركان هذه الحقيقة . ويمصان معا - على
 كل ما بينهما من منافسات ومن متناقضات - على سحق حركات البعث الإسلامى فى كل
 مكان . وعلى حرب الإسلام بكل صور الحرب فى كل مكان .
 وهذا ما ينبى أن يدركه الداعون إلى الله ، فلا ينخدعوا بهذا النزاع الظاهر بين
 المعسكرات المختلفة ، وبين الأنظمة المختلفة .
 إن الإسلام هو القوة الحقيقية التى يحسب لها المعسكران كل حساب . وبقي أن يعرف
 أصحاب الإسلام هذه الحقيقة وأن يقيموا خطتهم على هذا الأساس .
 وحركات البعث الإسلامى اليوم فى مفترق الطرق . وقطعة البدء الصحيحة فى الطريق

الصحيح ، هي أن تتبين الشرط الأساسي « وجود » الإسلام ، أو عدم وجوده ؛ وأن تستيقن أن « وجود » الإسلام اليوم قد توقف ؛ والانتزع لهذا التقرر الخطير ، ولا يتناغمها الأمر ، فنحجم عن رؤيته والجر به . وأن تعلم أنها تستهدف إعادة إنشاء الإسلام من جديد ؛ أو بتعبير أدق رده مرة أخرى إلى حالة « الوجود » بعد أن توقف هذا الوجود فترة ..

هذا طريق .. والطريق الآخر أن نطن هذه الحركات - لحظة واحدة - أن الإسلام قائم ، وأن هؤلاء الذين يدعون الإسلام ويتسمون بأسماء المسلمين هم فعلاً « مسلمون » ؛ وأن الأوضاع « العلمانية » السائدة في الأرض هي أوضاع « إسلامية » كالوضع الذي أقامه أتاتورك ، والأوضاع التي سارت على نسقه .. كإيريد « ولغرد كاتول سميت » وأمثاله والمخدوعون به والخاذعون ، أن يلقوا في روع الناس !

هذا طريق .. وذلك طريق . وحركات البعث الإسلامي اليوم على مفروق الطريق ! فإن سارت في الطريق الأول سارت على صراط الله وهداه ؛ وعلمت أنها تواجه توقفاً في « وجود » الإسلام ذاته . وأنها تستهدف ما تستهدفه محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والجماعة المسلمة الأولى ؛ وأنها ستلقى مثلاً في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه ، من الاضطهاد والتمذيب ، ومن الصبر والمصابرة ، ثم من النصر والتأييد ، والتمكين في الأرض في نهاية اللطاف .

وإن سارت في الطريق الثاني الذي يدلها عليه مستر « ولغرد كاتول سميت » وضرباؤه والمخدوعون به والخاذعون ، فستسير وراء سراب كاذب . تلوح لها فيه من بعيد « عمام » .. تحرف الكلم عن مواضعه ، وتشترى بآيات الله ثمناً قليلاً ؛ وترفع راية الإسلام على مساجد الضرار ؛ وتضع لافتات إسلامية على معسكرات النجور والانحلال !

إن حركات البعث الإسلامى تنأثر اليوم على وجه الأرض كلها ؛ وتنتعم على الصليبية عربها فى قلب أمريكا وأوربا ؛ ووتنتفض فى آسيا وإفريقية - على الرغم من كل ما رصدته لها الصليبية والصهيونية من الأجهزة والأوضاع التى تحاول سحقها :

ولكن هذه الحركات يمكن أن تذهب وراء السراب الخادع ؛ ويمكن أن تسلك الطريق القاصد ..

ورجاؤنا فى الله كبير أن يفتح البصائر على الحق ، وأن يفتح العيون على الواقع .
والله الهادى والموثق وللعين ..

الفهرس

الموضوع	صفحة
الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام	٧
طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام	٢٤
أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام	٣٨
التحرر الوجداني	٤٠
المساواة الإنسانية	٥٥
التكافل الاجتماعي	٦٦
وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام	٨١
سياسة الحكم في الإسلام	٩٧
سياسة المال في الإسلام	١١٣
الملكية الفردية	١١٥
حق الملكية الفردية	١١٥
طبيعة الملكية الفردية	١١٨
وسائل التملك الفردي	١٢٣
طرق تنمية الملكية	١٣١
طرق الإنفاق	١٤٢
فريضة الزكاة	١٥٠
فرائض غير الزكاة	١٥٧
من الواقع التاريخي في الإسلام	١٦٧
حاضر الإسلام ومستقبله	٢٤٨
في مفترق الطرق	٢٩٥

بمدرع دار الشريعة

في شرعية قانونية كاملة

مكتبة الاستاذ سيد قطب

- في ظلال القرآن ..
- مشاهد القيامة في القرآن
- التصوير الفني في القرآن
- الإسلام ومشكلات الحضارة
- خصائص التصور الإسلامي ومقوماته
- النقد الأدبي أصوله ومناهجه
- مهمة الشاعر في الحياة
- هذا الدين
- السلام العالمي والإسلام
- طفل في القرية
- دراسات إسلامية
- نحو مجتمع إسلامي
- في التاريخ فكرة ومنهج
- تفسير آيات الربا
- تفسير سورة الشورى
- كتب وشخصيات
- المستقبل لهذا الدين
- معركتنا مع اليهود
- معركة الإسلام والرأسمالية
- العدالة الاجتماعية في الإسلام
- معالم في الطريق

مكتبة الاستاذ محمد قطب

- الإنسان بين المادية والإسلام
- منهج الفن الإسلامي
- منهج التربية الإسلامية
- معركة التقاليد
- في النفس والمجتمع
- التطور والثبات في حياة البشر
- دراسات في النفس الإنسانية
- هل نحن مسلمون
- قياسات من الرسول
- شبهات حول الإسلام
- جاهلية القرن العشرين
- دراسات قرآنية
- تحت الطبع
- منهج التربية الإسلامية (الجزء الثاني)
- كيف نكتب التاريخ الإسلامي
- المستشرقون والإسلام
- مفاهيم ينبغي أن تصحح

من كتب دار الشروق الإسلامية

الدعوة الوهاية	مصحف الشروق المفسر الميسر
الأستاذ عبد الكريم الخطيب	مختصر تفسير الإمام الطبري
مسلمون وكفى	تفسير القرآن الكريم
الأستاذ عبد الكريم الخطيب	الإمام الأكبر محمود شلتوت
المسلم في عالم الاقتصاد	الإسلام عقيدة وشريعة
الأستاذ مالك بن نبي	الإمام الأكبر محمود شلتوت
أنبياء الله	الفتاوى
الأستاذ أحمد بهجت	الإمام الأكبر محمود شلتوت
التعبير الفني في القرآن	من توجيهات الإسلام
الدكتور بكرى الشيخ أمين	الإمام الأكبر محمود شلتوت
أدب الحديث النبوي	إلى القرآن الكريم
الدكتور بكرى الشيخ أمين	الإمام الأكبر محمود شلتوت
دفاع عن أبي هريرة	الوصايا العشر
الأستاذ عبد المنعم صليح العلي	الإمام الأكبر محمود شلتوت
الحجة في القراءات السبع	الإسلام في مواجهة الماديين والملحدين
تحقيق وتقديم الدكتور عبد العال سالم مكرم	الأستاذ عبد الكريم الخطيب
الإسلام وتوزيع الثروات	اليهود في القرآن
الاستاذ ابراهيم البرايري	الأستاذ عبد الكريم الخطيب
مدخل الفقه الجنائي الإسلامي	أيام الله
الدكتور أحمد فتحي بهنسي	الأستاذ عبد الكريم الخطيب

مطابع الشروق

القاهرة، ١٩ شارع جيزارد صفي - هاتيت : ٧٥٤٣١٤ - ورق : شروق القاهرة - تكملة : 93081 SHROK UN
بغروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - كفت : ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥١٠١ - ريف : دافوق - تكملة : SHOROK 30175 LE

Bibliotheca Alexandrina



0546851

مطابع الشروق